

التحفة

في أدلة

سنة الغاية والقريب

المشهور بـ

مثنى أبي شجاع

في الفقه الشافعي

تأليف

الأستاذ الدكتور مصطفى ديب البغا

مبتدئ إقرأ الشافعي

www.iqra.ahlamontada.com

دار الإلمة

التخفيف
في أدلة
من الغاية والقرب

جميع الحقوق محفوظة لدار الصطفى

يُمنع طبع أو نشر هذا الكتاب أو أي جزء منه بأي شكل من الأشكال
أو حفظه أو تحويل أي نظام إلكتروني بغير إذن دار النشر
أو أي جزء منه بأي شكل من الأشكال أو أي جزء منه أو نقله
إلى أي لغة أخرى أو نشره أو عرض على أي لغة أخرى بغير إذن دار النشر
تمت طابئة الخلافة الثقافية والفنية والفكرية.



للطباعة والنشر والتوزيع
دمشق - حلبون

ص.ب. ١١٣٩٢ - هاتف ٢٢٥٨٥٣٢

فاكس ٢٢٥٠٩٨٢

E-mail: anas197504@hotmail.com



نتسرف بخدمة
العلم وأهله ...

الطبعة الأولى: ١٤٣٣ هـ

٢٠١٢ م

التحفة الحكيمة

فِي أُرْلَةٍ

مَنْ الغَايَةِ وَالْقَرِيبِ

المشهور بـ

مَنْ أَبِي شَجَاعٍ

فِي الْفِقْهِ الشَّافِعِيِّ

تَأَلَّفَ

الاستاذ الدكتور مصطفى ديب البغا

وكيل كلية الشريعة للشؤون العلمية
جامعة دمشق

دار المصطفى
دمشق



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله وحده، القائل في كتابه: ﴿لَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ﴾ [التوبة: ١٢٢].

والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، القائل فيما أوتي من جوامع الكلم: «مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْراً يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ» متفق عليه^(١). وعلى آله وصحبه، ومن تبعهم بإحسان، ففقه في دين الله عز وجل، فعلم وعلم.

وبعد: فإن كتاب (متن الغاية والتقريب) من خير كتب الفقه الشافعي، شكلاً ومضموناً، فهو على صغر حجمه قد اشتمل على جميع أبواب الفقه ومعظم أحكامه ومسائله في العبادات والمعاملات وغيرها، مع سهولة العبارة وجمال اللفظ وحسن التركيب، إلى جانب ما امتاز به من تقسيمات موضوعية، تسهل على المتفقه في دين الله تعالى إدراكه واستحضاره.

ويمتاز هذا الكتاب بما كتب الله تعالى له من قبول، فتجد طلاب العلم والعلماء، قديماً وحديثاً، مقبلين عليه درساً وتعليماً، وفهماً وحفظاً، وإيضاحاً وشرحاً.

ولما كان هذا المختصر قاصراً على ذكر الأحكام الفقهية دون التعرض لأدلتها، وطلاب العلم اليوم تهفو نفوسهم إلى أخذ الحكم الشرعي مويداً بدليله، رغبت أن أخدم دين الله عز وجل، وأقدم للشباب المسلم المثقف، وكل فقيه ومتفقه، هذا الكتاب الذي أحبه الجميع والفوه، مزيناً بالأدلة التي تجعلهم

(١) [البخاري: العلم، باب: من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين، رقم: ٧١. مسلم: الزكاة، باب: النهي عن المسألة، رقم: ١٠٣٧].

على بصيرة في دينهم، وتزويدهم يقيناً في شريعتهم، وثبتاً في عقيدتهم، واطمئناناً في عباداتهم، واستقامة في تصرفاتهم ومعاملاتهم.

وكان فضل الله تعالى عليّ كبيراً، إذ وفقني إلى هذا العمل، بعد أن استشرت فيه أفاضل أساتذتي في الفقه خاصة، وفي علوم الشريعة عامة، فسُروا له ورغبوا به وشجعوا عليه.

وكان عملي مقتصرأ على ذكر الأدلة النقلية، من كتاب وسنة وآثار للصحابة، وقلما أتعرض للتعليلات العقلية والاستدلالات القياسية، وإن ذكرت شيئاً منها أحياناً.

والتزمت غالباً الأدلة التي ذكرت في كتب المذهب، إلا إذا وجدت دليلاً أقوى وأوضح، عدلت إليه وذكرته.

وأخذت نفسي أن أرجع في هذه الأدلة إلى مراجعها الأصلية، ما أمكن ذلك وخاصة كتب الحديث، لأخذ النص منها، وأثبت رقم الحديث المتسلسل إن وجد، أو الصحيفة والجزء الذي فيهما الحديث^(١)، وقلما أعتمد على مصدر آخر في تخريج الحديث، وأما الآيات فأذكر رقمها والسورة الموجودة فيها. ثم أذيل النص المستدل به بشرح غريب ألفاظه، بحيث يسهل فهمه ويستبين وجه الاستدلال به.

هذا وربما تعرضت أحياناً لشرح بعض ألفاظ المتن، أو ذكر بعض التعاريف إن احتاج الأمر، ولم ألتزم ذلك دائماً، لأنني لم أقصد شرح الكتاب، لوفرة الشروح له.

وإن وجدت قولاً ضعيفاً في المتن بينت ما هو الأصح والأقوى، مسترشداً بكتب المذهب المعتمدة، وربما أشرت إلى المرجع، وقد لا أشير.

(١) وفي هذه الطبعة الجديدة التزمت أن أذكر الكتاب والباب الذي جاء فيه الحديث، إلى جانب ذكر الرقم.

ولم يفتني أن أضيف أحياناً بعض الأحكام، أو أذكر بعض الفوائد، رغبة في إتمام النفع ورجاء أن يجزل الله تعالى المثوبة والأجر.

وأبقيت الأصل على حاله أعلى الصحيفة، وجعلت عملي حواشي ذات أرقام أسافلها، وسميته: (التذهيب في أدلة متن الغاية والتقريب) مشيراً إلى أن الأدلة خيوط ذهبية تنتظم الأحكام الشرعية وتوشحها.

والله تعالى أسأل أن يجعل عملي هذا خالصاً لوجهه، ويقبله صدقة جارية لي ولوالديّ وللمن له حق عليّ، إنه على ما يشاء قدير وبالإجابة جدير.

مصطفى ديب البغا

أبو الحسن

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربّ العالمين، وصلى الله على سيّدنا محمّد النبي وآله الطاهرين وصحابته أجمعين.

قال القاضي أبو شجاع أحمد بن الحسين بن أحمد الأصفهاني رحمه الله تعالى:

سألني بعض الأصدقاء حفظهم الله تعالى: أن أعمل مُختصراً^(١) في الفقه على مذهب الإمام الشافعي، رحمه الله تعالى عليه ورضوانه، في غاية الاختصار ونهاية الإيجاز^(٢)، ليقرب على المتعلّم دَرْسه، ويسهل على المُبتدئ حفظه، وأن أكثر فيه من التّقسيمات وحصر الخصال^(٣)، فأجبتُه إلى ذلك طالباً للثّواب، راغباً إلى الله تعالى في التّوفيق للصّواب، إنّه على ما يشاء قدير، وعباده لطيفٌ خبيرٌ.

(١) هو ما قلّ لفظه وكثر معناه.

(٢) الاختصار: أن يسلك الطريق الأقرب للوصول إلى الغرض، والإيجاز قريب منه. قال في المصباح: وجز اللفظ وجازة، فهو وجيز، أي قصير سريع الوصول إلى الفهم، والغاية والنهاية متقاربتان، بمعنى: أقصى ما يمكن الوصول إليه.

(٣) جمع خصلة، والمراد المسائل الفقهية المحتاج إليها.

كتاب الطهارة

المياه التي يجوز بها التطهير سبع مياه: ماء السماء، وماء البحر، وماء النهر، وماء البئر، وماء العين، وماء الثلج، وماء البرد^(١).
ثم المياه على أربعة أقسام: طاهرٌ مطهرٌ غير مكروه، وهو الماء المطلق^(٢). وطاهرٌ مطهرٌ مكروه، وهو الماء المشمس^(٣). وطاهرٌ غير مطهر، وهو الماء

(١) ويمكن أن يقال اختصاراً: يتطهر بكل ماء نبع من الأرض أو نزل من السماء.

والأصل في جواز التطهر بهذه المياه:

آيات، منها: قوله تعالى: ﴿وَيُزِيلُ عَلَيْكُم مِّنَ السَّحَابِ مَاءً يَّطَهِّرُكُم بِهِ﴾ [الأنفال: ١١].
وأحاديث، منها: ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه قال: سأل رجل رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله، إنا نركب البحر، ونحمل معنا القليل من الماء، فإن توضأنا به عطشنا، أفنتوضأ بماء البحر؟ فقال رسول الله ﷺ: «هو الطهور ماؤه، الحل ميته». وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.

[أبو داود: الطهارة، باب: الوضوء بماء البحر، رقم: ٨٣. الترمذي: الطهارة، باب: ما جاء في ماء البحر أنه طهور، رقم: ٦٩. النسائي في الطهارة، باب: في ماء البحر، رقم: ٢٥٩، وفي المياه، باب: الوضوء بماء البحر، رقم: ٣٣٢. ابن ماجه: الطهارة وستنها، باب: الوضوء بماء البحر، رقم: ٣٨٦].

(الحل ميتة: أي يؤكل ما مات فيه من سمك ونحوه بدون ذبح شرعي).

(٢) والأصل في طهورية الماء المطلق:

قوله تعالى: ﴿فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا﴾ [المائدة: ٦]. وقوله عز وجل: ﴿وَأَنزَلْنَا مِنَ السَّحَابِ مَاءً طَهُورًا﴾ [الفرقان: ٤٨].

وأحاديث كثيرة، منها: ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه قال: قام أعرابي فبال في المسجد، فقام إليه الناس ليقعوا به، فقال النبي ﷺ: «دعوه وهريقوا على بوله سجلاً من ماء أو: ذنوباً من ماء فإنما بعثتم ميسرين ولم تبعثوا معسرين».

[البخاري: الوضوء، باب: صب الماء على البول في المسجد، رقم: ٢١٧].

(ليقعوا به: ليزجروه بالقول أو الفعل - سجلاً: ملأوا بالماء، ومثله الذنوب).

(٣) المسخن في إناء من معدن بحر الشمس، وكراهته لما قيل: من أنه يسبب مرض =

الْمُسْتَعْمَلُ^(١)، وَالْمَتَغَيَّرُ بما خالطه مِنَ الطَّاهِرَاتِ^(٢). وَمَاءٌ نَجِسٌ، وَهُوَ الَّذِي حَلَّتْ فِيهِ نَجَاسَةٌ، وَهُوَ دُونَ الْقُلْتَيْنِ^(٣)،

= البرص أو يزيده. ولا يكون مكروهاً إلا إذا استعمل في البدن وكان في قطر حار كالحجاز.

(١) في رفع حدث، ودليل كون المستعمل طاهراً: ما رواه جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال: جاء رسول الله ﷺ يعوذني وأنا مريض لا أعقل، فتوضأ وصب علي من وضوئه. [البخاري: الوضوء، باب: صب النبي ﷺ وضوءه على المغمى عليه، رقم: ١٩١. مسلم: الفرائض، باب: ميراث الكلاله، رقم: ١٦١٦]. (لا أعقل: أي في حالة غيبوبة من شدة المرض. وضوئه: الماء الذي توضأ به، ولو كان غير طاهر لم يصبه عليه).

ودليل كونه غير مطهر: ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه: أن النبي ﷺ قال: «لا يغتسل أحكمكم في الماء الدائم وهو جنب». فقالوا: يا أبا هريرة، كيف يفعل؟ قال: يتناولها تناولاً.

[مسلم: الطهارة، باب: النهي عن الاغتسال في الماء الراكد، رقم: ٢٨٣. النسائي: الطهارة، باب: النهي عن اغتسال الجنب في الماء الدائم، رقم: ٢٢٠. المياه، باب: النهي عن اغتسال الجنب في الماء الدائم، رقم: ٣٣١. الفسل، باب: نهى الجنب عن الاغتسال في الماء الدائم، رقم: ٣٩٦. ابن ماجه: الطهارة وستها، باب: الجنب ينغمس في الماء الدائم أيجزئه، رقم: ٦٠٥].

أفاد الحديث: أن الاغتسال في الماء يخرج عن طهوريته؛ وإلا لم ينع عنه؛ وهو محمول على الماء القليل. وحكم الوضوء في هذا حكم الفسل، لأن المعنى فيهما واحد، وهو رفع الحدث.

(٢) الأشياء الطاهرة التي يستغني عنها الماء عادة، والتي لا يمكن فصلها عنه بعد المخالطة، كالمسك والملح ونحوهما، وكونه غير مطهر: لأنه أصبح لا يسمى ماء في هذه الحالة.

(٣) عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ، وهو يسأل عن الماء يكون بالفلاة من الأرض، وما ينويه من السباع والدواب؟ فقال: «إذا كان الماء قلتين لم يحمل الخبث» وفي لفظ لأبي داود: «فإنه لا ينجس». [أبو داود: الطهارة، باب: ما ينجس الماء، رقم: ٦٣ ٦٥. الترمذي: الطهارة، باب: =

... أَوْ كَانَ قُلْتَيْنِ فَتَغَيَّرَ^(١).

وَالْقُلْتَانِ خَمْسُمَاةٍ رِظْلُ بَغْدَادِي تَقْرِيبًا فِي الْأَصَحِّ^(٢).

✓ (فَضْلٌ) وَجُلُودُ الْمَيِّتَةِ تَظْهَرُ بِالدَّبَاغِ^(٣)،

= منه آخر، رقم: ٦٧. النسائي: الطهارة، باب: التوقيت في الماء، رقم: ٥٢. ابن ماجه: الطهارة وستنها، باب: مقدار الماء الذي لا ينجس، رقم: ٥١٧، ٥١٨. (بالفلاة: الصحراء ونحوها. ينويه: يرد عليه. السباع: كل ما له ناب يفترس به من الحيوانات).

ومفهوم الحديث: أنه إذا كان أقل من قلتين ينجس ولو لم يتغير. ودل على هذا المفهوم ما رواه البخاري ومسلم واللفظ له عن أبي هريرة رضي الله عنه: أن النبي ﷺ قال: «إذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يغمس يده في الإناء حتى يغسلها ثلاثاً، فإنه لا يدري أين باتت يده». [البخاري: الوضوء، باب: الاستجمار وترأ، رقم: ١٦٠. الطهارة، باب: كراهة غسل المتوضئ وغيره يده.. في الإناء قبل غسلها..، رقم: ٢٧٨].

فقد نهى المستيقظ من نومه عن الغمس خشية تلوث يده بالنجاسة غير المرئية، ومعلوم أن النجاسة غير المرئية لا تغير الماء، فلولا أنها تنجسه بمجرد الملاقاة لم ينه عن ذلك. (١) أي ولو كان التغير قليلاً. ودليله الإجماع، قال في المجموع: قال ابن المنذر: أجمعوا أن الماء القليل أو الكثير، إذا وقعت فيه نجاسة، فغيرت طعماً أو لوناً أو ريحاً، فهو نجس.

وأما حديث: «الماء طهور لا ينجسُ شيء إلا ما غيَّرَ طعمَهُ أو ريحَهُ» فضعيف سنداً، قال عنه النووي رحمه الله تعالى: لا يصح الاحتجاج به. وقال: ونقل الإمام الشافعي رحمه الله تعالى تضعيفه عن أهل العلم بالحديث. [المجموع: الطهارة، باب: ما يفسد الماء من النجاسة وما لا يفسده: ١/ ١٦٠].

(٢) أي ما يساوي مائة وتسعين ليراً تقريباً، أو سعة مكعب طول حرفه (٥٨) سم.

(٣) لأن نجاسته بسبب ما فيه من رطوبات، والدباج يذهبها.

وقد دل على طهارة الجلد بالدباج:

ما رواه البخاري ومسلم عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: وجد النبي ﷺ شاة ميتة أعطيتها مولاة لعميمة من الصدقة، فقال النبي ﷺ: «هَلَّا انْتَعَمْتُمْ بِجِلْدِهَا». قالوا: إنها ميتة؟ قال: «إنما حرم أكلها». وعند مسلم عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: =

...إِلَّا جَلَدَ الْكَلْبَ وَالْخَنَزِيرَ^(١) وَمَا تَوَلَّدَ مِنْهُمَا أَوْ مِنْ أَحَدِهِمَا، وَعَظُمَ الْمَيْتَةُ
وَسُغُرُهَا نَجَسٌ إِلَّا الْأَدَمِيَّ^(٢).

(فَضْلٌ) وَلَا يَجُوزُ اسْتِعْمَالُ أَوَانِي الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ^(٣)، وَيجوزُ اسْتِعْمَالُ

= «إِذَا دَبِغَ الْإِهَابُ فَقَدْ طَهَّرَ».

[البخاري: الزكاة، باب: الصدقة على موالي أزواج النبي ﷺ، رقم: ١٤٢١، مسلم:

الحيف، باب: طهارة جلود الميتة بالدباغ، رقم: ٣٦٣، ٣٦٦].

(الإِهَابُ: هو الجلد قبل أن يدبغ، وبعد الدبغ يسمى أديمًا، ويطلق عليه الجلد في
الحالين، ودبغ: أزيلت فضوله ورطوبته التي يفسده بقاؤها، بحيث لو نقع في الماء بعد
ذلك لم يعد إليه التن).

(١) لأن كلاً منهما نجس حال الحياة، فلا يظهر جزؤه بعد الممات من باب أولى. ولأن
كلاً منهما نجس بذاته، وما كان نجس العين لا يظهر، كالبول ونحوه.

(٢) لقوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَمْيَتَةُ﴾ [المائدة: ٣].

والميتة: كل حيوان زالت حياته بغير ذبيح شرعي، فيدخل فيه: ما لا يؤكل لحمه إذا ذبح
كالحمار، وما يؤكل لحمه إذا لم تتوفر شروط ذبحه، كذبيحة المرتد، وإن لم يكن فيه
ضرر بالصحة. وعليه: فتحريم الميتة دليل بنجاستها، لأن تحريم ما لا ضرر فيه ولا حرمة
له دليل بنجاسته، وبنجاستها تستتبع نجاسة أجزائها.

وأما الأدمي فلا تنجس ميتته، وكذلك أجزاؤه، لقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ﴾
[الإسراء: ٧٠]. وهذا يتنافى مع القول بنجاسته بعد موته، وحرمة تناول لحمه لحُرْمَتِهِ،
أي كرامته.

(٣) ودل على تحريم ذلك أحاديث، منها:

عن حذيفة بن اليمان رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا تلبسوا الحرير ولا
الدباغ، ولا تشربوا في آنية الذهب والفضة، ولا تأكلوا في صحافها، فإنها لهم في
الدنيا ولنا في الآخرة».

[البخاري: الأطعمة، باب: الأكل في إناء مفضض، رقم: ٥١١٠، مسلم: اللباس

والزينة، باب: تحريم استعمال إناء الذهب والفضة، رقم: ٢٠٦٧].

(الدباغ: نوع نفيس من ثياب الحرير - آنية: جمع إناء - صحافها: جمع صفحة وهي
القصة - لهم: أي الكفار).

=

غيرهما مِنَ الْأَوَانِي^(١).

(فَضْلٌ) وَالسَّوَاكُ مُسْتَحَبٌّ فِي كُلِّ حَالٍ^(٢)، إِلَّا بَعْدَ الزَّوَالِ لِلصَّائِمِ^(٣)، وَهُوَ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ أَشَدُّ اسْتِحْبَابًا: عِنْدَ تَغْيِيرِ الْقَمِّ مِنْ أَرَمٍ وَغَيْرِهِ^(٤)، وَعِنْدَ الْقِيَامِ مِنَ النَّوْمِ^(٥)،

= ويقاس على الأكل والشرب غيرهما من وجوه الاستعمال، ويشمل التحريم الرجال والنساء. (١) الطاهرة، لأن الأصل الإباحة ما لم يرد دليل التحريم.

(٢) عن عائشة رضي الله عنها: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «السَّوَاكُ مَطَهْرَةٌ لِلْقَمِّ، مَرْضَاةٌ لِلرَّبِّ». [النسائي: الطهارة، باب: الترغيب في السواك، رقم: ٥. ورواه البخاري تعليقاً في الصوم، باب: السواك الرطب واليابس للصائم. وأخرجه ابن ماجه من حديث أبي أمامة رضي الله عنه: الطهارة وستها، باب: السواك، رقم: ٢٨٩. وأخرجه أحمد في مسنده (٣/١) من حديث أبي بكر رضي الله عنه].

والسواك: الآلة التي تدلك بها الأسنان، ويطلق على الفعل، وتحصل السنة باستعمال كل خشن يزيل الروسخ، وعود الأراك المعروف بالسواك أفضل. (٣) حتى لا يزيل الرائحة التي يخلفها الصوم في فمه، والتي وصفها النبي ﷺ بأنها أطيّب عند الله تعالى من رائحة المسك.

عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قَالَ: «الْخُلُوفُ قَمٌّ الصَّائِمِ أَطْيَبُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ رِيحِ الْمَسْكِ». [البخاري: الصوم، باب: فضل الصوم، رقم: ١٧٩٥. مسلم: الصيام، باب: حفظ اللسان للصائم، رقم: ١١٥١].

والخُلُوفُ تغير رائحة الفم، ولا يحصل غالباً للصائم إلا بعد الزوال، واستعمال السواك يذهب، ولذلك كره.

(٤) الأزم: السكوت الطويل، أو ترك الأكل والشرب. وغيره: كما طي ذي رائحة كريهة. (٥) روى البخاري ومسلم عن حذيفة رضي الله عنه قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا قَامَ مِنَ اللَّيْلِ يَشُوصُ فَاہَ بِالسَّوَاكِ. (يشوص: يَذْلِكُ).

وروى أبو داود عن عائشة رضي الله عنها: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ لَا يَرْقُدُ، مِنْ لَيْلٍ وَلَا نَهَارٍ، فَيَسْتَقِظُ إِلَّا تَسَوَّكَ قَبْلَ أَنْ يَتَوَضَّأَ.

[البخاري: الوضوء، باب: السواك، رقم: ٢٤٢. مسلم: الطهارة، باب: السواك، رقم: ٢٥٥. أبو داود: الطهارة، باب: السواك لمن قام من الليل، رقم: ٥٧].

... وَعِنْدَ الْقِيَامِ إِلَى الصَّلَاةِ^(١).

✓ (فَضْلٌ) وَفُرُوضُ الْوُضُوءِ سِتَّةُ أَشْيَاءَ: التَّيُّ عِنْدَ غَسْلِ الْوَجْهِ، وَغَسْلُ الْوَجْهِ، وَغَسْلُ الْيَدَيْنِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ، وَمَسْحُ بَعْضِ الرَّأْسِ، وَغَسْلُ الرَّجْلَيْنِ إِلَى الْكَعْبَيْنِ، وَالتَّرْتِيبُ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ^(٢).

(١) وكذلك عند الوضوء، لما رواه البخاري ومسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «لَوْلَا أَنِ اشْتَقَّ عَلَى أُمَّتِي لِأَمْرَتِهِم بِالسَّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ». وفي رواية عند النسائي في الكبرى وابن خزيمة: «عِنْدَ كُلِّ وَضُوءٍ». أي لأمرتهم أمر إيجاب. وهذا دليل الاستحباب المؤكد. [البخاري: الجمعة، باب: السواك يوم الجمعة، رقم: ٨٤٧. مسلم: الطهارة، باب: السواك، رقم: ٢٥٢. صحيح ابن خزيمة: الوضوء، باب: ذكر الدليل على أن الأمر بالسواك أمر فضيلة لا أمر فريضة، رقم: ١٤٠. النسائي في الكبرى: الصيام، باب: السواك لنصائه بالعداء، رقم: ٣٠٣٤].

(٢) الأصل في مشروعية الوضوء وبيان فروضه: قوله تعالى: ﴿يَتَذَكَّرُ أَلَيْسَ لَدُنَّكُمْ إِذَا قُتِلْتُمْ إِلَى الْقَتْلَةِ فَاعْمِلُوا بِنُحُومِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ إِلَى الْغُرَفِ وَأَمْسِكُوا بُرُودِيَكُمْ وَأَنْبُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ [المائدة: ٦].

(المرفق: لجمع مِرْفَق، وهو مجتمع الساعد مع العضد. الكعبين: مثنى كعب، وهما العظامان التان من الجانبين، عند مفصل الساق مع القدم).

(وإلى) في الموضعين بمعنى مع، فيدخل المرفقان والكعبان في وجوب الغسل. ودل على ذلك: ما رواه مسلم [الطهارة، باب: استحباب إطالة الغرة والتحجيل في الوضوء، رقم: ٢٤٦] عن أبي هريرة رضي الله عنه: أنه توضأ فغسل وجهه فأبغى الوضوء، ثم غسل يده اليمنى حتى أشرع في العضد، ثم يده اليسرى حتى أشرع في العضد، ثم مسح رأسه، ثم غسل رجله اليمنى حتى أشرع في الساق. ثم غسل رجله اليسرى حتى أشرع في الساق، ثم قال: هكذا رأيت رسول الله ﷺ يتوضأ.

فقوله: (أشرع في العضد وأشرع في الساق): معناه أدخل الغسل فيها. وقوله تعالى: ﴿يُرِيءُ وَيُكْمَلُ﴾ أي بجزء منها. دل على ذلك: ما رواه مسلم وغيره عن المغيرة رضي الله عنه: أن النبي ﷺ توضأ فمسح بناصيته وعلى العمامة. [مسلم: الطهارة، باب: المسح على الناصية والعمامة، رقم: ٢٧٤].

والناصية مقدم الرأس، وهي جزء منه، والاكتفاء بالمسح عليها دليل على أن مسح =

= الجزء هو المفروض، ويحصل بأي جزء كان.

ودل على فرضية النية أوله، وكذلك في كل موطن تطلب فيه النية ما رواه البخاري ومسلم عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى».

أي إنما تعتبر الأعمال وتترتب عليها آثارها الشرعية بالنية، ولا يكون للمرء من العمل إلا ما نواه، ولا يحصل له الأجر إلا إذا أخلص القصد.

[والحديث أخرجه البخاري في بدء الوحي، باب: كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ، رقم: ١. ومسلم في كتاب الإمامة، باب: قوله ﷺ: «إنما الأعمال بالنية»، رقم: ١٩٠٧].

ودل على فرضية الترتيب: ذكر هذه الأعضاء مرتبة في الآية وإن كانت معطوفة بالواو، والواو في الأصل لا تقتضي الترتيب فقد دل على أن المراد ترتبها ذكر مسح الرأس بين غسل اليدين وغسل الرجلين، ومن أسلوب الكلام العربي أن لا يفصل بين المتجانسين إلا لفرض، فلا يقال: جاء زيد وفاطمة وعمر، إذا كان الغرض الإخبار عن مجيئهم فقط، بل يقال: جاء زيد وعمر وفاطمة، فإذا قيل ذلك دل على غرض وهو مجيئهم بالترتيب هكذا، وذكر المسح هنا بين مفسولين لا غرض له إلا أن يكون الترتيب كما ذكر. وقد أكد ذلك فعله الدائم ﷺ الثابت بالأحاديث الصحيحة، منها حديث أبي هريرة رضي الله عنه السابق.

وما جاء في الحديث الذي علم فيه رسول الله ﷺ الأعرابي الصلاة، والذي سقاه العلماء حديث المسيء صلاته، فقد جاء في رواية الترمذي [أبواب الصلاة، باب: ما جاء في وصف الصلاة، رقم: ٣٠٢]: «إذا قمت إلى الصلاة فتوضأ كما أمرك الله...». والله تعالى أمر به مرتباً كما هو واضح.

وكذلك أحاديث كثيرة تأتي خلال الكلام عن مسائل الباب.

قال النووي رحمه الله تعالى في المجموع: واحتج الأصحاب من السنة بالأحاديث الصحيحة، المستفيضة عن جماعات من الصحابة، في صفة وضوء النبي ﷺ، وكلمه وصفوه مرتباً، مع كثرتهم وكثرة المواطن التي راوه فيها، وكثرة اختلافهم في صفاته في مرة ومرتين وثلاث وغير ذلك. ولم يثبت فيه مع اختلاف أنواعه صفة غير مرتبة. وفعله بيان للوضوء المأمور به، ولو جاز ترك الترتيب لتركه في بعض الأحوال =

وَسُنَّتُهُ عَشْرَةُ أَشْيَاءَ: التَّسْمِيَةُ^(١)، وَغَسْلُ الْكَفَّيْنِ قَبْلَ إِدْخَالِهِمَا الْإِنَاءَ، وَالْمُضْمَضَةُ، وَالِاسْتِنْشَاقُ، وَمَسْحُ جَمِيعِ الرَّأْسِ^(٢)، وَمَسْحُ الْأُذُنَيْنِ: ظَاهِرُهُمَا وَبَاطِنُهُمَا بِمَاءٍ جَدِيدٍ^(٣).

= لبيان الجواز، كما ترك التكرار في أوقات.

[المجموع: الطهارة، باب: الوضوء (فرع في مذاهب العلماء في ترتيب الوضوء): ٤٨٤/١].

(١) روى النسائي بإسناد جيد: عن أنس رضي الله عنه قال: طلب بعض أصحاب النبي ﷺ وضوءاً، فقال رسول الله ﷺ: «هل مع أحد منكم ماء». فوضع يده في الماء ويقول: «توضؤوا باسم الله». أي قائلين ذلك عند الابتداء به. قال أنس: فرأيت الماء يخرج من بين أصابعه، حتى توضؤوا من عند آخرهم. قيل لأنس: كم تراهم؟ قال: نحواً من سبعين.

[النسائي: الطهارة، باب: التسمية عند الوضوء، رقم: ٧٨].

(توضؤوا من عند آخرهم: أي توضؤوا كلهم حتى وصلت النوبة إلى الآخر، أي جميعهم).

(٢) دليل هذه السنن الأربع: ما رواه البخاري ومسلم عن عبد الله بن زيد رضي الله عنه، وقد سئل عن وضوء النبي ﷺ، فدعا بتورٍ من ماء، فتوضأ لهم وضوء النبي ﷺ: فأكفأ على يده من التور، فغسل يديه ثلاثاً، ثم أدخل يده في التور، فمضمض واستنشق واستنثر بثلاث غرفات... وفي رواية: مضمض واستنشق من كف واحدة، ففعل ذلك ثلاثاً. ثم أدخل يده فغسل وجهه ثلاثاً، ثم غسل يديه مرتين إلى المرفقين، ثم أدخل يده فمسح رأسه، فأقبل بهما وأدبر مرة واحدة، ثم غسل رجليه إلى الكعبين.

[البخاري: الوضوء، باب: غسل الرجلين إلى الكعبين، وباب: من مضمض واستنشق من غرفة واحدة، رقم: ١٨٤، ١٨٨. مسلم: الطهارة، باب: في وضوء النبي ﷺ، رقم: ٢٣٥].

(التور: إناء كان معروفاً لديهم . فأكفأ: أسال وصب).

(٣) عن ابن عباس رضي الله عنه: أن النبي ﷺ مسح برأسه وأذنيه: ظاهرها وباطنهما.

[الترمذي: الطهارة، باب: ما جاء في مسح الأذنين ظاهرها وباطنهما، رقم: ٣٦، وقال: حسن صحيح].

وَتَخْلِيلُ اللَّحْيَةِ الْكُثَّةِ^(١)، وَتَخْلِيلُ أَصَابِعِ الْيَدَيْنِ وَالرَّجْلَيْنِ^(٢)، وَتَقْدِيمُ
الْيَمْنَى عَلَى الْيُسْرَى^(٣)،

= وعند النسائي [الطهارة، باب: مسح الأذنين مع الرأس وما يستدل به على أنهما من الرأس، رقم: ١٠٢]: مسح برأسه وأذنيه، باطنهما بالسباحتين، وظاهرهما بإبهاميه. ويجدد الماء لمسح الأذنين، بأن يأخذ ماء جديداً لمسحهما غير البلل الذي مسح به رأسه.

دل على ذلك: حديث عبد الله بن زيد رضي الله عنه قال: رأيت النبي ﷺ يتوضأ، فأخذ ماءً لأذنيه خلّاف الماء الذي أخذه لرأسه.

[أخرجه الحاكم في المستدرک: الطهارة، باب: المسح على الخفين: ١٥١/١. وقال عنه الحافظ الذهبي: صحيح].

(١) عن أنس رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ كان إذا توضأ أخذ كفاً من ماء، فأدخله تحت حنكه، فخلل به لحيته، وقال: «هكذا أمرني ربي عز وجل».

[أبو داود: الطهارة، باب: تخليل اللحية، رقم: ١٤٥].

(٢) عن لقيط بن صبرة رضي الله عنه قال: قلت: يا رسول الله، أخبرني عن الوضوء؟ قال: «أسبغ الوضوء، وخلل بين الأصابع، وبالع في الاستنشاق إلا أن تكون صائماً».

وقبست المضمضة على الاستنشاق المذكور في الحديث، لأن المعنى فيهما واحد، وهو المبالغة في التنظيف، وخشية سبق الماء إلى الجوف حال الصوم.

[أبو داود: الطهارة، باب: في الاستنثار، رقم: ١٤٢، ١٤٤. الترمذي: الصوم، باب: ما جاء في كراهية مبالغة الاستنشاق للصائم، رقم: ٧٨٨ وقال: حسن صحيح.

النسائي: الطهارة، باب: المبالغة في الاستنشاق، رقم: ٨٧. ابن ماجه: الطهارة، باب: المبالغة في الاستنشاق والاستنثار، رقم: ٤٠٧].

(أسبغ الوضوء: أتّمه وأكمل به أركانه وستّه).

(٣) روى البخاري [الوضوء، باب: غسل الوجه باليدين من غرفة واحدة، رقم: ١٤٠] عن ابن عباس رضي الله عنه: أنه توضأ... وفيه: ثم أخذ غرفة من ماء فغسل بها يده اليمنى، ثم أخذ غرفة من ماء فغسل بها يده اليسرى، ثم مسح برأسه، ثم أخذ غرفة من ماء فرش بها على رجله اليمنى حتى غسلها، ثم أخذ غرفة من ماء فغسل بها رجله اليسرى، ثم قال: هكذا رأيت رسول الله ﷺ يتوضأ.

... وَالطَّهَارَةُ ثَلَاثًا ثَلَاثًا^(١)، وَالْمَوَالَاة^(٢).

= وعن عائشة رضي الله عنها قالت: كان النبي ﷺ يعجبه التيمن في تنعله وترجله وطهوره وفي شأنه كله. [البخاري: الوضوء، باب: التيمن في الوضوء والغسل، رقم: ١٦٦. مسلم: الطهارة، باب: التيمن في الطهور وغيره، رقم: ٢٦٨].

(يعجبه: يحب، من الإعجاب، وهو الرغبة في الشيء لحسنه. التيمن: استعمال اليمين في تعاطي الأشياء، والابتداء أيضاً باليمين وهو المقصود هنا. تنعله: لبسه النعل. ترجله: دهن شعره وتسريحه. طهوره: تطهره من الحدث أو النجس. شأنه كله: كل عمل من الأعمال الطيبة المستحسنة، لا الأعمال الخيثة المستقذرة، فإنه يستعمل لها اليسار، ويبدأ باليسار، كالاتجاء ودخول بيت الخلاء).

(١) روى مسلم [الطهارة، باب: فضل الوضوء والصلاة عقبه، رقم: ٢٣٠]: أن عثمان رضي الله عنه قال: ألا أرىكم وضوء رسول الله ﷺ؟ ثم توضأ ثلاثاً ثلاثاً. فهو عام في ثلاث الغسل والمسح وكل أعمال الوضوء.

(٢) أي التتابع في التطهير بين الأعضاء، بحيث لا يجف الأول قبل الشروع في الثاني عادة. ودليلها الاتباع المعلوم من الأحاديث السابقة.

تنبيه: كل ما ورد في السنن من أدلة ظاهرها الوجوب، دل على عدم الوجوب فيها آية الوضوء التي نصت على الفرائض، وأدلة أخرى غيرها، لم نذكرها خشية التطويل. فائدة: يستحب أن يقول بعد فراغه من الوضوء: «أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله. اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين. سبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت، أستغفرك وأتوب إليك».

هذه الأدعية ورد مجموعها عن رسول الله ﷺ في أحاديث، كل منها اشتمل على بعضها، وجاء فيها أن من قال هذا: «فتحت له أبواب الجنة الثمانية، يدخل من أيها شاء».

[مسلم: الطهارة، باب: الذكر المستحب عقب الوضوء، رقم: ٢٣٤. أبو داود: الطهارة، باب: ما يقول الرجل إذا توضأ، رقم: ١٦٩، ١٧٠. الترمذي: الطهارة، باب: فيما يقال بعد الوضوء، رقم: ٥٥. النسائي في الكبرى: عمل اليوم والليلة، باب: ما يقول إذا فرغ من وضوئه، رقم: ٩٩٠٩، ٩٩١٢. ابن ماجه: الطهارة وستنها، باب: ما يقال بعد الوضوء، رقم: ٤٦٩، ٤٧٠].

(فَضْلٌ) وَالْاِسْتِنْجَاءُ وَاجِبٌ مِنَ الْبُؤْلِ وَالْغَائِطِ، وَالْأَفْضَلُ أَنْ يَسْتَنْجِيَ بِالْأَخْجَارِ ثُمَّ يَتِمَّعَهَا بِالمَاءِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَقْتَصِرَ عَلَى المَاءِ أَوْ عَلَى ثَلَاثَةِ أَخْجَارٍ يُتَمَّى بِهِنَ الْمَحَلُّ، فَإِذَا أَرَادَ الْاِقْتِصَارَ عَلَى أَحَدِهِمَا فَالْمَاءُ أَفْضَلُ^(١).

(١) روى البخاري ومسلم: عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: كان رسول الله ﷺ يدخل الخلاء، فأَحْمِلُ، أنا وغلَامٌ نَحْوِي، إِدَاوَةٌ مِنْ مَاءٍ وَعَنْزَةٌ، فَيَسْتَنْجِي بِالمَاءِ. [البخاري: الوضوء، باب: الاستنجاء بالماء، رقم: ١٤٩. مسلم: الطهارة، باب: الاستنجاء بالماء من التبرز، رقم: ٢٧١].

(الغلاء: مكان قضاء الحاجة. إِدَاوَةٌ: إناء صغير من جلد. عَنْزَةٌ: الحربة القصيرة، تركز ليصلي إليها كسرة. يستنجي: يتخلص من أثر النجس). وروى البخاري عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: أتى النبي ﷺ الغائط، فأمرني أن آتية بثلاثة أَحْجَارٍ.

[البخاري: الوضوء، باب: الاستنجاء بالحجارة، رقم: ١٥٥]. (الغائط: المكان المنخفض من الأرض تقضى فيه الحاجة، ويطلق على ما يخرج من الدبر).

والأفضل أن يستنجي أولاً بالحجر ونحوه، ثم يستعمل الماء، لأن الحجر يزيل عين النجاسة والماء بعده يزيل أثرها دون أن يخالطها. وإن اقتصر على أحدهما فالْمَاءُ أَفْضَلُ، لأنه يزيل العين والأثر، بخلاف غيره.

وعن عائشة رضي الله عنها: أن رسول الله ﷺ قال: «إِذَا ذَهَبَ أَحَدُكُمْ إِلَى الْغَائِطِ فَلْيَذْهَبْ مَعَهُ ثَلَاثَةُ أَحْجَارٍ يَسْتَطِيعُ بِهِنَ، فَإِنَّهَا تَجْزِيهِ عَنْهُ».

[أبو داود: الطهارة، باب: الاستنجاء بالحجارة، رقم: ٤٠]. (يستطيع: يستنجي، سمي بذلك لأن المستنجي تطيب نفسه بإزالة الخبث عن المَخْرَجِ، ويجزئ كل جاف طاهر كالورق ونحوه).

وعن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «نَزَلَتْ هَذِهِ آيَةٌ فِي أَهْلِ قَبَاءَ: ﴿وَيَذَرُهَا يُخَوِّذُ أَنْ يَنْظُرُوا إِلَيْهِ﴾ [التوبة: ١٠٨]. قال: كانوا يستنجون بالماء، فنزلت فيهم هذه الآية».

[أبو داود: الطهارة، باب: في الاستنجاء بالماء، رقم: ٤٤. الترمذي: أبواب تفسير القرآن، باب: ومن سورة التوبة، رقم: ٣٠٩٩. ابن ماجه: الطهارة، باب: الاستنجاء بالماء، رقم: ٣٥٧].

وَيَجْتَنِبُ اسْتِقْبَالَ الْقِبْلَةِ وَاسْتِدْبَارَهَا فِي الصَّحْرَاءِ^(١)، وَيَجْتَنِبُ الْبَوْلَ وَالغَائِطَ فِي الْمَاءِ الرَّاكِدِ^(٢)، وَتَحْتَ الشَّجَرَةِ الْمُثْمَرَةِ، وَفِي الطَّرِيقِ وَالظِّلِّ^(٣)،

(١) روى البخاري ومسلم عن أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «إذا أتيتم الغائط فلا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها ببول أو غائط، ولكن شَرُّوْا أو غَرِّبُوا».

[البخاري: القبلة، باب: قبله أهل المدينة وأهل الشام والمشرق، رقم: ٣٨٦، مسلم: الطهارة، باب: الاستطابة، رقم: ٢٦٤ واللفظ له].

وخص ذلك بالصحراء وما في معناها من الأماكن التي لا سائر فيها.

دل على ذلك: ما رواه ابن عمر رضي الله عنه قال: ارتقت فوق ظهر بيت حفصة لبعض حاجتي، فرأيت رسول الله ﷺ يقضي حاجته، مستدبر القبلة، مستقبل الشام.

[البخاري: الوضوء، باب: التبرز في البيوت، رقم: ١٤٧، مسلم: الطهارة، باب: الاستطابة، رقم: ٢٦٦].

فهذا الحديث دليل على جواز الاستدبار، وقد دل على جواز الاستقبال: ما رواه جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال: نهى نبي الله ﷺ أن تستقبل القبلة ببول، فرأته قبل أن يقبض بعام يستقبلها.

[أبو داود: الطهارة، باب: الرخصة في ذلك، رقم: ١٣، الترمذي: الطهارة، باب: ما جاء في الرخصة في ذلك، رقم: ١٠٢٩، ابن ماجه: الطهارة وستنها، باب: الرخصة في ذلك في الكيف وإباحته دون الصحاري، رقم: ٣٢٥].

فحمل النهي على المكان غير المعد لقضاء الحاجة وما في معناه من الأماكن التي لا سائر فيها، وحمل الفعل على المكان المعد وما في معناه، جمعاً بين الأدلة، ولا يخلو الأمر عن كراهة في غير المعد مع وجود السائر.

(٢) لما ينتج عنه من تقزز النفس منه إن كان كثيراً لا تغيره النجاسة، ومن إضاعته إن كانت النجاسة تغيره. عن جابر رضي الله عنه، عن النبي ﷺ: أنه نهى أن يبالي في الماء الراكد. [مسلم: الطهارة، باب: النهي عن البول في الماء الراكد، رقم: ٢٨١].

والتنوط أتبع وأولى بالنهي من البول، والنهي للكرهية إن كان الماء كثيراً، وإن كان قليلاً: فالذي اعتمد النووي رحمه الله تعالى في [شرح مسلم والمجموع] أنه للتحريم، لما فيه من إتلاف الماء عليه وعلى غيره.

(٣) أي طريق الناس، أو المكان الذي يجلسون فيه، كظلال الجدران والشجر وشواطئ الأنهار، لما فيه من الأذى لهم.

وَالْتَقَبُ^(١)، وَلَا يَتَكَلَّمُ عَلَى الْبُولِ وَالْفَائِطِ^(٢)، وَلَا يَسْتَقْبِلُ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَلَا يَسْتَنْدِرُهُمَا^(٣).

= عن أبي هريرة رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ قال: «اتقوا اللَّعَّاتَيْنِ». قالوا: وما اللَّعَّاتَانِ يا رسول الله؟ قال: «الذي يتخلى في طريق الناس أو في ظلمهم».

[مسلم: الطهارة، باب: النهي عن التخلي في الطريق والظلال، رقم: ٢٦٩].

(اللعَّاتين: الأمرين الجالبين للعين).

(١) وهو ثقب في أرض أو جدار أو نحوه، لما قد ينتج عنه من أذى، فقد يكون فيه حيوان ضار كعقرب أو حية فيخرج عليه ويؤذيه، وقد يكون فيه حيوان ضعيف فيتأذى.

عن عبد الله بن سرجس رضي الله عنه قال: نهى رسول الله ﷺ أن يبال في الجُحْرِ.

[أبو داود: الطهارة، باب: النهي عن البول في الجحر، رقم: ٢٩. النسائي: الطهارة،

باب: كراهية البول في الجحر، رقم: ٣٤].

(الجحر: هو الثقب في الأرض. وعند النسائي عن قتادة قال: يقال: إنها مساكن الجن).

(٢) أي يكره لقاضي الحاجة الكلام وغيره أثناء قضائها.

عن ابن عمر رضي الله عنهما: أن رجلاً مرَّ ورسول الله ﷺ يبول، فلم عليه فلم يرُدْ عليه.

[مسلم: الحيض، باب: التيمم، رقم: ٣٧٠].

وعن أبي سعيد رضي الله عنه قال: سمعت النبي ﷺ يقول: «لا يخرج الرجلان يضربان الغائط،

كاشفين عن عورتهم يتحدثان، فإن الله عز وجل يَمُقْتُ على ذلك».

[أبو داود: الطهارة، باب: كراهية الكلام عند الحاجة، رقم: ١٥. ابن ماجه: الطهارة،

باب: النهي عن الاجتماع على الخلاء والحديث عنده، رقم: ٣٤٢].

(يضربان: يأتیان . يمقت: يفض).

ويُقاس على الكلام غيره كالأكل والشرب والعبث، ونحو ذلك.

(٣) ذكر النووي في المجموع (١٠٣/١) أن الحديث المستأنس به في هذا ضعيف، بل

هو باطل، وأن الصحيح المشهور أنه يكره الاستقبال دون الاستدبار. قال الخطيب

في الإقناع (٤٦/١): وهذا هو المعتمد.

فاللذة: يستحب لقاضي الحاجة أن يقول الأذكار والأدعية، التي ثبتت عن رسول الله

ﷺ، قبل دخول الخلاء وبعد الخروج منه:

فيقول قبل الدخول: «باسم الله، اللهم إني أعوذ بك من الخُبثِ وَالْخَبَائِثِ».

(الخُبث: جمع خيث، والخبائث: جمع خبيثة، والمراد ذكور الشياطين وإنانهم). =

(فَضْلٌ) والذي ينقض الوضوء ستة أشياء: مَا خَرَجَ مِنَ السَّبِيلَيْنِ ^(١)، وَالتَّوْمُ عَلَى غَيْرِ هَيْئَةِ الْمُتَمَكِّنِ، وَزَوَالَ الْعَقْلِ بِسُكْرِ أَوْ مَرَضٍ ^(٢)، وَلَمَسُ الرَّجُلِ

= وبعد الخروج يقول: «غفرانك، الحمد لله الذي أذهب عني الأذى وعافاني».
 دهاء الدخول: أخرجه البخاري في الوضوء، باب: ما يقول عند الخلاء، رقم: ١٤٢.
 مسلم: الحيض، باب: ما يقول إذا أراد دخول الخلاء، رقم: ٣٧٥. من غير لفظ: «باسم الله». وأخرج لفظ «باسم الله» وحده: الترمذي: الطهارة، باب: ما ذكر من التسمية عند دخول الخلاء، رقم: ٦٠٦. وابن ماجه: الطهارة وستها، باب: ما يقول الرجل إذا دخل الخلاء، رقم: ٢٩٧. وأخرجه كاملاً ابن أبي شيبة في أول مصنفه: الطهارات، باب: ما يقول الرجل إذا دخل الخلاء: ١/١.

وأخرج دهاء الخروج: أبو داود في الطهارة، باب: ما يقول الرجل إذا خرج من الخلاء، رقم: ٣٠. والترمذي: الطهارة، باب: ما يقول إذا خرج من الخلاء، رقم: ٧. وابن ماجه: الطهارة، باب: ما يقول إذا خرج من الخلاء، رقم: ٣٠٠، ٣٠١. ويزيده: «الحمد لله الذي أذاقني لذته، وأبقى في قوته، ودفع عني أذاه». أخرجه ابن السني والطبراني، كما قال النووي في أذكاره: باب: ما يقول إذا خرج من الخلاء. (١) أي الدبر والقبل، والأصل في هذا:

قوله تعالى في آية الوضوء: ﴿وَأَوْجِهْ وَجْهَكَ إِلَى الْقَائِلِ﴾ [المائدة: ٦] وهو المكان المنخفض الذي تقضى فيه الحاجة، والمجيء منه يعني أن الآتي قد قضى حاجته فيه، وقضاء الحاجة كناية عن إخراج البول أو الغائط، وهو ما يخرج من الدبر، سمي بذلك من باب إطلاق المكان وإرادة ما يكون فيه.

وأحاديث، منها:

- ما جاء عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ». فقال رجل من أهل حضرموت: ما الحدث يا أبا هريرة؟ قال: فناء أو ضراط.

[البخاري: الوضوء، باب: لا تقبل صلاة بغير طهور، رقم: ١٣٥. الحيل، باب: في الصلاة، رقم: ٦٥٥٤. مسلم: الطهارة، باب: وجوب الطهارة للصلاة، رقم: ٢٢٥]. وقس على ما ذكر كل خارج من القبل أو الدبر، ولو كان طاهراً.

(٢) عن علي رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «وكاء السوء العينان، فمن نام فليتوضأ». =

الْمَرْأَةُ الْأَجْنَبِيَّةُ^(١) مِنْ غَيْرِ حَاطِلٍ^(٢)، وَمَسُّ فَرْجِ الْأَدْمِيِّ بِبَاطِنِ الْكَفِّ، وَمَسُّ حَلَقَةِ ذُبُرِهِ عَلَى الْجَدِيدِ^(٣).

= [أبو داود: الطهارة، باب: في الوضوء من النوم، رقم: ٢٠٣. ابن ماجه: الطهارة، باب: الوضوء من النوم، رقم: ٤٧٧].

عن معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إنما العينان وكاء السوء، فإذا نامت العين استطلق الوكاء».

[الدارمي: الطهارة، باب: الوضوء من النوم، رقم: ٧٢٣. الدار قطني: الطهارة، باب: في ما روي فيمن نام قاعداً أو قائماً...، رقم: ٢. أبو يعلى: حديث معاوية: ١٩]. (وكاء: هو ما يُشد به رأس القرية ونحوها حتى لا يخرج منها شيء. السوء: اسم من أسماء الذُّبر. استطلق: انحل واسترخى).

والمعنى: أن اليقظة تحفظ ما في داخل الإنسان من الخروج لأنه يحس بذلك، فإذا نام كان نومه مظنة لخروج شيء منه.

والمتمكن: هو الذي ينام وقد وضع أتيته على الأرض، بحيث لا يقع لونه يكن مستنداً إلى شيء، ولا يتنقص وضوؤه، لأنه يحس بما يخرج منه.

وقيس زوال العقل بالجنون والإغماء والسكر سواء أكان هذا الزوال قليلاً أو كثيراً على النوم، لأنه أبلغ منه في معناه، إذ إن النائم مهما كان نومه ثقیلاً يتنبه بأقل تنبيه، وأما المجنون أو المغمى عليه أو السكران فإنه لا يتنبه مهما نبه حتى يزول عنه ما هو فيه، فلذا كان أولى بالنقض.

(١) والمراد التقاء بشرتي رجل وامرأة يحل لهما أن يتزوجا حالاً أو مآلاً، ويدخل في ذلك المتزوجان، ويخرج كل من يحرم الزواج بينهما على التأبید، وسيأتي بيانهم في موضعه من كتاب النكاح.

(٢) والأصل في هذا:

قوله تعالى في آية الوضوء: ﴿أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ﴾ والمراد بالملامسة اللمس، بدليل القراءة المتواترة الأخرى: ﴿لَمَسْتُمُ﴾ وذلك لأن اللمس لمن يتلذذ بها عادة مظنة الحدث، من خروج مَذْيٍ أو مَنِيٍّ.

(٣) وقد دل على ذلك أحاديث، منها:

ما رواه أصحاب السنن عن بُسْرَةَ بنت صفوان رضي الله عنها: أن النبي ﷺ قال: «من مس ذكره فلا يصلي حتى يتوضأ».

(فَضْلٌ) وَالَّذِي يُوجِبُ الْغُسْلَ سِتَّةُ أَشْيَاءَ: ثَلَاثَةٌ تَشْتَرِكُ فِيهَا الرِّجَالُ وَالنِّسَاءُ، وَهِيَ: الْتِقَاءُ الْخَتَانَيْنِ^(١)،

= وفي رواية للنسائي: «وتوضأ من مس الذكر». فيشمل ذكر نفسه وذكر غيره. ولأن مس فرج غيره أفحش من مس فرجه، لهتك حرمة غيره، ولأنه أشهى له. وعند ابن ماجه: عن أم حبيبة وأبي أيوب رضي الله عنهما: «من مس فرجه فليتوضأ». [أبو داود: الطهارة، باب: الوضوء من مس الذكر، رقم: ١٨١. الترمذي: الطهارة، باب: ما جاء في الوضوء من مس الذكر، رقم: ٨٢-٨٤ وقال: حسن صحيح، واللفظ له. النسائي: الطهارة، باب: الوضوء من مس الذكر، رقم: ١٦٣، ١٦٤. ابن ماجه: الطهارة، باب: الوضوء من مس الذكر، رقم: ٤٧٩، ٤٨١، ٤٨٢]. وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا أفضى أحدكم بيده إلى فرجه، وليس بينهما ستر ولا حجاب، فليتوضأ».

[موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان: الطهارة، باب: ما جاء في مس الفرج، رقم: ٢١٠]. فقوله: «أحدكم» يشمل الذكر والأنثى، وقوله: «فرجه» يشمل القبل والدبر. (١) وذلك بأن يغيب حشفة الذكر أي رأسه في فرج ولو لم ينتشر الذكر، أنزل أو لم ينزل. ومثل الحشفة قدرها إذا كانت مقطوعة، أو لا حشفة له خلقة.

ويجب الغسل على الموطوءة أيضاً وإن لم يكن إنزال. والأصل في وجوب الغسل بالجماع أحاديث، منها: ما رواه البخاري ومسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه: أن نبي الله ﷺ قال: «إذا جلس بين شعبها الأربع، ثم جهدها، فقد وجب الغسل» وفي رواية لمسلم: «وإن لم يُنزل». وعند مسلم: عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: «إذا جلس بين شعبها الأربع، ومس الختان الختان، فقد وجب الغسل».

وعند الترمذي وقال: حسن صحيح عنها رضي الله عنها قالت: إذا جاوز الختان الختان فقد وجب الغسل، فعلته أنا ورسول الله ﷺ فَاغْتَسَلْنَا.

وفي الموطأ: أن أبا موسى الأشعري رضي الله عنه سأله فقال: الرجل يصيب أهله، ثم يُكْبَلُ ولا ينزل؟ فقالت: إذا جاوز الختان الختان فقد وجب الغسل. فقال أبو موسى رضي الله عنه: لا أسأل عن هذا أحداً بعدك أبداً.

وعنها رضي الله عنها فيما رواه مسلم قالت: إن رجلاً سأل رسول الله ﷺ عن رجل يجامع أهله ثم =

... وإِنْزَالُ الْمَنِيِّ^(١)،

= يُكْبِلُ، هل عليهما الفسل؟ وعائشة جالسة، فقال رسول الله ﷺ: «إني لأنفل ذلك أنا وهذه، ثم نَغْتَبِلُ».

[البخاري: الفسل، باب: إذا التقى الختانان، رقم: ٢٨٧. مسلم: الحيض، باب: نسخ الماء من الماء، رقم: ٣٤٨ - ٣٥٠. الترمذي: الطهارة، باب: ما جاء إذا التقى الختانان وجب الغسل، رقم: ١٠٨. الموطأ: الطهارة، باب: واجب الغسل إذا التقى الختانان: ٤٥/١].

(شعبها: جمع شُعْبَة، وهي القطعة من الشيء، والمراد هنا فخذ المرأة وساقها. جَهْدًا: كدها بحركته، وهو كناية عن معالجة إدخال ذكره في فرجها. الختان: هو موضع الختن، أي قطع الجلد التي تغطي رأس الذكر عند ولادته وقبل أن يختن. وكذلك الجلد التي تكون أعلى فرج المرأة عند مخرج البول وتسمى الظفر).

والمراد بالمس والمجاورة الإدخال، دل على ذلك ما رواه عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا التقى الختانان، وتوارت الحشفة، فقد وجب الغسل».

[أخرجه ابن ماجه في الطهارة، باب: ما جاء في وجوب الغسل إذا التقى الختانان، رقم: ٦١١. أحمد: ١٧٨/٢]. (توارت: أي دخلت في الفرج بحيث صارت لا ترى).

(١) ودل على وجوب الفسل بسببه أحاديث، منها:

- ما رواه أبو سعيد الخدري رضي الله عنه، عن النبي ﷺ أنه قال: «إنما الماء من الماء». ومعناه: يجب استعمال الماء في البدن إذا خرج الماء منه، والمراد بالماء الخارج منه كما هو معلوم مني.

[أخرجه مسلم في الحيض، باب: إنما الماء من الماء، رقم: ٣٤٣].

- وما رواه علي رضي الله عنه قال: سألت النبي ﷺ عن المذي، فقال: «من المذي الوضوء، ومن المني الفسل».

[أخرجه الترمذي في الطهارة، باب: ما جاء في المني والمذي، رقم: ١١٤، وقال: هذا حديث حسن صحيح. وقال: وقد روي عن علي رضي الله عنه عن النبي ﷺ من غير وجه: «من المذي الوضوء، ومن المني الفسل». والحديث أخرجه أحمد: ٨٧/١، ١١٠، ١١٢، ١٢١]. وابن ماجه: الطهارة، باب: الوضوء من المذي، رقم: ٥٠٤].

ويشترط لوجوب الفسل بالمني بروزه من المخرج، وذلك بأن يبرز عن الذكر لدى =

... وَالْمَوْتُ^(١). وثلاثة تُحْتَضُّ بِهَا النِّسَاءُ، وَهِيَ: الْحَيْضُ، وَالنِّفَاسُ،

= الرجل، ويصل إلى ما يجب غسله في الاستنجاء عند المرأة، وهو ما يبدو منها عند الجلوس لقضاء الحاجة.

ويجب الغسل وإن كان خروج المني في النوم، لحديث عائشة رضي الله عنها قالت: جاءت أم سليم، امرأة أبي طلحة رضي الله عنه إلى رسول الله ﷺ فقالت: يا رسول الله، إن الله لا يستحي من الحق، هل على المرأة من غسل إذا هي احتلمت؟ فقال رسول الله ﷺ: «نعم، إذا رأت الماء». [البخاري: الغسل، باب: إذا احتلمت المرأة، رقم: ٢٧٨. مسلم: الحيض، باب: وجوب الغسل على المرأة بخروج المني منها، رقم: ٣١٣. وأخرجه مالك رحمه الله تعالى في (الموطأ) عن أم سلمة رضي الله عنها: الطهارة، باب: غسل المرأة إذا رأت في المنام مثل ما يرى الرجل، رقم: ٨٥].

(احتلمت: رأت في منامها أنها تت جامع. رأت الماء: رأت على ثوبها المني حين استيقظت). وعن عائشة رضي الله عنها قالت: سئل رسول الله ﷺ عن الرجل يجد الببل ولا يذكر احتلاماً؟ قال: «يفتسل». وعن الرجل يرى أن قد احتلم ولا يجد الببل؟ قال: «لا غسل عليه». فقالت أم سليم رضي الله عنها: المرأة ترى ذلك، أعليها غسل؟ قال: «نعم، النساء شقائق الرجال». [أبو داود: الطهارة، باب: في الرجل يجد الببل في منامه، رقم: ٢٣٦. الترمذي: الطهارة، باب: ما جاء فيمن يستيقظ ويرى ببللاً ولا يذكر احتلاماً، رقم: ١١٣. ابن ماجه: الطهارة، باب: من احتلم ولم ير ببللاً، رقم: ٦١٢].

(ببللاً: أي أثر المني. احتلاماً: أي مجامعة حال الحلم. شقائق: مثلهم ونظائرهم في الخلق والطبع، فكانهن شقائقهم).

(١) روى البخاري ومسلم عن أم عطية الأنصارية رضي الله عنها قالت: دخل علينا رسول الله ﷺ حين نومي ابتته فقال: «اغسلنّها ثلاثاً».

[البخاري: الجنائز، باب: غسل الميت ووضوئه بالماء والسر، رقم: ١١٩٥. مسلم: الجنائز، باب: في غسل الميت، رقم: ٩٣٩].

وروى البخاري ومسلم عن ابن عباس رضي الله عنه: أن رجلاً وقصه بغيره، ونحن مع النبي ﷺ وهو مخرم، فقال النبي ﷺ: «اغسلوه بماء وسدر، وكفّوه في ثوبين».

(وقصه: رماه وداس عقه).

[البخاري: الجنائز، باب: كيف يكفن المحرم، رقم: ١٢٠٨. مسلم: الحج، باب: ما يفعل بالمحرم إذا مات، رقم: ١٢٠٦].

والولادة^(١).

(فصل) وَفَرَأَيْضُ الْغُسْلِ ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ: الثَّيِّبُ^(٢)، وَإِزَالَةُ النِّجَاسَةِ إِنْ كَانَتْ عَلَى بَدَنِهِ، وَإِيصَالُ الْمَاءِ إِلَى جَمِيعِ الشَّعْرِ وَالْبَشَرَةِ^(٣).

(١) فالحيض من موجبات الغسل، ولا يصح إلا بعد انقطاعه، وكذلك النفاس، قال الله تعالى: ﴿فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهَرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُكْتَلِبِينَ﴾ [البقرة: ٢٢٢].

(لا تقربوهن: لا تجامعوهن. يطهرن: يقطع حيضهن. تطهرن: اغتسلن). وعن عائشة رضي الله عنها: أن رسول الله ﷺ قال لفاطمة بنت أبي حبيش رضي الله عنها: «إذا أقبلت الحيضة فدعي الصلاة، وإذا أدبرت فاغتسلي وصلي».

[البخاري: الحيض، باب: إقبال النحيض وإدباره، رقم: ٣١٤. مسلم: الحيض، باب: المستحاضة وغسلها وصلاتها، رقم: ٣٣٣].

ومثل الحيض النفاس، لأنه دم خارج من الرحم من جيلة أي سلامة الخلقة والطبع لا عن علة.

ومثل النفاس الولادة، وقد تسمى نفاساً، لأن الرحم يتنفس بطرح الولد منه. واشترط بعضهم لوجوب الغسل بالولادة أن تكون متلبسة بدم، مع الولد أو قبله أو بعده. فإذا خرج الولد جافاً فلا يجب عليها الغسل، وإنما يندب لها ذلك. والمعتمد: هو وجوب الغسل بالولادة مطلقاً، ولو بدون دم معها، لأن الولد الخارج منعقد من مني. وفي حال وجود الدم لا يصح الغسل إلا بعد انقطاعه.

(٢) لحديث: «إنما الأعمال بالنيات». انظر الحاشية صحيفة (١٥).

(٣) دل على ذلك فعله ﷺ وقوله:

عن ميمونة رضي الله عنها في غسله ﷺ: «وغل فرجه وما أصابه من الأذى. أي نجاسة وقذر. وصحح النووي رحمه الله تعالى في كتبه: أنه يكفي في إزالتها غسلة رفع الحدث، وهو المعتمد، فتكون إزالة القدر قبل إفاضة الماء سنة. [الإقناع].

وعن عائشة رضي الله عنها: أن النبي ﷺ كان إذا اغتسل من الجنابة، بدأ فغسل يديه، ثم يتوضأ كما يتوضأ للصلاة، ثم يدخل أصابعه في الماء فيخلل بها أصول شعره، ثم يصب على رأسه ثلاث غرف بيديه، ثم يفيض الماء على جلده كله.

[البخاري: الغسل، باب: الوضوء قبل الغسل، رقم: ٢٤٥، ٢٤٦. مسلم: الحيض، =

وَسُنُّهُ خَفَسَةُ أَشْيَاءَ: التَّسْمِيَةُ^(١)، وَالْوُضُوءُ قَبْلَهُ^(٢)، وَإِفْرَارُ الْيَدِ عَلَى الْجَسَدِ^(٣)، وَالْمُؤَالَاةُ^(٤)، وَتَقْدِيمُ الْيَمْنَى عَلَى الْيُسْرَى^(٥).

= باب: صفة غسل الجنابة، رقم: ٣١٦، ٣١٧.

وعن علي عليه السلام قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من ترك موضعَ شعرة من جنابة، لم يغسلها، فُعل به كذا وكذا من النار». قال علي: فمن ثم عادت شعري ثلاثاً، وكان يجز شعره عليه السلام. أي يحلقه.

[أبو داود: الطهارة، باب: في الغسل من الجنابة، رقم: ٢٤٩. ابن ماجه: الطهارة، باب: تحت كل شعرة جنابة، رقم: ٥٩٩].

(١) قياساً على الوضوء، كما جاء في الحديث: «كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بسم الله الرحمن الرحيم، فهو أقطع». ذكره النووي رحمه الله تعالى في الأذكار [أول كتاب حمد الله تعالى] وذكر أنه روايات متعددة وقال: رويت هذه الألفاظ كلها في كتاب [الأربعين] للحافظ عبد القادر الراوي، وهو حديث حسن، وقد روي موصولاً ومرسلاً، ورواية الموصول جيدة الإسناد.

(في بال: له شأن يهتم به شرعاً. أقطع: ناقص وقليل البركة).

(٢) لحديث عائشة رضي الله عنها السابق حاشية (٣) الصحيفة السابقة.

(٣) خروجاً من خلاف من أوجه وهم المالكية.

(٤) كما مر في الوضوء حاشية: (٢) صحيفة: (١٨) ولوجوبها عند المالكية. والتابع هنا يعني: أن لا يكون فاصل بين غسل جزء من البدن وغسل جزء آخر.

[انظر في هذه والتي قبلها: الفواكه الدواني: ١٧٥/١].

(٥) أي الجهة اليمنى من جسده ظهراً وبعطناً، عن عائشة رضي الله عنها قالت: كان النبي ﷺ إذا اغتسل من الجنابة دعا بشيء نحو الحلاب، فأخذ بكفه، فبدأ بشق رأسه الأيمن ثم الأيسر، فقال بهما على رأسه.

وعنها رضي الله عنها قالت: كنا إذا أصابت إحدانا جنابة أخذت بيديها ثلاثاً فوق رأسها، ثم بيدها على شقها الأيمن، وبيدها الأخرى على شقها الأيسر.

[البخاري: الغسل، باب: من بدأ بالحلاب أو الطيب عند الغسل، رقم: ٢٥٥، وباب: من بدأ بشق رأسه الأيمن في الغسل، رقم: ٢٧٣. مسلم: الحيض، باب: صفة غسل الجنابة، رقم: ٣١٨].

✓ (فَضْلٌ) وَالْاِغْتَسَالَاتُ الْمَسْنُونَةُ سَبْعَةٌ عَشَرَ غُسْلًا: غُسْلُ الْجُمُعَةِ^(١)، - وَالْعِيدَيْنِ^(٢)، وَالاسْتِسْقَاءُ، وَالْحُسُوفُ وَالْكَسُوفُ^(٣) وَالْغُسْلُ مِنْ غُسْلِ

= (الحلاب: وعاء يملؤه قدر حلب الناقة . فقال بهما..: قلب بكفيه الماء على رأسه، عبرت بالقول كناية عن الفعل).

وكذلك عموم حديث عائشة ؓ قالت: كان النبي ﷺ يُعَجِّبُهُ التَّيْمُنُ فِي تَغْلِيهِ وَتَرْجُلِهِ وَطُهُورِهِ، وَفِي شَأْنِهِ كُلِّهِ.

[البخاري: الوضوء، باب: التيمن في الوضوء والغسل، رقم: ١٦٦. مسلم: الطهارة، باب: التيمن في الطهور وغيره، رقم: ٢٦٨].

(التيمن: استعمال اليمين في تناول الأشياء، والبدء باليمين في الطهارة . تنعله: لبسه النعل . ترجله: تريح شعره ودهنه . طهوره: تطهره من الأحداث وغيرها، ويشمل الوضوء والغسل . شأنه كله: كل أعماله الطيبة).

ل(١) روى البخاري ومسلم عن عبد الله بن عمر ؓ: أن رسول الله ﷺ قال: «إذا جاء أحدكم إلى الجمعة فليغتسل». ولمسلم: «أَرَادَ أَخَذَكُمْ أَنْ يَأْتِيَ».

[البخاري: الجمعة، باب: فضل الغسل يوم الجمعة، وباب: الدهن للجمعة، رقم: ٨٣٧، مسلم: أول كتاب الجمعة، رقم: ٨٤٤].

وصرفه عن الوجوب حديث سمرة ؓ قال: قال رسول الله ﷺ: «من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت، ومن اغتسل بالغسل أفضل».

[أبو داود: الطهارة، باب: في الرخصة في ترك الغسل يوم الجمعة، رقم: ٣٥٤.

الترمذي: الصلاة، باب: ما جاء في الوضوء يوم الجمعة، رقم: ٤٩٧. النسائي:

الجمعة، باب: الرخصة في ترك الغسل يوم الجمعة، رقم: ١٣٨٠. الدارمي:

الصلاة، باب: الغسل يوم الجمعة، رقم: ١٥٠٤].

(فيها ونعمت: أي فبالسنة أخذ وعمل، ونعمت السنة).

(٢) أخرج مالك رحمه الله تعالى في الموطأ [العیدین، باب: العمل في غسل العیدین

والنداء فيهما والإقامة، الحديث: ٢]: أن عبد الله بن عمر ؓ كان يغتسل يوم

الفطر قبل أن يفتدو إلى المصلی. وقيس بيوم الفطر يوم الأضحی.

(٣) لم أجد دليلاً نقلياً لاستحباب هذه الأغسال الثلاثة، ولعل العلماء قالوا باستحبابها

قياساً على الجمعة والعیدین، لأنها في معناها من حيث مشروعية الجماعة فيها،

واجتماع الناس لها.

الْمَيْتُ^(١)، وَالْكَافِرُ إِذَا أَسْلَمَ^(٢)، وَالْمَجْنُونُ وَالْمُعْتَمَى عَلَيْهِ إِذَا أَفَاقَ^(٣) وَالْغُسْلُ

(١) عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «مَنْ غَسَّلَ مَيْتًا فَلْيَغْتَسِلْ، وَمَنْ حَمَلَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ».

[أبو داود: الجنائز، باب: في الغسل من غسل الميت، رقم: ٣١٦٦، ٣١٦٧. الترمذي: الجنائز، باب: ما جاء في الغسل من غسل الميت، رقم: ٩٩٣، وحسنه. ابن ماجه: الجنائز، باب: ما جاء في غسل الميت، رقم: ١٤٦٣. مسند أحمد: ٢/٢٨٠، ٤٣٣، ٤٥٤، ٤٧٢].

وصرفه عن الوجوب خبر الحاكم [الجنائز: ١/٣٨٦، وصححه، ووافقه الذهبي]: «ليس عليكم في غسل ميتكم غسل إذا غسلتموه، فإن ميتكم ليس بنجس، فحسبكم أن تغسلوا أيديكم».

(٢) عن قيس بن عاصم رضي الله عنه قال: أتيت النبي ﷺ أريد الإسلام، فأمرني أن أغتسل بماء وسدر. وعند النسائي والترمذي: أنه أسلم، فأمره النبي ﷺ أن يغتسل..

[أبو داود: الطهارة، باب: في الرجل يسلم فيؤمر بالغسل، رقم: ٣٥٥. النسائي: الطهارة، باب: غسل الكافر إذا أسلم، رقم: ١٨٨. الترمذي: أبواب الصلاة، باب: ما ذكر في الاغتسال عندما يسلم الرجل، رقم: ٦٠٥]. (سنن: هو ورق مطحون من شجر معين).

قال الترمذي بعد روايته الحديث: والعمل عليه عند أهل العلم، يستحبون للرجل إذا أسلم أن يغتسل ويغسل ثيابه.

ولم يجب الغسل لعدم أمره ﷺ كل من أسلم به.

(٣) عن عائشة رضي الله عنها قالت: ثقل رسول الله ﷺ فقال: «أصلي الناس». فقلنا: لا، هم ينتظرونك يا رسول الله. فقال: «ضعوا لي ماء في المخضب». قالت: ففعلنا، فاغتسل، ثم ذهب لينوء فأغمر عليه. ثم أفاق فقال: «أصلي الناس». فقلنا: لا، هم ينتظرونك يا رسول الله. فقال: «ضعوا لي ماء في المخضب». قالت: ففعلنا، فاغتسل، ثم ذهب لينوء فأغمر عليه، ثم أفاق...

[البخاري: الجماعة والإمامة، باب: إنما جعل الإمام ليؤتم به، رقم: ٦٥٥. مسلم: الصلاة، باب: استخلاف الإمام إذا عرض له عذر، رقم: ٤١٨].

(نقل: اشتد مرضه. المخضب: وعاء كان تغسل فيه الثياب. لينوء: لينهض بجهد ومشقة). وقيس بالإغماء الجنون لأنه في معناه، بل هو أولى.

عَنْدَ الْإِحْرَامِ^(١)، وَلِالدُّخُولِ مَكَّةَ^(٢)، وَلِلْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ^(٣)، وَلِلْمَبِيتِ بِمُزْدَلِفَةَ^(٤)،
وَلِرُمِي الْجِمَارِ الثَّلَاثِ، وَلِلطَّوَافِ^(٥)، وَلِلسَّعْيِ، وَلِالدُّخُولِ مَدِينَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.
(فَصْلٌ) وَالْمَسْحُ عَلَى الْخَفَيْنِ جَائِزٌ^(٦) بِثَلَاثَةِ شُرُوطٍ: أَنْ يَتَنَدَّى بُسْمَهُمَا بَعْدَ
كَمَالِ الطَّهَارَةِ^(٧)،

- (١) عن زيد بن ثابت ؓ: أنه رأى النبي ﷺ تجرد لإِهْلَالِهِ واغتسل.
[الترمذي: الحج، باب: ما جاء في الاغتسال عند الإحرام، رقم: ٨٣٠، وحسنه].
(إِهْلَالُهُ: لإِحْرَامِهِ، وَالْإِهْلَالُ: رفع الصوت بالتلبية عند الإحرام).
(٢) عن ابن عمر ؓ: أنه كان لا يقدّم مكة إلا بات بذِي طَوًى حتى يصبح ويغتسل، ثم يدخل مكة نهائراً، ويذكر عن النبي ﷺ أنه فعله.
[البخاري: الحج، باب: الإِهْلَالُ مستقبل القبلة، رقم: ١٤٧٨. مسلم: الحج، باب: استحباب المبيت بذي طوى عند إرادة دخول مكة... رقم: ١٢٥٩، واللفظ له].
(٣) روى مالك في الموطأ [الحج، باب: الغسل للإِهْلَالِ: ٣٢٢/١]: عن ابن عمر ؓ: كان يقتل لإِحْرَامِهِ قبل أن يحرم، وللدخول مكة، ولوقوفه عشية عرفة.
(٤) الأصح أنه لا يستحب. [نهاية].
(٥) المعتمد أنه لا يسن الغسل للطواف. [الإقناع].
(٦) ودليل جوازه أحاديث كثيرة، منها: ما روى البخاري ومسلم واللفظ له، عن جرير ابن عبد الله البجلي ؓ: أنه بال ثم توضأ ومسح على خفيه، فقبل له: تفعل هذا؟ فقال: نعم، رأيت رسول الله ﷺ بال، ثم توضأ ومسح على خفيه.
[البخاري: الصلاة في الثياب، باب: الصلاة في الخفاف، رقم: ٣٨٠. مسلم: الطهارة، باب: المسح على الخفين، رقم: ٢٧٢ واللفظ له].
قال الحسن البصري رحمه الله تعالى: روى المسح سبعون نفساً، فعلاً وقولاً.
[المجموع للنووي: الطهارة، باب: المسح على الخفين: ٥١٣/١].
(٧) عن المغيرة بن شعبة ؓ قال: كنت مع النبي ﷺ ذات ليلة في مسير، فأفرغت عليه من الإداوة، فغسل وجهه، وغسل ذراعيه، ومسح برأسه، ثم أهويت لأنزع خفيه، فقال: «دعهما، فإنني أدخلتهما طاهرتين» فمسح عليهما.
[البخاري: الوضوء، باب: إذا أدخل رجله وهما طاهرتان، رقم: ٢٠٣. ومسلم: الطهارة، باب: المسح على الخفين، رقم: ٢٧٤، واللفظ له].

... وَأَنْ يَكُونَا سَاتِرَيْنِ لِمَحَلِّ غَسْلِ الْفَرْصِ مِنَ الْقَدَمَيْنِ^(١)، وَأَنْ يَكُونَا مِمَّا يُمْكِنُ تَابِعُ الْمَشْيِ عَلَيْهِمَا^(٢).

وَيَنْسَحُ الْمُقِيمُ يَوْمًا وَلَيْلَةً، وَالْمَسَافِرُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيَهُنَّ^(٣) وَابْتِدَاءَ الْمُدَّةِ مِنْ حِينَ يُخْدِثُ بَعْدَ لُبْسِ الْخَفَيْنِ، فَإِنْ مَسَحَ فِي الْحَضَرِ ثُمَّ سَافَرَ، أَوْ مَسَحَ فِي السَّفَرِ ثُمَّ أَقَامَ، أَتَمَّ مَسْحَ مُقِيمٍ.

وَيَبْطُلُ الْمَسْحُ بِثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ: بِخَلْعِهِمَا، وَانْقِضَاءِ الْمُدَّةِ، وَمَا يُوجِبُ الْغُسْلَ^(٤). (فَضْلٌ) وَشَرَايِطُ التَّيَمُّمِ خَمْسَةٌ أَشْيَاءَ: وَجُودُ الْعُذْرِ بِسَفَرٍ أَوْ مَرَضٍ^(٥)،

(١) لأن الخف موضع المسح، فهو بدل عن موضع الغسل، والبدل يأخذ حكم المبدل.
(٢) لأن المسح رخصة فيما تدعو الحاجة إلى لبسه، وهو عادة مما يلبس للمشي عليه.
ولم يذكر المصنف شرطاً رابعاً، وهو أن يكونا طاهرين، فلا يصح أن يكونا من جلد كلب أو حريز، أو جلد ميتة لم يذبح، لأن الصلاة بهما لا تصح، وبالمسح عليهما بالماء تنقل النجاسة إلى يد الماسح وتنتشر.

(٣) روى مسلم عن شريح بن هانيء قال: أتيت عائشة رضي الله عنها أسألتها عن المسح على الخفين. فقالت: إئت علياً، فإنه أعلم بهذا مني. كان يسافر مع رسول الله ﷺ، فسألتها فقال: جعل رسول الله ﷺ ثلاثة أيام ولياليهن للمسافر، ويوماً وليلة للمقيم. [مسلم: الطهارة، باب: التوقيت في المسح على الخفين، رقم: ٢٧٦. النسائي: الطهارة، باب: التوقيت في المسح على الخفين للمقيم، رقم: ١٢٩. ابن ماجه: الطهارة، باب: ما جاء في التوقيت في المسح للمقيم والمسافر، رقم: ٥٥٢].

(٤) عن صفوان بن عسال رضي الله عنه قال: كان رسول الله ﷺ يأمرنا إذا كنا مسافرين: أن نمسح على خفافنا ولا ننزعها ثلاثة أيام، من غائط وبول ونوم، إلا من جنابة. أي ننزعها ولا نمسح عليها، بل نغسل أرجلنا مع باقي البدن.

[الترمذي: الطهارة، باب: المسح على الخفين للمسافر والمقيم، رقم: ٩٦. النسائي: الطهارة، باب: التوقيت في المسح على الخفين للمسافر، رقم: ١٢٧، واللفظ له. ابن ماجه: الطهارة وستها، باب: الوضوء من النوم، رقم: ٤٧٨].

(٥) ودليل مشروعته: الكتاب والسنة والإجماع:

أما الكتاب: فقوله تعالى: ﴿وَأِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَسْتُمْ عَلَى الْمَاءِ فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِأَيْدِيكُمْ وَتَمَمُوا﴾ [المائدة: ٦]. =

وَدُخُولُ وَقْتِ الصَّلَاةِ^(١)، وَطَلَبُ الْمَاءِ، وَتَعَذُّرُ اسْتِغْمَالِهِ، وَاعْوَاذُهُ بَعْدَ الطَّلَبِ، وَالتُّرَابُ الظَّاهِرُ لَهُ عُبَارٌ، فَإِنْ خَالَطَهُ جِصٌّ أَوْ زَمَلٌ لَمْ يُجْزِ.
وَقَرَأِيضُهُ أَرْبَعَةُ أَشْيَاءَ: النِّيَّةُ، وَمَسْحُ الْوَجْهِ، وَالْيَدَيْنِ مَعَ الْمِرْفَقَيْنِ، وَالتَّرْتِيبُ^(٢).

وَسُنَّتُهُ ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ: التَّسْمِيَةُ، وَتَقْدِيمُ الْيُمْنَى عَلَى الْيُسْرَى، وَالْمَوَالَاةُ^(٣).
وَالَّذِي يُبْطَلُ التَّيَمُّ ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ: مَا أَبْطَلَ الْوُضُوءَ، وَرُؤْيَا الْمَاءِ فِي غَيْرِ وَقْتِ الصَّلَاةِ^(٤)، وَالرَّذَاةُ.

= واما السنة: فقلوه ﷺ: «وجعلت لنا الأرض كلها مسجداً، وجعلت تربتها لنا طهوراً، إذا لم نجد الماء».

[أخرجه مسلم في أوائل كتاب المساجد ومواضع الصلاة، رقم: ٥٢٢ عن حذيفة رضى الله عنه].
(١) من توفرت فيه أسباب التيمم ليس له أن يتيمم للصلاة الفريضة إلا بعد دخول وقتها، لقلوه ﷺ: «وجعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً، فأيما رجلٍ من أمتي أدركته الصلاة فليصل».

[البخاري: أوائل كتاب التيمم، رقم: ٣٢٨، مسلم: أول كتاب المساجد ومواضع الصلاة، رقم: ٥٢١].

وعند أحمد [٢٢٢/٢]: «أيما أدركتني الصلاة تمسحت وصليت»، أي تيممت وصليت. فقد دلت الروايتان على أن التيمم يكون عند إدراك الصلاة، ولا يكون إدراك الصلاة إلا بعد دخول وقتها. ولأن التيمم اعتبر طهارة للضرورة، ولا ضرورة قبل دخول الوقت.

(٢) لقلوه تعالى: ﴿فَتَيَمَّمُوا صَيْدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوْهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ﴾ [المائدة: ٦]. (فتيمموا: فاقصدوا، وهو دليل فرضية النية، مع حديث: «إنما الأعمال بالنيات، طيباً: طاهراً».

(٣) بأن لا يكون فاصل طويل عرفاً بين أركانه، اعتباراً بالوضوء لأنه بدله. انظر: حاشية (٢) صحيفة (١٨).

(٤) أي في غير حال الصلاة، وقبل الدخول فيها.
عن أبي ذر رضى الله عنه: أن رسول الله ﷺ قال: «إن الصعيد الطيب طهور المسلم، وإن لم يجد الماء عشر سنين، فإذا وجد الماء فليمسه بشرته، فإن ذلك خير».

[الترمذي: الطهارة، باب: ما جاء في التيمم للجنب إذا لم يجد الماء، رقم: ١٢٤، =

وَصَاحِبُ الْجَبَائِرِ يَمْسَحُ عَلَيْهَا، وَيَتَيَّمُ وَيُصَلِّي، وَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ وَضَعَهَا عَلَى ظَهْرِهِ^(١).

وَيَتَيَّمُ لِكُلِّ فَرِيضَةٍ^(٢)، وَيُصَلِّي يَتَيَّمُ وَاحِدَ مَا شَاءَ مِنَ التَّوَافِلِ.

(فَضْلٌ) وَكُلُّ مَا عَرَجَ مِنَ السَّيْلِينَ نَجَسٌ^(٣)

= واللفظ له، وقال: حسن صحيح. أبو داود: الطهارة، باب: الجنب يتيمم، رقم: ٣٣٢.

(فليمسح بشرته: فليطهر به، وهذا يدل على بطلان تيممه بوجود الماء).

(١) عن جابر رضي الله عنه قال: خرجنا في سفر، فأصاب رجلاً منا حجر فشحجه في رأسه، ثم احتلم، فسأل أصحابه: هل تجدون لي رخصة في التيمم؟ فقالوا: ما نجد لك رخصة وأنت تقدر على الماء. فاغتسل فمات، فلما قدمنا على رسول الله ﷺ أخبر بذلك. فقال: «قتلوه قتلهم الله» ألا سألوا إذ لم يعلموا؟ فإنما شفاء العي السؤال، إنما كان يكفيه أن يتيمم ويعصر أو يعصب على جرحه خرقة، ثم يمسح عليها، ويغسل سائر جسده.

(العي: التحير في الكلام، وقيل: هو ضد البيان).

[أبو داود: الطهارة، باب: في المجروح يتيمم، رقم: ٣٣٦، ورواه في الباب نفسه مختصراً عن ابن عباس رضي الله عنه، رقم: ٣٣٧. كما رواه عنه ابن ماجه: الطهارة وستها، باب: في المجروح تصيبه الجنابة فيخاف على نفسه إن اغتسل، رقم: ٥٧٢. وأحمد: ١/ ٣٧٠].

(٢) روى البيهقي بإسناد صحيح، عن عمر رضي الله عنه قال: يتيمم لكل صلاة وإن لم يحدث. [سنن البيهقي: الطهارة، باب: التيمم لكل فريضة: ١/ ٢٢١. وأورد في الباب آثاراً عن علي وعمر بن العاص وعبد الله بن عباس رضي الله عنه].

وقول الصحابي في مثل هذا له حكم الحديث المرفوع إلى النبي ﷺ، لأنه لا يقال بالزأري والاجتهاد.

(٣) روى البخاري عن أنس رضي الله عنه قال: كان النبي ﷺ إذا تَبَرَّزَ لحاجته أتته بماء فيغسل به.

[البخاري: الوضوء، باب: ما جاء في غسل البول، رقم: ٢١٤. مسلم: الطهارة، باب: النهي عن التخلي في الطرق والظلال، رقم: ٢٧١].

(تبرز لحاجته: خرج إلى البراز، وهو القضاء، ليقضي حاجته من بول أو غائط. فيغسل به: أثر الخارج من القبل أو الدبر).

وروى البخاري ومسلم عن علي رضي الله عنه قال: كنت رجلاً مذئاً، فاستحييت أن أسأل رسول الله ﷺ، فأمرت المقداد بن الأسود فسأله، فقال: «فيه الوضوء». ولمسلم: =

... إِلَّا الْغَنَى^(١).

= «يُفْلُ ذِكْرُهُ وَيَتَوَضَّأ».

[البخاري: الوضوء، باب: من لم ير الوضوء إلا من المخرجين... رقم: ١٧٦. مسلم: الطهارة، باب: المذي، رقم: ٣٠٣].

(مذاء: كثير خروج المذي، وهو ماء أصفر رقيق يخرج من الذكر غالباً عند ثوران الشهوة).

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قام أعرابي فبال في المسجد، فتناوله الناس، فقال لهم النبي ﷺ: «دعوه، وهريقوا على بوله سجلاً من ماء، أو: ذنوباً من ماء، فإنما بعثتم ميسرين، ولم تبعثوا معسرين».

[البخاري: الوضوء، باب: صب الماء على البول في المسجد، رقم: ٢١٧]. (أعرابي: هو الأقرع بن حابس رضي الله عنه وقيل غيره، والأعرابي هو من نزل النادية من العرب. هريقوا: صبا. سجلاً: الدلو الممتلئة ماء. ذنوباً: الدلو الكبير الممتلئ ماء. لم تبعثوا معسرين: من شأنكم عدم التعسير، لما جاء به شرعكم من اليسر ورفع الحرج والتضييق).

فأمره ﷺ بإزالة الماء على البول دليل نجاسته، والغائط أشد من البول. وكذلك بول وروث الحيوان، فعن عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه: أنه سمع عبد الله بن مسعود رضي الله عنه يقول: أتى النبي ﷺ الغائط، فأمرني أن آتبه بثلاثة أحجار، فوجدت حجرين والتمست الثالث فلم أجده، فأخذت زؤفة، فأتيته بها، فأخذ الحجرين وألقى الروثة، وقال: «هذا رُكْس».

[البخاري: الوضوء، باب: الاستنجاء بالحجارة، رقم: ١٥٥]. (والركس: النجس، والروث: هو ما يخرج من دبر الحيوان، ويقاس ما يخرج من القبل على ما يخرج من الدبر).

فدلت هذه الأحاديث على نجاسة الأشياء المذكورة، لفعله ﷺ لها أو الأمر بفعلها أو التصريح بنجاستها، وقيس ما لم يذكر فيها، مما يخرج من السبيلين، على ما ذكر.

(١) من الإنسان وجميع الحيوانات ما عدا الكلب والخنزير.

أما مني الإنسان: فلما روته عائشة رضي الله عنها قالت: كنت أفرك المني من ثوب رسول الله ﷺ، ثم يذهب فيصلي فيه. ولو كان نجساً لم يكف فيه الفرق.

[مسلم: الطهارة، باب: حكم المني، رقم: ٢٨٨، ٢٨٩. أبو داود: الطهارة، باب: =

وَعَسَلُ جَمِيعِ الْأَنْبَوَالِ وَالْأَزْوَاطِ وَاجِبٌ^(١)، إِلَّا بَوْلَ الصَّبِيِّ الَّذِي لَمْ يَأْكُلِ
الطَّعَامَ، فَإِنَّهُ يَظْهَرُ بِرَشِّ الْمَاءِ عَلَيْهِ^(٢).

وَلَا يُغْفَى عَنْ شَيْءٍ مِنَ النَّجَاسَاتِ إِلَّا الْيَسِيرَ مِنَ الدَّمِ وَالْقَيْحِ، وَمَا لَا نَفْسَ
لَهُ سَائِلَةٌ: إِذَا وَقَعَ فِي الْإِنَاءِ وَمَاتَ فِيهِ فَإِنَّهُ لَا يَنْجَسُهُ^(٣).

= المني يصيب الثوب، رقم: ٣٧١، ٣٧٢. الترمذي: الطهارة، باب: ما جاء في المني
يصيب الثوب، رقم: ١١٦. النسائي: الطهارة، باب: فرك المني من الثوب، رقم: ٢٩٦،
٣٠١. ابن ماجه: الطهارة وستنها، باب: في فرك المني من الثوب، رقم: ٥٣٧-٥٣٩.
وأما مني غير الأدمي: فلاه أصل حيوان طاهر، فأشبهه مني الأدمي. وأما الكلب
والخنزير فلنجاسة عينهما.

(١) دل على ذلك ما سبق في الحاشية (١) من الصحيفة قبلها في الأحاديث.
(٢) عن أم قيس بنت محصن رضي الله عنها أنها أتت بابت لها صغير لم يأكل الطعام إلى رسول الله
ﷺ، فأجلسه ﷺ في حجره، فبال على ثوبه، فدعا بماء، فتنضحه ولم يغسله.
[البخاري: الوضوء، باب: بول الصبيان، رقم: ٢٢١. مسلم: الطهارة، باب: حكم
بول الطفل الرضيع وكيفية غسله، رقم: ٢٨٧].
(فتنضحه: رشه بحيث عم المحل بالماء وغمره بدون سيلان، فإذا سال الماء كان غسلًا).
وعن علي بن أبي طالب رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ قال في بول الغلام الرضيع: «يُنَضَّحُ بُولُ
الْغُلَامِ، وَيُغْسَلُ بُولُ الْجَارِيَةِ». قال قتادة: وهذا ما لم يطعم، فإذا طعما غسلًا جميعاً.
حسن صحيح.

[أبو داود: الطهارة، باب: بول الصبي يصيب الثوب، رقم: ٣٧٧، ٣٧٨. الترمذي:
الجمعة، باب: ما ذكر في نضح بول الغلام الرضيع، رقم: ٦١٠، واللفظ له. ابن ماجه:
الطهارة وستنها، باب: ما جاء في بول الصبي الذي لم يطعم، رقم: ٥٢٥].

وفرق بين الذكر والأنثى بأن المألوف أن يحمل الصبي أكثر، فخفف في بوله.
(٣) دل على ذلك: ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ قال: «إِذَا وَقَعَ الذُّبَابُ فِي
إِنَاءٍ أَحَدِكُمْ فَلْيَتَمَسَّهِ كُلَّهُ، ثُمَّ لِيَطْرَحْهُ، فَإِنْ فِي أَحَدِ جَنَاحَيْهِ شَفَاءٌ وَفِي الْآخَرِ دَاءٌ».

[البخاري: الطب، باب: إذا وقع الذباب في الإناء، رقم: ٥٤٤٥].

ووجه الاستدلال: أنه لو كان ينجسه لم يأمر بغمسه.

وقيس بالذباب كل ما في معناه من كل ميتة ليس لها دم يسيل منها.

وَالْحَيَوَانُ كُلُّهُ طَاهِرٌ^(١)، إِلَّا الْكَلْبَ وَالْخَنزِيرَ وَمَا تَوَلَّدَ مِنْهُمَا أَوْ مِنْ أَحَدِهِمَا^(٢)، وَالْمَيْتَةُ كُلُّهَا نَجَسَةٌ، إِلَّا السَّمَكَ وَالْجَرَادَ وَالْأَدَمِيَّ^(٣).
وَيُقَسِّلُ الْإِنَاءَ مِنْ وَلُوغِ الْكَلْبِ وَالْخَنزِيرِ سَبْعَ مَرَّاتٍ إِحْدَاهُنَّ بِالتُّرَابِ^(٤)،

(١) أي جميع الحيوانات طاهرة العين حال الحياة.

(٢) لأن كلا منهما نجس العين، قال تعالى: ﴿أَوْ لَحْمَ خَنزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ﴾ [الأنعام: ١٤٥].

ولحديث الأمر بالتطهير من ولوغ الكلب الآتي في حاشية (٤).

(٣) أي جميع الميتات نجسة إلا ما استثنى. وقد دل على طهارة ميتة الأدمي ما سبق في حاشية (٢) صحيفة (١٢).

وطهارة السمك والجراد: دل عليها حديث ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «أحلت لنا ميتتان ودمان: فأما الميتتان فالحوت والجراد، وأما الدمان: فالكبد والطحال».

[ابن ماجه: الصيد، باب: صيد الحيتان والجراد، رقم: ٣٢١٨. الأطعمة، باب: الكبد والطحال، رقم: ٣٣١٤. أحمد في مسنده: ٩٧/٢].

فكون السمك والجراد حلالاً أكل ميتهما دليل على طهارتهما.

(٤) دل على نجاسة الكلب: ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا ولغ الكلب في إناء أحكم فليرقه، ثم ليغسله سبع مرار». وفي رواية: «أولاهن بالتراب».

وفي رواية: «وعفروه الثامنة بالتراب». وفي رواية للدارقطني: «إحداهن بالبطحاء». [البخاري: الوضوء، باب: الماء الذي يغسل به شعر الإنسان، رقم: ١٧٠. مسلم: الطهارة، باب: حكم ولوغ الكلب، رقم: ٢٧٩، ٢٨٠، واللفظ له. سنن الدارقطني: الطهارة، باب: ولوغ الكلب في الإناء: ٦٥/١].

فالأمر بإزاحة ما ولغ فيه وغسله دليل نجاسته، بل نجاسته مغلظة، ولذلك يغسل منه سبع مرات مع الترتيب.

والخنزير أغلظ من الكلب، وقد جاء النص القرآني بالتصريح بنجاسته، قال تعالى: ﴿أَوْ لَحْمَ خَنزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ﴾ [الأنعام: ١٤٥] والرجس النجس، كما علمت.

وما تولد منهما أو من أحدهما يأخذ حكمهما، تغلياً لجانب النجاسة احتياطاً في العبادة.

وَيُغْسَلُ مِنْ سَائِرِ التَّجَاسَّاتِ مَرَّةً تَأْتِي عَلَيْهِ^(١)، وَالثَّلَاثَةُ أَفْضَلُ.
وَإِذَا تَحَلَّلْتَ الْحُمْرَةَ بِنَفْسِهَا طَهَّرْتَ^(٢)، وَإِنْ حُلَلْتَ بِطَرَحٍ شَيْءٍ فِيهَا لَمْ
تَطَهَّرْ^(٣).

(فَضْلٌ) وَيَخْرُجُ مِنَ الْفَرْجِ ثَلَاثَةُ دِمَاءٍ: دَمُ الْحَيْضِ وَالتَّقَاسِ وَالِاسْتِحَاضَةِ:
فَالْحَيْضُ: هُوَ الدَّمُ الْخَارِجُ مِنَ فَرْجِ الْمَرْأَةِ عَلَى سَبِيلِ الصُّعَّةِ مِنْ غَيْرِ سَبَبِ
الْوِلَادَةِ^(٤)،

(١) لحديث ابن عمر رضي الله عنهما: كانت الصلاة خمسين، والغسل من الجنابة سبع مرار،
وغسل البول سبع مرار، فلم يزل رسول الله ﷺ يسأل أي يسأل الله التخفيف حتى
جعلت الصلاة خمساً، والغسل من الجنابة مرة، وغسل البول من الثوب مرة. وقيس
بالبول غيره.

[والحديث أخرجه أبو داود: الطهارة، باب: في الغسل من الجنابة، رقم: ٢٤٧،
ولم يضعفه، فهو دليل قووله].

(٢) لأن علة النجاسة الإسكار، وقد زالت بالتخلل.

(٣) لأن ما يطرح فيها يتنجس بملاقاتها، ويبقى متنجساً، فإذا انقلبت خلاً وهو فيها
نَجَسَهَا.

(٤) عن عائشة رضي الله عنها قالت: خرجنا لا نرى إلا الحج، فلما كنا بسرَفَ حَضَتْ، فدخل
علي رسول الله ﷺ وأنا أبكي، قال: «مالك؟ أنفست؟» قلت: نعم، قال: «إن هذا
أمر كتبه الله على بنات آدم، فاقضي ما يقضي الحاج، غير أن لا تطوفي بالبيت».
وفي رواية: «حتى تطهري».

[البخاري: الحيض، باب: كيف كان بدء الحيض، وقول النبي ﷺ: «هذا شيء كتبه الله
على بنات آدم» رقم: ٢٩٠. مسلم: في الحج، باب: بيان وجوه الإحرام، رقم:
[١٢١١].

(لا نرى إلا الحج: لا نفلن إلا قصد الحج .بسرَف: اسم موضع قريب من مكة.
أنفست: أحضت .كتبه: جعله من أصل خلقتهن، وفيه صلاح أجسامهن .فاقضي:
افعلي من أعمال الحاج كل ما يفعله).

والنساء في هذا كالحائض، لأنها في معناها.

... وَلَوْ أَنَّهُ أَسْوَدُ مُخْتَدِمٍ لَذَاعُ^(١).

وَالنَّفَاسُ: هُوَ الدَّمُ الْخَارِجُ عَقِبَ الْوَلَادَةِ.

وَالِاسْتِحَاضَةُ: هُوَ الدَّمُ الْخَارِجُ فِي غَيْرِ أَيَّامِ الْحَيْضِ وَالنَّفَاسِ^(٢).

وَأَقْلُ الْحَيْضِ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ، وَأَكْثَرُهُ خَمْسَةُ عَشَرَ يَوْمًا، وَغَالِبُهُ سِتٌّ أَوْ سَبْعٌ.

وَأَقْلُ النَّفَاسِ لَحْفَةٌ، وَأَكْثَرُهُ سِتُّونَ يَوْمًا، وَغَالِبُهُ أَرْبَعُونَ يَوْمًا.

وَأَقْلُ الطُّهُرِ بَيْنَ الْحَيْضَتَيْنِ خَمْسَةُ عَشَرَ يَوْمًا، وَلَا حَدَّ لَأَكْثَرِهِ.

وَأَقْلُ زَمَنٍ نَحِيضٌ فِيهِ الْمَرْأَةُ تَسْعُ سَنِينَ^(٣).

(١) (مختدم) حار، من احتدم النهار اشتد حره. (لذاع) موجه.

عن فاطمة بنت أبي حبيش رضي الله عنها: أنها كانت تُستَحَاضُ، فقال لها النبي ﷺ: «إذا كان دم الحيضة فإنه دم أسود يُعرف، فإذا كان ذلك فأمسكي عن الصلاة، فإذا كان الآخر فتوضئي وصلي، فإنما هو عرق».

[أبو داود: الطهارة، باب: من قال: إذا أقبلت الحيضة تدع الصلاة، رقم: ٢٨٦. النسائي: الطهارة، باب: الفرق بين دم الحيض والاستحاضة، رقم: ٢١٥].

(يعرف: يعرفه النساء عادة. الآخر: الذي ليست صفته كذلك. عرق: أي ينزف).

(٢) عن عائشة رضي الله عنها قالت: جاءت فاطمة بنت أبي حبيش رضي الله عنها إلى النبي ﷺ فقالت: يا رسول الله، إني امرأة أُسْتَحَاضُ فلا أطهر، أفأدع الصلاة؟ فقال رسول الله ﷺ: «لا، إنما ذلك عرقٌ وليس بالحيضة، فإذا أقبلت الحيضة فاتركي الصلاة، فإذا ذَهَبَ قَدْرُهَا فاغسلي عنك الدَّمَّ وصلي».

[البخاري: الحيض، باب: الاستحاضة، رقم: ٣٠٠. مسلم: الحيض، باب: المستحاضة وغسلها وصلاتها، رقم: ٢٣٣].

(٣) هذه التقادير في الحيض والنفاس والطهر مبناهما الاستقراء، أي تتبع الحوادث والوجود، وقد وجدت وقائع أثبتتها.

وما رواه أبو داود وغيره عن أم سلمة رضي الله عنها قالت: كانت النساء تجلس على عهد رسول الله ﷺ أربعين يومًا. محمول على الغالب، وهو لا ينفي الزيادة. =

وَأَقَلُّ الْحَمْلِ سِتَّةَ أَشْهُرٍ، وَكَثْرَةُ أَرْبَعِ سِنِينَ، وَغَالِيَةُ سِتَّةَ أَشْهُرٍ^(١).
وَيَحْرُمُ بِالْحَيْضِ وَالنِّفَاسِ ثَمَانِيَةَ أَشْيَاءَ: الصَّلَاةُ^(٢)، وَالصَّوْمُ^(٣)، وَقِرَاءَةُ

= [أبو داود: الطهارة، باب: ما جاء في وقت النساء، رقم: ٣١١. الترمذي: الطهارة، باب: ما جاء في كم تمكث النساء، رقم: ١٣٩. ابن ماجه: الطهارة وستها، باب: النساء كم تجلس، رقم: ٦٤٨].

(١) استدلل لأقل الحمل بقوله تعالى: ﴿وَحَمْلُهُ وَصَلَّاهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا﴾ [الأحاف: ١٥]. مع قوله سبحانه: ﴿وَصَلَّاهُ فِي عَامَيْنِ﴾ [لقمان: ١٤]. (فصاله: فقامه).
فإذا كان مجموع الحمل والفصال ثلاثين شهراً، والفصال وحده عامين، كان الحمل ستة أشهر.

ودليل غالبه وأكثره الاستقراء كما سبق.

(٢) انظر حاشية (١، ٢) من الصحيفة قبلها.

(٣) عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال في المرأة، وقد سئل عن نقصان دينها: «ليس إذا حاضت لم تصل ولم تصم». قال: «فذلك من نقصان دينها».
[البخاري: الحيض، باب: ترك الحائض الصوم، رقم: ٢٩٨. مسلم: الإيمان، باب: بيان نقصان الإيمان بنقص الطاعات، رقم: ٨٠].
(فذلك..: أي إن ما يقع منها من العبادة وهي من أهم أمور الدين أنقص مما يقع من الرجل).

وتفضي الحائض أو النساء الصوم ولا تفضي الصلاة، لأن وجود الدم يمنع وجوبهما. وقضاء الصوم وجب بأمر جديد من الشارع.

عن معاذة: أن امرأة قالت لعائشة رضي الله عنها: أتجزئ إحدانا صلاتها إذا طهرت؟ فقالت: أحرورية أنت؟ كنا نحيض مع النبي ﷺ فلا يأمرنا به. أو قالت: فلا تفعله. وفي رواية عند مسلم: فنؤمر بقضاء الصوم ولا نؤمر بقضاء الصلاة.

[البخاري: الحيض، باب: لا تفضي الحائض الصلاة، رقم: ٣١٥. مسلم: في الحيض، باب: وجوب قضاء الصوم على الحائض، رقم: ٣٣٥].

(أتجزئ: أنقصي ما فاتنا من صلاة أيام حيضها. أحرورية: أنت من الحرورية؟ وهم فئة من الخوارج كانوا يوجبون قضاء الصلاة على الحائض، وسماوا بالحرورية نسبة إلى حروراء، وهي البلد التي اجتمع الخوارج فيها أول خروجهم).

الْقُرْآنِ^(١)، وَمَسُّ الْمُصْحَفِ وَحُمْلُهُ^(٢)، وَدُخُولُ الْمَسْجِدِ^(٣)، وَالطَّوَافُ^(٤)،

(١) عن ابن عمر رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يقرأ الجنب والحائض شيئاً من القرآن».

[الترمذي: الطهارة، باب: ما جاء في الجنب والحائض أنهما لا يقرآن القرآن، رقم: ١٣١. ابن ماجه: الطهارة وستنها، باب: ما جاء في قراءة القرآن على غير طهارة، رقم: ٥٩٥].

وتفاس النساء على الحائض في هذا، والله تعالى أعلم.

(٢) لقوله تعالى: «لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ^(٥)» [الواقعة: ٧٩]. ولقوله ﷺ: «أن لا يمس القرآن إلا طاهر» [أخرجه الدارقطني مرفوعاً: الطهارة، باب: في نهى المحدث عن مس القرآن: ١٢١/١. ومالك في الموطأ مرسلاً: كتاب القرآن، باب: الأمر بالنوضه لمن مس القرآن: ١٩٩/١].

فائدة: الحديث المرسل هو ما رفعه غير الصحابي إلى النبي ﷺ، ولم يذكر الوسطة بينه وبينه ﷺ.

(٣) إن خافت تلويته، وإلا فيحرم عليها المكث والتردد فيه، لا مجرد الدخول. لما رواه أبو داود عن عائشة رضي الله عنها، عن رسول الله ﷺ قال: «لا أحل المسجد لحائض ولا لجنب». وهو محمول على ما ذكر.

ويدل عليه: ما رواه مسلم عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال لي رسول الله ﷺ: «فأوليني الخُمرة من المسجد». فقلت: «إني حائض»، فقال: «إِنَّ حَيْضَتِكَ لَيْسَتْ فِي يَدِكَ». وعند النسائي عن ميمونة رضي الله عنها قالت: وتقوم إحدانا بالخُمرة إلى المسجد فتبسطها وهي حائض.

[أبو داود: الطهارة، باب: في الجنب يدخل المسجد، رقم: ٢٣٢. مسلم: الحيض، باب: جواز غسل الحائض رأس زوجها وترجيله، رقم: ٢٩٨. النسائي: الطهارة، باب: بسط الحائض الخُمرة في المسجد، رقم: ٢٧٣].

(الخُمرة: هي السجادة أو الحصر الذي يضعه المصلي ليصلي عليه أو يسجد).

(٤) عن ابن عباس رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «الطواف حول البيت مثل الصلاة، إلا أنكم تتكلمون فيه، فمن تكلم فيه فلا يتكلمن إلا بخير».

[الترمذي: الحج، باب: ما جاء في الكلام في الطواف، رقم: ٩٦٠. والحاكم في المستدرک: كتاب: المناسك، باب: إن الطواف مثل الصلاة: ٤٥٩/١ وصححه].

وَالْوُضُوءُ^(١)، وَالاسْتِمْتَاعُ بِمَا بَيْنَ السَّرَّةِ وَالرُّكْبَةِ^(٢).
وَيَحْرُمُ عَلَى الْجَنْبِ خَمْسَةُ أَشْيَاءَ: الصَّلَاةُ^(٣)، وَقِرَاءَةُ الْقُرْآنِ، وَمَسُّ
الْمُضْحَفِ وَحَمْلُهُ، وَالطَّلَافُ، وَاللَّبْتُ فِي الْمَسْجِدِ^(٤).
وَيَحْرُمُ عَلَى الْمُحَدَّثِ ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ: الصَّلَاةُ، وَالطَّلَافُ، وَمَسُّ الْمُضْحَفِ
وَحَمْلُهُ^(٥).

(١) أي الجماع، قال الله تعالى: ﴿وَسَكَتُوكَ عَنِ الْمَجِينِ قُلْ هُوَ أَذَى فَأَعْتَرَلُوا الْإِنْسَاءَ فِي
الْمَجِينِ وَلَا تَقْرُؤَنَّ حَتَّى يَطْهَرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأَقْرُبُوا مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ
الْمُتَّيِبِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾ [البقرة: ٢٢٢]. والاعتزال في المحيض أي في موضع
دم الحيض يعني ترك الوطء. والله أعلم.

(٢) يطهرون: ينقطع حيضهن. تطهرون: اغتسلن.

(٣) روى أبو داود [الطهارة، باب: في المذي، رقم: ٢١٢] عن عبد الله بن سعد
رضي الله عنه: أنه سأل رسول الله ﷺ: ما يجعل لي من امرأتي وهي حائض؟ قال: «لَكَ مَا
قَوَّى الْإِزَارَ». أي فوق ما يستره الإزار، والإزار الثوب الذي يستر وسط الجسم،
وهو ما بين السرة والركبة غالباً.

تنبيه: أجمع العلماء على أن النفاس كالحيض، في جميع ما يحل ويحرم، وما يكره أو يندب.
(٣) لقوله تعالى: ﴿لَا تَقْرُبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي
سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا﴾ [النساء: ٤٣]. فالمراد بالصلاة هنا مواضعها، لأن العبور لا يكون
في الصلاة، وإنما يكون في الأماكن، وهو نهي للجانب عن الصلاة من باب أولى.

وروى مسلم عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: إني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا تقبل صلاة بغير
طهور». وهو يشمل طهارة المحدث والجنب، ويدل على حرمة الصلاة منهما.
[مسلم: الطهارة، باب: وجوب الطهارة للصلاة، رقم: ٢٢٤].

(٤) انظر في هذه الممنوعات الخمسة الحواشي [١ - ٤] من الصحيفة قبلها.

(٥) روى البخاري ومسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يقبل الله
صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ».

[البخاري: كتاب الحيل، باب: في الصلاة، رقم: ٦٥٥٤. مسلم: الطهارة، باب:
وجوب الطهارة للصلاة، رقم: ٢٢٥]. وانظر [حاشية: (٢، ٤)] من الصحيفة قبلها.

كتاب الصلاة

الصَّلَاةُ الْمَفْرُوضَةُ خَمْسٌ^(١):

الظُّهْرُ: وَأَوَّلُ وَقْتِهَا زَوَالُ الشَّمْسِ^(٢)، وَآخِرُهُ إِذَا صَارَ ظِلُّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلَهُ بَعْدَ

(١) الأصل في مشروعية الصلاة:

آيات، منها: قوله تعالى: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾ [النساء: ١٠٣].

وأحاديث، منها: حديث ابن عمر رضي الله عنهما، الذي رواه البخاري ومسلم عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «بني الإسلام على خمس: شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة، والحج، وصوم رمضان».

[البخاري: الإيمان، باب: الإيمان وقول النبي ﷺ «بني الإسلام على خمس».. رقم: ٨. مسلم: الإيمان، باب: بيان أركان الإسلام ودعائمه العظام، رقم: ١٦].

جاء في حديث الإسراء والمعراج الذي رواه البخاري ومسلم: أن رسول الله ﷺ قال: «فرج عن سقف بيتي وأنا بمكة، فنزل جبريل... ثم أخذ بيدي ففرج بي إلى السماء... ففرض الله على أمتي خمسين صلاة، فراجعت ربي، فقال: هي خمس وهي خمسون، لا يبدل القول لدي».

[البخاري: الصلاة، باب: كيف فرضت الصلوات في الإسراء، رقم: ٤٣٢. مسلم: الإيمان، باب: الإسراء برسول الله ﷺ، رقم: ١٦٣ واللفظ له].

(هي خمس: من حيث الفعل. هي خمسون: من حيث الأجر).

(٢) والحديث الذي يجمع مواقيت الصلوات الخمس:

عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه، عن النبي ﷺ: أنه أتاه سائل يسأله عن مواقيت الصلاة فلم يرد عليه شيئاً. وفي رواية أخرى قال: «اشهد معنا الصلاة». قال: فأقام الفجر حين انشق الفجر والناس لا يكاد يعرف بعضهم بعضاً، ثم أمره فأقام بالظهر حين زالت الشمس، والقائل يقول: قد انتصف النهار، وهو كان أعلم منهم، ثم أمره فأقام بالعصر والشمس مرتفعة، ثم أمره فأقام بالمغرب حين وقعت الشمس، ثم أمره فأقام العشاء حين غاب الشفق.

ثم أخرج الفجر من الغد، حتى انصرف منها والقائل يقول: قد طلعت الشمس أو كادت، ثم أخرج الظهر حتى كان قريباً من وقت العصر بالأمس، ثم أخرج العصر حتى انصرف =

ظِلُّ الزَّوَالِ^(١).

وَالْعَصْرُ: وَأَوَّلُ وَقْتِهَا الزِّيَادَةُ عَلَى ظِلِّ الْمَثَلِ^(٢)، وَآخِرُهُ فِي الْاِخْتِيَارِ^(٣) إِلَى ظِلِّ الْمِثْلَيْنِ، وَفِي الْجَوَازِ إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ^(٤).
وَالْمَغْرِبُ: وَوَقْتُهَا وَاحِدٌ، وَهُوَ غُرُوبُ الشَّمْسِ، وَبِمَقْدَارِ مَا يُؤَدُّنُ وَيَتَوَضَّأُ، وَيَسْتُرُّ الْعَوْرَةَ، وَيَقِيمُ الصَّلَاةَ، وَيُصَلِّي خَمْسَ رَكَعَاتٍ^(٥).

= منها والقاتل يقول: قد احمرت الشمس، ثم آخر المغرب حتى كان عند سقوط الشفق، ثم آخر العشاء حتى كان ثلث الليل الأول. ثم أصبح، فدعا السائل فقال: «الوقت بين هذين».

[مسلم: المساجد ومواضع الصلاة، باب: أوقات الصلوات الخمس، رقم: ٦١٤].
(انشق الفجر: طلع ضوءه. زالت: مالت عن وسط السماء. الشفق: الحمرة التي تظهر بعد غروب الشمس. سقوط الشفق: غيابه).

وهناك أحاديث بينت بعض ما أجمل فيه، أو زادت عليه، كما ستري في تفصيل وقت كل صلاة.

(١) الظل الموجود عند ميل الشمس إلى جهة الغرب، فيعرف به الزوال.

(٢) أي أقل زيادة يعرف بها دخول الوقت.

(٣) أي الوقت الذي يختار عدم تأخير الصلاة عنه.

(٤) عن أبي هريرة رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ قال: «من أدرك من الصبح ركعة قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح، ومن أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر».

[البخاري: مواقيت الصلاة، باب: من أدرك من الفجر ركعة، رقم: ٥٥٤. مسلم: المساجد ومواضع الصلاة، باب: من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك، رقم: ٦٠٨].

(٥) وهذا المذهب الجديد للشافعي رحمه الله تعالى، ودليله: حديث جبريل عليه السلام، الذي رواه أبو داود والترمذي عن ابن عباس رضي الله عنه، وفيه: أن جبريل عليه السلام صلى بالنبي ﷺ المغرب في اليومين حين أفطر الصائم. أي في وقت واحد وهو بعد الغروب.

[أبو داود: الصلاة، باب: ما جاء في المواقيت، رقم: ٣٩٣. الترمذي: أبواب الصلاة، =

وَالْعِشَاءُ: وَأَوَّلُ وَقْتِهَا إِذَا غَابَ الشَّمْسُ الْأَحْمَرُ، وَآخِرُهُ فِي الْاِخْتِيَارِ إِلَى ثُلُثِ اللَّيْلِ، وَفِي الْجَوَازِ إِلَى طُلُوعِ الْفَجْرِ الثَّانِي^(١).

وَالصُّبْحُ: وَأَوَّلُ وَقْتِهَا طُلُوعُ الْفَجْرِ الثَّانِي، وَآخِرُهُ فِي الْاِخْتِيَارِ إِلَى الْإِشْفَارِ، وَفِي الْجَوَازِ إِلَى طُلُوعِ الشَّمْسِ^(٢).

(فَعْلٌ) وَشَرَائِطُ وَجُوبِ الصَّلَاةِ ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ: الْإِسْلَامُ، وَالْبُلُوغُ، وَالْعَقْلُ،

= باب: ما جاء في مواقيت الصلاة عن النبي ﷺ، رقم: ١٤٩ واللفظ له، وقال: حديث حسن صحيح.

والمذهب القديم امتداد وقت المغرب حتى يغيب الشفق الأحمر، ورجحه أئمة المذهب لرجحان أدلته، كحديث مسلم السابق (حاشية: ٢، الصحيفة قبلها) الذي كان في المدينة. وهو مرجع على حديث حبريل عليه السلام الذي كان في مكة، لأن العبرة بما ثبت أخيراً، وفيه: ثم آخر المغرب حتى كان عند سقوط الشفق. ولبت أنه ﷺ قال: «وَقْتُ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ مَا لَمْ يَغِبِ الشَّفَقُ».

[مسلم: المساجد ومواضع الصلاة، باب: أوقات الصلوات الخمس، رقم: ٦١٢].
(١) لما رواه مسلم وغيره عن أبي قتادة ؓ أنه ﷺ قال: «أَمَّا، إِنَّهُ لَيْسَ فِي النَّوْمِ تَفْرِيطٌ، إِنَّمَا التَّفْرِيطُ عَلَى مَنْ لَمْ يُصَلِّ الصَّلَاةَ حَتَّى يَجِيءَ وَقْتُ الصَّلَاةِ الْآخَرَى». وفي السنن: «إِنَّمَا التَّفْرِيطُ فِي الْيَقِظَةِ». فدل على أن وقت الصلاة لا يخرج إلا بدخول وقت غيرها، وخرجت الصبح من هذا العموم بدليل كما سيأتي فبقي على مقتضاها في غيرها.

[مسلم: المساجد ومواضع الصلاة، باب: قضاء الصلاة الفائتة واستحباب تعجيل قضائها، رقم: ٦٨١، أبو داود: الصلاة، باب: من نام عن الصلاة أو نسيها، رقم: ٤٣٧، الترمذي: الصلاة، باب: ما جاء في النوم عند الصلاة، رقم: ١٧٧، النسائي: المواقيت، باب: فيمن نام عن صلاة، رقم: ٦١٥، ٦١٦، ابن ماجه: الصلاة، باب: من نام عن الصلاة أو نسيها، رقم: ٦٩٨، مسند أحمد: ٣٠٥/٥].

والفجر الثاني: هو المتشترضوه معترضاً بنواحي السماء يعقبه الضياء، بخلاف الذي قبله فإنه يطلع مستطيلاً، يعلوه ضوء طويل كذب الذئب، ثم تعقبه ظلمة.

(٢) انظر: حاشية (٢) صحيفة (٤٣) وحاشية (٤) صحيفة (٤٤).

وَهُوَ حَدُّ التَّكْلِيفِ^(١).

وَالصَّلَوَاتُ الْمَسْنُونَاتُ^(٢) خَمْسٌ: الْوَيْدَانِ، وَالْكُسُوفَانِ، وَالْإِسْتِسْقَاءُ.
وَالسُّنَنُ التَّابِعَةُ لِلْفَرَائِضِ سَبْعٌ عَشْرَةٌ رَكْعَةً: رَكْعَتَا الْفَجْرِ^(٣)، وَارْتَبَعٌ قَبْلَ
الظُّهْرِ وَرَكْعَتَانِ بَعْدَهُ^(٤)،

(١) أي إذا اجتمعت هذه الأمور الثلاثة المذكورة وجد التكليف بالصلاة وغيرها من
فروع الشريعة، وإذا لم تجتمع انتفى التكليف.

دل على شرط الإسلام: ما رواه ابن عباس رضي الله عنهما: أن النبي ﷺ بعث معاذاً رضي الله عنه إلى اليمن
فقال: «ادعهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله وأني رسول الله»، فإن هم أطاعوا لذلك
فأعلمهم أن الله قد افترض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة..».

[البخاري: الزكاة، باب وجوب الزكاة، رقم: ١٣٣١. مسلم: الإيمان، باب الدعاء
إلى الشهادتين وشرايع الإسلام، رقم: ١٩].

ودل على اشتراط العقل والبلوغ ما رواه علي رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ

ثَلَاثَةٍ: عَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ، وَعَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يَحْتَلِمَ، وَعَنِ الْمَجْنُونِ حَتَّى يَعْقِلَ».
[أبو داود: الحدود، باب: في المجنون يسرق أو يصيب حدًّا، رقم: ٤٤٠٢، ٤٤٠٣.

ابن ماجه: الطلاق، باب: طلاق الممتوه والصغير والنائم، رقم: ٢٠٤٢. وأخرجه
أيضاً في الباب نفسه عن عائشة رضي الله عنها، برقم: ٢٠٤١. كما أخرجه عنها النسائي في

الطلاق، باب: من لا يقع طلاقه من الأزواج، رقم: ٣٤٣٢.

(يحتلم: يبلغ).

(٢) أي سنًّا مؤكِّدًا تأكيداً زائداً عن غيرها، لاستقلالها وطلب الجماعة فيها، وستأتي
مفصلة في أبوابها، إن شاء الله تعالى.

(٣) روى البخاري ومسلم عن عائشة رضي الله عنها قالت: لم يكن النبي ﷺ على شيء من النوافل
أشد منه تعاهداً على ركعتي الفجر.

[البخاري: التطوع، باب: تعاهد ركعتي الفجر ومن سماهما تطوعاً، رقم: ١١١٦.
مسلم: صلاة المسافرين وقصرها، باب: استحباب ركعتي الفجر، رقم: ٧٢٤].

(٤) روى البخاري عن عائشة رضي الله عنها: أن النبي ﷺ كان لا يدعُ أربعاً قبل الظهر، وركعتين
قبل الغداة. ولمسلم عنها قالت: كان يصلي في بيتي قبل الظهر أربعاً، ثم يخرج
فيصلي بالناس، ثم يدخل فيصلّي ركعتين.

=

... وَأَرْبَعٌ قَبْلَ الْعَصْرِ^(١)،

= [البخاري: التطوع، باب: الركعتان قبل الظهر، رقم: ١١٢٧. مسلم: صلاة المسافرين وقصرها، باب: جواز النافلة قائماً وقاعداً، وفعل بعض الركعة قائماً وبعضها قاعداً، رقم: ٧٣٠].

(يدع: يترك. أربعاً: أربع ركعات. الغداة: صلاة الصبح).
ويزيد ركعتين أيضاً بعدها، لما رواه الترمذي وصححه: عن أم حبيبة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: «من صلى قبل الظهر أربعاً، وبعدها أربعاً، حرمه الله على النار». وعنها رضي الله عنها قالت: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من حافظ على أربع ركعات قبل الظهر، وأربع بعدها، حرمه الله على النار».

[أبو داود: التطوع، باب: الأربع قبل الظهر وبعدها، رقم: ١٢٦٩. الترمذي: الصلاة، باب: منه - أي ما جاء في الركعتين بعد الظهر - آخر، رقم: ٤٢٨. وقال: حسن صحيح. النسائي: قيام الليل وتطوع النهار، باب: الصلاة قبل الظهر وبعدها، رقم: ١٨١٦. والجمعة كالظهر فيما مر، لأنها بدل عنها، ولما رواه مسلم وغيره عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ الْجُمُعَةَ فَلْيَصِلْ بَعْدَهَا أَرْبَعًا». قال الترمذي: وروي عن ابن مسعود رضي الله عنه: أنه كان يصلي قبل الجمعة أربعاً وبعدها أربعاً.

قال الخطيب الشربيني: والظاهر أنه توقيف. أي فعله اتباعاً للنبي ﷺ، لأنه أمر تعبدى لا اجتهد فيه.

[مسلم: الجمعة، باب: الصلاة بعد الجمعة، رقم: ٨٨١. أبو داود: الصلاة، باب: الصلاة بعد الجمعة، رقم: ١١٣١. الترمذي: الجمعة، باب: ما جاء في الصلاة قبل الجمعة وبعدها، رقم: ٥٢٣. النسائي: الصلاة، باب: عدد الصلاة بعد الجمعة في المسجد، رقم: ١٤٢٦. ابن ماجه: إقامة الصلاة والسنة فيها، باب: ما جاء في الصلاة بعد الجمعة، رقم: ١١٣٢].

(١) لحته ﷺ على ذلك.

عن ابن عمر رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ قال: «رَجِمَ اللهُ امْرَأً صَلَّى قَبْلَ الْعَصْرِ أَرْبَعًا». [الترمذي: الصلاة، باب: ما جاء في الأربع قبل العصر، رقم: ٤٣٠، وقال: حديث حسن].
والأفضل أن يصلين بتسليمين.

عن علي رضي الله عنه قال: كان النبي ﷺ يصلي قبل العصر أربع ركعات، يفصل بينهما بالتسليم =

... وَرَكَعَتَانِ بَعْدَ الْمَغْرَبِ ^(١)، وثلاثٌ بَعْدَ الْعِشَاءِ يُوتَرُ بِوَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ ^(٢).

= على الملائكة المقربين، ومن تبعمهم من المسلمين والمؤمنين.
[الترمذي: الصلاة، باب: ما جاء في الأربع قبل العصر، رقم: ٤٢٩، ٤٣٠].
(١) عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: حفظت من النبي ﷺ عشر ركعات: ركعتين قبل الظهر وركعتين بعدها، وركعتين بعد المغرب في بيته، وركعتين بعد العشاء في بيته، وركعتين قبل صلاة الصبح، كانت ساعة لا يُدْخَلُ على النبي ﷺ فيها.
[البخاري: التطوع، باب: الركعتان قبل الظهر، رقم: ١١٢٦. مسلم: صلاة المسافرين وقصرها، باب: فضل السنن الراجعة قبل الفرائض وبعدها...، رقم: ٧٢٩].
وهذه الركعات العشر المذكورة في هذا الحديث أكد من غيرها، ودل على سنية غيرها ما ذكر من الأدلة.

ويستحب أن يصلي ركعتين خفيفتين قبل صلاة المغرب، لما رواه البخاري ومسلم عن أنس رضي الله عنه قال: كنا بالمدينة، فإذا أذن المؤذن لصلاة المغرب ابتدروا السواري، فيركعون ركعتين ركعتين، حتى إن الرجل الغريب ليدخل المسجد فيحسب أن الصلاة قد صليت، من كثرة من يصلحها.
[البخاري: الأذان، باب: كم بين الأذان والإقامة ومن ينتظر الإقامة، رقم: ٥٩٩. مسلم: صلاة المسافرين وقصرها، باب: استحباب ركعتين قبل صلاة المغرب، رقم: ٨٣٧ واللفظ له].

(ابتدروا السواري: جمع سارية وهي الدعامة التي يرفع عليها وغيرها السقف، وتسمى أسطوانة، وابتدروها: أي تزارعوا إليها ووقف كل واحد خلف واحدة منها. ركعتين ركعتين: أي كل واحد يصلي ركعتين لا يزيد عليهما).
وكونهما خفيفتين: أي لا يطيل فيهما القراءة.

ويستحب أيضاً أن يصلي ركعتين خفيفتين قبل صلاة العشاء، لما رواه البخاري ومسلم عن عبد الله بن مَعْقِل رضي الله عنه قال: قال النبي ﷺ: «بين كل أذانين صلاة، بين كل أذانين صلاة». ثم قال في الثالثة: «لمن شاء». (أذانين: الأذان والإقامة).
[البخاري: الأذان، باب: بين كل أذانين صلاة لمن شاء، رقم: ٦٠١. مسلم: صلاة المسافرين وقصرها، باب: بين كل أذانين صلاة، رقم: ٨٣٨].

(٢) لحديث ابن عمر رضي الله عنهما السابق في الحاشية (١). ولما رواه مسلم عنه أيضاً قال: قال رسول الله ﷺ «الوتر ركعة من آخر الليل».

=

ثلاث نوافل مؤكّدت^(١): صلاة الليل^(٢)،

[مسلم: صلاة المسافرين وقصرها، باب: صلاة الليل مثنى مثنى والوتر ركعة من آخر الليل، رقم: ٧٥٢].

وهذا أقل الوتر، وأوسطه ثلاث ركعات، وأكثره إحدى عشرة ركعة.

روى البخاري ومسلم واللفظ له، عن عائشة رضي الله عنها قالت: كان رسول الله ﷺ يصلي ما بين أن يفرغ من صلاة العشاء إلى الفجر إحدى عشرة ركعة، يسلم بين كل ركعتين، ويوتر بواحدة. فإذا سكّت المؤذن من صلاة الفجر، وتبيّن له الفجر، وجاءه المؤذن، قام فركع ركعتين خفيفتين، ثم اضطلع على شقّ الأيمن حتى يأتيه المؤذن للإقامة.

[البخاري: التهجد، باب: طول السجود في قيام الليل، رقم: ١٠٧١. مسلم: صلاة المسافرين وقصرها، باب: صلاة الليل وعدد ركعات النبي ﷺ في الليل، رقم: ٧٣٦].
(ركعتين خفيفتين: هما سنة الفجر)

وعن أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «الوتر حق على كل مسلم، فمن أحب أن يوتر بخمس فليفعل، ومن أحب أن يوتر بثلاث فليفعل، ومن أحب أن يوتر بواحدة فليفعل».

[أبو داود: الصلاة، باب: كم الوتر، رقم: ١٤٢٢. النسائي: قيام الليل وتطوع النهار، باب: ذكر الاختلاف على الزهري في حديث أبي أيوب في الوتر، رقم: ١٧١٠ - ١٧١٣].
(حق: مشروع ومطلوب).

(١) أي بعد النوافل التي تطلب فيها الجماعة، والنوافل الرواتب التابعة للفرائض، لفضيلة الجماعة في الأولى، وارتباط الثانية بالفريضة. والنوافل: جمع نافلة، وهي بمعنى المسنون والمستحب.

(٢) عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: سئل النبي ﷺ: أي الصلاة أفضل بعد المكتوبة؟ وأي الصيام أفضل بعد شهر رمضان؟ فقال: «أفضل الصلاة، بعد الصلاة المكتوبة، الصلاة في جوف الليل. وأفضل الصيام، بعد شهر رمضان، صيام شهر الله المحرم». [مسلم: الصيام، باب: فضل صوم المحرم، رقم: ١١٦٣].

(المكتوبة: المفروضة. جوف الليل: أي فيه ووسطه. شهر الله المحرم: أي الأشهر الحرم). وتسمى قيام الليل، والتهجد إن فعلت بعد النوم، قال تعالى: ﴿وَمِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ. نَافِلَةً لَّكَ﴾ [الإسراء: ٧٩]. (أي اترك الهجود وهو النوم وقم فصل واقرأ القرآن. نافلة لك: زيادة على الفرائض مفروضة عليك خاصة).

... وصلاة الضحى^(١)

(١) عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: أوصاني خليلي بثلاث: صيام ثلاثة أيام من كل شهر، وركعتي الضحى، وأن أوتر قبل أن أنام.

[البخاري: الصوم، باب: صيام أيام البيض ثلاث عشرة وأربع عشرة وخمس عشرة، رقم: ١٨٨٠. مسلم: صلاة المسافرين وقصرها، باب: استحباب صلاة الضحى... رقم: ٧٢١].

(خليلي: أي صاحبي الذي تخللت محبته قلبي، وهو رسول الله ﷺ. أوتر: أصلي الوتر). وأقلها ركعتان، لما ذكر في الحديث، وأكثرها ثماني ركعات.

عَنْ أُمِّ هَانِيٍّ بِنْتِ أَبِي طَالِبٍ رضي الله عنه قَالَتْ: دَفَعْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ الْفَتْحِ، فَوَجَدْتُهُ يَتَنَبَّلُ، وَفَاطِمَةُ ابْنَتُهُ تَسْتُرُهُ، قَالَتْ: فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ، فَقَالَ: «مَنْ هَذِهِ؟» فَقُلْتُ: أَنَا أُمُّ هَانِيٍّ بِنْتُ أَبِي طَالِبٍ. فَقَالَ: «مَرْحَبًا بِأُمِّ هَانِيٍّ». فَلَمَّا قَرَعَ مِنْ عُشَلِهِ قَامَ فَصَلَّى ثَمَانِيَّ رَكَعَاتٍ، مُتَحَفًّا فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ، فَلَمَّا انْصَرَفَ قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، زَعَمَ ابْنُ أُمِّی أَنَّهُ قَاتِلُ رَجُلٍ أَفَدَّ أَجْرَتَهُ، فَلَانَ بِنَ هَيْرَةٍ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قَدْ أَجْرْنَا مَنْ أَجَرْتَ يَا أُمُّ هَانِيٍّ». قَالَتْ أُمُّ هَانِيٍّ: وَذَلِكَ ضُحًی.

[البخاري: الصلاة في الثياب، باب: الصلاة في الواحد ملتحفاً به، رقم: ٣٥٠. مسلم: في الحيض، باب: تستر المعتزل بثوب ونحوه، رقم: ٣٣٦].

(ابن أمي: أي علي رضي الله عنه، ونسبته إلى الأم إثارة للشفقة أكثر. أجرته: أدخلته في جوارِي، أي أعطته أماناً وعهداً أن لا يناله أذى).

والأفضل أن يفصل بين كل ركعتين، لما جاء في رواية لحديث أم هانئ رضي الله عنها: أن رسول الله ﷺ صلى سبعة الضحى يوم الفتح ثماني ركعات، يسلم في كل ركعتين. (سبعة: هي صلاة النافلة).

[أبو داود: التطوع، باب: صلاة الضحى، رقم: ١٢٩٠. ابن ماجه: إقامة الصلاة والسنة فيها، باب: ما جاء في صلاة الليل والنهار مثنى مثنى، رقم: ١٢٢٣].

ووقتها من ارتفاع الشمس حتى الزوال، والأفضل فعلها عند مُضَيِّ ربع النهار. عن زيد بن أرقم رضي الله عنه قال: خرج رسول الله ﷺ على أهل قُبَاءٍ وهم يصلون، وفي رواية: بعد طلوع الشمس. وفي رواية: أنه رأى قوماً يصلون من الضحى، فقال: «صلاة الأوَّابِينَ إِذَا رَمَضَتِ الْفَضَالُ».

فكانه ﷺ أنكر عليهم صلاتهم في ذلك الوقت، وأن هذه الصلاة لم يحن وقتها بعد.. =

... وصلاة التراويح^(١).

= ودل على ذلك رواية: أن زيداً رضي الله عنه رأى قوماً يصلونها في مثل هذا الوقت، فقال: أما لقد علموا أن الصلاة في غير هذه الساعة أفضل، إن رسول الله ﷺ قال... وذكر الحديث. [مسلم: صلاة المسافرين وقصرها، باب: صلاة الأوابين حين ترمض الفصال، رقم: ٧٤٨. الدارمي: الصلاة، باب: في صلاة الأوابين، رقم: ١٤٢٩. مسند أحمد: ٤/٣٢٧].

(الأوابين: جمع أواب، وهو المطيع الكثير الرجوع إلى الله تعالى. ومضت: وجدت حر الشمس، فتقوم عن الأرض من شدة حر الرمال، مأخوذة من الرضاء وهي الرمال إذا اشتدت حرارتها بالشمس، ولا يكون ذلك قبل مضي ربع النهار. الفصال: جمع فصيل، وهو الصغير من الإبل).

(١) سميت: تراويح، لأنهم كانوا يستريحون بين كل تسليمتين، جمع ترويقة وهي المرة الواحدة من الراحة، مثل تسليمة من السلام. وتسمى: قيام رمضان. ويندب أن يختم القرآن في صلاة التراويح طيلة رمضان، بأن يقرأ كل ليلة فيها جزءاً من القرآن، يوزعه على عشرين ركعة.

ووقتها بين صلاة العشاء وصلاة الفجر، وتصلّى قبل الوتر. والأصل فيها: حديث أبي هريرة رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ قال: «من قام رمضان، إيماناً واحتساباً، غُفِرَ لَهُ ما تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ».

[البخاري: الإيمان، باب: تطوع قيام رمضان من الإيمان، رقم: ٣٧. مسلم: صلاة المسافرين وقصرها، باب: الترغيب في قيام رمضان، رقم: ٧٥٩].

(إيماناً: تصديقاً بأنه حق. احتساباً: إخلاصاً لله تعالى).

وعن عائشة رضي الله عنها: أن النبي ﷺ صلى في المسجد ذات ليلة، فصلى بصلاته ناساً، ثم صلى من القابلة، فكثر الناس، ثم اجتمعوا من الليلة الثالثة أو الرابعة، فلم يخرج إليهم رسول الله ﷺ، فلما أصبح قال: «قد رأيتُ الذي صنعتم، فلم يمنعني من الخروج إليكم إلا أنني خشيتُ أن تُفَرَّضَ عليكم». وذلك في رمضان.

[البخاري: الجمعة، باب: من قال في الخطبة بعد الثناء أما بعد، رقم: ٨٨٢. مسلم: صلاة المسافرين وقصرها، باب: الترغيب في قيام رمضان وهو التراويح، رقم: ٧٦١، واللفظ له].

(الذي صنعتم: أي اجتماعكم للصلاة وانتظاري). وعَنْ عبد الرحمن بن عبد القاري قَالَ: خَرَجْتُ مَعَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه لَيْلَةً فِي =

(فَضْلٌ) وَشَرَايِطُ الصَّلَاةِ قَبْلَ الدُّخُولِ فِيهَا خَمْسَةُ أَشْيَاءَ:

..... ظَهَارَةُ الْأَعْضَاءِ مِنَ الْحَدِيثِ^(١)

= رَمَضَانَ إِلَى الْمَسْجِدِ، فَإِذَا النَّاسُ أَوْزَاعَ مُتَقَرِّقُونَ، يُصَلِّي الرَّجُلُ لِنَفْسِهِ، وَيُصَلِّي الرَّجُلُ لِيُصَلِّي بِصَلَاةِ الرَّهْطِ، فَقَالَ عُمَرُ: إِنِّي أَرَى لَوْ جَمَعْتُ هَؤُلَاءِ عَلَى قَارِيٍّ وَاحِدٍ لَكَانَ أَثْمَلُ. ثُمَّ عَزَمَ فَجَمَعَهُمْ عَلَى أَبِي بَنِي كَعْبٍ، ثُمَّ خَرَجَتْ مَعَهُ لَيْلَةً أُخْرَى وَالنَّاسُ يُصَلُّونَ بِصَلَاةِ قَارِيهِمْ، قَالَ عُمَرُ: نِعَمَ الْبِدْعَةُ هَذِهِ، وَالَّتِي يَتَأَمُّونَ عَنْهَا أَفْضَلُ مِنَ الَّتِي يَقُومُونَ. يَعْنِي آخِرَ اللَّيْلِ، وَكَانَ النَّاسُ يَقُومُونَ أَوَّلَهُ.

[البخاري: التراويح، باب: فضل من قام رمضان، رقم: ١٩٠٦].

(أوزاع: جماعات. الرهط: ما دون العشرة من الرجال. نعم البدعة هذه: حسن هذا الفعل، والبدعة ما استحدث على غير مثال سبق. وتكون حسنة ومشروعة إن وافقت الشرع والدرجت تحت مستحسن فيه. وذميمة مرفوضة إن خالفته. أو الدرجت تحت مستقيم فيه. وإن لم تخالف الشرع، ولم تندرج تحت أصل فيه، كانت مباحة).

وروى البيهقي بإسناد صحيح: أنهم كانوا يقومون على عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه في شهر رمضان بعشرين ركعة.

وروى مالك رحمه الله تعالى في الموطأ: كان الناس في زمن عمر يقومون في رمضان بثلاث وعشرين ركعة.

وجمع البيهقي بين الروایتين: بأن الثلاث كانت وقرأ.

[الموطأ: الصلاة في رمضان، باب: ما جاء في قيام رمضان، رقم: ٥. البيهقي:

الصلاة، باب: ما روي في عدد ركعات القيام في شهر رمضان، رقم: ٤٩٦/٢.]

(١) الأصغر والأكبر، لقوله تعالى: ﴿يَتْلُوهَا الْكَبِيرَاتُ مَأْتُوا إِذَا نُفِثَ إِلَى السَّكَاةِ فَأَغْلُوا
وُجُوهَكُمْ وَأَيُّكُمْ إِلَى الرَّافِقِ وَأَمْسُوا رُءُوسَكُمْ وَأَلْبِسْكُمْ إِلَى الْكَبِيرَاتِ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا
فَاغْتَسِلُوا وَإِنْ كُنْتُمْ نَزْهِقًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمُ مِنَ الْغَائِلِ أَوْ لَقِيتُمْ النِّسَاءَ فَلَمْ
تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَيْدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوْهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ
عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيَذَرَ فِيكُمْ مِلَّةَكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿٦﴾﴾

[المائدة: ٦].

(الغائط : المكان المنخفض الذي تقضى فيه الحاجة عادة، والمراد بالمجيء منه : أنه قد قضى حاجته فيه من بول أو غيره . فقيموا : اقصدا واستعملوا . صعيداً : تراباً . =

.. وَالتَّجَسُّسِ^(١)، وَسَتْرُ الْعَوْرَةِ بِلِبَاسٍ طَاهِرٍ^(٢)،

= طاهياً : طاهراً). وانظر الحاشية (١) صحيفة (٢٢) والحاشية (٣) صحيفة (٤١).
(١) دل على ذلك أمره ﷺ بغسل النجاسات، كقوله لفاطمة بنت أبي حبيش رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «إِذَا أَقْبَلْتَ الْحَيْضَ فَأَتْرَكِي الصَّلَاةَ، فَإِذَا ذَهَبَ قَدَرُهَا فَاغْسِلِي عَنْكَ الدَّمَ وَصَلِّي». انظر: حاشية (٢) صحيفة (٣٩).

وحديث علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في غسل المذي. انظر: حاشية (٣) صحيفة (٣٤). وقياساً على طهارة الثوب، المأمور به بقوله تعالى: ﴿وَيَبَلِّغْ فَكَلِمَةَ ①﴾ [المدثر: ٤].
(٢) لقوله تعالى: ﴿عَلَّوْا زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ [الأعراف: ٣١]. قال ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: المراد به الثياب في الصلاة. [انظر تفسير الآية عند ابن كثير في تفسيره].
وروى الترمذي وحسنه، عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت: قال رسول الله ﷺ: «لَا تَقْبَلُ صَلَاةَ الْحَائِضِ إِلَّا بِخِمَارٍ».

[الترمذي: الصلاة، باب: ما جاء لا تقبل صلاة المرأة إلا بخمار، رقم: ٣٧٧].
والمراد بالحائض البالغ، لأنها بلغت سن الحيض. والخمار: ما تغطي به المرأة رأسها. وإذا وجب ستر الرأس فستر غيره أولى.

ودل على هذا: ما رواه البخاري ومسلم عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت: لقد كان رسول الله ﷺ يصلي الفجر، فيشهد معه نساء من المؤمنات، متلفعات في مروطهن، ثم يرجعن إلى بيوتهن، ما يعرفهن أحد.

[البخاري: الصلاة في الثياب، باب: في كم تصلي المرأة من الثياب، رقم: ٣٦٥].
مسلم: المساجد ومواضع الصلاة، باب: استحباب التبكير بالصبح في أول وقتها، رقم: ٦٤٥].

(متلفعات: متلفعات بأكسيتهن وثيابهن، وقد غطين جميع بدنهن، فالمرط واللفاف هو الثوب الذي يجلل به كل الجسد).

ودليل اشتراط كونها طاهرة: قوله تعالى: ﴿وَيَبَلِّغْ فَكَلِمَةَ ①﴾ [المدثر: ٤].
وروى أبو داود عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أن خولة بنت يسار رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أتت النبي ﷺ فقالت: يا رسول الله، إنه ليس لي إلا ثوب واحد، وأنا أحيض فيه، فكيف أصنع؟ قال: «إِذَا طَهَرْتَ فَاغْسِلِيهِ، ثُمَّ صَلِّي فِيهِ». فقالت: فإن لم يخرج الدم؟ قال: «يَكْفِيكَ غَسْلُ الدَّمِ، وَلَا يَضُرُّكَ أَثَرُهُ».

[أبو داود: الطهارة، باب: المرأة تغسل ثوبها الذي تلبسه في حيضها، رقم: ٣٦٥].

... والوقوف على مكان طاهر^(١)، والعلم بدخول الوقت^(٢)، واستقبال القبلة^(٣).

ويجوز ترك القبلة في حالتين: في شدة الخوف^(٤)، وفي التأفلة في السفر

(١) دل على ذلك: أمره ﷺ بصب الماء على بول الأعرابي في المسجد. (انظر حاشية: ٢، صحيفة: ٩). وقياًساً على طهارة الثوب.

(٢) لقوله تعالى: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾ [النساء: ١٠٣]. أي فرضاً محدداً بوقت، فلا بد من العلم بدخوله.

(٣) لقوله تعالى: ﴿قَدْ رَأَى ثَقَلَبٌ وَجْهَكَ فِي السَّمَاءِ فَلْتَرْيَاكَ يَوْمَ أَنْزَلْنَا قَوْلَ وَمَهْلِكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْمَرَامِ﴾ [البقرة: ١٤٤] أي نحوه.

(ثقلب وجهك: تردد وجهك وتصرف نظرك إلى جهة السماء. فلتوليك: فلنحولك. ونصرك: قبلة: جهة تقابلها في صلاتك، ترضاها: تحبها وتميل إليها. قول وجهك: توجه. شطر المسجد: نحوه وتلقاه. الحرام: الذي لا يحل التعرض له واتهاكه). ولما جاء في حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ للمسيء صلاته: «إذا قمت إلى الصلاة فأسيغ الوضوء، ثم استقبل القبلة فكبر...».

[البخاري: الاستئذان، باب: من رد فقال: عليك السلام، رقم: ٥٨٩٧. مسلم: الصلاة، باب: وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة... رقم: ٣٩٧].

والمراد بالمسجد الحرام في الآية، وبالقبلة في الحديث: الكعبة. عن البراء بن عازب رضي الله عنه قال: كان رسول الله ﷺ صلى نحو بيت المقدس ستة عشر أو سبعة عشر شهراً، وكان رسول الله ﷺ يحب أن يوجه نحو الكعبة، فأنزل الله: ﴿قَدْ رَأَى ثَقَلَبٌ وَجْهَكَ فِي السَّمَاءِ﴾ فتوجه نحو الكعبة.

[البخاري: القبلة، باب: التوجه نحو القبلة حيث كان، رقم: ٣٩٠. مسلم: المساجد ومواضع الصلاة، باب: تحويل القبلة من القدس إلى الكعبة، رقم: ٥٢٥].

(٤) من قتال وغيره، إذا كان السب مباحاً. لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ فِرَاجَ أَوْ زُرْقَانًا﴾ [البقرة: ٢٣٩]. أي إن لم يمكنكم أن تصلوا صلاة كاملة، لخوف ونحوه، فصلوا كما تيسر لكم، مشاة على أرجلكم، أو راكبين على دوابكم. قال ابن عمر رضي الله عنهما: مستقبل القبلة أو غير مستقبلها. قال نافع: لا أرى عبد الله بن عمر ذكر ذلك إلا عن رسول الله ﷺ.

على الرَّاحِلَةِ^(١).

(فَضْلٌ) وَأَزْكَانُ الصَّلَاةِ ثَمَانِيَّةَ عَشَرَ رُكْعًا: النَّبِيُّ^(٢)، وَالْقِيَامُ مَعَ الْقُدْرَةِ^(٣).

= [البخاري: التفسير، باب: ﴿إِن خِفْتُمْ وِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا﴾.. رقم: ٤٢٦١].

وسَيأتي الكلام عن صلاة الخوف مفصلاً في بابها.

(١) روى البخاري عن جابر رضي الله عنه قال: كان رسول الله ﷺ يصلي على راحلته حيث توجهت - وفي رواية: نحو المشرق - فإذا أراد الفريضة، نزل فاستقبل القبلة. وفي رواية عن ابن عمر رضي الله عنهما: كان يصلي في السفر...

[البخاري: القبلة، باب: التوجه نحو القبلة حيث كان، رقم: ٣٩١. تقصير الصلاة،

باب: الإيماء على الدابة، وباب: ينزل للمكتوبة، رقم: ١٠٤٥، ١٠٤٨. مسلم:

صلاة المسافرين وقصرها، باب: جواز صلاة النافلة على الدابة في السفر حيث

توجهت، رقم: ٧٠٠].

وقيس الماشي على الراكب من باب أولي.

والحكمة في ذلك التخفيف على المسافر، إذ لو شرط الاستقبال في النفل على

المسافر لأدى ذلك إلى ترك التنفل، أو تضييع مصالحه في سفره، ولذلك لم يشترط

طول السفر، لعموم الحاجة إلى التخفيف مع الحاجة إلى الأسفار.

(٢) لقوله تعالى: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ عَالِمِينَ لَهُ الْبَينَةُ: ٥﴾. قال الماوردي:

والإخلاص في كلامهم النبوة. ولحديث: «إنما الأعمال بالنيات». [انظر الحاشية في

صحيفة: ١٥].

(٣) روى البخاري عن عمران بن حصين رضي الله عنه قال: كانت بي بَوَاسِيرُ، فسألت النبي ﷺ

عن الصلاة فقال: «صل قائماً، فإن لم تستطع فقاعداً، فإن لم تستطع فعلى جنب».

[البخاري: تقصير الصلاة، باب: إذا لم يطق قاعداً صلى على جنب، رقم: ١٠٦٦.

(بواسير: مرض يكون في مخرج الدبر).

وروى البيهقي عن الحسن بن علي رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «فإن لم يستطع أن يصلي على

جنبه الأيمن صلى مستلقاً رجله مما يلي القبلة».

كما روى عن ابن عمر رضي الله عنهما موقوفاً عليه قال: يصلي المريض مستلقياً على قفاه، نلي

قدماء القبلة.

[البيهقي: الصلاة، باب: ما روي في كيفية الصلاة على الجنب... ٣٠٧/٢. وانظر سنن

الدارقطني: ٤٢/٢].

وَتَكْبِيرَةُ الْإِحْرَامِ، وَقِرَاءَةُ الْفَاتِحَةِ، وَبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ آيَةٌ مِنْهَا،
وَالرُّكُوعُ وَالطَّمَانِينَةُ فِيهِ، وَالرُّقُوعُ وَالْإِعْتِدَالُ وَالطَّمَانِينَةُ فِيهِ، وَالسُّجُودُ
وَالطَّمَانِينَةُ فِيهِ، وَالْمُجْلُوسُ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ وَالطَّمَانِينَةُ فِيهِ^(١)،

= فقد دل الحديث على أن الأصل أن يصلي قائماً، فإذا عجز عن القيام صلى حسب استطاعته.

(١) دليل ما سبق من الأركان إلى هنا: ما رواه البخاري ومسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه: أن النبي ﷺ دَخَلَ الْمَسْجِدَ، فَدَخَلَ رَجُلٌ فَصَلَّى، ثُمَّ جَاءَ فَسَلَّمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَرَأَ النَّبِيُّ ﷺ، فَقَالَ: «أَرْجِعْ فَصَلِّ فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ». فَصَلَّى، ثُمَّ جَاءَ فَسَلَّمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: «أَرْجِعْ فَصَلِّ فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ» ثلاثاً. فَقَالَ: وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ مَا أَحْسِنُ غَيْرَهُ، فَعَلَّمَنِي. فَقَالَ: «إِذَا قُمْتَ إِلَى الصَّلَاةِ فَكَبِّرْ، ثُمَّ اقْرَأْ مَا تيسَّرَ مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ، ثُمَّ ارْكَعْ حَتَّى تَظْمِنَ رَاكِعاً، ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَعْتَدِلَ قَائِماً، ثُمَّ اسْجُدْ حَتَّى تَطْمِئِنَّ سَاجِداً، ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَطْمِئِنَّ جَالِياً، ثُمَّ اسْجُدْ حَتَّى تَطْمِئِنَّ سَاجِداً، ثُمَّ افْعَلْ ذَلِكَ فِي صَلَاتِكَ كُلِّهَا».

[البخاري: صفة الصلاة، باب: حد إتمامه الركوع والاعتدال فيه والطمانينة، رقم: ٧٦٠. مسلم: الصلاة، باب: وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة...، رقم: ٣٩٧].

ويطلق العلماء على هذا الحديث: خبر المني صلاته.

(لم تصل: الصلاة المطلوبة. غيره: غير الذي فعلته من الكيفية. تعتدل قائماً: أي وتطمئن في قيامك، كما جاء في الحديث عند ابن حبان. في صلاتك كلها: أي في كل ركعة من صلاتك).

وقوله: (اقرأ ما تيسر معك من القرآن) عند ابن حبان: «ثم اقرأ بأَمِّ الْقُرْآنِ» وهي الفاتحة. [موارد الظمان إلى زوائد ابن حبان: كتاب المواقيت، باب: صفة الصلاة، رقم: ٤٨٤]. ودل على ذلك حديث البخاري ومسلم: «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب».

[البخاري: صفة الصلاة، باب: وجوب القراءة للإمام والمأموم...، رقم: ٧٢٣. مسلم: الصلاة، باب: وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة...، رقم: ٣٩٤].

ودل على أن البسملة آية من الفاتحة ومن كل سورة ما عدا ﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾ إثباتها في المصاحف، وقد أجمعوا على تجريد القرآن مما ليس منه. ويؤكد هذا:

ما رواه مسلم عن أنس رضي الله عنه قَالَ: بَيَّنَّا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ بَيْنَ أَظْهُرِنَا إِذَا اغْفَى =

... وَالْجُلُوسُ الْآخِرُ^(١) وَالتَّشَهُّدُ فِيهِ^(٢)،

= إغفاءة، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ مُتَبَسِّمًا، فَقُلْنَا: مَا أَضْحَكَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «أَنْزِلْتُ عَلَيَّ آيَةً سُورَةً، فَقَرَأْتُ: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّكَّابِ الرَّحِيمِ﴾ ① إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْنَةَ ②». وهذا واضح أنه ﷺ عدما آية من السورة.

[مسلم: الصلاة، باب: حجة من قال: البسمة آية من أول كل سورة سوى براءة، رقم: ٤٠٠].

(١) لما رواه البخاري عن أبي حميد الساعدي ﷺ، في صفة صلاته ﷺ: قال: أنا كُنْتُ أَحْفَظُكُمْ لِصَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.... وفيه: فَإِذَا جَلَسَ فِي الرُّكْعَتَيْنِ جَلَسَ عَلَى رِجْلِهِ الْبُيْرَى وَنَضَبَ الْيُمْنَى، وَإِذَا جَلَسَ فِي الرُّكْعَةِ الْآخِرَةِ قَدَّمَ رِجْلَهُ الْبُيْرَى وَنَضَبَ الْآخَرَى وَقَعَدَ عَلَى مَقْعَدَيْهِ.

(قدم رجله اليسرى: أي من تحت رجله اليمنى المنصوبة).

وعند مسلم عن عبد الله بن الزبير ﷺ: كان رسول الله ﷺ إذا قعد في الصلاة: جعل قدمه اليسرى بين فخذه وساقه، وفرض قدمه اليمنى.

[البخاري: صفة الصلاة، باب: سنة الجلوس في التشهد، رقم: ٧٩٤. مسلم:

المساجد ومواضع الصلاة، باب: صفة الجلوس في الصلاة..، رقم: ٥٧٩].

ولأنه محل ذكر واجب، كما سيأتي، فكان واجباً، كالقيام لقراءة الفاتحة.

(٢) ودل على ركنية التشهد: ما رواه البخاري ومسلم عن ابن مسعود رضي الله قال: كنا

إذا صلينا مع النبي ﷺ قلنا - وعند البيهقي والدارقطني: كنا نقول قبل أن يُقرَضَ علينا التَّشَهُّدُ - السَّلامُ على الله قبل عِبَادِهِ، السَّلامُ على جبريلَ، السَّلامُ على ميكائيلَ، السَّلامُ على فلان وفلان، فلما انصرف النبي ﷺ أقبلَ علينا بوجهه فقال: «إن الله هو السَّلامُ، فإذا جلس أحدُكُمْ في الصَّلَاةِ فَلْيَقُلْ: التَّحِيَّاتُ لله...».

[البخاري: الاستئذان، باب: السَّلام اسم من أسماء الله تعالى، رقم: ٥٨٧٦.

مسلم: الصلاة، باب: التشهد في الصلاة، رقم: ٤٠٢. البيهقي: الصلاة، باب:

وجوب التشهد الآخر: ٣٧٨/٢. الدارقطني: الصلاة، باب: صفة الجلوس

للتشهد وبين السجدين: ١/٣٥٠].

(هو السَّلام: أي هو اسم من أسماء الله تعالى. قيل: معناه: سلامته مما يلحق الخلق من العيب والفناء).

وقد ورد في صيغة التشهد روايات عدة كلها صحيحة، وصيغته الكاملة المفضلة لدى الشافعي رحمه الله تعالى: ما رواه مسلم وغيره عن ابن عباس ﷺ أنه قال: كان رسول الله =

... والصلاة على النبي ﷺ فيه (١)،

= ﷺ يعلمنا التشهد كما يعلمنا السورة من القرآن، فكان يقول: «التحيات المباركات الصلوات الطيبات لله، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً رسول الله». [مسلم: في الصلاة، باب: التشهد في الصلاة، رقم: ٤٠٣. أبو داود: الصلاة، باب: التشهد، رقم: ٩٧٤. ابن ماجه في إقامة الصلاة والسنة فيها، باب: ما جاء في التشهد، رقم: ٩٠٠].

(التحيات: جمع تحية، وهي كل ما يحيا به من سلام وغيره تعظيماً للمحيي، خالصة لله. المباركات: الناميات، والتي ينمو ويزداد لصاحبها الثواب في الآخرة، إنما نتوجه بها. الصلوات: التي نصليها بخشوع، والدعوات الصادقة، نتوجه بها. الطيبات: الصفات التي يصلح أن يشي بها على الله تعالى. عباد الله الصالحين: وهم القائمون بما عليهم من حقوق الله وحقوق العباد).

(١) وقد دل على وجوبها: قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَلَكَحَتُّكَ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ٥٦﴾ [الأحزاب: ٥٦]. وقد أجمع العلماء على أنها لا تجب في غير الصلاة، فتعين وجوبها فيها.

وقد أخرج ابن حبان والحاكم [الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان: الصلاة، باب: صفة الصلاة (ذكر البيان بأن النبي ﷺ إنما سئل عن الصلاة عليه في الصلاة): ٢٠٧/٣. المستدرک: الصلاة (١/١٦٨)] وصححه: عن أبي مسعود عقبة بن عمرو ؓ، في السؤال عن كيفية الصلاة عليه ﷺ: كيف نصلي عليك، إذا نحن صلينا عليك في صلاتنا صلى الله عليك؟ فقال: «قولوا: اللهم صل على محمد...».

وهذا يمين أن محل الصلاة عليه ﷺ الصلاة، والمناسب لها آخر الصلاة، فوجبت في الجلوس الأخير بعد التشهد.

وفي روايات التصريح أنها في الصلاة بعد التشهد:

روى ابن مسعود ؓ، عن النبي ﷺ قال: «إذا تشهد أحدكم في الصلاة فليقل: اللهم صل على محمد...».

[الحاكم في المستدرک: الصلاة، باب: صنع الصلاة بعد التشهد: ٢٦٩/١. والصيغة الكاملة فيها: «اللهم صل على محمد وعلى آل محمد، كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم، وبارك على محمد وعلى آل محمد، كما باركت على إبراهيم وعلى

... والتسليمة الأولى^(١)، وَتِيَةُ الْخُرُوجِ مِنَ الصَّلَاةِ^(٢)، وترتيب الأركان على ما ذكرناه^(٣).

وَسُنَّتُهَا: قَبْلَ الدُّخُولِ فِيهَا شَيْئَانِ: الْأَذَانُ، وَالْإِقَامَةُ^(٤).

= آل إبراهيم، في العالمين إنك حميدٌ مجيدٌ.

وقد ثبت هذا بأحاديث صحيحة، رواها البخاري ومسلم وغيرهما، وفي بعض طرقها زيادة على ذلك أو نقص.

[البخاري: الأنبياء، باب: ﴿يَرْفَعُونَ﴾ (الصفات: ٩٤) رقم: ٣١٩٠. مسلم: الصلاة،

باب: الصلاة على النبي ﷺ بعد التشهد، رقم: ٤٠٦].

(١) عن عائشة رضي الله عنها قالت: كان رسول الله ﷺ يستفتح الصلاة بالتكبير... وكان يختم الصلاة بالتسليم.

[مسلم: الصلاة، باب: ما يجمع صفة الصلاة وما يفتح به ويختم به... رقم: ٤٩٨].

والعبر بكان يدل على المواظبة على الفعل، وهي دليل الوجوب.

(٢) الأصح أنها ليست بركن، ولكنها تسنن، رعاية للقول بأنها ركن.

(٣) لخبر المسمى صلاته السابق، وفيه عطف الأركان بشم، وهي للترتيب، وعمل النبي ﷺ المنقول بالأحاديث الصحيحة.

(٤) للصلوات المفروضة. ودل على مشروعيتهما: ما رواه مالك بن الحويرث رضي الله عنه: أن النبي ﷺ قال: «إذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم أحدكم وليؤمكم أكبركم».

[البخاري: الأذان، باب: من قال ليؤذن في السفر مؤذن واحد، رقم: ٦٠٢. مسلم:

المساجد ومواضع الصلاة، باب: من أحق بالإمامة، رقم: ٦٧٤].

وصرف الأمر عن الوجوب أدلة أخرى.

وعند أبي داود من حديث عبد الله بن زيد رضي الله عنه: «نقول إذا أقم الصلاة: الله أكبر، الله أكبر».

[أبو داود: الصلاة، باب: كيف الأذان، رقم: ٤٩٩].

وصيغة الأذان: «الله أكبر، الله أكبر، الله أكبر، أشهد أن لا إله إلا الله،

أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن محمداً رسول الله» أشهد أن محمداً رسول الله»

حيّ على الصلاة، حيّ على الصلاة، حيّ على الفلاح، حيّ على الفلاح، الله أكبر،

=

الله أكبر، لا إله إلا الله».

= ويضيف في أذان الفجر : (الصلاة خير من النوم ، الصلاة خير من النوم) بعد قول : (على الفلاح) الثانية .

وصيغة الإقامة : « الله أكبر ، الله أكبر ، أشهد أن لا إله إلا الله ، أشهد أن محمداً رسول الله ، حي على الصلاة ، حي على الفلاح ، قد قامت الصلاة ، قد قامت الصلاة ، الله أكبر ، الله أكبر ، لا إله إلا الله » .

وقد ثبت ذلك بالأحاديث الصحيحة عند البخاري ومسلم وغيرهما .

[البخاري : الأذان ، باب : الأذان مثنى مثنى ، رقم : ٥٧٩ . مسلم : الصلاة ، باب : الأمر بشفع الأذان وإيتار الإقامة ، وباب : صفة الأذان ، رقم : ٣٧٨ ، ٣٧٩ . أبو داود : الصلاة ، باب : كيف الأذان ، وباب : في الإقامة ، رقم : ٤٩٩ - ٥٠٥ ، ٥١٠ ، ٥١١ . الترمذي : الصلاة ، باب : ما جاء في بدء الأذان ، رقم : ١٨٩ . النسائي : الأذان ، باب : تنبيه الأذان ، وباب : الأذان في السفر ، وباب : كيف الإقامة ، رقم : ٦٢٨ ، ٦٣٣ ، ٦٦٨ . ابن ماجه : الأذان ، باب : بدء الأذان ، رقم : ٧٠٦ . سنن الدارمي : الصلاة ، باب : في بدء الأذان ، وباب : الأذان مثنى مثنى والإقامة مرة ، رقم : ١١٧١ ، ١١٧٥ . مسند أحمد : ٤/ ٤٣] .

ويسن لمن سمع الأذان : أن يقول مثل ما يقول المؤذن ، فإذا انتهى الأذان صلى على النبي ﷺ ، ودعا له بما ورد .

عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه : أنه سمع النبي ﷺ يقول : « إذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول ، ثم صلوا علي ، فإنه من صلى علي صلاة صلى الله عليه بها عشراً . ثم سلوا الله لي الوسيلة ، فإنها منزلة في الجنة ، لا تنبغي إلا لعبد من عباد الله ، وأرجو أن أكون أنا هو ، فمن سأل لي الوسيلة حلت له الشفاعة » أي استحقها ووجبت له .

[مسلم : الصلاة ، باب : استحباب القول مثل قول المؤذن لمن سمعه .. ، رقم : ٣٨٤] . وعن جابر رضي الله عنه : أن رسول الله ﷺ قال : « من قال حين يسمع النداء : اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلاة القائمة ، آت محمداً الوسيلة والفضيلة ، وابعثه مقاماً محموداً الذي وعدته ، حلت له شفاعتي يوم القيامة » .

[البخاري : الأذان ، باب : الدعاء عند النداء ، رقم : ٥٨٩] .

(الدهوة التامة : دعوة التوحيد التي لا ينالها تغيير ولا تبديل . الفضيلة : المرتبة الزائدة على سائر الخلائق . مقاماً محموداً : يحمد القائم فيه . الذي وعده : بقوله سبحانه : =

وَبَعْدَ الدُّخُولِ فِيهَا شَيْئَانِ: الشَّهْدُ الْأَوَّلُ^(١)،

= ﴿عَسَى أَنْ يَمُنَّكَ رَبُّكَ مَقَامًا تَحْمَدُ﴾ [الإسراء: ٧٩]. حلت: استحقت. شفاعتي: أي أن أشفع له بدخول الجنة أو رفع درجاته، حسبما يليق به).

وتسن الصلاة على النبي ﷺ والدعاء للمؤذن أيضاً، ويقولها بصوت أخفض من الأذان ومنفصل عنه، حتى لا يتوهم أنها من ألفاظ الأذان.

ويستثنى من موافقة السامع للمؤذن قوله: (حي على الصلاة) و(حي على الفلاح)، فإنه يقول: (لا حول ولا قوة إلا بالله). دل على ذلك: حديث معاوية ؓ عند البخاري وحديث عمر ؓ عند مسلم: «ثم قال: حي على الصلاة، قال: لا حول ولا قوة إلا بالله، ثم قال: حي على الفلاح، قال: لا حول ولا قوة إلا بالله». وجاء فيه أن من قال ذلك: «من قلبه دخل الجنة».

[البخاري: الأذان، باب: ما يقول إذا سمع المنادي، رقم: ٥٨٦، ٥٨٨. مسلم: الصلاة، باب: استحباب القول مثل قول المؤذن لمن سمعه ثم يصلي على النبي ﷺ ثم يسأل الله له الوسيلة، رقم: ٣٨٣، ٣٨٥].

ويسن أن يقول في التويب: صدقت ويررت. أي صدقت بالدعوة إلى الطاعة، وأنه خير من النوم، وصرت باراً.

ويسن للسامع أن يقول عند قول: «قد قامت الصلاة»: أقامها الله وأدامها. عن أبي أمامة ؓ، أو: عن بعض أصحاب النبي ﷺ و ؓ، أن بلالاً أخذ في الإقامة، فلما أن قال: قد قامت الصلاة، قال النبي ﷺ: «أقامها الله وأدامها».

[أبو داود: الصلاة، باب: ما يقول إذا سمع الإقامة، رقم: ٥٢٨].

(١) للاتباع المعلوم من الأحاديث الصحيحة، منها: ما جاء عن عبد الله بن بحنة ؓ: أن رسول الله ﷺ قام في صلاة الظهر وعليه جلوس، فلما أتم صلاته سجد سجدتين، فكبر في كل سجدة وهو جالس قبل أن يسلم، وسجدهما الناس معه، فكان ما نسي من الجلوس.

وفي رواية قال: صلى لنا رسول الله ﷺ ركعتين من بعض الصلوات، وفي رواية: قام من اثنتين من الظهر ثم قام فلم يجلس، فقام الناس معه. فلما قضى صلاته ونظرنا تسليمه كبر قبل التسليم، فسجد سجدتين وهو جالس، ثم سلم. (نظرنا: انتظرنا).

[البخاري: السهو، باب: ما جاء في السهو إذا قام من ركعتي الفريضة، رقم: ١١٦٧. مسلم: في المساجد ومواضع الصلاة، باب: السهو في الصلاة والسجدة، رقم: ٥٧٠]. =

... وَالْقُنُوتُ فِي الصُّبْحِ ^(١) وَفِي الْوُتْرِ فِي النُّصْفِ الثَّانِي مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ ^(٢).
وَعَيْنَاثُهَا خَمْسَ عَشْرَةَ خَصْلَةً: رَفَعَ الْيَدَيْنِ عِنْدَ تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ وَعِنْدَ الرُّكُوعِ
وَالرُّفْعِ مِنْهُ ^(٣)،

= فالسجود لتركه سهواً دليل سنته.

وفي حديث المسيء صلاته عند أبي داود: «إذا جلست في وسط الصلاة فاطمنن
وافترش فخذك اليسرى، ثم تشهد».

[أبو داود: الصلاة، باب: صلاة من لا يقيم صلبه في الركوع والسجود، رقم: ٨٦٠].

(١) عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: كان رسول الله ﷺ إذا رفع رأسه من الركوع في صلاة
الصبح، في الركعة الثانية، رفع يديه يذعو بهذا الدعاء: «اللهم اهدني فيمن
هديت...».

[سنن البيهقي الكبرى: الصلاة، باب: دعاء القنوت: ٢/٢٠٩].

(٢) روى أبو داود وغيره عن الحسن بن علي رضي الله عنه قال: علمني رسول الله ﷺ كلمات
أقولهن في الوتر، وفي رواية: في قنوت الوتر: «اللهم اهدني فيمن هديت، وعافني
فيمن عافيت، وتولني فيمن توليت، وبآذك لي فيما أعطيت، وقني شر ما قضيت،
إنك تقضي ولا تقضى عليّ، وإنه لا يذل من واليت، ولا يعز من عاديت، تباركت
ربنا وتعاليت». قال الترمذي: هذا حديث حسن. وقال: ولا نعرف عن النبي ﷺ في
القنوت في الوتر شيئاً أحسن منه.

وعند أبي داود: أن أبي بن كعب رضي الله عنه أمهم - يعني: في رمضان - وكان يقنئ في النصف
الآخر من رمضان. وفعل الصحابي حجة إذا لم ينكر عليه.

[أبو داود: الوتر، باب: القنوت في الوتر، رقم: ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٨، واللفظ له.
الترمذي: الوتر، باب: ما جاء في القنوت في الوتر، رقم: ٤٦٤. النسائي: قيام الليل
وتطوع النهار، باب: الدعاء في الوتر، رقم: ١٧٤٥، ١٧٤٦. ابن ماجه: إقامة الصلاة
والسنة فيها، باب: ما جاء في القنوت في الوتر، رقم: ١١٧٨].

(٣) عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه قال: رأيت النبي ﷺ افتتح التكبير في الصلاة، فرفع يديه حين
يكبر، حتى يجعلهما حذو منكبيه، وإذا كبر للركوع فعل مثله، وإذا قال: «سمع الله
لمن حمده»، فعل مثله وقال: «ربنا ولك الحمد»، ولا يفعل ذلك حين يسجد، ولا
حين يرفع رأسه من السجود.

... ووضعُ اليمين على الشمال^(١)، والتوجه^(٢)، والاستعاذة^(٣)، والجهرُ في موضعه، والإسراؤُ في موضعه^(٤)،

= [البخاري: صفة الصلاة، باب: إلى أين يرفع يديه، رقم: ٧٠٥. مسلم: الصلاة، باب: استحباب رفع اليدين حذو المنكبين...، رقم: ٣٩٠].

(١) لخبر مسلم عن وائل بن حجر رضي الله عنه: أنه رأى النبي ﷺ رفع يديه حين دخل في الصلاة، ثم وَضَعَ يَدَهُ اليمينى على اليسرى.

[مسلم: الصلاة، باب: وضع يده اليمنى على اليسرى بعد تكبيرة الإحرام ﷺ...، رقم: ٤٠١].
(٢) وهو ما رواه علي بن أبي طالب رضي الله عنه، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: أَنَّهُ كَانَ إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ قَالَ: «وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ حَنِيفًا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ، إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، لَا شَرِيكَ لَهُ، وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ».

[مسلم: صلاة المسافرين وقصرها، باب: الدعاء في صلاة الليل وقيامه، رقم: ٧٧١. الترمذي: الدعوات، باب: الذكر والدعاء في الصلاة، رقم: ٣٤١٧-٣٤١٩. النسائي: الافتتاح، باب: نوع آخر من الذكر والدعاء بين التكبير والقراءة، رقم: ٨٩٧].
(ج) وجهت وجهي: قصدت بعبادتي. فطر: ابتداء خلقها. حنيفاً: مائلاً إلى الدين الحق. نسكي: عبادتي وما أتقرب به إلى الله تعالى).

(٣) لقوله تعالى: ﴿إِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ [النحل: ٩٨].
(٤) يجهر في الصبح وأولي المغرب والعشاء، وفي الجمعة والعیدین، وخسوف القمر، والاستسقاء، والتراويح ووتر رمضان، وركعتي الطواف ليلاً ووقت الصبح، وستاني في مواضعها.

ويوسط في النفل المطلق في الليل بين السر والجهر، قال تعالى: ﴿وَلَا يَجْهَرُ بِصَوْتِكَ وَلَا تُنَافِئُ بِهِ وَأَنْتَ بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا﴾ [الإسراء: ١١٠]. والمراد صلاة الليل. ويسر فيما عدا ما ذكر.

وقد دل على سنية السر في موضعه والجهر في موضعه أحاديث، منها:
عن جبير بن مطعم رضي الله عنه قال: سمعتُ رسول الله ﷺ قرأ في المغرب بالكلور.
وعن البراء رضي الله عنه قال: سمعتُ النبي ﷺ يقرأ: ﴿وَالَّذِينَ وَالَّذِينَ﴾ في العشاء، وما سمعتُ أحداً أحسن صوتاً منه، أو قراءة.
=

... والتأمين^(١)،

= وحديث ابن عباس رضي الله عنه في حضور الجَنِّ واستماعهم القرآن من النبي ﷺ، وفيه: وهو يصلي بأصحابه صلاة الفجر، فلما سمعوا القرآن استمعوا له.

[البخاري: صفة الصلاة، باب: الجهر في المغرب، وباب: القراءة في العشاء، وباب: الجهر بقراءة الفجر، رقم: ٧٣١، ٧٣٥، ٧٣٩. مسلم: الصلاة، باب: القراءة في الصبح، وباب: القراءة في العشاء، وباب: الجهر بالقراءة في الصبح والقراءة على الجن، رقم: ٤٤٩، ٤٦٣، ٤٦٤].

فهذه الأحاديث تدل على أنه ﷺ كان يجهر في صلاة المغرب والعشاء والفجر، بحيث يسمع قراءته من حضر.

ودل على السر في غير ما ذكر:

ما رواه البخاري عن خباب رضي الله عنه، وقد سأله سائل: أكان رسول الله ﷺ يقرأ في الظهر والعصر؟ قال: نعم، قلنا: بِمَ كنتم تعرفون ذلك؟ قال: بأضطرابٍ لحيته.

وروى البخاري ومسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: في كل صلاة يقرأ، فما أسمعنا رسول الله ﷺ أسمعناكم، وما أخفى عنا أخفينا عنكم.

[البخاري: صفة الصلاة، باب: رفع البصر إلى الإمام في الصلاة، وباب: القراءة في الفجر، رقم: ٧١٣، ٧٣٨. مسلم: الصلاة، باب: وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة...، رقم: ٣٩٦].

ولم ينقل الصحابة رضي الله عنهم الجهر في غير تلك المواضع السابق ذكرها.

وأقل الجهر بالنسبة للرجل: أن يسمع من يليه على فرض أنه متوسط السمع.

وجهر المرأة الكافي لها بتحقيق السنة: أن تسمع نفسها، ويجب اقتصارها على ذلك إن كانت تصلي في حضرة رجل أجنبي، خشية الفتنة بسماع صوتها.

بعد قراءة الفاتحة، روى البخاري ومسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ قال: «إذا قال أحدكم -وفي رواية عند مسلم- في الصلاة -أمين-، وقالت الملائكة في السماء:

آمين، فوافقت إحداهما الأخرى، غُفر له ما تقدم من ذنبه».

وروى البخاري ومسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: «إذا أتمَّ الإمام فأمَّنوا، فإن من وافق تأمينه تأمين الملائكة غُفر له ما تقدم من ذنبه».

=

... وقراءةُ السُّورَةِ بَعْدَ الْفَاتِحَةِ^(١)،

= قال ابن شهاب الزهري، أحد رواة الحديث: وكان رسول الله ﷺ يقول: «آمين». وقوله: «إذا أمن» أي أراد التأمين وقد فرغ من القراءة، فيؤمن المأموم، ويكون تأمينة مقارناً لتأمين الإمام، لأن تأمين المأموم لقراءة الإمام لا لتأمينه. وقد دل على ذلك ما جاء في رواية: أن رسول الله ﷺ قال: «إذا قال الإمام: ﴿عَبَّيرَ الْمُضْطَرِّ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ فقولوا: آمين. فإنه من وافق قوله قول الملائكة، غُفِرَ له ما تقدَّم من ذنِّبه».

[البخاري: صفة الصلاة، باب: جهر الإمام بالتأمين، وباب: جهر المأموم بالتأمين، رقم: ٧٤٧، ٧٤٩. مسلم: الصلاة، باب: التسييح والتحميد والتأمين، رقم: ٤١٠]. وجاء في حديث أبي هريرة ؓ عن أبي داود وابن ماجه قال: كان رسول الله ﷺ إذا تلا: ﴿عَبَّيرَ الْمُضْطَرِّ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ قال: «آمين» حتى يسمع من يليه من الصف الأول. وزاد ابن ماجه: فيرنج بها المسجد. أي بتأمين المأمومين. [أبو داود: الصلاة، باب: التأمين وراء الإمام، رقم: ٩٣٤. ابن ماجه: إقامة الصلاة، باب: الجهر بآمين، رقم: ٨٥٣].

(١) في الركعتين الأولين، دل على ذلك أحاديث، منها: ما رواه البخاري ومسلم عن أبي قتادة ؓ: أن النبي ﷺ كان يقرأ بأَمِّ الكتابِ وسورة معها، في الركعتين الأولتين من صلاة الظهر وصلاة العصر. وفي رواية: ويفعل ذلك في صلاة الصبح. مع ما سبق من أحاديث الجهر بالقراءة.

[البخاري: صفة الصلاة، باب: إذا أسمع الإمام الآية، وباب: يطول في الركعة الأولى، رقم: ٧٤٥، ٧٤٦. مسلم: الصلاة، باب: القراءة في الظهر والعصر، رقم: ٤٥١]. ولا يقرأ المأموم غير الفاتحة في الصلاة الجهرية، لما رواه أبو داود وغيره عن محمود بن الربيع، عن عبادة بن الصامت ؓ قال: كنا خلف رسول الله ﷺ في صلاة الفجر، فقرأ رسول الله ﷺ فتقلت عليه القراءة، فلما فرغ قال: «لعلكم تقرؤون خلف إمامكم». قلنا: نعم، هذا يا رسول الله. قال: «لا تفعلوا إلا بفاتحة الكتاب، فإنه لا صلاة لمن لم يقرأ بها». وفي رواية: «فلا تقرؤوا بشيء من القرآن إذا جهرت إلا بأَمِّ القرآن».

[أبو داود: الصلاة، باب: من ترك القراءة في صلاته بفاتحة الكتاب، رقم: ٨٢٣، ٨٢٤. الترمذي: الصلاة، باب: ما جاء في القراءة خلف الإمام، رقم: ٣١١، وقال: حديث حسن. النسائي: الافتتاح، باب: قراءة أم القرآن خلف الإمام فيما جهر به الإمام، رقم: ٩٢٠].

... والتكبيرات عند الرُّفْعِ والخَفْضِ^(١)، وقول: سَمِعَ اللهُ لِمَنْ حَمَدَهُ رَبُّنَا لَكَ الْحَمْدُ^(٢)، والتَّسْبِيحُ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ^(٣)، وَوَضْعُ الْيَدَيْنِ عَلَى الْفَخْذَيْنِ فِي الْجُلُوسِ، يَسْطُ الْيُسْرَى، وَيَقْبِضُ الْيُمْنَى، إِلَّا الْمُسَبِّحَةَ فَإِنَّهُ يُشِيرُ بِهَا مُتَشَهُدًا^(٤)، وَالْأَفْزَاشُ فِي جَمِيعِ الْجَلَسَاتِ، وَالتَّوَرُّكُ فِي الْجُلُوسِ الْآخِرَةِ^(٥)،

(١) روى البخاري ومسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه: أَنَّهُ كَانَ يَصَلِّي بِهِمْ، فَيَكْبِرُ كُلَّمَا خَفَضَ وَرَفَعَ، فَإِذَا انْصَرَفَ قَالَ: إِنِّي لِأَشْتَهُكُمْ صَلَاةَ رَسُولِ اللهِ ﷺ.

[البخاري: صفة الصلاة، باب: إتمام التكبير في الركوع، رقم: ٧٥٢. مسلم: الصلاة،

باب: إثبات التكبير في كل خفض ورفع في الصلاة، رقم: ٣٩٢].

(بهم: أي بأصحابه. خفض ورفع: نزل للركوع أو السجود أو قام منهما. انصرف:

انتهى من صلاته).

(٢) انظر حاشية (٣) صحيفة (٦٢).

(٣) عن حذيفة رضي الله عنه قال: صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ذَاتَ لَيْلَةٍ.. وَفِيهِ: ثُمَّ رَكَعَ، فَجَعَلَ يَقُولُ: «سُبْحَانَ رَبِّيَ الْعَظِيمِ» فَكَانَ رُكُوعُهُ نَحْوًا مِنْ قِيَامِهِ.. ثُمَّ سَجَدَ فَقَالَ: «سُبْحَانَ رَبِّيَ الْأَعْلَى» فَكَانَ سُجُودُهُ قَرِيبًا مِنْ قِيَامِهِ.

[مسلم: صلاة المسافرين وقصرها، باب: استحباب تطويل القراءة في صلاة الليل:

٧٧٢. أبو داود: الصلاة، باب: وضع اليدين على الركبتين، رقم: ٨٧٤].

(٤) روى مسلم عن ابن عمر رضي الله عنهما فِي صِفَةِ جُلُوسِهِ ﷺ قَالَ: كَانَ إِذَا جَلَسَ فِي الصَّلَاةِ وَضَعَ كَفَّهُ الْيُمْنَى عَلَى فَخْذِهِ الْيُمْنَى، وَقَبِضَ أَصَابِعَهُ كُلَّهَا، وَأَشَارَ بِأَصْبَعِهِ الَّتِي تَلِي الْإِبْهَامَ، وَوَضَعَ كَفَّهُ الْيُسْرَى عَلَى فَخْذِهِ الْيُسْرَى.

[مسلم: المساجد ومواضع الصلاة، باب: صفة الجلوس في الصلاة وكيفية وضع

اليدين على الفخذين، رقم: ٥٨٠].

(٥) ودل على السنة:

ما رواه البخاري عن أبي حميد السَّاعِدِيِّ رضي الله عنه قَالَ: أَنَا كُنْتُ أَحْفَظُكُمْ لِصَلَاةِ رَسُولِ اللهِ ﷺ... وَفِيهِ: فَإِذَا جَلَسَ فِي الرُّكْعَتَيْنِ جَلَسَ عَلَى رِجْلِهِ الْيُسْرَى وَنَصَبَ الْيُمْنَى، وَإِذَا جَلَسَ فِي الرُّكْعَةِ الْآخِرَةِ قَدَّمَ رِجْلَهُ الْيُسْرَى وَنَصَبَ الْآخَرَى وَقَعَدَ عَلَى مَقْعَدَتِهِ.

(قدم رجله اليسرى: أي من تحت رجله اليمنى المنصوبة).

وعند مسلم عن عبد الله بن الزبير رضي الله عنه: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِذَا قَعَدَ فِي الصَّلَاةِ: جَعَلَ =

والتَّسْلِيمَةُ الْقَائِمَةُ^(١).

(فَضْلٌ) وَالْمَرَأَةُ تُخَالِفُ الرَّجُلَ فِي خَمْسَةِ أَشْيَاءَ :

فَالرَّجُلُ يُجَافِي مِرْقَبِيهِ عَنِ جَنْبَيْهِ^(٢) ، وَيُقِلُّ بَطْنَهُ عَنْ فَخْذَيْهِ فِي الرُّكُوعِ

= قدمه اليسرى بين فَخْذَيْهِ وَسَاقَيْهِ ، وفَرَشَ قَدَمَهُ الْيُمْنَى .

[البخاري: صفة الصلاة، باب: سنة الجلوس في التشهد، رقم: ٧٩٤، مسلم:

المساجد ومواضع الصلاة، باب: صفة الجلوس في الصلاة...، رقم: ٥٧٩].

(١) عن ابن مسعود رضي الله عنه : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُسَلِّمُ عَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ شِمَالِهِ، حَتَّى يُرَى بَيَاضُ خَدِّهِ: «السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ ، السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ» .

[أبو داود: الصلاة، باب: في السلام، رقم: ٩٩٦، الترمذي: الصلاة، باب: ما جاء

في التسليم في الصلاة، رقم: ٢٩٥، وقال: حديث حسن صحيح، النسائي: السهو،

باب: كيف السلام على اليمين، وباب: كيف السلام على الشمال، رقم: ١٣١٩،

١٣٢٢ - ١٣٢٥، ابن ماجه: إقامة الصلاة والسنة فيها، باب: التسليم، رقم: ٩١٤].

وعن سعد رضي الله عنه قال: كُنْتُ أَرَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُسَلِّمُ عَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ يَسَارِهِ، حَتَّى أَرَى بَيَاضَ خَدِّهِ.

[مسلم: المساجد ومواضع الصلاة، باب: السلام للتحليل من الصلاة عند فراغها

وكيفيته، رقم: ٥٨٢، النسائي: السهو، باب: السلام، رقم: ١٣١٦، ١٣١٧، ابن

ماجه: إقامة الصلاة والسنة فيها، باب: التسليم، رقم: ٩١٥].

(٢) روى عبد الله بن بَحِينَةَ رضي الله عنه : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا صَلَّى فَرَجَ بَيْنَ يَدَيْهِ، حَتَّى يَبْدُو بَيَاضُ إِبْطِهِ.

[البخاري: الصلاة في الثياب، باب: يدي ضبعيه ويجافي في السجود، رقم: ٣٨٣،

مسلم: الصلاة، باب: ما يجمع صفة الصلاة...، رقم: ٤٩٥].

(ضبعيه: مثنى ضَبْعٍ، وهو وسط المِضْدِ أو ما تحت الإبط . يجافي: يرفع ويباعد).

وعن أبي حميد رضي الله عنه ، فِي صِفَةِ صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِذَا سَجَدَ فَرَجَ بَيْنَ فَخْذَيْهِ،

غَيْرَ حَامِلٍ بَطْنَهُ عَلَى شَيْءٍ مِنْ فَخْذَيْهِ. وَعَنْهُ: وَنَحَى يَدَيْهِ عَنْ جَنْبَيْهِ، وَوَضَعَ كَفَّيْهِ حَذْوَ مَنْكِبَيْهِ.

[أبو داود: الصلاة، باب: افتتاح الصلاة، رقم: ٧٣٤، ٧٣٥، الترمذي: الصلاة،

باب: ما جاء في السجود على الجبهة والأنف، رقم: ٢٧٠].

وَالسُّجُود^(١)، وَتَجَهُّزُهُ فِي مَوْضِعِ الْجَهْرِ، وَإِذَا نَابَهُ شَيْءٌ فِي الصَّلَاةِ سَبَّحَ^(٢)،
وَعَوَّزَهُ الرَّجُلُ مَا بَيْنَ شُرُوبِهِ وَرُكْبَتَيْهِ^(٣).

(١) روى البخاري عن أبي حميد الساعدي رضي الله عنه، في صفة صلاة رسول الله ﷺ: وإذا ركع أمكن يديه من ركبتيه، ثم هَضَرَ ظَهْرَهُ. أي أماله وثناه إلى الأرض باستقامة. وعند أبي داود: ثم ركع، فوضع يديه على ركبتيه كأنه قابض عليهما، وَوَثَّرَ يَدَيْهِ فَتَجَافَى عَنْ جَنْبِهِ. وعند النسائي في حديث أبي مسعود رضي الله عنه: فلما ركع جافى بين إبطيه. [البخاري: صفة الصلاة، باب: سنة الجلوس في التشهد، رقم: ٧٩٤. أبو داود: الصلاة، باب: افتتاح الصلاة، رقم: ٧٣٤. النسائي: التطبيق، باب: التجافي في الركوع، رقم: ١٠٣٨]. وانظر الحاشية قبلها.

(٢) أي إذا حصل لإمامه أو غيره شيء وأراد أن ينهه قال: سبحان الله. لما رواه البخاري ومسلم عن سهل بن سعد رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ قال: «من رابه شيء في صلاته فليسبح، فإنه إذا سبح التفت إليه، وإنما التصفيق للنساء». [البخاري: الجماعة والإمامة، باب: من دخل ليوم الناس فجاء الإمام الأول فتأخر الآخر أو لم يتأخر جازت صلاته، رقم: ٦٥٢. مسلم: الصلاة، باب: تقديم الجماعة من يصلي بهم إذا تأخر الإمام، رقم: ٤٢١]. (التصفيق هنا: ضرب ظاهر الكف اليسرى بباطن الكف اليمنى، وليس بضرب بطن الكف على بطن الأخرى، فإنه عبث منهى عنه. ودل على ذلك رواية: «إنما التصفيق للنساء» وهذا معناه. رابه: شك في أمر يحتاج إلى تنبيه. ولفظ مسلم «نابه» أي أصابه شيء يحتاج فيه إلى إعلام).

(٣) عن أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه قال: سمعت النبي ﷺ يقول: «وما فوق الركبتين من العورة، وما أسفل من السرة عورة». [البيهقي: الصلاة، باب: عورة الرجل: ٢/٢٢٩]. وروى البخاري عن جابر رضي الله عنه: أنه صلى في ثوب واحد، وقال: رأيت النبي ﷺ يصلي في ثوب واحد. وفي رواية: صلى جابر في إزار قد عَقَدَهُ من قبل قَفَاةً. [البخاري: الصلاة في الثياب، باب: عقد الإزار على القفا في الصلاة، رقم: ٣٤٥، ٣٤٦. مسلم: الصلاة، باب: الصلاة في ثوب واحد وصفة لبسه، رقم: ٥١٨]. والإزار في الغالب ثوب يستر وسط الجسم، أي ما بين السرة والركبة وما قاربهما.

والمرأة: تَضُمُّ بَعْضَهَا إِلَى بَعْضٍ^(١)، وَتَخْفِضُ صَوْتَهَا بِحَضْرَةِ الرَّجَالِ
الْأَجَانِبِ^(٢)، وَإِذَا نَابَهَا شَيْءٌ فِي الصَّلَاةِ صَفَّقَتْ^(٣)، وَجَمِيعُ بَدَنِ الْحُرَّةِ عَوْرَةٌ
إِلَّا وَجْهَهَا وَكَفَّيْهَا^(٤)، وَالْأَمَةُ كَالرَّجُلِ^(٥).

(فَضْلٌ) وَالَّذِي يَبْطُلُ الصَّلَاةُ أَحَدَ عَشَرَ شَيْئًا: الْكَلَامُ الْعَمْدُ^(٦)، وَالْعَمَلُ

(١) مبالغة في الستر، روى البيهقي [الصلاة، باب: ما يستحب للمرأة من ترك التجافي
في الركوع والسجود: ٢/ ٢٢٣]: أَنَّهُ ﷺ مَرَّ عَلَى امْرَأَتَيْنِ تَصْلِيَانِ، فَقَالَ: «إِذَا
سَجَدْتُمَا فَضْمًا بَعْضُ اللَّحْمِ إِلَى الْأَرْضِ، فَإِنَّ الْمَرْأَةَ لَيْسَتْ فِي ذَلِكَ كَالرَّجُلِ».

(٢) خشية الفتنة، قال تعالى: «وَلَا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ فَيَطْمَعَ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرِضٌ» [الأحزاب: ٣٢].
(تخضعن بالقول: تلتين كلامهن . مرض: فسوق وقلة ورع).

وهذا يدل على أن صوت المرأة قد يثير الفتنة، فيطلب منها خفض الصوت بحضرة
الأجانب.

(٣) انظر: حاشية (٢) من الصحيفة السابقة.

(٤) لقوله تعالى: «وَلَا يَبْيُحِك رِبِّتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا» [النور: ٣١].

والمشهور عند الجمهور: أن المراد بالزينة مواضعها، وما ظهر منها: أي ما ظهر من
مواضع الزينة، وهي الوجه والكفان. (انظر تفسير الآية في تفسير ابن كثير: ٣/ ٢٨٣).
وعن أم سلمة ؓ: أَنَّهَا سَأَلَتِ النَّبِيَّ ﷺ: أَتُصَلِّي الْمَرْأَةُ فِي دِرْعٍ وَخِمَارٍ، لَيْسَ عَلَيْهَا
إِزَارٌ؟ قَالَ: «إِذَا كَانَ الدِّرْعُ سَابِقًا، يَغْطِي ظَهْرَ قَدَمَيْهَا».

[أبو داود: الصلاة، باب: في كم تصلي المرأة، رقم: ٦٤٠].

(درع: القميص الذي يغطي البدن مع الرجلين . خمار: ما تغطي به المرأة رأسها.
سابق: طويل).

وواضح: أنه إذا غطي ظهور قدميها حال القيام والركوع، انسدل أثناء السجود، وغطى
باطن القدمين، لانضمام بعضها إلى بعض. وانظر: حاشية (٢) ص (٥٣).

(٥) أي في ستر العورة في الصلاة، أما خارج الصلاة فهي كالحرّة.

(٦) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ ؓ قَالَ: كُنَّا نَسْلُمُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ، فَيَرُدُّ
عَلَيْنَا، فَلَمَّا رَجَعْنَا مِنْ عِنْدِ النَّبِيِّ، سَلَّمْنَا عَلَيْهِ فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيْنَا، وَقَالَ: «إِنْ فِي
الصَّلَاةِ شُغْلًا».

وعَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمٍ ؓ قَالَ: إِنْ كُنَّا لَنَتَكَلَّمُ فِي الصَّلَاةِ، عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ، يُكَلِّمُ =

الكثير^(١)، والحدَث، وحُدُوث النَّجَاسَةِ، وانكشاف العُزْرَةِ، وتغيُّر النَّيَّةِ^(٢)،
واستِدْبَارُ الْقِبْلَةِ^(٣)، والأكلُ والشُّرْبُ، والقَهْقَهَةُ، والرُّدَّةُ^(٤).

(فَضْلٌ) وركعاتُ الفَرَائِضِ سَبْعُ عَشْرَةَ رَكْعَةً:

فيها أَرْبَعٌ وثلاثونَ سجدةً، وأَرْبَعٌ وتسعونَ تكبيرةً، وَثَمَنَةُ تَشَهُّدَاتٍ، وعشْرُ
تسليماتٍ، ومائةٌ وثلاثٌ وخَمْسُونَ تَسْبِيحَةً.

وَجُمْلَةُ الأَرْكَانِ فِي الصَّلَاةِ مِائَةٌ وَسِتَّةٌ وَعِشْرُونَ رُكْنًا: فِي الصُّبْحِ ثَلَاثُونَ
رُكْنًا، وَفِي الْمَغْرِبِ اثْنَانِ وَأَرْبَعُونَ رُكْنًا، وَفِي الرَّبَاعَةِ أَرْبَعَةٌ وَخَمْسُونَ رُكْنًا.

وَمَنْ عَجَزَ عَنِ الْقِيَامِ فِي الْفَرِيضَةِ صَلَّى جَالِسًا، وَمَنْ عَجَزَ عَنِ الْجُلُوسِ

= أَخَذْنَا ضَاحِيَةً بِحَاجَتِهِ، حَتَّى نَزَلَتْ: ﴿حَفِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةَ الْوُسْطَى وَقُومُوا لِلَّهِ
قَنِينًا ۝﴾ [البقرة: ٢٣٨] فَأَمَرْنَا بِالسُّكُوتِ.

[البخاري: العمل في الصلاة، باب: ما ينهى من الكلام في الصلاة، رقم: ١١٤١،
١١٤٢. مسلم: المساجد ومواضع الصلاة، باب: تحريم الكلام في الصلاة ونسخ
ما كان من إباحته، رقم: ٥٣٨، ٥٣٩].

فقد دل الحديثان على المنع من الكلام في الصلاة، والنهي يقتضي البطلان.
وروى مسلم وغيره، عن معاوية بن الحكم السلمي رضي الله عنه، عن رسول الله ﷺ قال: «إن
هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس، إنما هو التسبيح والتكبير وقراءة القرآن».
[مسلم: المساجد ومواضع الصلاة، باب: تحريم الكلام في الصلاة ونسخ ما كان من
إباحته، رقم: ٥٣٧. أبو داود: الصلاة، باب: تشمت العاطس في الصلاة، رقم:
٩٣٠. النسائي: السهو، باب: الكلام في الصلاة، رقم: ١٢١٨].

(١) لأنه يتنافى مع نظام الصلاة.

(٢) بأن ينوي الخروج من الصلاة.

(٣) لأن في هذه الأمور الخمسة تركاً لشرط من شروط الصلاة أو ركن من أركانها. كما
علمت مما مر.

(٤) لمنافاة هذه الأمور لهيئة الصلاة وشروطها، وانظر حاشية (٦) من الصحيفة قبلها.

صَلَّى مُضْطَجِعاً^(١).

(فَضْلٌ) وَالْمَتْرُوكُ مِنَ الصَّلَاةِ ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ: فَرَضٌ، وَسُنَّةٌ، وَهَيْئَةٌ.

فَالْفَرَضُ: لَا يَنْبَغُ عَنْهُ سُجُودُ السَّهْوِ، بَلْ إِنْ ذَكَرَهُ وَالزَّمَانُ قَرِيبٌ أَنْتَى بِهِ، وَبَنَى عَلَيْهِ، وَسَجَدَ لِلسَّهْوِ^(٢).

وَالسُّنَّةُ: لَا يُعَوَّدُ إِلَيْهَا بَعْدَ التَّلَبُّسِ بِالْفَرَضِ، لَكِنَّهُ يَسْجُدُ لِلسَّهْوِ عَنْهَا^(٣).

وَالْهَيْئَةُ: لَا يُعَوَّدُ إِلَيْهَا بَعْدَ تَرْكِهَا، وَلَا يَسْجُدُ لِلسَّهْوِ عَنْهَا^(٤).

وَإِذَا شَكَّ فِي عَدَدِ مَا أَنْتَى بِهِ مِنَ الرُّكْعَاتِ بَنَى عَلَى الْيَقِينِ، وَهُوَ الْأَقْلُ، وَسَجَدَ لِلسَّهْوِ^(٥).

(١) لحديث عمران بن حصين رضي الله عنه: «صَلَّى قَائِماً، فَإِنْ لَمْ نَسْتَطِعْ فِقَاعِداً، فَإِنْ لَمْ نَسْتَطِعْ فَعَلَى جَنْبٍ». انظر: صحيفة (٥٥) حاشية (٣).

(٢) عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: صلى بنا النبي ﷺ الظهر أو العصر، فلم، فقال له ذو اليمين: الصلاة يا رسول الله، أنقصت؟ فقال النبي ﷺ لأصحابه: «أحق ما يقول». قالوا: نعم، فصلى ركعتين أخريين، ثم سجد سجدتين.

[البخاري: السهو، باب: إذا صلى خمساً، وباب: إذا سلم في ركعتين...، رقم: ١١٦٩. مسلم: المساجد ومواضع الصلاة، باب: السهو في الصلاة والسجود له، رقم: ٥٧٣].

(٣) عن عبد الله بن يحيى رضي الله عنه قال: صلى لنا رسول الله ﷺ ركعتين من بعض الصلوات وفي رواية: قام من اثنتين من الظهر ثم قام فلم يجلس، فقام الناس معه. فلما قضى صلاته ونظرنا تسليمه كبر قبل التسليم، فسجد سجدتين وهو جالس، ثم سلم. (نظرنا: انتظرنا).

[البخاري: السهو، باب: ما جاء في السهو إذا قام من ركعتي الفريضة، رقم: ١١٦٧. مسلم: في المساجد ومواضع الصلاة، باب: السهو في الصلاة والسجود له، رقم: ٥٧٠].

(٤) لعدم تأكيدها وعدم ورود السجود فيها.

(٥) عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا شك أحدكم في صلاته، فلم يدر كم صلى» اثلاثاً أم أربعاً؟ فليطرح الشك، وليبن على ما استيقن، ثم يسجد سجدتين قبل أن يسلم، فإن كان صلى خمساً شَفَقَنَّ له صلاته، وإن كان صلى إتماماً لأربع كانتا تَرْغِماً للشيطان».

وَسُجُودُ السُّهُورِ^(١)، وَمَحَلُّهُ قَبْلَ السَّلَامِ^(٢).

(فَضْلٌ) وَخَمْسَةُ أَزْوَاجٍ لَا يُصَلِّي فِيهَا إِلَّا صَلَاةٌ لَهَا سَبَبٌ:

بَعْدَ صَلَاةِ الصُّبْحِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ، وَعِنْدَ طُلُوعِهَا حَتَّى تَتَكَامَلَ وَتَرْتَفَعَ
قَدْرُ رُمْحٍ، وَإِذَا اسْتَوَتْ حَتَّى تَزُولَ، وَبَعْدَ صَلَاةِ الْعَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ،
وَعِنْدَ الْغُرُوبِ حَتَّى يَتَكَامَلَ غُرُوبُهَا^(٣).

= [مسلم: المساجد ومواضع الصلاة، باب: السهو في الصلاة والسجود له، رقم: ٥٧١].

(شفعن: جعلنها زوجاً كما ينبغي أن تكون. ترفيماً: إغاظة وإذلالاً).

(١) لأنه لم يشرع لترك واجب.

(٢) كما ثبت في الأحاديث المتقدمة.

(٣) روى البخاري ومسلم عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول:

"لا صلاة بعد الصبح حتى ترتفع الشمس، ولا صلاة بعد العصر حتى تغيب الشمس".

والمراد بالنفي هنا النهي، أي لا يصلين أحد في هذين الوقتين، وجاء النهي صريحاً في
رواية مسلم: عن أبي هريرة رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ نهى عن الصلاة بعد العصر حتى
تغرب الشمس، وعن الصلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس. والمراد بالصبح والعصر
صلاتهما بالفعل.

وروى مسلم عن عتبة بن عامر رضي الله عنه قال: ثلاث ساعات كان رسول الله ﷺ ينهانا أن
نصلي فيهن أو أن نقبر فيهن موتانا: حين تطلع الشمس بازغة حتى ترتفع، وحين يقوم
قائم الظهيرة حتى تميل الشمس، وحين تضيئ الشمس للغروب حتى تغرب.

[البخاري: مواقيت الصلاة، باب: لا يتحرى الصلاة قبل غروب الشمس، رقم: ٥٦١.

مسلم: صلاة المسافرين وقصرها، باب: الأوقات التي نهى عن الصلاة فيها، رقم:
٨٢٥، ٨٢٧، ٨٣١].

(أن نقبر: أي أن نتمدد دفن الموتى فيها. بازغة: يطلع قرصها. قائم الظهيرة: اشتداد
الحر، وأصله أن البعير إذا كان باركاً قام في هذا الوقت من شدة الحر. تزول: تميل عن
وسط السماء. تضيئ: تميل حال اصفرارها).

والنهي فيما سبق للتحريم، وهو يقتضي البطلان.

ولا يحرم في هذه الأوقات من الصلوات ما له سبب متقدم عليه.

=

(فَضْلُ) وَصَلَاةُ الْجَمَاعَةِ سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ^(١)، وَعَلَى الْمَأْمُومِ أَنْ يَتَوَيَّ الْأَتِّمَامَ

= مِنْ ذَلِكَ صَلَاةُ الْجَنَازَةِ، لِأَنَّ السَّنَةَ الْإِسْرَاعَ فِي الصَّلَاةِ عَلَيْهَا وَدَفْنَهَا بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنْ غَسَلِهَا، وَهُوَ سَبِيهَا الْمُتَقَدِّمُ عَلَيْهَا.

وَتَحِيَةُ الْمَسْجِدِ، لَمَّا جَاءَ عَنْ أَبِي قَتَادَةَ السَّكَمِيِّ رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمْ الْمَسْجِدَ فَلْيَرْكَعْ رَكَعَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يَجْلِسَ».

[البخاري: المساجد، باب: إذا دخل المسجد فليركع ركعتين، رقم: ٤٣٣. مسلم: صلاة المسافرين وقصرها، باب: استحباب تحية المسجد برَكَعتين، رقم: ٧١٤].

وَسَنَةُ الْوُضُوءِ، لَمَّا جَاءَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِبَلَالٍ عِنْدَ صَلَاةِ الْفَجْرِ: «يَا بَلَالُ، حَدِّثْنِي بِأَرْجَى عَمَلٍ عَمَلْتَهُ فِي الْإِسْلَامِ، فَإِنِّي سَمِعْتُ ذَكََّ نَعْلَيْكَ بَيْنَ يَدَيَّ فِي الْجَنَّةِ» قَالَ: مَا عَمَلْتُ عَمَلًا أَرْجَى عِنْدِي: أَنِّي لَمْ أَطْهَرْ طَهُورًا، فِي سَاعَةٍ لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ، إِلَّا صَلَّيْتُ بِذَلِكَ الطَّهُورِ مَا كَتَبَ لِي أَنْ أَصَلِّيَ. قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْخَارِيُّ: «دَفَّ نَعْلَيْكَ» يَعْنِي تَحْرِيكَ.

[البخاري: التهجد، باب: فضل الطهور بالليل والنهار وفضل الصلاة بعد الوضوء بالليل والنهار، رقم: ١٠٩٨. مسلم: فضائل الصحابة، باب: من فضائل بلال رضي الله عنه، رقم: ٢٤٥٨]. وَقَضَاءُ صَلَاةٍ فَرِيضَةٍ كَانَتْ أَوْ فُتْلًا، دَلَّ عَلَى ذَلِكَ: قَضَاؤُهُ ﷺ رَكَعَتَي الظُّهْرِ بَعْدَ الْعَصْرِ، فَسَأَلَتْهُ عَنْ ذَلِكَ أُمُّ سَلَمَةَ رضي الله عنها، فَقَالَ: «يَابْنَْتَ أَبِي أُمَيَّةَ، سَأَلْتَ عَنِ الرَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْعَصْرِ، وَإِنَّهُمَا نَاسٌ مِنْ عَبْدِ الْقَيْسِ، فَشَغَلُونِي عَنِ الرَكَعَتَيْنِ اللَّتَيْنِ بَعْدَ الظُّهْرِ، فَهَمَّا هَاتَانِ». وَإِذَا كَانَ النِّفْلُ يَقْضَى فِي هَذِهِ الْأَوْقَاتِ فَالْفَرَضُ أَوْلَى.

[البخاري: السهو، باب: إذا كُتِّمَ وَهُوَ يَصَلِّي فَأَشَارَ بِيَدِهِ وَاسْتَمَعَ، رقم: ١١٧٦. مسلم: صلاة المسافرين وقصرها، باب: معرفة الركعتين اللتين كان يصليهما النبي ﷺ بعد العصر، رقم: ٨٣٤].

(١) لِلرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ، لَمَّا رَوَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ فَضْلُ صَلَاةِ الْفَذِّ بِسَبْعٍ وَعَشْرِينَ دَرَجَةً».

[البخاري: الجماعة والإمامة، باب: فضل صلاة الجماعة، رقم: ٦١٩. مسلم: المساجد ومواضع الصلاة، باب: فضل صلاة الجماعة، رقم: ٦٥٠]. (الْفَذُّ: الْمَتَفَرِّدُ). وَالْأَصَحُّ أَنَّهَا فَرَضُ كَفَايَةٍ فِي حَقِّ الرِّجَالِ الْمُقِيمِينَ، بِحَيْثُ يَظْهَرُ شَعَارُهَا.

فَفِي الْفَرِيَةِ تَكْفِي جَمَاعَةٍ وَاحِدَةٍ، وَكَذَلِكَ فِي الْمَحَلَّةِ، وَفِي الْبَلَدَةِ الْكَبِيرَةِ وَالْمَدِينَةِ تَقَامُ = فِي مَحَالٍ مُتَعَدِّدَةٍ.

دُونَ الْإِتَامِ^(١).

وَيَخْشَوْنَ أَنْ يَأْتِيَهُمُ الْحَرْبُ بِالْعَبْدِ، وَالْبَالِغُ بِالْمَرَاهِقِ^(٢)، وَلَا تَصُحُّ قُدُوءُ رَجُلٍ
بِامْرَأَةٍ^(٣)،

= وَالْأَصْلُ فِي ذَلِكَ:

قوله تعالى: ﴿وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ فَلْتَقُمْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ مَعَكَ﴾ [النساء: ١٠٢]. وهذا في صلاة الخوف، وإذا ورد الطلب بإقامة الجماعة في الخوف كانت في الأمن أولى.

وأحاديث، منها:

حديث أبي الدرداء رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «ما من ثلاثة في قرية أو بدو لا تقام فيهم الصلاة، إلا قد استحوذ عليهم الشيطان، فعليك بالجماعة، فإنما يأكل الذنب القاصية».

(استحوذ عليهم: غلبهم واستولى عليهم وحولهم إليه. القاصية: الشاة المنفردة والبعيدة عن القطيع).

وهذا تمثيل منه ﷺ لمن ينفرد عن الجماعة، فإنه يبقى ضعيفاً، يسهل انحرافه وضياعه. [والحديث أخرجه أبو داود في الصلاة، باب: في التشديد في ترك الجماعة، رقم: ٥٤٧. والنسائي في الإمامة، باب: التشديد في ترك الجماعة، رقم: ٨٤٧. وابن حبان (موارد الظمان إلى زوائد ابن حبان: الجماعة، باب: ما جاء في الصلاة في الجماعة، رقم: ٤٢٥). والحاكم في المستدرک: التفسير/ تفسير سورة المجادلة: ٤٨٢/٢. وأحمد في مسنده ٤٤٦/٦].

(١) ليصح اقتداؤه ويكون له ثواب الجماعة، عملاً بحديث: «إنما الأعمال بالنيات...».

(٢) هو الذي قارب البلوغ، والمراد به هنا الصبي المميز، لما رواه البخاري عن عمرو ابن سلمة رضي الله عنه: أنه كان يؤم قومه وهو ابن ست أو سبع سنين. [البخاري: المغازي، باب: من شهد الفتح، رقم: ٤٠٥١].

(٣) روى مالك بن الحويرث رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من زار قوماً فلا يؤمهم، وليؤمهم رجل منهم».

[أبو داود: الصلاة، باب: إمامة الزائر، رقم: ٥٩٦. الترمذي: الصلاة، باب: ما جاء فيمن زار قوماً لا يصلي بهم، رقم: ٣٥٦].

... ولا قارئ بأمي^(١).

وأي موضع صلى في المسجد بصلاة الإمام فيه، وهو عالم بصلاته^(٢)،
أجزأه ما لم يتقدم عليه. وإن صلى في المسجد، والماموم خارج المسجد قريباً
منه، وهو عالم بصلاته، ولا حائل^(٣) هناك، جاز.

(فضل) ويجوز للمسافر قصر الصلاة الرباعية^(٤) بخمس شرائط: أن يكون
سفره في غير مَغْصِيَةٍ، وأن تكون مسافته ستة عشر فرسخاً^(٥)، وأن يكون مؤدياً

= فالحديث صريح أن الذي يؤم القوم هو الرجل، والقوم هم جماعة الرجال.
ومفهومه: أن المرأة لا تؤم القوم وفيهم الرجال.

(١) القارئ هو الذي يحسن قراءة الفاتحة، والامي هو الذي يخل بحرف منها، ولم
نصح القدوة به لأن قراءتها كاملة ركن كما علمت، وصحت صلاته لنفسه ضرورة
لعدم قدرته على التعلم.

(٢) أي صلاة الإمام كان يسمعه أو يراه، أو يسمع مبلغاً، أو يرى بعض الصف.

(٣) حاجز يمنع الاستطراق أو المشاهدة.

(٤) الأصل في مشروعية القصر: قوله تعالى: ﴿وَلَا تَزِرُكُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَئِنَّ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ
تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ﴾ [النساء: ١٠١]. (ضربتم: سافرتم).

وعن يعلى بن أمية رضي الله عنه قال: قلت لعمر بن الخطاب رضي الله عنه: ﴿فَلَئِنَّ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا
مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَقُوتَكُمْ الْيَمِينُ كَقُرُوءِ﴾ فقد أمن الناس؟ فقال: عجبت مما عجبت منه،
فسألت رسول الله ﷺ عن ذلك، فقال: «صدقة تصدق الله بها عليكم، فاقبلوها صدقته».
[مسلم: صلاة المسافرين وقصرها، باب: صلاة المسافرين وقصرها، رقم: ٦٨٦].

وهذا يدل على أن صحة قصر الصلاة ليست خاصة بحالة الخوف.

وعن أنس رضي الله عنه قال: صليت الظهر مع النبي ﷺ بالمدينة أربعاً، والعصر بذئ الحليفة
ركعتين. وذو الحليفة خارج عمران المدينة.

[البخاري: تقصير الصلاة، باب: يقصر إذا خرج من موضعه، رقم: ١٠٣٩. مسلم:
صلاة المسافرين وقصرها، باب: صلاة المسافرين وقصرها، رقم: ٦٩٠].

(٥) روى البخاري تعليقاً (في تقصير الصلاة، باب: في كم تقصر الصلاة): وكان ابن
عمر وابن عباس رضي الله عنهما يقصران ويفطران في أربعة برد، وهي ستة عشر فرسخاً.
وتساوي (٨١) كيلو متراً تقريباً ومثله يفعل توقيفاً، أي بعلم عن النبي ﷺ.

لِلصَّلَاةِ الرَّبَاعِيَّةِ^(١)، وَأَنْ يَنْوِيَ الْقَصْرَ مَعَ الْإِحْرَامِ، وَأَنْ لَا يَأْتِمَ بِمُقِيمٍ^(٢).
وَيَجُوزُ لِلْمُسَافِرِ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ فِي وَقْتِ أَحَدِهِمَا شَاءَ، وَبَيْنَ
الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ فِي وَقْتِ أَحَدِهِمَا شَاءَ^(٣).
وَيَجُوزُ لِلْحَاضِرِ فِي الْمَطَرِ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَهُمَا فِي وَقْتِ الْأُولَى مِنْهُمَا^(٤).

(١) أي يقصر الصلاة الرباعية التي يؤديها حال السفر، فلو قضى فائتة الحضر في السفر فلا يقصر، وكذلك إذا قضى فائتة السفر في الحضر.

(٢) دليل ذلك: ما جاء بسند صحيح عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه سئل: ما بال المسافر يصلي ركعتين إذا انفرد، وأربعاً إذا أتم بمقيم؟ فقال: تلك هي السنة.

[تلخيص الحبير: صلاة المسافرين، رقم: (٦١١). وهو بمعناه عند مسلم: صلاة المسافرين وقصرها، باب: صلاة المسافرين وقصرها، رقم: (٦٨٨)].

(٣) عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: كان رسول الله ﷺ يجمع بين صلاة الظهر والعصر إذا كان على ظهر سيرة، ويجمع بين المغرب والعشاء.

(على ظهر سيرة: أي مسافراً سائراً).

[البخاري: تقصير الصلاة، باب: الجمع في السفر بين المغرب والعشاء، رقم: ١٠٥٦]. وعن معاذ رضي الله عنه: أن النبي ﷺ كان في غزوة تبوك، إذا ارتحل قبل أن ترتفع الشمس أخر الظهر حتى يجمعها إلى العصر يصليهما جمعاً، وإذا ارتحل بعد زوال الشمس صلى الظهر والعصر جمعاً ثم سار. وكان إذا ارتحل قبل المغرب أخر المغرب حتى يصليهما مع العشاء، وإذا ارتحل بعد المغرب عجل العشاء، فصلاهما مع المغرب.

[أبو داود: الصلاة، باب: الجمع بين الصلاتين، رقم: ١٢٠٨، الترمذي: الصلاة، باب: ما جاء في الجمع بين الصلاتين، رقم: ٥٥٣. وأخرجه مالك رحمه الله تعالى في الموطأ: قصر الصلاة في السفر، باب: الجمع بين الصلاتين في السفر].

(٤) عن ابن عباس رضي الله عنهما: أن النبي ﷺ صلى بالمدينة سبعاً وثمانياً: الظهر والعصر، والمغرب والعشاء. فقال أيوب: لعله في ليلة مطيرة؟ قال: عسى. وعند مسلم: في غير خوف ولا سفر.

[البخاري: مواقيت الصلاة، باب: تأخير الظهر إلى العصر، رقم: ٥١٨. مسلم: صلاة المسافرين وقصرها، باب: الجمع بين الصلاتين في الحضر، رقم: ٧٠٥].

ويشترط أن يكون هذا جماعة في المسجد، أو مكان بعيد عرقاً. ولا يجوز جمعهما في =

(فَضْلٌ) وَشَرَائِطُ وَجُوبِ الْجُمُعَةِ^(١) سَبْعَةُ أَشْيَاءَ: الْإِسْلَامُ، وَالْبُلُوغُ،
وَالْعَقْلُ، وَالْحُرِّيَّةُ، وَالذُّكُورِيَّةُ، وَالصَّحَّةُ، وَالْإِسْتِيْطَانُ^(٢).

وَشَرَائِطُ فَعْلِهَا ثَلَاثَةٌ: أَنْ تَكُونَ الْبَلَدُ مِضْرًا أَوْ قَرْيَةً^(٣)، وَأَنْ يَكُونَ الْعَدَدُ

= وقت الثانية، لأنه ربما انقطع المطر، فيكون أخرج الصلاة عن وقتها بغير عذر.

(١) وقد دل على فرضيتها الكتاب والسنة:

أما الكتاب: فقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَوَدَّعْتُمْ فَاصْبِرُوا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٩﴾﴾ [الجمعة: ٩].

فالأمر بالسعي إلى الصلاة وترك البيع دليل وجوب الصلاة في هذا الوقت على كل مكلف.

وأما السنة: فأحاديث كثيرة، منها:

ما رواه طارق بن شهاب رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «الجمعة حق واجب على كل مسلم...».

[أبو داود: الصلاة، باب: الجمعة للمملوك والمرأة، رقم: ١٠٦٧].

وما رواه أبو هريرة وابن عمر رضي الله عنهما: أنهما سمعا النبي ﷺ يقول على أعواد منبره: «لينتهين أقوام عن ودعهم الجمعات، أو ليختمن الله على قلوبهم، ثم ليكونن من الغافلين».

[مسلم: الجمعة، باب: التغليب في ترك الجمعة، رقم: ٨٦٥]. (ودعهم: تركهم).

(٢) أي الإقامة وعدم السفر.

دل على الشروط الثلاثة الأولى: ما مر في أوائل كتاب الصلاة، صحيفة (٤٥).

ودل على الأربعة الأخرى: ما جاء في حديث طارق بن شهاب رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «الجمعة حق واجب على كل مسلم في جماعة إلا أربعة: عبد مملوك، أو امرأة، أو صبي، أو مريض».

[أبو داود: الصلاة، باب: الجمعة للمملوك والمرأة، رقم: ١٠٦٧].

وحديث جابر رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فعليه الجمعة يوم الجمعة، إلا مريض أو مسافر أو امرأة أو صبي أو مملوك».

[الدارقطني: الجمعة، باب: من تجب عليه الجمعة: ٣/٢].

(٣) لأن النبي ﷺ وأصحابه رضي الله عنهم لم يصلوها إلا هكذا، وكانت قبائل الأعراب مقيمين =

أَرْبَعِينَ مِنْ أَهْلِ الْجُمُعَةِ^(١)، وَأَنْ يَكُونَ الْوَقْتُ بَاقِيًا^(٢)، فَإِنْ خَرَجَ الْوَقْتُ أَوْ
عُدِمَتِ الشُّرُوطُ صَلَّيْتَ ظَهْرًا.

وفرايضها ثلاثة: حُطْبَتَانِ يَقُومُ فِيهِمَا وَيَجْلِسُ بَيْنَهُمَا^(٣)، وَأَنْ تُصَلِّيَ

= حول المدينة وما كانوا يصلونها، وما أمرهم النبي ﷺ بها.

والمصر ما كان فيه سوق قائم وأمير وقاض، وقيل غير ذلك.

(١) وهم الذين تتوفر فيهم الشروط السابقة، ودل على اشتراط العدد: ما رواه
الدارقطني والبيهقي عن جابر رضي الله عنه قال: مضت السنة أن في كل أربعين فما فوق
ذلك جمعة.

وروى أبو داود عن كعب بن مالك رضي الله عنه: أن أول من جمع بهم أسعد بن زرارة رضي الله عنه،
وكانوا يومئذ أربعين.

[أبو داود: الصلاة، باب: الجمعة في القرى، رقم: ١٠٦٩. ابن ماجه: إقامة الصلاة
والسنة فيها، باب: في فرض الجمعة، رقم: ١٠٨٢. الدارقطني: الجمعة، باب:
ذكر العدد في الجمعة: ٤/٢. البيهقي: الجمعة، باب: العدد الذين إذا كانوا في قرية
وجبت عليهم الجمعة: ١٧٧/٣.]

(٢) روى البخاري ومسلم عن سلمة بن الأكوع رضي الله عنه قال: كنا نصلي مع النبي ﷺ
الجمعة، ثم ننصرف وليس للحيطان ظل نستظل فيه.

وعندهما عن سهل بن سعد رضي الله عنه قال: ما كنا نقبل ولا نتغدى إلا بعد الجمعة.
[البخاري: الجمعة، باب: قول الله تعالى: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ﴾
رقم: ٨٩٧. المغازي، باب: غزوة الحديبية، رقم: ٣٩٣٥. مسلم: الجمعة، باب:
صلاة الجمعة حين تزلو الشمس، رقم: ٨٥٩، ٨٦٠.]

(نقيل: من القيلولة، وهي النوم وسط النهار للاستراحة).

دل الحديثان على: أن الجمعة ما كانت تصلى إلا وقت الظهر، بل وفي أوله.
(٣) روى البخاري ومسلم عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: كان النبي ﷺ يخطب قائماً، ثم يقعد،
ثم يقوم، كما يفعلون الآن.

[البخاري: الجمعة، باب: الخطبة قائماً، رقم: ٨٧٨. مسلم: الجمعة، باب: ذكر
الخطبتين قبل الصلاة وما فيهما من الجلسة، رقم: ٨٦١، ٨٦٢.]

رَكَعَتَيْنِ^(١)، فِي جَمَاعَةٍ^(٢).

وَمِنْ ثَانِيهَا أَرْبَعُ خَصَالٍ: الْغُسْلُ وَتَنْظِيفُ الْجَسَدِ، وَلُبْسُ الثِّيَابِ الْبَيْضِ،
وَإِخْدَ الظُّفْرِ، وَالطَّلِبُ^(٣).

(١) للإجماع، ولما رواه النسائي وغيره، عن عمر رضي الله عنه قال: صلاة الجمعة ركعتان...
على لسان محمد رضي الله عنه.

[النسائي: الجمعة، باب: عدد صلاة الجمعة، رقم: ١٤٢٠. ابن ماجه: إقامة
الصلاة والسنة فيها، باب: تقصير الصلاة في السفر، رقم: ١٠٦٣].

(٢) لأنها لم تصل في عصر النبي ﷺ والخلفاء الراشدين إلا كذلك. ولما رواه أبو داود عن
طارق بن شهاب رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «الجمعة حق واجب على كل مسلم في
جماعة».

[أبو داود: الصلاة، باب: الجمعة للمملوك والمرأة، رقم: ١٠٦٧].

(٣) عن سلمان رضي الله عنه قال: قال النبي ﷺ: «لا يغتسل رجل يوم الجمعة، ويتطهر ما
استطاع من طهر، ويذهن من دهنه أو يمس من طيب بيته، ثم يخرج فلا يفرق بين
اثنين، ثم يصلي ما كتب له، ثم ينصت إذا تكلم الإمام، إلا غفر له ما بينه وبين
الجمعة الأخرى».

[البخاري: الجمعة، باب: الدهن للجمعة، رقم: ٨٤٣].

(ما استطاع من طهر: ما أمكنه من تنظيف، كقص الظفر والشارب وحلق العانة وغير ذلك.
يمس من طيب بيته: يتطيب من طيب زوجته. ما كتب له: ما قدر له من صلاة نفل).
وعند أحمد (٣/ ٨١): «ولبس من أحسن ثيابه». والأفضل أن تكون الثياب بيضاً، لما
رواه ابن عباس رضي الله عنه: أنه ﷺ قال: «البُسُوا مِنْ ثِيَابِكُمُ الْبَيَاضَ، فَإِنَّهَا مِنْ خَيْرِ ثِيَابِكُمُ،
وَكُنْفُوا فِيهَا مَوْتَاكُمْ».

[أبو داود: الطيب، باب: في الأمر بالكحل، رقم: ٣٨٧٨. الترمذي: الجنائز، باب:
ما يستحب من الأكفان، رقم: ٩٩٤. اللباس، باب: في البياض، رقم: ٤٠٦١. ابن
ماجه: الجنائز، باب: ما جاء فيما يستحب من الكفن، رقم: ١٤٧٢. اللباس، باب:
البياض من الثياب، رقم: ٣٥٦٦].

وعن أبي هريرة رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ كان يلقمُ أظفاره ويقص شاربه يوم الجمعة، قبل
أن يخرج إلى الصلاة.

وَسُتَحَبُّ الْإِنْصَاتُ فِي وَقْتِ الْخُطْبَةِ^(١)، وَمَنْ دَخَلَ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ صَلَّى
رَكَعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ، ثُمَّ يَجْلِسُ^(٢).
(فَضْلُ) وَصَلَاةُ الْعيدَيْنِ سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ^(٣)،

= [رواه البزار والطبراني في الأوسط، وفيه إبراهيم بن قدامة، قال البزار: ليس بحجة إذا
تفرد بحديث، وقد تفرد بهذا. قال ابن حجر الهيثمي: قلت: ذكره ابن حبان في الثقات].
وعن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ قَلَّمَ أَظْفَارَهُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَقِيَ مِنَ السَّوْءِ
إِلَى مِثْلِهَا».

[مجمع الزوائد: الجمعة، باب: الأخذ من الشعر والظفر يوم الجمعة: ١٧٠ / ٢، ١٧١].
والحديث وإن كان ضعيفاً يشهد له ما سبق من أحاديث في طلب ذلك تقوي معناه، علماً بأن
الحديث الضعيف يعمل به في فضائل الأعمال لدى جمهور العلماء، والله تعالى أعلم.
(١) وقد دل على كراهة الكلام: ما رواه البخاري ومسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه: أن النبي
ﷺ قال: «إِذَا قُلْتَ لِصَاحِبِكَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ: أَنْصِتْ، وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ، فَقَدْ لَغَوْتَ».
وعند أبي داود من رواية علي رضي الله عنه: «وَمَنْ قَالَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ لِصَاحِبِهِ: صَهْ، فَقَدْ لَغَا، وَمَنْ
لَغَا فَلَيْسَ لَهُ فِي جَمْعَتِهِ تِلْكَ شَيْءٌ». أي لم يحصل له الفضل المطلوب، والثواب المرجو.
واللفظ: هو ما لا يحسن من الكلام. (صه: اسكت).

[البخاري: الجمعة، باب: الإنصات يوم الجمعة والإمام يخطب، رقم: ٨٩٢.
مسلم: الجمعة، باب: الإنصات يوم الجمعة في الخطبة، رقم: ٨٥١. أبو داود:
الصلاة، باب: فضل الجمعة، رقم: ١٠٥١].

(٢) عن جابر رضي الله عنه قال: جاء سُلَيْكُ الْفُطْرَانِي يوم الجمعة، ورسول الله ﷺ يخطب،
فجلس، فقال له: «يَا سُلَيْكُ، قُمْ فَارْكَعْ رَكَعَتَيْنِ، وَتَجَوَّزْ فِيهِمَا». ثم قال: «إِذَا جَاءَ
أَحَدُكُمْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ، فَلْيَرْكَعْ رَكَعَتَيْنِ، وَلْيَتَجَوَّزْ فِيهِمَا».
[البخاري: الجمعة، باب: إذا رأى الإمام رجلاً جاء وهو يخطب أمره أن يصلي
رَكَعَتَيْنِ، رقم: ٨٨٨. مسلم: الجمعة، باب: التحية والإمام يخطب، رقم: ٨٧٥،
واللفظ له]. (يتجوز: يخفف).

(٣) شرعت صلاة عيد الفطر وعيد الأضحى في السنة الثانية للهجرة، وأول عيدٍ صلاه
النبي ﷺ عيد الفطر من السنة الثانية للهجرة.

... وهي ركعتان^(١): يُكَبَّرُ فِي الْأُولَى سَبْعاً مِوَى تَكْبِيرَةَ الْإِحْرَامِ، وَفِي الثَّانِيَةِ خَمْساً مِوَى تَكْبِيرَةَ الْقِيَامِ^(٢).
وَيَخْطُبُ بَعْدَهَا خُطْبَتَيْنِ: يُكَبَّرُ فِي الْأُولَى تِسْعاً، وَفِي الثَّانِيَةِ سَبْعاً^(٣).

= أما الأصل في مشروعيتها:

فقوله عز وجل خطاباً لنبية عليه الصلاة والسلام: ﴿نَصَلِّي لِرَبِّكَ وَآتَمَّرَ ۝﴾ [الكوثر: ٢]. قالوا: المقصود بالصلاة صلاة عيد الأضحى.

وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: كان رسول الله ﷺ يخرج يوم الفطر والأضحى إلى المصلى، فأول شيء يبدأ به الصلاة، ثم ينصرف، فيكون مقابل الناس، والناس جلوس على صفوفهم، فيعظهم ويوصيهم ويأمرهم، فإن كان يريد أن يقطع بعثاً قطعه، أو يأمر بشيء أمر به، ثم ينصرف. (يقطع بعثاً: يفرد جماعة من الناس ليعيظهم إلى الجهاد). [البخاري: العيدين، باب: الخروج إلى المصلى بغير منبر، رقم: ٩١٣. مسلم: أوائل كتاب صلاة العيدين، رقم: ٨٨٩].

(١) والأصل في ذلك: حديث عمر رضي الله عنه قال: صلاة الفطر ركعتان، وصلاة الأضحى ركعتان.. ثم قال: على لسان محمد ﷺ. [النسائي: الجمعة، باب: عدد صلاة الجمعة، رقم: ١٤٢٠]. وعلى هذا الإجماع.

(٢) روى الترمذي وابن ماجه عن عمرو بن عوف المزني رضي الله عنه: أن النبي ﷺ كَبَّرَ فِي الْعِيدَيْنِ: فِي الْأُولَى سَبْعاً قَبْلَ الْقِرَاءَةِ، وَفِي الْآخِرَةِ خَمْساً قَبْلَ الْقِرَاءَةِ. قَالَ التِّرْمِذِيُّ: هُوَ أَحْسَنُ شَيْءٍ فِي هَذَا الْبَابِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وروى أبو داود وابن ماجه مثله عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه.

[أبو داود: الصلاة، باب: التكبير في العيدين، رقم: ١١٥١، ١١٥٢. الترمذي: الصلاة، باب: ماجاء في التكبير في العيدين، رقم: ٥٣٦. ابن ماجه: إقامة الصلاة والسنة فيها، باب: ماجاء في كم يكبر الإمام في صلاة العيدين، رقم: ١٢٧٨، ١٢٧٩].

(٣) عن ابن عمر رضي الله عنه قال: كان النبي ﷺ وأبو بكر وعمر رضي الله عنهم يصلون العيدين قبل الخطبة. [البخاري: العيدين، باب: الخطبة بعد العيد، رقم: ٩٢٠. مسلم: في أوائل كتاب صلاة العيدين، رقم: ٨٨٨].

وعن ابن عباس رضي الله عنه قال: خرجت مع النبي ﷺ يوم فطر أو أضحى، فصلّى ثم خطب. =

وَيُكَبَّرُ مِنْ غُرُوبِ الشَّمْسِ مِنْ لَيْلَةِ الْعِيدِ، إِلَى أَنْ يَدْخُلَ الْإِمَامُ فِي الصَّلَاةِ^(١)، وَفِي الْأَضْحَى: خَلَفَ الصَّلَوَاتِ الْمَقْرُوءَاتِ، مِنْ صَبْحِ يَوْمِ عَرَفَةَ، إِلَى الْمَضَرِّ مِنْ آخِرِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ^(٢).

= وعند مسلم: شهدت صلاة الفطر مع نبي الله ﷺ وأبي بكر وعمر وعثمان، فكلهم يصليها قبل الخطبة ثم يخطب.

[البخاري: العيدين، باب: خروج الصبيان إلى المصلى، رقم: ٩٣٢. مسلم: أول صلاة العيدين، رقم: ٨٨٤].

فلو قدم الخطبة على الصلاة استحب له إعادتها إن قرب ذلك.

وهي خطبتان، يجلس قبلهما للاستراحة، ويفصل بينهما بجلوس كالجمعة.

روى الشافعي رحمه الله تعالى، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود رضي الله عنه قال.

السنة أن يخطب الإمام في العيدين خطبتين، يفصل بينهما بجلوس.

[مسند الشافعي: كتاب العيدين. الأم: صلاة العيدين/ الفصل بين الخطبتين: ٢١١/١].

وروى البيهقي [العيدين، باب: التكبير في الخطبة في العيدين: ٢٩٩/٣] عنه قال: السنة

أن تفتح الخطبة بسبع تكبيرات تترى، والثانية بسبع تكبيرات تترى. أي متتالية.

(١) وذلك لقوله تعالى: ﴿وَلْتَكْبِرُوا لِلَّهِ الْأَوَّلَ وَلْتَكْبِرُوا لِلَّهِ الْآخِرَ مَا هَدَيْنَاكُمْ وَلَوْلَاكُمْ لَفُتِنْتُمْ﴾ [البقرة: ١٨٥]. قالوا: هذا في تكبير عيد الفطر، وقيس به الأضحى.

(٢) روى البخاري في صحيحه تعليقاً [العيدين، باب: التكبير أيام منى وإذا غدا إلى

عرفة]: وكان عمر رضي الله عنه يكبر في قبئته بمنى، فيسمعه أهل المسجد فيكبرون، ويكبر

أهل الأسواق حتى ترتج منى تكبيراً. وكان ابن عمر رضي الله عنه يكبر بمنى تلك الأيام،

وخلف الصلوات، وعلى فراشه، في فسطاطه ومجلسه وممشاه، تلك الأيام جميعاً.

(فسطاطه: الفسطاط البيت المتخذ من شعر ونحوه).

وأخرج الحاكم (في مستدركه: صلاة العيدين: ٢٩٩/١) والدارقطني [في سننه: العيدين

(٤٩/٢) الحديث (٢٥، ٢٦)] عن علي وعمار رضي الله عنه: أن النبي ﷺ كان يجهز في

المكتوبات بيسم الله الرحمن الرحيم، وكان يفتت في صلاة الفجر، وكان يكبر من يوم

عرفة صلاة الغداة، ويقطعها صلاة العصر آخر أيام التشريق. قال الحاكم: هذا حديث

صحيح الإسناد، ولا أعلم في رواته منسوباً إلى الجرح. (صلاة الغداة: صلاة الفجر).

= ويسن التكبير للجماعة وللأفراد.

(فَضْلٌ) وصلاة الكُسُوفِ سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ، فَإِنْ قَاتَتْ لَمْ تُقْضَ. وَيُصَلِّي لِكُسُوفِ
الشَّمْسِ وَخُسُوفِ الْقَمَرِ رَكَعَتَيْنِ، فِي كُلِّ رَكْعَةٍ قِيَامَانِ يُطِيلُ الْقِرَاءَةَ فِيهِمَا،
وَرُكُوعَانِ يُطِيلُ التَّنْسِيحَ فِيهِمَا دُونَ السُّجُودِ. وَيَخْطُبُ بَعْدَهَا خُطْبَتَيْنِ^(١).
وَيُسِرُّ فِي كُسُوفِ الشَّمْسِ، وَيَجْهَرُ فِي خُسُوفِ الْقَمَرِ^(٢).

= أما في عيد الفطر: فلا يسن التكبير عقب الصلوات، بل ينقطع استحبابه عندما يقوم الإمام لصلاة العيد، كما قلنا.

ودليل ذلك كله الاتباع لفعل الرسول ﷺ، وما واطب عليه أصحابه رضي الله عنهم.

(١) روى البخاري ومسلم عن عائشة رضي الله عنها قالت: خَسَفَتِ الشَّمْسُ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالنَّاسِ، فَقَامَ فَأَطَالَ الْقِيَامَ، ثُمَّ رَكَعَ فَأَطَالَ الرُّكُوعَ، ثُمَّ قَامَ فَأَطَالَ الْقِيَامَ، وَهُوَ دُونَ الْقِيَامِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ رَكَعَ فَأَطَالَ الرُّكُوعَ، وَهُوَ دُونَ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ سَجَدَ فَأَطَالَ السُّجُودَ، ثُمَّ فَعَلَ فِي الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ مِثْلَ مَا فَعَلَ فِي الْأُولَى، ثُمَّ انْصَرَفَ وَقَدْ انْجَلَتِ الشَّمْسُ، فَخَطَبَ النَّاسَ، فَحَمَدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ آيَتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ، لَا يَنْخَسِفَانِ لَمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ، فَإِذَا رَأَيْتُمُ ذَلِكَ، فَأَدْعُوا اللَّهَ وَكَبِّرُوا وَصَلُّوا وَتَصَدَّقُوا».

[البخاري: الكسوف، باب: الصدقة في الكسوف، رقم: ٩٩٧. مسلم: الكسوف، باب: صلاة الكسوف، رقم: ٩٠١].

(خَسَفَتْ: ذهب بعض ضوئها أو كله، ومثله كَسَفَتْ. في عهد... ووافق هذا يوم موت ولده إبراهيم عليه السلام. سجد: أي سجدتين. لموت أحد: وقد كانوا في الجاهلية إذا خسف أحدهما ظنوا أن عظيماً من العظماء قد مات. انجلت: صفت وعاد نورها).

(٢) عن سمرة بن جندب رضي الله عنه قال: صلى بنا النبي ﷺ في كسوف، لا نسمع له صوتاً، [أبو داود: صلاة الاستسقاء، باب: من قال أربع ركعات، بعد باب: صلاة الكسوف، رقم: ١١٨٤. الترمذي: الصلاة، باب: ما جاء في صفة القراءة في الكسوف، رقم: ٥٦٢، وقال: حديث حسن صحيح. النسائي: الكسوف، باب: ترك الجهر فيها بالقراءة، رقم: ١٤٩٥. ابن ماجه: إقامة الصلاة والسنة فيها، باب: ما جاء في صلاة الكسوف، رقم: ١٢٦٤].

وعن عائشة رضي الله عنها: جهر النبي ﷺ في صلاة الخسوف بقراءته، فإذا فرغ من قراءته كبر فركع، وإذا رفع من الركعة قال: «سمع الله لمن حمده، ربنا ولك الحمد».

[البخاري: الكسوف، باب: الجهر بالقراءة في الكسوف، رقم: ١٠١٦. مسلم: =

(فَضْلٌ) وَصَلَاةُ الْاِسْتِسْقَاءِ مَسْنُونَةٌ^(١)، فَيَأْمُرُهُمُ الْإِمَامُ: بِالتَّزْوَةِ، وَالصَّدَقَةِ، وَالْخُرُوجِ مِنَ الْمَطَالِمِ، وَمُصَالَحَةِ الْأَعْدَاءِ وَصِيَامَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ^(٢). ثُمَّ يَخْرُجُ بِهِمْ فِي الْيَوْمِ الرَّابِعِ فِي ثِيَابٍ بِيْذَلَةٍ^(٣)، وَاسْتِكَانَةٍ وَتَضَرُّعٍ^(٤)، وَيُصَلِّيُ بِهِمْ رَكْعَتَيْنِ كَصَلَاةِ الْعِيدَيْنِ^(٥)،

= الكسوف، باب: صلاة الكسوف، رقم: ٩٠١.

فحمل الأول على صلاة كسوف الشمس لأنها نهارية، والثاني على صلاة خسوف القمر لأنها ليلية.

(١) ولو لمسافر ومنفرد اقتداء بفعل النبي ﷺ لها.

عن عبد الله بن زيد المازني رحمه الله: أن النبي ﷺ خرج إلى المصلي فاستسقى، فاستقبل القبلة، وقلب رداءه، وصلى ركعتين.

[البخاري: الاستسقاء، باب: تحويل الرداء في الاستسقاء، رقم: ٩٦٦. مسلم: أول كتاب الاستسقاء، رقم: ٨٩٤].

(٢) لأن لهذه الأمور أثراً في استجابة الدعاء كما ثبت في الأحاديث، والمراد بالأعداء من كانت بينه وبينهم عداوة دينية من المسلمين.

(٣) هكذا ضبطت في الشروح، أي ثياب المهنة والعمل التي لا عجب بها ولا خيلاء.

(٤) عن ابن عباس رضي الله عنهما، وقد سئل عن الصلاة في الاستسقاء، فقال: خرج رسول الله ﷺ متواضعاً متبذلاً متخشعاً متضرعاً، حتى أتى المصلي، فصلى ركعتين كما يصلي في العيد.

[أبو داود: صلاة الاستسقاء، باب: صلاة الاستسقاء وتفرعها، رقم: ١١٦٥. الترمذي: الجمعة، باب: ما جاء في صلاة الاستسقاء، رقم: ٥٥٨، ٥٥٩، وقال: حديث حسن صحيح. النسائي: الاستسقاء، باب: جلوس الإمام على المنبر للاستسقاء، وباب: كيف صلاة الاستسقاء، رقم: ١٥٠٨، ١٥٢١. ابن ماجه: إقامة الصلاة والسنة فيها، باب: ما جاء في صلاة الاستسقاء، رقم: ١٢٦٦].

(متبذلاً: لا بآ ثياب البيْذَلَة، أي ثياب المهنة والعمل. متخشعاً: يمشي على مهل ولا يعجل وعليه مظهر الخشوع. متضرعاً: مظهراً للضرعة، وهي التذلل عند طلب الحاجة).

(٥) أي يكبر في الأولى سبعاً وفي الثانية خمساً، روى البخاري من حديث عبد الله بن زيد رضي الله عنه: ثم صلى ركعتين، جهر فيهما بالقراءة.

... ثُمَّ يَخْطُبُ بَعْدَهُمَا^(١)، وَيُحَوِّلُ رِدَاءَهُ^(٢)، وَيُكْثِرُ مِنَ الدُّعَاءِ
وَالِاسْتِغْفَارِ^(٣)، وَيَدْعُو بِدُعَاءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَهُوَ: اَللّٰهُمَّ اجْعَلْهَا سُقْيَا
رَحْمَةً، وَلَا تَجْعَلْهَا سُقْيَا عَذَابٍ، وَلَا مَخَقٍ وَلَا بَلَاءٍ، وَلَا هَذَمٍ وَلَا غَرَقٍ^(٤).

= [البخاري: الاستسقاء، باب: الجهر بالقراءة في الاستسقاء، رقم: ٩٧٨].

وانظر: الحاشية (٢) من الصحيفة (٨١) والحاشية (٤) قبل هذه الحاشية.

(١) عن أبي هريرة ؓ قال: خرج رسول الله ﷺ يوماً يستسقي، فصلى بنا ركعتين بلا
أذان ولا إقامة، ثم خطبنا ودعا الله، وحول وجهه نحو القبلة رافعاً يديه، ثم قلب
رِداءه: فجعل الأيمن على الأيسر والأيسر على الأيمن.

[ابن ماجه: إقامة الصلاة والسنة فيها، باب: ما جاء في صلاة الاستسقاء. رقم:

١٢٦٨].

ويستغفر في خطبته بدل التكريرات التي في خطبتي العيدين، لقوله تعالى: ﴿أَسْتَغْفِرُوا
رَبَّكُمْ إِنَّكُمْ كَانُمْ عَنْ أَفْعَالِكُمْ غَافِلِينَ﴾ [يُزِيلُ أَكْثَرَ عَلَيْكُمْ مِذْرَارًا] [نوح: ١٠، ١١].

(مداراً: كثير الدر، أي مطراً متابعاً كثيراً).

(٢) يقلبه: الأعلى أسفل واليمين شمالاً، تفاوُلاً أن يقلب الله تعالى الحال من جذب إلى
خصب. ويفعل الناس ذلك، جاء في حديث عبد الله بن زيد ؓ: فاستسقى،
فاستقبل القبلة وقلب رِداءه. وفي رواية: وحول رِداءه.

[البخاري: الاستسقاء، باب: تحويل الرِداء في الاستسقاء، رقم: ٩٦٦. مسلم: أول
صلاة الاستسقاء، رقم: ٨٩٤].

ويسن أيضاً التكريس، بأن يجعل أعلاه أسفله وأسفله أعلاه، فقد هم به ﷺ ولم يتمكن منه.
جاء في حديث عبد الله بن زيد ؓ في رواية قال: استسقى رسول الله ﷺ وعليه خميصه له
سوداء، فأراد رسول الله ﷺ أن يأخذ بأسفلها فيجعله أعلاها، فلما ثقلت قلبها على عاتقه.
[أبو داود: الاستسقاء، باب: أبواب صلاة الاستسقاء وتفرعها، رقم: ١١٦٤.
مسند أحمد: ٢٤١/٤].

ويكون تحويل الأردية بعد استقبال القبلة وقبل الدعاء، ولا يحول النساء أرديتهن،
لأنه مظنة الكشف للعورات وإثارة الفتنة. وانظر الحاشية السابقة.

(٣) انظر الحاشية قبل السابقة.

= (٤) مرسل، رواه الشافعي في الأم: ٢٢٢/١.

اللهم على الظراب والآكام، وَمَنَابِ الشَّجَرِ وَيُطَوِّنُونَ الْأَوْدِيَةَ، اللَّهُمَّ حَوَّلِنَا
وَلَا عَلَيْنَا^(١). اللَّهُمَّ اسْقِنَا غَيْثًا مُّغِيثًا، هَنِيئًا، مَرِيئًا مَرِيئًا، سَحًا عَامًا عَذَقًا طَلَبًا
مُجَلَّلًا، دَائِمًا إِلَى يَوْمِ الدِّينِ^(٢). اللَّهُمَّ اسْقِنَا الْغَيْثَ وَلَا تَجْعَلْنَا مِنَ
الْقَانِطِينَ^(٣)، اللَّهُمَّ إِنَّ بِالْعِبَادِ وَالْبِلَادِ مِنَ الْجَهْدِ وَالْجُوعِ وَالْفُسْكَ مَا لَا نَشْكُو
إِلَّا إِلَيْكَ^(٤). اللَّهُمَّ أَنْبِثْ لَنَا الزُّرْعَ وَأَدْرِ لَنَا الضَّرْعَ^(٥)، وَأَنْزِلْ عَلَيْنَا مِنْ بَرَكَاتِ
السَّمَاءِ، وَأَنْبِثْ لَنَا مِنْ بَرَكَاتِ الْأَرْضِ، وَاكْشِفْ عَنَّا مِنَ الْبَلَاءِ مَا لَا يَكْشِفُهُ
غَيْرُكَ، اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْتَغْفِرُكَ إِنَّكَ كُنْتَ غَفَّارًا، فَارْزُلْ السَّمَاءَ عَلَيْنَا مِدْرَارًا^(٦).
وَيُغْتَسَلُ فِي الْوَادِي إِذَا سَالَ^(٧)،

= فائدة: الحديث المرسَل هو الذي رواه غير الصحابي عن النبي ﷺ، ولم يذكر الوسيلة
بينه وبينه.

(١) [البخاري: الاستسقاء: باب: الاستسقاء في خطبة الجمعة غير مستقبل القبلة، رقم:
٩٦٨. مسلم: الاستسقاء، باب: الدعاء في الاستسقاء، رقم: ٨٩٧].
(الظراب: جمع ظرب وهو الجبل الصغير أو الراية الصغيرة. الآكام: جمع أكمة وهي
التراب المجتمع، أو الهضبة الضخمة).

(٢) [أبو داود: صلاة الاستسقاء، باب: رفع اليدين في الاستسقاء، رقم: ١١٦٩].
(هنيئاً: مطراً. مغيثاً: منقذاً من الشدة. هنيئاً: طيباً لا ينغصه شيء. مريئاً: محمود
العاقبة منمياً. مريئاً: مخصصاً فيه الربيع وهو الزيادة. سحاً: شديد الوقوع على الأرض.
عَذَقًا: كثيراً. طبقاً: مستوعباً لنواحي الأرض. مجللاً: يجلل الأرض ويعمها. دائماً:
مستمراً نفعه إلى انتهاء الحاجة إليه).

(٣) الأيسين من رحمة الله تعالى، بسبب تأخر نزول المطر.

(٤) (الجهد: المشقة. الفسك: الضيق والشدة).

(٥) (أدر: من الإدراك وهو الإكثار. الضرع: يقال: أضرعت الشاة، أي نزل لبنها قبل
التَّاج، أي قبل وضعها حملها).

(٦) [أخرجه الشافعي في الأم، باب: الدعاء في صلاة الاستسقاء: ٣٢٢/١]. وانظر
الحاشية (١) صحيفة (٨٥).

(٧) اقتداء بالنبي ﷺ عن أنس رضي الله عنه قال: أصابنا ونحن مع رسول الله ﷺ مطر، قال: =

... وَيُسَبِّحُ لِلرَّغْدِ وَالْبَرَقِ^(١).

(فَضْلٌ) وصلاة الخوف على ثلاثة أضرب:

أحدها: أن يكون العدو في غير جهة القبلة، فيُقرئهم الإمام فِرْقَتَيْن: فرقة تقف في وجه العدو، وفرقة خلفه، فيصلي بالفرقة التي خلفه ركعة، ثم تُثَمِّمُ لِنَفْسِهَا، وتُضَمِّي إلى وجه العدو، وتأتي الطائفة الأخرى، فيصلي بها ركعة وتُثَمِّمُ لِنَفْسِهَا، وَيُسَلِّمُ بِهَا^(٢).

= فحضر ثوبه حتى أصابه من المطر، فقلنا: لم صنعت هذا؟ قال: «لأنه حديث عهد بربه تعالى».

[مسلم: صلاة الاستسقاء، باب: الدعاء في الاستسقاء، رقم: ٨٩٨].

قال النووي رحمه الله تعالى في شرح مسلم: معناه أن المطر رحمة، وهو قريب العهد بخلق الله تعالى لها، فيتبرك بها.

وروى الشافعي رحمه الله تعالى: أنه ﷺ كان إذا سال السيل قال: «أخرجوا بنا إلى هذا الذي جعله الله ظهوراً، فتظهر منه ونحمد الله عليه».

[الأم: الاستسقاء (السيل): ٢٢٣/١].

(١) روى مالك في الموطأ [كتاب الكلام، باب: القول إذا سمع الرعد: ٩٩٢/٢] عن عامر بن عبد الله بن الزبير رضي الله عنه: أنه كان إذا سمع الرعد ترك الحديث وقال: سبحان الذي يسبح الرعد بحمده والملائكة من خيفته. ثم يقول: إن هذا لوعيد لأهل الأرض شديد.

وذلك لما ينذر به الرعد من نزول الصواعق والسيول ونحوها.

وهذا الدعاء مقتبس من الآية [١٣] من سورة الرعد، وهي قوله تعالى: ﴿وَيُسَبِّحُ الرَّعْدُ بِحَمْدِهِ وَالْمَلَائِكَةُ مِنْ خِيفَتِهِ وَيُرْسِلُ الصَّوَاعِقَ فَيُصِيبُ بِهَا مَنْ يَشَاءُ﴾.

(٢) روى مالك في الموطأ [صلاة الخوف، الحديث: ١] عن صالح بن خوات عن عمن صلى مع رسول الله ﷺ يوم ذات الرقاع صلاة الخوف: أن طائفة صفت معه، وطائفة وجأ العدو، فصلى بالتي معه ركعة، ثم ثبت قائماً، وأتموا لأنفسهم ثم انصرفوا، فصفوا وجأ العدو، وجاءت الطائفة الأخرى فصلّى بهم الركعة التي بقيت من صلاته، ثم ثبت جالساً، وأتموا لأنفسهم ثم سلّم بهم.

والثاني: أَنْ يَكُونَ فِي جِهَةِ الْقِبْلَةِ، فَيَصِفُهُمُ الْإِمَامُ صَفَيْنِ، وَيُحَرِّمُ بِهِمْ، فإِذَا سَجَدَ سَجَدَ مَعَهُ أَحَدُ الصَّفَيْنِ، وَوَقَفَ الصَّفُّ الْآخَرُ يَحْرُسُهُمْ، فإِذَا رَفَعَ سَجَدُوا وَلَجَفَوْهُ^(١).

والثالث: أَنْ يَكُونَ فِي شِدَّةِ الْخَوْفِ وَالتَّخَامِ الْحَرْبِ، فَيُصَلِّي كَيْفَ امْتَنَعَتْ، رَاجِلاً أَوْ رَاكِباً، مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ وَغَيْرَ مُسْتَقْبِلِ لَهَا^(٢).

= قال مالك: وذلك أحسن ما سمعت في صلاة الخوف.
[وأخرجه البخاري: المغازي، باب: غزوة ذات الرقاع، رقم: ٣٩٠٠، والرواية المذكورة لفظه. ومسلم: صلاة المسافرين وقصرها، باب: صلاة الخوف، رقم: ٨٤٢].
(١) روى البخاري عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال النبي ﷺ وقام الناس معه، فكثروا وكبروا معه، وركع وركع ناسٌ منهم، ثم سجد وسجدوا معه، ثم قام للثانية، فقام الذين سجدوا وحزوا لإخوانهم، وأتت الطائفة الأخرى فركعوا وسجدوا معه، والناس كلهم في صلاة ولكن يحرس بعضهم بعضاً.
[البخاري: صلاة الخوف، باب: يحرس بعضهم بعضاً في صلاة الخوف، رقم: ٩٠٢].
(أتت الطائفة الأخرى: تقدمت، وهم الذين لم يركعوا ولم يسجدوا معه في الركعة الأولى).

(٢) والأصل في هذا: قوله تعالى: ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ ۖ فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا فَإِذَا أَمِنْتُمْ فَأَدْبَرُوا اللَّهُ كَمَا عَلَّمَكُم مَّا لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٣٨، ٢٣٩].

(الوسطى: صلاة العصر. قانتين: خاشعين. كما علمكم: أي أعمال الصلاة).
وروى عبد الله بن عمر رضي الله عنهما في صفة صلاة الخوف قال: فإن كان خوفاً هو أشد من ذلك، صَلُّوا رِجَالاً قِيَاماً عَلَى أَقْدَامِهِمْ، أَوْ رُكْبَانًا، مُسْتَقْبِلِي الْقِبْلَةِ، أَوْ غَيْرَ مُسْتَقْبِلِيهَا.
قال مالك: قال نافع: لا أرى عبد الله بن عمر حدثه إلا عن رسول الله ﷺ.
[أخرجه مالك رحمه الله تعالى في الموطأ: صلاة الخوف، الحديث: ٣. والبخاري في التفسير/البقرة، باب: ﴿إِذَا خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا﴾.. رقم: ٤٢٦١].
وعند مسلم [صلاة المسافرين وقصرها، باب: صلاة الخوف، رقم: ٨٣٩]: فصل رَاكِباً أَوْ قَائِماً، تَوْمِنُ لِيَمَاءِ.

(فَضْلٌ) وَيَحْرُمُ عَلَى الرِّجَالِ لُبْسُ الْحَرِيرِ، وَالتَّخْتُمُ بِالذَّهَبِ، وَيَجِلُّ لِلنِّسَاءِ، وَقَلِيلُ الذَّهَبِ وَكَثِيرُهُ فِي التَّحْرِيمِ سَوَاءٌ^(١).

وَإِذَا كَانَ بَعْضُ الثُّوبِ إِبْرَيْسَمًا، وَيَنْعَضُهُ قُطْنًا أَوْ كُتْنَانًا، جَازَ لُبْسُهُ، مَا لَمْ يَكُنِ الْإِبْرَيْسَمُ غَالِبًا^(٢).

(فَضْلٌ) وَيَلْزَمُ فِي الْمَبِيتِ أَرْبَعَةُ أَشْيَاءَ: غَسْلُهُ، وَتَكْفِيئُهُ، وَالصَّلَاةُ عَلَيْهِ، وَدَفْنُهُ^(٣).

(١) روى البخاري ومسلم عن حذيفة رضي الله عنه قال: سمعت النبي ﷺ يقول: «لَا تَلْبَسُوا الْحَرِيرَ وَلَا الذِّيَابِجَ».

[البخاري: الأطعمة، باب الأكل في إثناء مفَضٍّ، رقم: ٥١١٠، مسلم: اللباس والزينة، باب: تحريم استعمال إثناء الذهب والفضة، رقم: ٢٠٦٧].

(الذِّيَابِجُ: نوع نفيس من ثياب الحرير).

وروى البخاري ومسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ: «أَنَّهُ نَهَى عَنْ خَاتِمِ الذَّهَبِ».

[البخاري: اللباس، باب: خواتيم الذهب، رقم: ٥٥٢٦، مسلم: اللباس والزينة، باب: تحريم خاتم الذهب على الرجال، رقم: ٢٠٨٩].

وعن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «حُرِّمَ لِبَاسُ الْحَرِيرِ وَالذَّهَبِ عَلَى ذَكَورِ أُمَّتِي، وَأُجِلَّ لِإِنَائِهِمْ».

[الترمذي: اللباس، باب: ما جاء في الحرير والذهب، رقم: ١٧٢٠، وقال: حديث حسن صحيح.

النسائي: الزينة، باب: تحريم الذهب على الرجال، رقم: ٥١٤٨].

(٢) (الْإِبْرَيْسَمُ: أحسن الحرير). روى البخاري ومسلم عن عمر رضي الله عنه: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ لُبْسِ الْحَرِيرِ إِلَّا هَكَذَا، وَأَشَارَ بِإصْبَعِهِ اللَّتَيْنِ تَلِيَانِ الْإِبْهَامِ. قَالَ رَاوِي الْحَدِيثِ: فِيمَا عَلَّمَنَا أَنَّهُ يَعْنِي الْأَعْلَامَ».

[البخاري: اللباس، باب: لبس الحرير واقتراشه للرجال وقدر ما يجوز منه، رقم: ٥٤٩٠، مسلم: اللباس والزينة، باب: تحريم استعمال إثناء الذهب والفضة، رقم: ٢٠٦٩].

(وَالْأَعْلَامُ: هي الخطوط التي تكون على حواشي الثوب ونحوها).

(٣) أجمع المسلمون على وجوب هذه الأمور الأربعة وجوباً كفاً، والدليل على لزومها الإجماع، المستند إلى ما ورد من الأحاديث، التي سيأتي بعض منها في الباب.

وَاثْنَانِ لَا يُغْسَلَانِ وَلَا يُصَلَّى عَلَيْهِمَا: الشَّهِيدُ فِي مَعْرَكَةِ الْمُشْرِكِينَ^(١)،
وَالسَّقَطُ الَّذِي لَمْ يَسْتَهْلِ صَارِخاً^(٢).

وَيُغْسَلُ الْمَيِّتُ وَتَرَأً، وَيَكُونُ فِي أَوَّلِ غُسْلِهِ سِنْرٌ، وَفِي آخِرِهِ شَيْءٌ مِنْ
كَافُورٍ^(٣).

(١) أخرج البخاري عن جابر رضي الله عنه، وأبو داود عن أنس رضي الله عنه: أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر في قتلى
أحد بدفنهم في دمائهم، ولم يغسلوا، ولم يُصَلَّ عليهم.
وأخرج أبو داود عن جابر رضي الله عنه قال: رُمي رجل بسهم في صدره، أو في حلقه، فمات،
فأُدْرَجَ فِي ثِيَابِهِ كَمَا هُوَ، قَالَ: وَنَحْنُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم.
[البخاري: الجنائز، باب: الصلاة على الشهيد، رقم: ١٢٧٨. أبو داود: الجنائز،
باب: في الشهيد يغسل، رقم: ٣١٣٣، ٣١٣٥].

(٢) عن جابر رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «الطفل لا يصلى عليه، ولا يرث ولا يورث،
حتى يستهل». أي يصرخ بعد ولادته.

[الترمذي: الجنائز، باب: ما جاء في ترك الصلاة على الجنين حتى يستهل، رقم: ١٠٣٢].
وعنه رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إذا استهل الصبي صَلَّيْ عَلَيْهِ وَوُورِثَ».
[ابن ماجه: الجنائز، باب: ما جاء في الصلاة على الطفل، رقم: ١٥٠٨].

(لا يرث... لا يثبت استحقاقه فيما ترك له من ميراث وهو حَتْلٌ، ومن ثَمَّ لا يرث عنه
ذلك من يرثه لو ثبتت ملكيته قبل موته. يستهل: يصرخ، أو تظهر عليه أمارات الحياة).
(٣) دل على ما ذكر: حديث أم عطية رضي الله عنها قالت: دخل علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم، ونحن
نغسل ابنته، فقال: «اغسلنها ثلاثاً، أو خمساً، أو أكثر من ذلك، بماء وسدر،
واجعلن في الآخرة كافوراً، فإذا فرغتن فأذنتي». فلما فرغنا أذناه، فالتقى إلينا حقوه،
فقال: «أشعرنها إياه».

وفي رواية: «اغسلنها وترأ». وفي رواية: «ابدؤوا بميامنها، ومواضع الوضوء منها».
[البخاري: الجنائز، باب: ما يستحب أن يغسل وترأ، رقم: ١١٩٦. مسلم: الجنائز،
باب: في غسل الميت، رقم: ٩٣٩. الموطأ: الجنائز، باب: غسل الميت: ١/ ٢٢].
(سدر: ورق شجر معين يلقى ويوضع في الماء كمنظف. كافوراً: هو زهر النخل.
فأذنتي: فأعلمتني. حقوه: إزاره. أشعرنها: ألبسناها إياه ملامساً لبدنها. وترأ: مرات
فردية، كما ذكر في الحديث).

وَيُكْفَنُ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ بَيْضٍ، لَيْسَ فِيهَا قَمِيصٌ وَلَا عِمَامَةٌ^(١).
وَيُكَبَّرُ عَلَيْهِ أَرْبَعُ تَكْبِيرَاتٍ^(٢)، يقرأ الفاتحة بعد الأولى^(٣)، وَيُصَلِّي على
النبي ﷺ بعد الثانية^(٤)، وَيَدْعُو لِلْمَيِّتِ بَعْدَ الثَّالِثَةِ، فَيَقُولُ:

(١) عن عائشة رضي الله عنها: أن رسول الله ﷺ كَفَّنَ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ يَمَانِيَّةٍ، بَيْضٍ سَحُولِيَّةٍ مِنْ كُرْسُفٍ، لَيْسَ فِيهِمْ قَمِيصٌ وَلَا عِمَامَةٌ.

[البخاري: الجنائز، باب: الثياب البيض للكفن، رقم: ١٢٠٥. مسلم: الجنائز، باب: في كفن الميت، رقم: ٩٤١. الموطأ: الجنائز، باب: ما جاء في كفن الميت: ١/٢٢٣].
(يعانية: من صنع اليمن. سحولية: بيض، نسبة إلى السحول وهو ما تبيض به الثياب. كرسف: قطن). وانظر صحيفة (٧٩) حاشية (٣).

(٢) عن أبي هريرة رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ نعى النجاشي في اليوم الذي مات فيه. وخرج بهم إلى المصلى، فصَفَّ بهم، وكبر عليه أربع تكبيرات.
[البخاري: الجنائز، باب: التكبير على الجنازة أربعاً، رقم: ١٢٦٨. مسلم: الجنائز، باب: في التكبير على الجنازة، رقم: ٩٥١].
(نعى: أخبر بموته. النجاشي: لقب ملك الحبشة، واسمه أصحمة).

(٣) روى البخاري عن طلحة بن عبد الله بن عوف قال: صليت خلف ابن عباس رضي الله عنهما على جنازة، فقرأ بفاتحة الكتاب، فقال: ليعلموا أنها سنة.
[البخاري: الجنائز، باب: قراءة فاتحة الكتاب على الجنازة، رقم: ١٢٧٠].
وروى النسائي عن أبي أمامة رضي الله عنه قال: السنة في الصلاة على الجنازة: أن يقرأ في التكبيرة الأولى بأم القرآن مخافتة، ثم يكبر ثلاثاً، والتسليم عند الآخرة.
[النسائي: الجنائز، باب: الدعاء، رقم: ١٩٨٩].

(٤) روى الشافعي في مسنده بإسناد صحيح عن أبي أمامة بن سهل رضي الله عنه: أنه أخبره رجل من أصحاب النبي ﷺ: أن السنة في الصلاة على الجنازة أن يكبر الإمام، ثم يقرأ بفاتحة الكتاب بعد التكبيرة الأولى سرّاً في نفسه، ثم يصلي على النبي ﷺ، ويخلص الدعاء للجنازة في التكبيرات، ولا يقرأ في شيء منهن، ثم يسلم سرّاً في نفسه.
[مسند الشافعي: ومن كتاب الجنائز والحدود: ٣٥٩. وانظر النسائي: الجنائز، باب: الدعاء، رقم: ١٩٨٩].
(السنة: أي الطريقة الواجبة).

اللهم هذا عَبْدُكَ وابْنُ عَبْدِكَ، خَرَجَ مِنْ رَوْحِ الدُّنْيَا وَسَعَتِهَا، وَمَحْبُوبُهُ
وَأَحِبَّاءُهُ فِيهَا، إِلَى ظُلْمَةِ الْقَبْرِ وَمَا هُوَ لِأَقْبِيهِ، كَانَ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ
وَحْدَكَ لَا شَرِيكَ لَكَ، وَأَنْ مُحَمَّدًا عَبْدُكَ وَرَسُولُكَ، وَأَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ مِنَّا. اللهم
إِنَّهُ نَزَلَ بِكَ وَأَنْتَ خَيْرُ مَنْزُولٍ بِهِ، وَأَضْبَحَ فَقِيرًا إِلَى رَحْمَتِكَ وَأَنْتَ غَنِيٌّ عَنْ
عَذَابِهِ، وَقَدْ جُفْنَاكَ رَاغِبِينَ إِلَيْكَ شُفْعَاءَ لَهُ. اللهم إِنْ كَانَ مُحْسِنًا فَزِدْ فِي
إِحْسَانِهِ، وَإِنْ كَانَ مُسِيئًا فَتَجَاوَزْ عَنْهُ، وَلَقَدْ بِرَحْمَتِكَ رِضَاكَ، وَقِهِ فِتْنَةَ الْقَبْرِ
وَعَذَابَهُ، وَأَفْسَحْ لَهُ فِي قَبْرِهِ، وَجَافِ الْأَرْضَ عَنْ جَنَّتِيهِ، وَلَقَدْ بِرَحْمَتِكَ الْأَمْنُ
مِنْ عَذَابِكَ، حَتَّى تَبْعَثَهُ أَمِنًا إِلَى جَنَّاتِكَ، بِرَحْمَتِكَ يَا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ^(١)

(١) هذه الأدعية التقطها الشافعي رحمه الله تعالى من مجموع الأخبار. وربما ذكرها
بالمعنى، واستحسنها أصحابه.

وأصح حديث في الباب ما رواه مسلم عن عوف بن مالك الأشجعي رضي الله عنه قال: سمعت
النبي ﷺ صلى على جنازة يقول: «اللهم اغفر له وارحمه، واعف عنه وعافه، وأكرم
نُزْلَهُ، ووسع مدخله، واغسله بماء وثلج وبرد، ونقه من الخطايا كما ينقى الثوب الأبيض
من الدنس، وأبدله داراً خيراً من داره، وأهلاً خيراً من أهله، وزوجاً خيراً من زوجته،
وقه فتنه القبر وعذاب النار». قال عوف: فتمنيت أن لو كنت أنا الميت، لدعاء رسول الله
ﷺ على ذلك الميت.

[مسلم: الجنائز، باب: الدعاء للميت في الصلاة، رقم: ٩٦٣].
(وعافه: من كل ما يكره. وأكرم نزله: أحسن ضيافته، فأنت خير منزل به، فأره في قبره
ما يسره. ووسع مدخله: بأن تفسح له في قبره مدَّ بصره، فلا يستوحش. واغسله بماء
وثلج وبرد: أي اجعله طاهراً طيباً نقيّاً، كحال ما غسل بهذه المنظفات الصافية التي لم
يخالطها ما يغير طهوريتها. ونقه: نظفه وطهره حتى لا يبقى عليه شيء من أثر الذنوب
الكبيرة التي فرطت منه، والخطايا: أي الذنوب الصغيرة. الدنس: أي الوسخ، وخص
الثوب الأبيض بالذكر لأنه يظهر فيه أثر التنظيف والغسل، كما يظهر فيه أقل وسخ.
أهلاً: يأنس بهم من ملائكة الرحمة. وزوجاً: من الحور العين. وزوجه: التي كانت
تؤنس وتواسيه في حياته).

وما رواه أبو داود والترمذي وغيرهما عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال صلى رسول الله ﷺ =

وَيَقُولُ فِي الرَّابِعَةِ: اللَّهُمَّ لَا تَحْرِمْنَا أَجْرَهُ وَلَا تَقْتُلْنَا بَعْدَهُ، وَاغْفِرْ لَنَا وَلَهُ^(١).
وَيُسَلِّمُ بَعْدَ الرَّابِعَةِ^(٢).

وَيُذَكِّرُنْ فِي لَحْدِهِ مُسْتَقْبَلَ الْقَبِيلَةِ^(٣)،

= على جنازة، فقال: «اللهم اغفر لحينا وميتنا، وصغيرنا وكبيرنا، وذكرنا وأنثانا، وشاهدنا وغائبنا. اللهم من أحييته منا فأحيه على الإيمان، ومن توفيته منا فتوفه على الإسلام. اللهم لا تحرمنا أجره، ولا تفلنا بعده». وفي رواية عند الترمذي: «اللهم من أحييته منا فأحيه على الإسلام، ومن توفيته منا فتوفه على الإيمان».

(صغيرنا: أي الذي بلغ ما سن التكليف ولكنه لم يطعن في السن بعد، لأن الصغير الذي دون البلوغ لا تكتب عليه السيئات حتى تطلب له المغفرة. أو المراد الصغير حقيقة، والمراد بالمغفرة بالنسبة له زيادة الحسنات ورفع الدرجات. على الإسلام: أي العمل بكل ما فيه، حتى إذا جاءت منيته كان على أحسن حال. على الإيمان: الكامل حتى يكون من الناجين الفائزين برضوان الله تعالى).

[أبو داود: الجنائز، باب: الدعاء للميت، رقم: ٣٢٠١. الترمذي: الجنائز، باب: ما يقول في الصلاة على الميت، رقم: ١٠٢٤. ابن ماجه: الجنائز، باب: ما جاء في الدعاء في الصلاة على الجنائز، رقم: ١٤٩٨. وأخرجه الترمذي في نفس الموضع، والنسائي: الجنائز، باب: الدعاء، رقم: ١٩٨٦، عن أبي إبراهيم الأشعري عن أبيه عليه السلام، عن النبي ﷺ. وانظر مسند أحمد: ٦/٧١].

(١) [انظر مواضع الحاشية السابقة].

(٢) عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: أن النبي ﷺ كان يفعل التسليم على الجنائز مثل التسليم في الصلاة.

[البيهقي: الجنائز، باب: من قال يسلم عن يمينه: ٤/٤٣].

ويجهر الإمام بالتسليم بقدر ما يسمع من حوله، ويندب الأسرار لغير الإمام. عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه: كان إذا صلى على الجنائز يسلم حتى يسمع من يليه. [الموطأ: الجنائز، باب: جامع الصلاة على الجنائز: ١/٢٣٠].

(٣) عن عامر بن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه: أن سعد بن أبي وقاص قال في مرضه الذي هلك فيه: الحدوا لي لحداً، وانصبوا عليّ اللبن نصباً، كما صنّع برسول الله ﷺ. =

... وَيُسَلُّ مِنْ قَبْلِ رَأْسِهِ بِرَفْقٍ^(١)، وَيَقُولُ الَّذِي يُلَحِّدُهُ: بِاسْمِ اللَّهِ، وَعَلَى مِلَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ^(٢)، وَيُضَجِّعُ فِي الْقَبْرِ بَعْدَ أَنْ يُعَمَّقَ قَامَةً وَيَسْطَلَّ^(٣).
وَيُسَطِّعُ الْقَبْرَ، وَلَا يُنَى عَلَيْهِ وَلَا يُجَصِّصُ^(٤).

= [مسلم: الجنائز، باب: في اللحد ونصب اللين على الميت، رقم: ٩٦٦].
واللحد هو: أن يحفر في جهة القبلة من القبر أسفله، من المغرب إلى المشرق، بقدر ما يوضع فيه الميت، ثم يوضع فيه على شقه الأيمن ووجهه إلى القبلة، ثم يوضع خلفه لِيُنَّ أو نحوه يستند، ثم يهال التراب لتملا الحفرة.
فإذا كانت الأرض رخوة يخشى منها أن تنهال إذا حفر اللحد في أسفل جدار القبر فيكون الشق بدل اللحد، وهو أن يحفر وسط القبر بقدر ما يوضع فيه الميت، ويد باللين ونحوه، ثم يهال عليه التراب لتملا الحفرة.

(١) روى أبو داود بإسناد صحيح: أن عبد الله بن يزيد الخطمي الصحابي رضي الله عنه أدخل الحارث القبر من قِبَلِ رجلي القبر، وقال: هذا من السنة.

[أبو داود: الجنائز، باب: في الميت يدخل من قبل رجليه، رقم: ٣٢١١].
(٢) عن ابن عمر رضي الله عنهما: أن النبي ﷺ كان إذا أدخل الميت القبر - وفي رواية: إذا وُضع الميت في لحده - قال: «باسم الله وبالله»، وعلى ملة رسول الله. وفي رواية: «وعلى سنة رسول الله». وعند ابن ماجه: «باسم الله»، وفي سبيل الله..

[أبو داود: الجنائز، باب: في الدعاء للميت إذا وضع في قبره، رقم: ٣٢١٢. الترمذي: الجنائز، باب: ما يقول إذا أدخل الميت القبر، رقم: ١٠٤٦، واللفظ له، وقال: حديث حسن. ابن ماجه: الجنائز، باب: ما جاء في إدخال الميت القبر، رقم: ١٥٥٠].

(٣) أي قدر ارتفاع إنسان معتدل الطول، رافع يديه إلى الأعلى. عن هشام بن عامر رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «احفروا وأوسموا وأحسنوا».

[أبو داود: الجنائز، باب: في تعميق القبر، رقم: ٣٢١٥. الترمذي: الجهاد، باب: ما جاء في دفن الشهداء، رقم: ١٧١٣، وقال: حسن صحيح. النسائي: الجنائز، باب: دفن الجماعة في القبر الواحد، وباب: من يقدم، رقم: ٢٠١٥، ٢٠١٨. ابن ماجه: الجنائز، باب: ما جاء في حفر القبر، رقم: ١٥٦٠].

(٤) للنهي عن هذا، روى مسلم وغيره: أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال لأبي الهياج الأسدي: ألا أبعثك على ما بعثني عليه رسول الله ﷺ: أن لا تدع تمثالاً إلا =

وَلَا بَأْسَ بِالْكَأَةِ عَلَى الْمَيِّتِ^(١)،

= طلمسته، ولا قبراً مشرقاً إلا سويته.

(تمثلاً: صورة، والمراد هنا ما كان لذي روح . طلمسته: محوته أو درسته . مشرقاً: مرتفعاً . سويته: مع الأرض بارتفاع قليل).

[مسلم: الجنائز، باب: الأمر بتسوية القبر، رقم: ٩٦٩. أبو داود: الجنائز، باب: في تسوية القبر، رقم: ٣٢١٨. الترمذي: الجنائز، باب: ما جاء في تسوية القبور، رقم: ١٠٤٩. النسائي: الجنائز، باب: تسوية القبور إذا رفعت، رقم: ٢٠٣١].

ويرفع شبراً ليميز عن الأرض، فيحترم ويزار.

وروى مسلم وغيره عن جابر رضي الله عنه قال: نهى رسول الله ﷺ أن يجصص القبر، وأن يقعد عليه، وأن يبنى عليه. وعند الترمذي: وأن يكتب عليه، وأن يوطأ.

[مسلم: الجنائز، باب: النهي عن تجصيص القبر والبناء عليه، رقم: ٩٧٠. الترمذي: الجنائز، باب: في كراهية تجصيص القبور والكتابة عليها، رقم: ١٠٥٢. النسائي: الجنائز، باب: الزيادة على القبر، وباب: البناء على القبر، وباب: تجصيص القبر، رقم: ٢٠٢٧ - ٢٠٢٨].

(يجصص: يوضع عليه الجص، وهو ما يسمى بالجصين، فما بالك بوضع الرخام ونحوه، ورفع القبر وتزيينه، بعد هذا النهي الصريح من رسول الله ﷺ، فلا شك أنه حرام، لمخالفة السنة، وما فيه من إضاعة المال المنهي عنه شرعاً).

(١) عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: دخلنا مع رسول الله ﷺ على أبي سفيان الثقفي، وكان ظمراً لإبراهيم عليه السلام، فأخذ رسول الله ﷺ إبراهيم فقبله وشمه، ثم دخلنا عليه بعد ذلك، وإبراهيم يجود بنفسه، فجعلت عينا رسول الله ﷺ تذرّقان، فقال له عبدالرحمن بن عوف رضي الله عنه: وأنت يا رسول الله؟ فقال: «يا ابن عوف، إنها رحمة». ثم أتبعها بأخرى، فقال ﷺ: «إن العين تدمع، والقلب يحزن، ولا نقول إلا ما يرضى ربنا، وإنا بفراقك يا إبراهيم لمحزونون».

[البخاري: الجنائز، باب: قول النبي ﷺ: «إنا بك لمحزونون» رقم: ١٢٤١. مسلم: الفضائل، باب: رحمته ﷺ الصبيان والعيال وتواضعه وفضل ذلك، رقم: ٢٣١٥].

(ظمراً: زوج مرضعته، وهي خولة بنت المنذر الأنصارية النجارية . تفرّقان: يجري دمعهما . وأنت: تفعل كما يفعل الناس عند المصائب . بأخرى: أتبع الدفعة = بأخرى، أو الكلمة التي قالها بأخرى).

... مِنْ غَيْرِ نَوْحٍ وَلَا شَقٍّ جَنِبٍ^(١).
وَيُعْزَى أَفْلُهُ إِلَى ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مِنْ دَفْنِهِ^(٢).

- = وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: زار النبي ﷺ قبر أمه، فبكى وأبكى من حوله.
[مسلم: الجنائز، باب: استئذان النبي ﷺ ربه عز وجل في زيارة قبر أمه، رقم: ٩٧٦].
- (١) النوح والنياحة كل فعل أو قول يتضمن إظهار الجزع، وينافي الانقياد والاستسلام لقضاء الله تعالى، ومنه شق الثياب وضرب الخدود ونشر الشعر، أي حل صفائه ونفشه. وكل ذلك محرم في شرع الله عز وجل.
- عن أبي مالك الأشعري رضي الله عنه: أن النبي ﷺ قال: «النائحة إذا لم تتب قبل موتها تقام يوم القيامة وعليها سربال من قطران، ودرع من جرب». أي يسلط على أعضائها الجرب والحكة بحيث يغطي بدننا تغطية الدرع وهو القميص، وفي معناه السربال. والقطران نوع من صمغ الأشجار، تطلق به الإبل إذا جربت.
- [الحديث أخرجه مسلم: الجنائز، باب: التشديد في النياحة، رقم: ٩٣٤].
- وعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: قال النبي ﷺ: «ليس منا من لعن الخدود، وشق الجيوب، ودعا بدعوى الجاهلية».
- [البخاري: الجنائز، باب: ليس منا من شق الجيوب، رقم: ١٢٣٢. مسلم: الإيمان، باب: تحريم ضرب الخدود وشق الجيوب...، رقم: ١٠٣].
- (لعن: ضرب، الجيوب: جمع جيب، وهو فتحة الثوب من جهة العنق، أي شق ثيابه من ناحية الجيب. بدعوى الجاهلية: قال ما كان يقوله أهل الجاهلية، مثل: واعضداه، يا سند البيت، ونحوها).
- (٢) روى ابن ماجه عن عمرو بن حزم رضي الله عنه، عن النبي ﷺ أنه قال: «ما من مؤمن يعزى أخاه بمصيبة إلا كساه الله من خُلل الكرامة يوم القيامة». وروى الترمذي وابن ماجه عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «من عزى مصاباً فله مثل أجره».
- [الترمذي: الجنائز، باب: ما جاء في أجر من عزى مصاباً، رقم: ١٠٧٣. ابن ماجه: الجنائز، باب: ما جاء في ثواب من عزى مصاباً، رقم: ١٦٠١، ١٦٠٢].
- (يعزى أخاه: يحثه على الصبر ويواسيه بمثل قوله: أعظم الله أجرك).
- ونكره بعد ثلاثة أيام إلا لمسافر، لأن الحزن ينتهي بها غالباً فلا يستحسن تجديده. كما يكره تكرارها، والأولى أن تكون بعد الدفن لاشتغال أهل الميت بتجهيزه قبله، إلا إن =

وَلَا يُدْفَنُ اثْنَانِ فِي قَبْرِ إِلَّا لِحَاجَةٍ^(١).

= اشتد حزنهم فتقديمها أولى، مواساة لهم.

وإذا عزی قبل الدفن، أو بعده بعد التشيع، فلا يعزى بعد ذلك، والناس اليوم في بلادنا الشامية لا يعتبرون هذا تعزية، بل التعزية في عرفهم أن يأتي إلى دارهم بعد ذلك ويعزيهم، وهذا خلاف السنة، إلا إذا قصد المواساة والمشاركة لقراءة أو صداقة. (١) بسبب وباء يموت به الكثيرون من الناس، والأصح أن ذلك يحرم عند عدم الضرورة. عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه: أن النبي ﷺ كان يجمع بين الرجلين من قتلى أحد. [البخاري: الجنائز، باب: دفن الرجلين والثلاثة في قبر، رقم: ١٢٨٠].

فائدة:

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «حق المسلم على المسلم خمس: رد السلام، وعبادة المريض، وإتباع الجنائز، وإجابة الدعوة، وتشميت العاطس». [البخاري: الجنائز، باب: الأمر بإتباع الجنائز، رقم: ١١٨٣. مسلم: السلام، باب: من حق المسلم على المسلم رد السلام، رقم: ٢١٦٢].

(حق المسلم: حق الجريمة والصحة، ويشمل ما هو واجب وما هو مندوب. عبادة المريض: زيارته، من العود وهو الرجوع. إجابة الدعوة: تلبية دعوة وليمة الزواج، وهي واجبة إذا لم يكن هناك منكر لا يستطيع إزالته، كاختلاط النساء بالرجال، والضرب على آلات اللهور، وربما كان من جملة المنكرات: ما يفعله الناس أحياناً، من الإسراف والتبذير مباهة ومفاخرة. تشميت العاطس: تدعو له بالخير والبركة، كأن تقول له: يرحمك الله، بعد حمده لله تعالى، مشتق من الشوامت وهي القوائم، فكأنه دعاء له بالثبات على طاعة الله عز وجل).

وعن أبي هريرة رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ قال: «من أتبع جنازة مسلم، إيماناً واحتساباً، وكان معه حتى يُصلى عليها ويُقَرَّع من دفنها، فإنه يرجع من الأجر بقيراطين، كل قيراط مثل أخد، ومن صلى عليها ثم رجع قبل أن تدفن فإنه يرجع بقيراط». [البخاري: الإيمان، باب: اتباع الجنائز من الإيمان، رقم: ٤٧. مسلم: الجنائز، باب: فضل الصلاة على الجنازة واتباعها، رقم: ٩٤٥].

(إيماناً واحتساباً: مؤمناً لا يقصد مكافأة ولا مجاملة. قيراطين: مثني قيراط، وهو اسم لمقدار يقع على القليل والكثير، وقد يقال لجزء من الشيء).

مكتتاب الزكاة

تَجِبُ الزَّكَاةُ فِي خَمْسَةِ أَشْيَاءَ، وَهِيَ: الْمَوَاشِي، وَالْأَنْعَامُ، وَالزُّرُوعُ، وَالنَّمَارُ، وَغُرُوضُ التَّجَارَةِ^(١).

فَأَمَّا الْمَوَاشِي: فَتَجِبُ الزَّكَاةُ فِي ثَلَاثَةِ أَجْنَاسٍ مِنْهَا، وَهِيَ: الْإِبِلُ، وَالْبَقَرُ، وَالْعَنَمُ^(٢)، وَشَرَايِطُ وَجُوبِهَا سِتَّةُ أَشْيَاءَ: الْإِسْلَامُ، وَالْحُرِّيَّةُ، وَالْمِلْكُ الثَّامُ، وَالنَّصَابُ^(٣)،

(١) الأصل في وجوب الزكاة مطلقاً:

آيات، منها: قوله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا﴾ [التوبة: ١٠٣] أي تصلح أحوالهم وتحفظهم من الشح ونحوه، ويستحقون بها المديح والثناء.

وأحاديث، منها: قوله ﷺ لمعاذ ﷺ: عندما وجهه إلى اليمن: «فأعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم».

[البخاري: الزكاة، باب: وجوب الزكاة، رقم: ١٣٣١، مسلم: الإيمان، باب: الدعاء إلى الشهادتين وشرائع الإسلام، رقم: ١٩].

وأما وجوبها في الأشياء المذكورة فستأتي أدلته في مواضعها.

(٢) دل على وجوب الزكاة في هذه الأجناس، وعلى كثير من شروطها الآتية:

ما رواه البخاري عن أنس بن مالك ﷺ: أن أبا بكر ﷺ كتب له كتاباً وبعث به إلى البحرين، وفي أوله: «بسم الله الرحمن الرحيم. هذه فريضة الصدقة التي فرضها رسول الله ﷺ على المسلمين، فمن سئلها من المسلمين على وجهها فليعطها، ومن سئل فوقها فلا يعط...».

[البخاري: الزكاة، باب: زكاة الغنم، رقم: ١٣٨٦. وأخرجه أيضاً أبو داود في الزكاة، باب: في زكاة السائمة، رقم: ١٥٦٧. والنسائي في الزكاة، باب: زكاة الإبل، رقم: ٢٤٤٧، وياب: زكاة الغنم، رقم: ٢٤٥٥. وابن ماجه في الزكاة، باب: إذا أخذ المصدق ستاً دون سن أو فوق سن، رقم: ١٨٠٠].

وفيه ذكر هذه الأجناس، وبيان أنصبتها، وما يجب فيها، وسيأتي ذلك مفصلاً في مواضعه.

(٣) أي أن يكون المال قدراً معيَّناً، حتى تجب فيه الزكاة، وفي المصباح المنير: هو القدر المعتبر لوجوب الزكاة.

... وَالْحَوْلُ^(١)، وَالسَّوْمُ^(٢).

وَأَمَّا الْأَثْمَانُ فَشَيْتَانِ: الذَّهَبُ، وَالْفِئَةُ^(٣).

وَشَرَائِطُ وَجُوبِ الزَّكَاةِ فِيهَا خَمْسَةُ أَشْيَاءَ: الْإِسْلَامُ، وَالْحُرِّيَّةُ، وَالْمَلِكُ
الثَّامُ، وَالنَّصَابُ، وَالْحَوْلُ.

= وسأنتي بيان نصاب كل مال في موضعه مع دليله.

(١) لقوله ﷺ: «ليس في مال زكاة حتى يحول عليه الحول». أي حتى يمضي على تملكه عام قمري.

[أبو داود: الزكاة، باب: في زكاة السائمة، رقم: ١٥٧٣، من حديث علي عليه السلام].

(٢) هو الرعي لماشية في كلاً مباح كل الحول أو أكثره.

حاء، في كتاب أبي بكر عليه السلام: «في صدقة الغنم في سائمتها...».

(٣) والأصل في وجوب الزكاة فيهما:

قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَكْتُمُونَ الذَّهَبَ وَالْفِئَةَ وَلَا يُؤْتُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَيَّرَهُمْ
عَذَابُ أَلِيمٍ﴾ [التوبة: ٣٤]. والكنز هو المال الذي لم تؤد زكاته.

روى البخاري في تفسيرها: عن ابن عمر عليه السلام قال: من كنزها فلم يؤد زكاتها فويل له،
إنما كان هذا قبل أن تنزل الزكاة، فلما أنزلت جعلها الله طهراً للأموال.

[البخاري: الزكاة، باب: ما أدي زكاته فليس بكنز، رقم: ١٣٣٩].

(فويل: هلاك وحزن ومشقة من العذاب. كان هذا: تحريم كنز المال مطلقاً. فنزل
الزكاة: تفرض بمقادير معينة. جعلها: أي الزكاة. طهراً للأموال: مطهرة لها وحصناً
يحفظها، وأصبح ما فضل عن الزكاة حلالاً طيباً لمالكة، يتصرف به لشؤونه بالوجه
المشروع الذي يريد).

وما رواه مسلم وأبو داود عن أبي هريرة عليه السلام قال: قال رسول الله ﷺ: «ما من
صاحب ذهب ولا فضة، لا يؤدي حقها، إلا إذا كان يوم القيامة صُفِّحَتْ له صفائح
من نار، فأحْمِيَ عليها في نار جهنم، فيكوى بها جنبه وظهره، كلما بردت أعيدت له،
في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة، حتى يقضى بين العباد. فيرى سبيله. إما إلى
الجنة، وإما إلى النار». (حقها: زكاتها).

[مسلم: الزكاة، باب: إثم مانع الزكاة، رقم: ٩٨٧. أبو داود: الزكاة، باب: في
حقوق المال، رقم: ١٦٥٨].

وَأَمَّا الزُّرْعُ: فَتَجِبُ الزُّكَاةُ فِيهَا بِثَلَاثِ شَرَائِطَ: أَنْ يَكُونَ مِمَّا يَزْرَعُهُ
الْأَدَمِيُّونَ، وَأَنْ يَكُونَ قُوتًا مُدْخَرًا^(١)، وَأَنْ يَكُونَ نَصَابًا، وَهُوَ: خُمْسُهُ أَوْسُقُ
لَا يَشْرَعُ عَلَيْهَا^(٢).

وَأَمَّا الثَّمَارُ: فَتَجِبُ الزُّكَاةُ فِي شَيْتَيْنِ مِنْهَا: ثَمَرَةُ النَّخْلِ، وَثَمَرَةُ الْكَزْمِ^(٣).
وَشَرَائِطُ وَجُوبِ الزُّكَاةِ فِيهَا أَرْبَعَةُ أَشْيَاءَ: الْإِسْلَامُ، وَالْحُرِّيَّةُ، وَالْمَلِكُ
الثَّامُ، وَالنَّصَابُ.

وَأَمَّا غُرُوضُ التَّجَارَةِ: فَتَجِبُ الزُّكَاةُ فِيهَا بِالشَّرَاطِ الْمَذْكُورَةِ فِي الْأَثْمَانِ^(٤).
(فَضْلٌ) وَأُرِلَ نَصَابُ الْإِبِلِ خَمْسٌ وَفِيهَا شَاةٌ، وَفِي عَشْرَ شَاتَانِ، وَفِي خَمْسَةِ
عَشَرَ ثَلَاثَ شَيَآءٍ، وَفِي عَشْرِينَ أَرْبَعَ شَيَآءٍ. وَفِي خَمْسِينَ وَعَشْرِينَ بَنْتُ مَخَاضٍ،

(١) أَيِ يُمْكِنُ ادِّخَارُهُ دُونَ أَنْ يَفْسُدَ، وَالْقَوْتُ هُوَ مَا يَكُونُ أَصْلُ الطَّعَامِ الْغَالِبِ لِأَهْلِ
الْبَلَدِ، وَالْمَرَادُ الْقَمْحُ وَالشَّعِيرُ وَالْحَمَصُ وَالْفُولُ، وَنَحْوُ ذَلِكَ.

(٢) سَيَأْتِي بَيَانُهَا مَعَ دَلِيلِهِ فِي فَصْلِهَا.

(٣) عَنْ عَثَابِ بْنِ أَسِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُخْرَصَ الْعَنْبُ كَمَا يَخْرَصُ
النَّخْلُ، وَتُؤْخَذَ زَكَاتُهُ زَبِيئًا، كَمَا تُؤْخَذُ صَدَقَةُ النَّخْلِ تَمْرًا.

[أَبُو دَاوُدَ: الزَّكَاةُ، بَابُ: فِي خِرَاصِ الْعَنْبِ، رَقْمُ: ١٦٠٣، ١٦٠٤. التِّرْمِذِيُّ: الزَّكَاةُ،

بَابُ: مَا جَاءَ فِي الْخِرَاصِ، رَقْمُ: ٦٤٤. النَّسَائِيُّ: الزَّكَاةُ، بَابُ: شَرَاءُ الصَّدَقَةِ، رَقْمُ:

٢٦١٨. ابْنُ مَاجَةَ: الزَّكَاةُ، بَابُ: خِرَاصِ النَّخْلِ وَالْعَنْبِ، رَقْمُ: ١٨١٩].

(يَخْرَصُ: مِنَ الْخِرَاصِ، وَهُوَ تَقْدِيرُ مَا يَكُونُ مِنَ الرُّطْبِ تَمْرًا، وَمِنَ الْعَنْبِ زَبِيئًا).

(٤) وَالْأَصْلُ فِي وَجُوبِ الزَّكَاةِ فِيهَا:

قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَأْتِيهَا الْزَّيْنُ مَأْتَوًا أَثْقَالًا مِنْ عَلَيْهِتٍ مَا كَسَبَتْهُمْ﴾ [البقرة: ٢٦٧]. قَالَ

مُجَاهِدٌ: نَزَلَتْ فِي التَّجَارَةِ. [تَفْسِيرُ الطَّبْرِيِّ].

وَقَالَ النَّسْفِيُّ فِي تَفْسِيرِهَا: وَفِيهِ دَلِيلُ وَجُوبِ الزَّكَاةِ فِي أَمْوَالِ التَّجَارَةِ.

وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَمَّا بَعْدُ، فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَأْمُرُنَا أَنْ

نَخْرُجَ الصَّدَقَةَ مِنَ الَّذِي نُبْعِدُ لِلْبَيْعِ. وَالْمَرَادُ بِالصَّدَقَةِ الزَّكَاةُ.

[أَبُو دَاوُدَ: الزَّكَاةُ، بَابُ: الْعُرُوضُ إِذَا كَانَتْ لِلتَّجَارَةِ هَلْ فِيهَا مِنْ زَكَاةٍ، رَقْمُ: ١٥٦٢].

وفي ستّ وثلاثين بنتُ لبون، وفي ستّ وأربعين حقّة، وفي إحدى وستين جذعة، وفي ستّ وسبعين بنتا لبون، وفي إحدى وتسعين حقّتان، وفي مائة واحدة وعشرين ثلاثُ بنات لبون. ثم في كلّ أربعين بنتُ لبون، وفي كلّ خمسين حقّة^(١).

(فصل) وأوّل نصاب البقر ثلاثون، وفيها تبيع، وفي أربعين مُسنّة، وعلى هذا أبداً فقس^(٢).

(١) جاء في كتاب أبي بكر رضي الله عنه:

«في أربع وعشرين من الإبل فما دونها من الغنم من كل خمس شاة. فإذا بلغت خمساً وعشرين إلى خمس وثلاثين ففيها بنت مخاض أنثى. فإذا بلغت ستاً وثلاثين إلى خمس وأربعين ففيها بنت لبون أنثى. فإذا بلغت ستاً وأربعين إلى ستين ففيها حقّة طروقة الجمل. فإذا بلغت واحدة وستين إلى خمس وسبعين ففيها جذعة. فإذا بلغت - يعني ستاً وسبعين - إلى تسعين ففيها بنتا لبون. فإذا بلغت إحدى وتسعين إلى عشرين ومائة ففيها حقّتان طروقتا الجمل. فإذا زادت على عشرين ومائة: ففي كل أربعين بنت لبون، وفي كل خمسين حقّة. ومن لم يكن معه إلا أربع من الإبل فليس فيها صدقة إلا أن يشاء ربها، فإذا بلغت خمساً من الإبل ففيها شاة».

[انظر تخريجه: صحيفة (٩٨) حاشية (٢)].

(من الغنم: أي تعطى زكاتها من الغنم . شاة: واحدة الغنم . بنت مخاض: لها سنة ودخلت في الثانية . بنت لبون: لها سنتان ودخلت في الثالثة . حقّة: لها ثلاث سنين ودخلت في الرابعة . طروقة الجمل: أي يعلو الفحل مثلها في سنّها لضرابها، والضراب للبهائم مثل الجماع للإنسان . جذعة: لها أربع سنين ودخلت في الخامسة . ربها: صاحبها).

(٢) والأصل في هذا: ما رواه معاذ بن جبل رضي الله عنه قال: بعثني النبي ﷺ إلى اليمن، فأمرني أن أخذ من كل ثلاثين بقرة تبيعاً أو تبيعة، ومن كل أربعين مسنة.

[أبو داود: الزكاة، باب: في زكاة السائمة، رقم: ١٥٧٦. الترمذي: الزكاة، باب: =

(فَضْلٌ) وَأَوَّلُ نَصَابِ الْغَنَمِ أَرْبَعُونَ، وفيها شاةٌ جَذَعَةٌ^(١) مِنَ الضَّأْنِ أَوْ نَبْهَةٌ^(٢) مِنَ الْمُغَزْ، وفي مائةٍ وإحدى وعشرين شاتان، وفي مائتين وواحدة ثلاث شيا، وفي أربع مائة أَرْبَعُ شيا، ثُمَّ فِي كُلِّ مِائَةٍ شاةٌ^(٣).

(فَضْلٌ) وَالْخَلِيطَانِ يُزَكِّيَانِ زَكَاةَ الْوَاحِدِ^(٤) بِسَبْعِ شُرَاطٍ: إِذَا كَانَ الْمَرَا حُ وَاحِدًا، وَالْمَسْرُحُ وَاحِدًا، وَالْمَرْعَى وَاحِدًا، وَالْفَحْلُ وَاحِدًا، وَالْمَشْرَبُ وَاحِدًا، وَالْحَالِبُ وَاحِدًا، وَمَوْضِعُ الْحَلْبِ وَاحِدًا^(٥).

= ماجاء في زكاة البقر، رقم: ٦٢٣، ٦٢٤، وقال: حديث حسن. النسائي: الزكاة، باب: زكاة البقر، رقم: ٢٤٥٠-٢٤٥٣. ابن ماجه: الزكاة، باب: صدقة البقر، رقم: ١٨٠٣. (نبيعا: مائه سنة من البقر، سمي بذلك لأنه يتبع أمه. سنة: مالها ستان وطلع منها)

(١) هي التي أتمت سنة ودخلت في الثانية.

(٢) هي التي أتمت سنتين ودخلت في الثالثة.

(٣) جاء في كتاب أبي بكر رضي الله عنه: «وَفِي صَدَقَةِ الْغَنَمِ فِي سَائِمَتِهَا إِذَا كَانَتْ أَرْبَعِينَ إِلَى عَشْرِينَ وَمِائَةٍ شاةٌ، فَإِذَا زَادَتْ عَلَى عَشْرِينَ وَمِائَةٍ إِلَى مِائَتَيْنِ شَاتَانِ، فَإِذَا زَادَتْ عَلَى مِائَتَيْنِ إِلَى ثَلَاثِ شيا، فَإِذَا زَادَتْ عَلَى ثَلَاثِ شيا ففِي كُلِّ مِائَةٍ شاةٌ، فَإِذَا كَانَتْ سَائِمَةُ الرَّجُلِ نَاقِصَةً مِنْ أَرْبَعِينَ شاةً وَاحِدَةً فَلَيْسَ فِيهَا صَدَقَةٌ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبُّهَا» أي صاحبها.

[البخاري: الزكاة، باب: زكاة الغنم، رقم: ١٣٨٦].

(٤) الشريكان في مال يزكيانه كما لو كان المال كله لواحد منهما، إذا وجدت الشروط التي سيذكرها. جاء في كتاب أبي بكر رضي الله عنه: «لَا يُجْمَعُ بَيْنَ مُفْتَرَقٍ وَلَا يَفْرَقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ، خَشْيَةُ الصَّدَقَةِ، وَمَا كَانَ مِنْ خَلِيطَيْنِ فَإِنَّهُمَا يَتَرَا جَعَانِ بَيْنَهُمَا بِالسَّوِيَّةِ». ومعناه: إذا كان نصيب كل مالك مفترقا ومتميزا عن غيره فلا يجمع معه لتجب فيه الزكاة، وإذا كان مختلطا به فلا يميز عنه حتى لا تجب فيه الزكاة، لأنه يصبح أقل من النصاب. فإذا أخذت الزكاة من الخليط، كان على كل واحد من الشركاء بنسبة ما يملك، فيرد على شريكه أو يسترد منه.

(٥) (المراح: المأوى في الليل. المسرح: الموضع الذي تسرح إليه لتجتمع وتساقي إلى المرعى. المرعى: موضع الرعي).

(فَضْلٌ) وَنَصَابُ الذَّهَبِ عَشْرُونَ مِثْقَالاً، وَفِيهِ رُبْعُ الْعُشْرِ، وَهُوَ نَصْفُ مِثْقَالٍ، وَفِيمَا زَادَ بِحَسَابِهِ^(١).

وَنَصَابُ الْوَرِقِ مِائَتَا دِرْهَمٍ، وَفِيهِ رُبْعُ الْعُشْرِ، وَهُوَ خَمْسَةُ دَرَاهِمٍ، وَفِيمَا زَادَ بِحَسَابِهِ^(٢).

وَلَا تَجِبُ فِي الْحَلِيِّ الْمُبَاحِ زَكَاةٌ^(٣).

(فَضْلٌ) وَنَصَابُ الزُّرُوعِ وَالشَّامِرِ خَمْسَةُ أَوْسُقٍ^(٤)، وَهِيَ أَلْفٌ وَسِتُّمِائَةٌ رِطْلٍ

(١) عَنْ عَلِيٍّ عليه السلام، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَيْسَ عَلَيْكَ شَيْءٌ - يَعْنِي فِي الذَّهَبِ - حَتَّى يَكُونَ لَكَ عَشْرُونَ دِينَاراً، فَإِذَا كَانَ لَكَ عَشْرُونَ دِينَاراً، وَحَالَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ، فَفِيهَا نِصْفُ دِينَارٍ - فَمَا زَادَ فَبِحَسَابِ ذَلِكَ».

[أَبُو دَاوُدَ: الزَّكَاةُ، بَابُ: فِي زَكَاةِ السَّائِمَةِ، رَقْمٌ: ١٥٧٣].

وَالدِّينَارُ هُوَ الْمِثْقَالُ، وَيَسَاوِي الْآنَ أَرْبَعَةَ غَرَامَاتٍ مِنَ الذَّهَبِ تَقْرِيباً.

(٢) فِي كِتَابِ أَبِي بَكْرٍ رضي الله عنه: «فِي الرُّقَّةِ رُبْعُ الْعُشْرِ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ إِلَّا تَسْعِينَ وَمِائَةً فَلَيْسَ فِيهَا شَيْءٌ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبُّهَا». [الْبُخَارِيُّ: الزَّكَاةُ، بَابُ: زَكَاةُ الْغَنَمِ، رَقْمٌ: ١٣٨٦].

وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ أَوْاقٍ مِنَ الْوَرِقِ صَدَقَةٌ».

[الْبُخَارِيُّ: الزَّكَاةُ، بَابُ: لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ ذَوْدٍ صَدَقَةٌ، رَقْمٌ: ١٣٩٠. مُسْلِمٌ: أَوَّلُ كِتَابِ الزَّكَاةِ، رَقْمٌ: ٩٧٩].

(الرُّقَّةُ وَالْوَرِقُ: الْفِضَّةُ - أَوْاقٍ: جَمْعُ أَوْقَةٍ، وَهِيَ أَرْبَعُونَ دِرْهَمًا).

(٣) الْحَلِيُّ الْمُبَاحُ: هُوَ كَخَاتَمِ فِضَّةٍ لِلرَّجُلِ، أَوْ سَوَارٍ مِنْ ذَهَبٍ وَنَحْوِهِ لِلْمَرْأَةِ. وَلَا زَكَاةَ فِيهِ، لَمَّا رَوَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ مَرْفُوعاً وَابِيهَقِيُّ مَوْقُوفاً مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ رضي الله عنه: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا زَكَاةَ فِي الْحَلِيِّ».

[الدَّارِقُطْنِيُّ: الزَّكَاةُ، بَابُ: زَكَاةُ الْحَلِيِّ: ١٠٧/٢. ابِيهَقِيُّ: الزَّكَاةُ، بَابُ: مَنْ قَالَ: لَا زَكَاةَ فِي الْحَلِيِّ: ١٣٨/٤. وَرَوَى ابِيهَقِيُّ مِثْلَهُ عَنْ ابْنِ عُمَرَ وَعَائِشَةَ وَأَسْمَاءَ وَأَنْسَ رضي الله عنه].

(٤) رَوَى الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ مِنَ التَّمْرِ صَدَقَةٌ».

وَفِي رِوَايَةٍ عِنْدَ مُسْلِمٍ: «لَيْسَ فِي حَبٍّ وَلَا تَمْرٍ صَدَقَةٌ حَتَّى يَبْلُغَ خَمْسَةُ أَوْسُقٍ». زَادَ =

بِأَلْعَرَاقِ^(١)، وَفِيمَا زَادَ بِحَسَابِهِ.

وفيهما: إِنْ سُقِيَتْ بِمَاءِ السَّمَاءِ أَوْ السَّيْحِ الْعُشْرُ، وَإِنْ سُقِيَتْ بِذَوْلَابٍ أَوْ نَضَحَ نَصْفُ الْعُشْرِ^(٢).

(فَضْلٌ) وَتُقَوَّمُ عَرُوضُ التَّجَارَةِ عِنْدَ آخِرِ الْحَوْلِ بِمَا اشْتَرَيْتَ بِهِ^(٣)، وَيُخْرَجُ

= ابن حبان: فالوسق ستون صاعاً.

[البخاري: الزكاة، باب: ليس فيما دون خمس ذود صدقة، رقم: ١٣٩٠. مسلم: أول كتاب الزكاة، رقم: ٩٧٩. الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان: الزكاة، ذكر الأخبار عن قدر الوسق، رقم: ٣٢٧١].

(١) وتساوي الآن بالوزن (٧٥٠) كيلو غراماً تقريباً.

(٢) السبح: الماء الجاري على وجه الأرض، منصّباً من جبل أو نهر عظيم. والنضح: الاستخراج بآلة من بئر ونحوه.

روى البخاري عن ابن عمر رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ قال: «فيما سقت السماء والعيون أو: كان عَثْرِيَّ العشر، وما سقي بالنضح نصف العشر». وعند أبي داود: «أو كان بعلأ العشر».

وروى مسلم عن جابر رضي الله عنه: أنه سمع النبي ﷺ قال: «فيما سقت الأنهار والغيم العشور، وفيما سقي بالسَّائِيَّةِ نصف العشر».

[البخاري: الزكاة، باب: العشر فيما يسقى من ماء السماء وبالماء الجاري، رقم: ١٤١٢. مسلم: الزكاة، باب: ما فيه العشر أو نصف العشر، رقم: ٩٨١. أبو داود: الزكاة، باب: صدقة الزرع، رقم: ١٥٩٦].

(عَثْرِيَّ): الذي يشرب من المطر ولا يُتَمَنَّى في سقيه، وهو البعل. الغيم: المطر. السائبة: ما يستخرج بواسطة الماء من البئر ونحوه.

وتخرج زكاة الثمار بعدما يصبح العنب زبيباً والرطب تمرأً. وزكاة الزروع عند الحصول عليها، قال تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا بِحَقِّ يَوْمٍ حَصَادِهِ﴾ [الأنعام: ١٤١].

(٣) من النقد، فإن اشتراه بالذهب قوم به، وإن اشتراه بالفضة قوم بها، وهكذا.. كما لو اشتراه بنقد سوري أو غيره، فإنه يقوم بما اشترى به. ولا يقوم بما اشتراه به من عَرْض ونحوه.

مِنْ ذَلِكَ رُئِيَ الْعُشْرُ.

وما استُخْرِجَ مِنْ مَعَادِنِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ يُخْرَجُ مِنْهُ رُئِيَ الْعُشْرُ فِي الْحَالِ.
وما يُوجَدُ مِنَ الرِّكَازِ فِيهِ الْخُمْسُ^(١).

(فَضْلٌ) وَتَجِبُ زَكَاةُ الْفَطْرِ بِثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ: الْإِسْلَامُ، وَغُرُوبُ الشَّمْسِ مِنْ
آخِرِ يَوْمٍ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ، وَوُجُودُ الْفَضْلِ عَنْ قُوَّتِهِ وَقُوَّتِ عِيَالِهِ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ.
وَيُزَكَّى عَنْ نَفْسِهِ، وَعَمَّنْ تَلَزَمَتْ نَفَقَتُهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، صَاعاً مِنْ قُوتِ بَلَدِهِ^(٢)،

(١) المعدن: من العدون، وهو الإقامة، وهو في الأصل اسم للمكان الذي خلق فيه
الجواهر من الذهب والفضة وغيرهما، سمي بذلك لإقامة هذه الأشياء فيه وأطلق
على الجواهر المستخرجة منه من باب إطلاق المحل على ما يحل فيه للمجاورة.
والمراد به هنا الذهب أو الفضة منها.

والرِّكَازُ: بمعنى المركوز، وهو في اللغة من الرُّكُز وهو الغرز والثبوت، فكانه رُكِرَ
في الأرض، أي غرز فيها.

وهو شرعاً: المستخرج من دفين الجاهلية ذهباً أو فضة.

والأصل في وجوب الزكاة فيهما:

عموم قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ ثَمَرَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَرْسَلْنَا لَكُمْ مِنَ
الْأَرْضِ﴾ [البقرة: ٢٦٧].

وعن أبي هريرة رضي الله عنه، عن رسول الله ﷺ قال: «وفي الرِّكَازِ الْخُمْسُ».

[البخاري: الزكاة، باب: في الرِّكَازِ الْخُمْسُ، رقم: ١٤٢٨. مسلم: الحدود، باب:

جرح العجماء جبار والمعدن جبار والبر جبار، رقم: ١٧١٠].

(العجماء: البهيمة. جبار: هدر لا ضمان فيها).

وتخرج زكاة المعدن والرِّكَاز فور الحصول عليه، وبعد تصفية المعدن من شوائبه.

(٢) والأصل في وجوبها:

ما رواه البخاري ومسلم واللفظ له، عن ابن عمر رضي الله عنهما: أن رسول الله ﷺ فرض زكاة
الفطر من رمضان على الناس: صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير، على كل حرٍّ أو عبدٍ،
ذكر أو أنثى، وفي رواية: صغير أو كبير، من المسلمين. وعند البخاري: وأمر بها أن
تؤدى قبل خروج الناس إلى الصلاة.
=

وَقَدَّرَهُ خَمْسَةُ أَرْطَالٍ وَثُلُثٌ بِالْعِرَاقِيِّ^(١).

(فَضْلٌ) وَتُذْفَعُ الزَّكَاةُ إِلَى الْأَصْنَافِ الثَّمَانِيَةِ، الَّذِينَ ذَكَرَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ الْمَزِيدِ، فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالسَّكِينِ وَالْمُعْتَزِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبِهِمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْفَتَرَمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ﴾^(٢).
وَالَّذِي مَنْ يُوجَدُ مِنْهُمْ، وَلَا يَقْتَصِرُ عَلَى أَقَلِّ مِنْ ثَلَاثَةِ مِنْ كُلِّ صَنْفٍ إِلَّا الْعَامِلَ.

وخمسة لا يجوز دفعها إليهم: الغني بماله أو كسبه^(٣)، والعبد، ويؤثر هاشم

= [البخاري: صدقة الفطر، باب: فرض صدقة الفطر، رقم: ١٤٣٢. مسلم: الزكاة،

باب: زكاة الفطر على المسلمين من التمر والشعير، رقم: ٩٨٤]

وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: كنا نخرج في عهد رسول الله ﷺ يوم الفطر صاعاً من طعام، وكان طعامنا الشعير والزبيب والأقط والتمر.

[البخاري: صدقة الفطر، باب: الصدقة قبل العيد، رقم: ١٤٣٩. مسلم: الزكاة،

باب: زكاة الفطر على المسلمين من التمر والشعير، رقم: ٩٨٥].

(١) وسأوي بالوزن (٢٤٠٠) غرام تقريباً.

(٢) وتتمتها: ﴿فَرِيضَةً مِنْ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [التوبة: ٦٠].

(الفقراء: هم الذين لا يقدرّون على شيء يقع موقعاً من حاجتهم، كمن يحتاج إلى عشرة، فيقدر على اثنين أو لا يقدر على شيء. المساكين: هم الذين لا يقدرّون على ما يكفيهم، كمن يحتاج عشرة فيأتيه ثمانية. العاملين عليها: هم من يستعين بهم الإمام لجمع الزكاة وتوزيعها. المؤلفة قلوبهم: من في إسلامه ضعف ونحوه. في الرقاب: المكاتبون، وتحرير العبيد. الفارمين: المدنيين، وليس لديهم فاء دينهم. في سبيل الله: هم الغزاة دفاعاً عن الإسلام، ولا تعويض لهم من بيت المال. ابن السبيل: المسافر الذي يريد أن يرجع إلى بلده، وقد فقد النقطة التي تبلغه مقصده. فريضة: هذا التوزيع فرضه الله تعالى فريضة منه).

(٣) روى أبو داود والترمذي: عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «لا تحل الصدقة لغني، ولا لذي مرة سوي». والمرة القوة والقدرة على الكسب.

وروى أبو داود والنسائي عن عبيد الله بن عدي بن الخيار رضي الله عنه قال: أخبرني رجلان =

وَبْنُو الْمُطَّلَب^(١)، وَالْكَافِر^(٢)، وَمَنْ تَلَزَمَ الْمُزَكِّي نَفَقَتَهُ لَا يَدْفَعُهَا إِلَيْهِمْ بِاسْمِ الْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ^(٣).

= أنهما أنبا النبي ﷺ في حجة الوداع وهو يقسم الصدقة، فسألاه منها، فرفع فينا البصر وخفضه، فرأنا جلددين، فقال: «إن شئنا أعطيتكما، ولا حظ فيها لغني ولا لقوي مكتسب».

[أبو داود : الزكاة، باب: من يعطى من الصدقة وحد الغني، رقم: ١٦٣٣، ١٦٣٤. الترمذي: الزكاة، باب: ما جاء من لا تحل له الصدقة، رقم: ٦٥٢. النسائي: الزكاة، باب: مسألة القوي المكتسب، رقم: ٢٥٩٨.]

(الذي...) صاحب قوة، أي لا تحل الزكاة لقوي قادر على الكسب. سوي: صحيح البدن تام الخلقة. جلدلين: قوين قادرين على الكسب.

(١) لقوله ﷺ: «إن هذه الصدقات إنما هي أوساخ الناس، وإنها لا تحل لمحمد ولا لآل محمد».

وروى البخاري ومسلم عن أبي هريرة ؓ قال: أخذ الحسن بن علي ؓ تمر الصدقة، فجعلها في فيه، فقال النبي ﷺ: «كخ كخ ليطرحها ثم قال: أما شعرت أنا لا نأكل الصدقة».

[البخاري: الزكاة، باب: ما يذكر في الصدقة للنبي ﷺ، رقم: ١٤٢٠. مسلم: الزكاة، باب: تحريم الزكاة على رسول الله ﷺ وعلى آله ؓ، وباب: ترك استعمال آل النبي ﷺ على الصدقة، رقم: ١٠٦٩، ١٠٧٢.]

والمراد بآل محمد ﷺ بنو هاشم وبنو المطلب، ومقابل تحريم الزكاة عليهم يعطون خمس الخمس من الغنيمة، كما سيأتي في كتاب الجهاد.

(٢) لما مر معك من قوله ﷺ: «تؤخذ من أغنيائهم، فترد على فقرائهم».

والمراد أغنياء المسلمين وفقراؤهم. فكما أنها لا تؤخذ من أغنياء غير المسلمين، فلا تدفع لفقراء غيرهم. [انظر تخريجه صحيفة: ٩٨، حاشية: ١.]

(٣) أي لا يجوز دفعها لهم إن كانوا فقراء ومساكين، لأنهم يستغنون بالنفقة الواجبة لهم على المزكي، ويجوز دفعها لهم بغير هذين الوصفين، كما إذا كانوا غارمين أو مجاهدين، وغيرهم. وانظر فيمن تلزم نفقتهم فصل النفقات في النكاح.

مكتتاب الصيام

وشرائط وجوب الصيام^(١) ثلاثة أشياء: الإسلام، والبلوغ، والعقل^(٢)،
والقدرة على الصوم^(٣).

(١) الأصل في فرضية الصوم مطلقاً:

قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لِمَ تُؤْخَرُونَ ۖ﴾ [البقرة: ١٨٣]. (كتب: فرض).

وبخصوص صوم رمضان قوله تعالى: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِّنَ الْهُدَىٰ وَالْفُرْقَانِ فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ [البقرة: ١٨٥].

(هدى للناس: أي ليهتدي به الناس إلى طرق الحق، لأنه في ذاته هداية. بينات من الهدى: دلائل واضحة من الإرشاد والبيان ولا سيما تمييز الحلال من الحرام. والفرقان: ما يفرق به بين الحق والباطل. شهد منكم الشهر: كان حاضراً، أي مقيماً غير مسافر، وشاهد الهلال أو ثبتت عنده رؤيته).

وأحاديث، منها: قوله ﷺ للأعرابي، الذي سأله: أخبرني ما فرض الله علي من الصيام. فقال: «شهر رمضان، إلا أن تَطْلُوعَ شَيْءٍ».

[البخاري: الصوم، باب: وجوب صوم رمضان، رقم: ١٧٩٢. مسلم: الإيمان، باب: بيان الصلوات التي هي أحد أركان الإسلام، رقم: ١١].

(٢) عن علي عليه السلام، عن النبي ﷺ قال: «رفع القلم عن ثلاثة: عن النائم حتى يستيقظ، وعن الصبي حتى يحتلم، وعن المجنون حتى يعقل».

وجاء مثله عن عائشة رضي الله عنها.

[أبو داود: الحدود، باب: في المجنون يسرق أو يصيب حداً، رقم: ٤٣٩٨، ٤٤٠٣. الترمذي: الحدود، باب: ما جاء فيمن لا يجب عليه الحد، رقم: ١٤٢٣. النسائي: الطلاق، باب: من لا يقع طلاقه من الأزواج، رقم: ٣٤٣٢. ابن ماجه: الطلاق، باب: طلاق المعتوه والصغير والنائم، رقم: ٢٠٤١، ٢٠٤٢. مسند أحمد: ١/١١٦] مع الاختلاف في بعض الألفاظ في الروايات.

(رفع القلم: أي المواخظة. يحتلم: يبلغ. يعقل: يرجع إليه عقله).

(٣) لقوله تعالى: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ كَمَاتٍ شَتَّىٰ﴾ [البقرة: ١٨٤]. وقرئ: شذوذاً «يَطِيقُونَهُ» أي يكلفونه فلا يطيقونه.

وَفَرَانِضُ الصَّوْمِ أَرْبَعَةُ أَشْيَاءَ: النَّيَّةُ^(١)، وَالْإِمْسَاكُ عَنِ الْأَكْلِ وَالشُّرْبِ
وَالْجَمَاعُ^(٢) وَتَعَمُّدُ الْقِيَّةِ^(٣).

وَالَّذِي يُنْطَرُّ بِهِ الصَّائِمُ عَشْرَةُ أَشْيَاءَ: مَا وَصَلَ عَمْدًا إِلَى الْجَوْفِ وَالرَّاسِ،
وَالْحُقْنَةُ فِي أَحَدِ السَّبِيلَيْنِ، وَالْقِيَّةُ عَمْدًا، وَالْوُطْءُ عَمْدًا فِي الْفَرْجِ، وَالْإِنْزَالُ
عَنْ مَبَاشَرَةٍ^(٤)، وَالْخَيْضُ، وَالتَّقَاسُ، وَالْجُنُونُ، وَالرَّدَّةُ^(٥).

= روى البخاري عن عطاء: سمع ابن عباس رضي الله عنه يقرأ: «وعلى الذين يُطَوَّقُونَ فدية طعام
مسكين» قال ابن عباس: ليست بمنسوخة. هو الشيخ الكبير، والمرأة الكبيرة، لا
يستطيعان أن يصوما، فطعمان مكان كل يوم مسكيناً.

[أخرجه البخاري في التفسير / تفسير سورة البقرة، باب: قوله: ﴿أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ﴾ رقم

٤٢٣٥. وأخرجه أبو داود في الصوم، باب: من قال هي مثبة للشيخ والحبلى، رقم: ٢٣١٨].

(١) قبل الفجر، لكل يوم. لقوله ﷺ: «من لم يبيت الصيام قبل الفجر فلا صيام له».

[رواه الدارقطني: الصيام، باب: تبيت النية من الليل: ١٧١/٢. وقال: رواه ثقات.

والبيهقي: الصيام، باب: ما عليه في كل ليلة من نية الصيام للغد: ٢١٣/٤].

(٢) من طلوع الفجر إلى غروب الشمس. لقوله تعالى: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ

الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتُوا الصَّيِّمَ إِلَى أَيْلٍ وَلَا تَبْشِرُوهُمُ وَأَنْتُمْ عَنْكَفُونَ فِي

السَّجْدِ﴾ [البقرة: ١٨٧].

(٣) الخيط الأبيض: ضوء النهار. الخيط الأسود: ظلمة الليل. الفجر: ضوء يطلع

معتزلاً في الأفق، ينتهي بطلوعه الليل ويبدأ النهار. تبشروهم: تجامعهم. عاكفون:

وأنتم في حال اعتكاف).

(٣) لما رواه أبو هريرة رضي الله عنه: أن النبي ﷺ قال: «من ذرعه القيَّة - وفي رواية: وهو

صائم - فليس عليه قضاء، ومن استقاء عمداً فليقض».

[أبو داود: الصوم، باب: الصائم يستقيء عمداً، رقم: ٢٣٨٠. الترمذي: الصوم، باب:

ما جاء فيمن استقاء عمداً، رقم: ٧٢٠. قال الترمذي: حديث أبي هريرة حديث حسن].

(ذرعه: غلبه وخرج دون تعمد منه).

(٤) أي إنزال المنى بسبب لمس أو تقبيل ونحو ذلك.

(٥) لخروج من قامت به هذه الأمور عن أهلية العبادة.

وَيُسْتَحَبُّ فِي الصَّوْمِ ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ: تَعْجِيلُ الْفِطْرِ^(١)، وَتَأْخِيرُ السُّحُورِ^(٢)،

(١) عن سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ قال: «لا يزال الناس بخير ما عجلوا الفطر».

[البخاري: الصوم، باب: تعجيل الإفطار، رقم: ١٨٥٦. ومسلم: الصيام، باب: فضل السحور وتأکید استجابته واستجاب تأخيره وتعجيل الفطر، رقم: ١٠٩٨. مالك في الموطأ: الصيام، باب: ما جاء في تعجيل الفطر: ٢٨٨/١].
والأفضل أن يفطر على تمرات أو قليل من ماء، ثم يصلي المغرب، ثم يتناول الطعام إن أراد.

روى أبو داود والترمذي وابن ماجه عن سلمان بن عامر رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا كان أحدكم صائماً فليفطر على التمر، فإن لم يجد التمر فعلى الماء، فإن الماء طهور». وروى أبو داود والترمذي: عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: كان رسول الله ﷺ يفطر على رطبات قبل أن يصلي، فإن لم تكن رطبات فعلى تمرات، فإن لم تكن حسا حسوات من ماء. [أبو داود: الصوم، باب: ما يفطر عليه، رقم: ٢٣٥٥، ٢٣٥٦. الترمذي: الزكاة، باب: ما جاء في الصدقة على ذي القرباة، رقم: ٦٥٨. الصوم، باب: ما جاء ما يستحب عليه الإفطار، رقم: ٦٩٤. ابن ماجه: الصيام، باب: ما جاء على ما يستحب الفطر، رقم: ١٦٩٩].

(رطبات: جمع رطب، وهي واحدة الرطب، وهو التمر قبل جفافه. حسا.. شرب جرعات).
(٢) روى أحمد في مسنده [١٤٧/٥]: أنه ﷺ قال: «لَا تَزَالُ أُمَّتِي بِخَيْرٍ مَا عَجَّلُوا الْإِفْطَارَ وَأَخَّرُوا السُّحُورَ».

وعن ابن عباس رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ قال: «إنا معشر الأنبياء: أمرنا أن نؤخر سحورنا، ونعجل فطورنا، وأن نمسك أيماننا على شمالكنا في صلاتنا».
[موارد الظلمان إلى زوائد ابن حبان: الصيام، باب: تأخير السحور وتعجيل الفطر، رقم: ٨٨٥].

ويكون التأخير بحيث ينتهي من الطعام والشراب قبل طلوع الفجر بقليل.
عن أنس بن مالك رضي الله عنه: أن النبي ﷺ وزيد بن ثابت تسحرا، فلما فرغا من سحورهما قام نبي الله ﷺ إلى الصلاة فصلّى. قلنا لأنس: كم كان بين فراغهما من سحورهما ودخولهما في الصلاة؟ قال: قدر ما يقرأ الرجل خمسين آية.

[البخاري: مواقيت الصلاة، باب: وقت الفجر، رقم: ٥٥١. مسلم: الصيام، باب: فضل السحور وتأکید استجابته، رقم: ١٠٩٧].

وَتَرَكُ الْهَجْرَ مِنَ الْكَلَامِ^(١).

وَيَحْرُمُ صِيَامُ خَمْسَةِ أَيَّامٍ: الْعِيدَانِ^(٢)، وَأَيَّامُ التَّشْرِيقِ الثَّلَاثَةِ^(٣).

(١) أي الكلام الفاحش والباطل، كالشتم والغيبة ونحو ذلك.

لأن مثل هذه الخصال لا تليق بالصائم، وقد تحبط عمله وتذهب ثوابه.

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «من لم يدع قول الزور والعمل به - وفي رواية: والجهل - فليس لله حاجة في أن يدع طعامه وشرابه».

[البخاري: الصوم، باب: من لم يدع قول الزور والعمل به في الصوم، رقم: ١٨٠٤.

الأدب، باب: قول الله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا قَوْلَ الزُّورِ﴾ (الحج: ٣٠) رقم: ٥٧١٠].

(الزور: الكذب والميل عن الحق والعمل بالباطل والنهية. العمل به: العمل بمقتضاء

مما نهى الله عنه. الجهل: فعل الجهل وهو السفاهة مع الناس. فليس لله حاجة: أي إن الله

تعالى لا يلتفت إلى صيامه ولا يقبله، فلا يترتب عليه ثواب وإن سقط به الواجب).

(٢) عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه: أن النبي ﷺ نهى عن صيام يومين: يوم الفطر، ويوم النحر.

[البخاري: الصوم، باب: صوم يوم الفطر، رقم: ١٨٩٠. مسلم: الصيام، باب: النهي

عن صوم يوم الفطر ويوم الأضحي، رقم: ١١٣٨ مكرر، واللفظ له].

والنهي هنا للتحريم الذي يقتضي البطلان، لما في صيامهما من الإعراض عن ضيافة الله

عز وجل، ومخالفة ما عليه المسلمون من البهجة والسرور.

(٣) روى مسلم عن كعب بن مالك رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ بعثه، وأوس بن الحدثان،

أيام التشريق، فنأدى: «أنه لا يدخل الجنة إلا مؤمن، وأيام منى أيام أكل وشرب».

وروى أبو داود عن أبي مرة مولى أم هانئ رضي الله عنها: أنه دخل مع عبد الله بن عمرو رضي الله عنه على

أبيه عمرو بن العاص رضي الله عنه، فقرب إليهما طعاماً، فقال: كل، فقال: إني صائم، فقال

عمرو: كل، فهذه الأيام التي كان رسول الله ﷺ يأمرنا بإفطارها، وينهانا عن صيامها.

قال: وهي أيام التشريق.

[مسلم: الصيام، باب: تحريم صوم أيام التشريق، رقم: ١١٤٢. أبو داود: الصوم،

باب: صيام أيام التشريق، رقم: ٢٤١٨].

فلا يصح أيضاً صومها، للمعنى الذي ذكر في العيدين، والله تعالى أعلم.

وَيُكْرَهُ صَوْمُ يَوْمِ الشُّكِّ إِلَّا أَنْ يُوَافَقَ عَادَةُ لَهُ^(١).

(١) وهو يوم الثلاثين من شعبان، الذي يشك فيه الناس: هل هو من شعبان أو من رمضان؟

والمعتمد في المنهـب تحريمه، ولا يصح، لحديث صلة بن زفر قال: كنا عند عمار بن ياسر رضي الله عنه، فأتني بشاة مطليّة، فقال: كلوا، فتنحى بعض القوم فقال: إني صائم، فقال عمار: من صام اليوم الذي يشك فيه الناس فقد عصى أبا القاسم رضي الله عنه.

[أبو داود: الصوم، باب: كراهية صوم يوم الشك، رقم: ٢٣٣٤. الترمذي: الصوم، باب: ما جاء في كراهية صوم يوم الشك، رقم: ٦٨٦، وقال: حديث حسن صحيح، واللفظ له. النسائي: الصيام، باب: صيام يوم الشك، رقم: ٢١٨٨. ابن ماجه: الصيام، باب: ما جاء في صيام يوم الشك، رقم: ١٦٤٥].
ويحمل قول المصنف (يكـره) على كراهة التحريم، فوافق المعتمد.

ويحرم أيضاً الصوم في النصف الثاني من شعبان، لما روى أبو داود عن أبي هريرة رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ قال: «إذا انتصف شعبان فلا تصوموا». وعند الترمذي: «إذا بقي نصف من شعبان فلا تصوموا» وقال: حسن صحيح. وعند ابن ماجه: «إذا كان النصف من شعبان فلا صوم حتى يجي رمضان».

[أبو داود: الصوم، باب: في كراهية ذلك، رقم: ٢٣٣٧. الترمذي: الصوم، باب: ما جاء في كراهية الصوم في النصف الثاني من شعبان لحال رمضان، رقم: ٧٣٨. ابن ماجه: الصيام، باب: ما جاء في النهي أن يتقدم رمضان بصوم إلا من صام صوماً فوافقه، رقم: ١٦٥١].

وتنتفي حرمة صوم يوم الشك والنصف الثاني من شعبان: إذا وافق عادة له، أو وصل صيامه بما قبل النصف الثاني من شعبان.

عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن رسول الله ﷺ قال: «لا يتقدم أحدكم رمضان بصوم يوم أو يومين، إلا أن يكون رجل كان يصوم صومه، فليصم ذلك اليوم».

[البخاري: الصوم، باب: لا يتقدم رمضان بصوم يوم ولا يومين، رقم: ١٨١٥. مسلم: الصيام، باب: لا تقدموا رمضان بصوم يوم ولا يومين، رقم: ١٠٨٢].

(يصوم صومه: كان له صوم نفل فوافق ذلك اليوم، أو كان عليه قضاء أو نذر فصامه).

وَمَنْ وَطِئَ فِي نَهَارِ رَمَضَانَ عَامِداً فِي الْقَرْجِ فَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ وَالْكَفَّارَةُ، وَمَنْ عِنْتُ رَقَبَةٍ مُؤَمَّنَةٍ. فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فإِطْعَامَ سِتِّينَ مَسْكِيناً، لِكُلِّ مَسْكِينٍ مُدٌّ^(١).

وَمَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صِيَامٌ مِنْ رَمَضَانَ أَطْعَمَ عَنْهُ لِكُلِّ يَوْمٍ مُدٌّ^(٢).

(١) عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: بينما نحن جلوس عند النبي ﷺ إذ جاءه رجل فقال: يا رسول الله، هلكت. قال: «ما لك». قال: وقعت على امرأتي وأنا صائم، وفي رواية: في رمضان. فقال رسول الله ﷺ: «هل تجد رقبة تعتقها». قال: لا. قال: «فهل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين». قال: لا. فقال: «فهل تجد إطعام ستين مسكيناً». قال: لا. قال: فمكث النبي ﷺ، فبينما نحن على ذلك أتى النبي ﷺ بعرق فيه تمر، والعرق المكثل، فقال: «أين السائل». فقال: أنا. قال: «أخذ هذا فتصدق به». فقال الرجل: أغلى أفقر مسي يا رسول الله. فوالله ما بين لابتيها - يريد الحرطين - أهل بيت أفقر من أهل بيتي. فضحك النبي ﷺ حتى بدت أنيابه، ثم قال: «أطعمه أهلك».

[البخاري: الصوم، باب: إذا جامع في رمضان ولم يكن له شيء، رقم: ١٨٣٤. مسلم: الصيام، باب: تغليب تحريم الجماع في نهار رمضان، رقم: ١١١١. الموطأ: الصيام، باب: كفارة من أفطر في رمضان: ٢٩٦/١].

(وقعت على امرأتي: جامعتها. رقبة: إنساناً مملوكاً. تعتقها: تحررها من الرق والعبودية. المكثل: وعاء ينسج من ورق النخل. الحرطين: مشى حرّة، وهي أرض ذات حجارة سوداء. بدت أنيابه: ظهرت، وهو كناية عن شدة ضحكته).

ولا يجوز للفقير، الذي قدر على الإطعام، صرف ذلك إلى عياله، وكذلك غيرها من الكفارات، وما ذكر في الحديث خصوصية لذلك الرجل.

(٢) من غالب قوت أهل البلد، كالحنطة مثلاً، والمد يساوي إناءً مكعباً طول حرفه (٢٩) سم، ويزن ما يسه (٦٠٠) غرام تقريباً. ويخرج هذا من التركة كالديون، فإن لم يكن له مال جاز الإخراج عنه، وتبرأ ذمته. روى أبو داود عن ابن عباس رضي الله عنه قال: إذا مرض الرجل في رمضان، ثم مات ولم يصم، أطعم عنه.

وروى الترمذي وصححه وقفه، عن ابن عمر رضي الله عنه قال: من مات وعليه صيام شهر فليطعمه =

وَالشُّبْحُ: إِنْ عَجَزَ عَنِ الصَّوْمِ يَفْطِرُ وَيَتَعَمَّرُ عَنْ كُلِّ يَوْمٍ مَرَّةً^(١).
وَالْحَامِلُ وَالْمَرْضِعُ: إِنْ خَافَتَا عَلَى أَنْفُسِهِمَا أَفْطَرَتَا وَعَلَيْهِمَا الْقَضَاءُ^(٢).

= [أبو داود: الصوم، باب: فمن مات وعليه صيام، رقم: ٢٤٠١. الترمذي: الصوم، باب: ما جاء من الكفارة، رقم: ٧١٨].

والأرلى من الإطعام أن يصوم عنه قريبه، أو من يأذن له الميت أو وارثه بالصوم. عن عائشة رضي الله عنها: أن رسول الله ﷺ قال: «من مات وعليه صيام صام عنه وليه». وعن ابن عباس رضي الله عنه: قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله، إن أمي ماتت وعليها صوم شهر، أفأقضيه عنها؟ قال: «نعم، فدين الله أحق أن يقضى».

[البخاري: الصوم، باب: من مات وعليه صوم، رقم: ١٨٥١، ١٨٥٢. مسلم: الصيام، باب: قضاء الصيام عن الميت، رقم: ١١٤٧، ١١٤٨].

(عليه صيام واجب، من قضاء أو نذر أو كفارة. وليه: كل قريب له ولو كان غير وارث. فليين الله: حق الله تعالى. أحق أن يقضى: أولى بالقضاء والوفاء. وهذا فيمن أفطر لعذر وتمكن من القضاء بأن زال عذره من مرض ونحوه قبل الموت بوقت يسع القضاء ولم يصم وكذلك من أفطر لغير عذر مطلقاً. أما من أفطر لعذر ولم يتمكن من القضاء بأن مات قبل زوال العذر، أو بعده بوقت لا يسع القضاء فلا قضاء عنه ولا فدية، ولا إثم عليه.

(١) انظر حاشية (٣) صحيفة: (١٠٨). وأول الحاشية التي قبل هذه.

(٢) ودل على جواز الفطر للحامل والمرضع:

ما رواه أنس بن مالك - أحد بني كعب - رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ قال: «إن الله تبارك وتعالى وضع عن المسافر الصوم وشطر الصلاة، وعن الحبل والمرضع الصوم». [أخرجه أحمد في مسنده: ٢٩/٥. أبو داود: الصوم، باب: اختيار الفطر، رقم: ٢٤٠٨. الترمذي: الصوم، باب: ما جاء في الرخصة في الإفطار للحبل والمرضع، رقم: ٧١٥، واللفظ له وقال: حديث حسن. النسائي: الصيام، باب: ذكر وضع الصيام عن المسافر، رقم: ٢٢٧٥، ٢٢٧٨. ابن ماجه: الصيام، باب: ما جاء في الإفطار للحامل والمرضع، رقم: ١٦٦٧].

(وضع: خفف بتقصير الصلاة، ورخص في الفطر مع القضاء. شطر: نصف الصلاة الرباعية).

وَأَنْ خَافَتْ عَلَى أَوْلَادِهِمَا أَفْطَرْنَا وَعَلَيْهِمَا الْقَضَاءُ وَالْكَفَّارَةُ^(١)، عَنْ كُلِّ يَوْمٍ مَدَّةً، وَهُوَ رِغْلٌ وَتَلْتٌ بِالْجِرَاقِي^(٢).

والمريض والمسافر سفرأ طويلاً يُفْطِرَانِ وَيَقْضِيَانِ^(٣).

(فَضْلٌ) وَالْاعْتِكَافُ سُنَّةٌ مُسْتَحَبَّةٌ^(٤)، وَلَهُ شَرَطَانِ: النَّيَّةُ، وَاللَّبْثُ فِي

(١) ودل على وجوب الإطعام عليهما :

ما رواه أبو داود [الصوم، باب: من قال: هي مئنة للشيخ والحبلى، رقم: ٢٣١٧، ٢٣١٨]: أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾ [البقرة: ١٨٤] قَالَ: أَثْبَتَ لِلْحَبْلِی وَالْمَرْضَعِ.

وفي رواية: والحبلى والمرضع إذا خافتا - يعني على أولادهما - أفطرتا وأطعمتا.

(٢) انظر تقديره الآن: حاشية (٢) صحيفة (١١٣).

أقول: والذي أراه أن هذا المديني أن يقدر في هذه الأيام من متوسط ما يأكله الناس، بمعنى: أن يقدر متوسط نفقة الفرد في اليوم من طعام وشراب وفاكهة ونحو ذلك، لأن طعام الناس اليوم ليس هو القمح أو الشعير أو التمر أو الزبيب ونحوها، وقلما نجد - حتى الفقراء - يكتفون بالخبز أو الرز ونحوهما دون إدام من لحم وسمن ونحوها. فلا يجزئ في تقديرنا أن نفتي في هذه الأيام بما دونه الفقهاء في الكتب، لأن ما دونوه كان هو المألوف والمعروف في طعام عامة الناس في أزمانهم، والله تعالى أعلم.

(٣) لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَشْهُاءٍ آخَرَةٍ﴾ [البقرة:

١٨٥]. والمراد بالمرريض من يرجى برؤه، وبالمسافر من كان سفره مباحاً.

ومعناها، والله أعلم: من كان خلال رمضان مريضاً مرضاً لا يستطيع معه الصوم، أو كان مسافراً، فليفطر إن شاء، وليصم من غير رمضان، بعد زوال العذر، بعدد الأيام التي أفطرها فيه.

(٤) الاعتكاف: مصدر اعتكف، أي أقام في المكان ولزمه، واللبث بمعناه .

عن عائشة رضي الله عنها، زوج النبي ﷺ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَعْتَكِفُ الْعَشْرَ الْآخِرَ مِنْ رَمَضَانَ حَتَّى تُوَفَّاهُ اللَّهُ، ثُمَّ اعْتَكَفَ أَزْوَاجَهُ مِنْ بَعْدِهِ.

[البخاري: الاعتكاف، باب: الاعتكاف في العشر الأواخر والاعتكاف في المساجد كلها، رقم: ١٩٢٢. مسلم: الاعتكاف، باب: اعتكاف العشر الأواخر من رمضان، رقم: ١١٧٢.

(اعتكف أزواجه.. أي بعد وفاته ﷺ، وهو دليل استمرار حكم الاعتكاف حتى للنساء، =

المَسْجِد.

وَلَا يَخْرُجُ مِنَ الْاِعْتِكَافِ الْمَنْدُورِ إِلَّا لِحَاجَةِ الْإِنْسَانِ^(١) أَوْ عُذْرٍ: مِنْ خَيْضٍ
أَوْ مَرَضٍ، لَا يُمَكِّنُ الْمَقَامَ مَعَهُ.
وَيَبْطُلُ بِالْوُطْءِ^(٢).

= شريطة أن لا يختلطن بالرجال، ولا يضيّقن بأخييتهن على المصلين).

(١) عن عائشة رضي الله عنها، زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت: وإن كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ليدخل علي رأسه، وهو في المسجد، فأَرْجَلُهُ، وكان لا يدخل البيت إلا لحاجة إذا كان معتكفاً.
[البخاري: الاعتكاف، باب: لا يدخل البيت إلا لحاجة، رقم: ١٩٢٥. مسلم: الحيض، باب: حواجز غسل الحائض رأس زوجها وترجلها... رقم: ٢٩٧].
وواضح أنه لا بد من أن تحصل المباشرة بالترجيل والغسل.

(٢) لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَبْتَغُوا زُفًى وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسْجِدِ﴾ [البقرة: ١٨٧] أي لا
تجامعوا أزواجكم في حال اعتكافكم، ولو خارج المسجد، إذ من المعلوم أن
الجماع لا يجوز في المسجد.

فائدة: في البعد عن مواطن التهمة:

عن علي بن الحسين عليهما السلام: أن صفية زوج النبي صلى الله عليه وسلم أخبرته: أنها جاءت رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوره
في اعتكافه في المسجد، في العشر الأواخر من رمضان، فتحدثت عنده ساعة، ثم قامت
تنقلب، فقام النبي صلى الله عليه وسلم معها يقلبها، حتى إذا بلغت باب المسجد عند باب أم سلمة، مر
رجلان من الأنصار، فسلما على رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال لهما النبي صلى الله عليه وسلم: «على رِسْلِكُمَا،
إنما هي صفية بنت خُصَيٍّ». فقالا: سبحان الله يارسول الله، وكُتِبَ عليهما، فقال النبي صلى الله عليه وسلم:
«إن الشيطان يبلغ من الإنسان مبلغَ الدم، وإني خشيت أن يقذف في قلوبكما شيئاً».

[البخاري: الاعتكاف، باب: هل يخرج المعتكف لحوائجه إلى باب المسجد، رقم:
١٩٣٠. مسلم: السلام، باب: بيان أنه يستحب لمن رثي خالياً بامرأة وكانت زوجته أو
محرمًا له أن يقول هذه ثلاثة ليدفع ظن السوء به، رقم: ٢١٧٥].

(ساعة: فترة من الزمن. تنقلب: ترجع وترد إلى منزلها. على رسلكما: اتدأ ولا تعجلا.
كبر عليهما: عظم وشق عليهما ما قاله صلى الله عليه وسلم. مبلغ الدم: كما يبلغ الدم، ووجه الشبه بين
الشيطان والدم شدة الاتصال وعدم المفارقة. يقذف: يلقي ويرمي. شيئاً: من سوء
الظن، وعند مسلم بلفظ: شرّاً).

كتاب الحج

وَشَرَائِطُ وَجُوبِ الْحَجِّ ^(١) سَبْعَةُ أَشْيَاءَ: الْإِسْلَامُ، وَالْبُلُوغُ، وَالْعَقْلُ، وَالْحُرِّيَّةُ ^(٢)، وَوُجُودُ الزَّادِ وَالرَّاحِلَةِ ^(٣)، وَتَخْلِيَةُ الطَّرِيقِ، وَإِمْكَانُ الْمَسِيرِ ^(٤).
وَأَرْكَانُ الْحَجِّ خَمْسَةٌ: الْإِحْرَامُ ^(٥) مَعَ النَّيَّةِ،

(١) والأصل في فرض الحج: قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧].

وأحاديث، منها:

مرواه مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: خطب رسول الله ﷺ فقال: «أيها الناس، قد فرض الله عليكم الحج فحجوا». فقال رجل: أكل عام يا رسول الله؟ فسكت، حتى قالها ثلاثاً. فقال رسول الله ﷺ: «لو قلت نعم لوجبت، ولما استطعتم».

[مسلم: الحج، باب: فرض الحج مرة في العمر، رقم: ١٣٣٧].

وحديث ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «بني الإسلام على خمس: شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، والحج، وصوم رمضان».

[البخاري: الإيمان، باب: الإيمان وقول النبي ﷺ: «بني الإسلام على خمس» رقم:

٨. مسلم: الإيمان، باب: بيان أركان الإسلام ودعائمه العظام، رقم: ١٦].

(٢) فلا يجب الحج والعمرة على كافر أصلي وجوب مطالبة في الدنيا، لعدم أهليته للعبادة، فلو أسلم وهو معسر، وقد كان استطاع حال الكفر، فلا يجب عليه.

- وكذلك لا يجبان على الصبي والمجنون، لعدم تكليفهما، كما مر مراراً.

- ولا على من فيه رق، لأن منافعه مستحقة لبيده، فليس مستطيعاً.

(٣) لتفسير السبيل في الآية بهما، روى الحاكم [المناسك: ٤٤٢/١] عن أنس رضي الله عنه،

عن النبي ﷺ، في قوله تبارك وتعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ قال: قيل: يا رسول الله، ما السبيل؟ قال: «الزَّادُ وَالرَّاحِلَةُ». قال: هذا

حديث صحيح.

(٤) أي سلامة الطريق من المؤذيات، وبقاء زمن يتسع لوصوله عادة.

(٥) وهو عند الإطلاق: نية الدخول في حج أو عمرة، قال في المصباح المنير: أحرم =

... وَالْوُقُوفُ بِعَرَفَةَ^(١)، وَالطَّوَافُ بِالْبَيْتِ^(٢)، وَالسَّعْيُ بَيْنَ الصَّفَا
وَالْمَرْوَةِ^(٣)، وَالْحَلْقُ^(٤).

= الشخص نوى الدخول في حج أو عمرة، ومعناه: أدخل نفسه في شيء حرم عليه
به ما كان حلالاً له. والمراد به هنا الدخول، لذكر المصنف التية معه.

(١) عن عبد الرحمن بن يعمر الدَّيْلِي رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ قال: «الحج عرفة، من
جاء ليلة جُمُع قبل طلوع الفجر فقد أدرك الحج». (جمع: مزدلفة، سميت بذلك
لا اجتماع الناس فيها).

[أبو داود: المناسك، باب: من لم يدرك عرفة، رقم: ١٩٤٩. الترمذي: الحج، باب:
ما جاء فيمن أدرك الإمام بجمع فقد أدرك الحج، رقم: ٨٨٩، ٨٩٠ واللفظ له. النسائي:
مناسك الحج، باب: فرض الوقوف في عرفة، رقم: ٣٠١٦. ابن ماجه: المناسك،
باب: من أتى عرفة قبل الفجر ليلة جمع، رقم: ٣٠١٥].

(٢) لقوله تعالى: ﴿وَلْيَكُونُوا بِالْبَيْتِ الْكَعْبِيِّ﴾ [الحج: ٢٩]. والإجماع على أن المراد
به طواف الإفاضة. (العتيق: المتقدم في الزمان).

(٣) لخبر الدارقطني وغيره بسند صحيح: عن برة بنت أبي تجرة رضي الله عنها قالت: رأيت
رسول الله ﷺ حين انتهى إلى المسعى قال: «اسموا»، فإن الله تعالى كتب عليكم
السعي.

[الدارقطني: الحج، باب: المواقيت (٢/٢٥٥) رقم: ٨٥. مسند أحمد: ٦/٤٢١-٤٢٢].
وروى البخاري ومسلم عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قَدِمَ النبي ﷺ مكة، فطاف بالبيت، ثم
صلى ركعتين، ثم سعى بين الصفا والمروة، ثم تلا: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ
حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب: ٢١]. (تلا: أي ابن عمر، أسوة: قدوة).

[البخاري: الحج، باب: ما جاء في السعي بين الصفا والمروة، رقم: ١٥٦٤، واللفظ
له. مسلم: الحج، باب: ما يلزم من أحرم بالحج ثم قدم مكة من الطواف والسعي،
رقم: ١٢٣٤].

(٤) لبعض الرأس، أو التقصير، روى البخاري ومسلم واللفظ له: عن أنس بن مالك
رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ أتى منى، فأتى الجمرة فرماها، ثم أتى منزله بمنى ونحر،
ثم قال للحلاق: «خُذْ». وفي رواية: فقال: «احلق» وأشار إلى جانبه الأيمن، ثم
الأيسر، ثم جعل يعطيه الناس.

وَأَزْكَانُ الْمَغْمَرَةِ أَرْبَعَةٌ: الْإِحْرَامُ، وَالطَّوَافُ، وَالسَّغْيُ، وَالْحَلْقُ أَوْ التَّقْصِيرُ فِي أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ^(١).

وَوَاجِبَاتُ الْحَجِّ - غَيْرُ الْأَزْكَانِ - ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ: الْإِحْرَامُ مِنَ الْمَيْقَاتِ^(٢)،

= [البخاري: الوضوء، باب: الماء الذي يغسل به شعر الإنسان، رقم: ١٦٩، مسلم: الحج، باب: بيان أن السنة يوم النحر أن يرمي ثم ينحر، رقم: ١٣٠٥].

وَالْحَلْقُ لِلرِّجَالِ أَفْضَلُ مِنَ التَّقْصِيرِ، لَفَعْلُهُ ﷺ كَمَا سَبَقَ فِي الْحَدِيثِ، وَلَقَوْلُهُ ﷺ فِيمَا رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ: «اللَّهُمَّ ارْحَمْ الْمُحَلِّقِينَ». قَالُوا: وَالْمُقْصِرِينَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «اللَّهُمَّ ارْحَمْ الْمُحَلِّقِينَ». قَالُوا: وَالْمُقْصِرِينَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَفِي رِوَايَةٍ: قَالَهَا ثَلَاثًا. قَالَ: «وَالْمُقْصِرِينَ».

[البخاري: الحج، باب: الحلق والتقصير عند الإحلال، رقم: ١٦٤٠ - ١٦٤٢، مسلم: الحج، باب: تفضيل الحلق على التقصير وجواز التقصير، رقم: ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٤].

وَالتَّقْصِيرُ لِلْمَرْأَةِ أَفْضَلُ، وَيَكْرَهُ لَهَا الْحَلْقُ، لَمَّا رَوَاهُ ابْنُ عَبَّاسٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَيْسَ عَلَى النِّسَاءِ الْحَلْقُ، إِنَّمَا عَلَى النِّسَاءِ التَّقْصِيرُ».

[أبو داود: المناسك، باب: الحلق والتقصير، رقم: ١٩٨٤، ١٩٨٥].

وَعَنْ عَلِيٍّ ﷺ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ تَحْلُقَ الْمَرْأَةُ رَأْسَهَا.

[الترمذي: الحج، باب: ما جاء في كراهية الحلق للنساء، رقم: ٩١٤، ٩١٥].

(١) وَهُوَ الْأَظْهَرُ، رَوَى الْبُخَارِيُّ عَنْ جَابِرٍ ﷺ قَالَ: قَامَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَصْحَابَهُ أَنْ يَجْعَلُوهَا عِمْرَةً، وَيَطُوفُوا، ثُمَّ يَقْصُرُوا وَيَحْلُقُوا.

وَفِي رِوَايَةٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ: وَأَمَرَ أَصْحَابَهُ أَنْ يَطُوفُوا بِالْبَيْتِ وَيَالِصُوا وَالْمَرْوَةَ، ثُمَّ يَقْصُرُوا مِنْ رُؤُوسِهِمْ، ثُمَّ يَحْلُقُوا.

وَفِي رِوَايَةٍ عَنْهُ: ثُمَّ يَحْلُقُوا، وَيَحْلُقُوا أَوْ يَقْصُرُوا. وَرَوَاهُ مُسْلِمٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ ﷺ.

[البخاري: الحج، باب: تقضي الحائض المناسك كلها إلا الطواف بالبيت...، رقم: ١٥٦٨، وباب: ما يلبس المحرم من الثياب والأردية والأزر، رقم: ١٤٧٠، وباب: تقصير المتمتع بعد العمرة، رقم: ١٦٤٤، مسلم: الحج، باب: وجوب الدم على المتمتع...، رقم: ١٢٢٧].

(٢) وَهُوَ الْمَكَانُ الَّذِي حَدَدَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَوْ الْخَلَفَاءُ الرَّاشِدُونَ لِأَهْلِ كُلِّ جِهَةٍ: أَنْ =

وَرَمَى الْجِمَارِ الثَّلَاثِ^(١)،

= يحرموا قبل أن يتجاوزوه، إذا أتوا مكة قاصدين لحج أو عمرة.
عن ابن عباس رضي الله عنه قال: وَقَتَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ ذَا الْحُلَيْفَةِ، وَأَهْلَ الشَّامِ الْجَحْفَةَ، وَأَهْلَ نَجْدِ قَرْنِ الْمَنَازِلِ، وَأَهْلَ الْيَمَنِ يَلْمَلَمَ. فَمَنْ لَهِنَ، وَلَمْ يَأْتِ عَلَيْهِمْ مِنْ غَيْرِ أَهْلِهِمْ، لَمْ يَكُنْ يَرِيدُ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ. فَمَنْ كَانَ دُونَهُمْ فَمَهْلُهُ مِنْ أَهْلِهِ، وَكَذَلِكَ حَتَّى أَهْلُ مَكَّةَ يُهْلُونَ مِنْهَا.

[البخاري: الحج، باب: مهل أهل الشام، رقم: ١٤٥٤. مسلم: الحج، باب: مواقيت الحج والعمرة، رقم: ١١٨١].

(وقت: هي في الأصل للتقدير الزماني، واستعيرت هنا للتقدير المكاني. ذا الحليفة: موضع خارج المدينة، وهو معروف الآن بآبار علي. الجحفة: موضع بين مكة والمدينة، والناس يحرمون اليوم من موضع قريب منها يقال له: رايغ. يلملم: جبل من بلاد تهامة قريب من مكة. قرن المنازل: جبل أيضاً قريب من مكة. فمهله: مكان إحرامه، من الإهلال وهو رفع الصوت بالتلبية عند الإحرام. أهله: مسكنه وموضعه).

وعن ابن عمر رضي الله عنه قال: لما فُتِحَ هَذَا الْمَصْرَانِ، أَتَوْا عَمْرَ فَقَالُوا: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَدَّ لَأَهْلِ نَجْدِ قَرْنًا، وَهُوَ جَوْرٌ عَنْ طَرِيقِنَا، وَإِنَّا إِن أَرَدْنَا قَرْنًا شَقَّ عَلَيْنَا. قَالَ: فَانظُرُوا حَذُّوْهَا مِنْ طَرِيقِكُمْ، فَحَدَّ لَهُمْ ذَاتَ عِرْقٍ.

[البخاري: الحج، باب: ذات عرق لأهل العراق، رقم: ١٤٥٨].
(المصران: البصرة والكوفة. جور: مائل وبعيد. حذوها: ما يحاذيها ويقابلها. فحد لهم: عين لهم ميقاناً باجتهاده. ذات عرق: موضع بين العراق ومكة، وهو قريب منها، والعرق الجبل الصغير، سمي بذلك لوجوده فيه).

وهذه المواضع المذكورة في الأحاديث تعرف للحجيج الآن بواسطة سكانها، أو بوسائل أخرى، وربما تسمى بغير هذه الأسماء.

(١) في أيام التشريق، وهي الحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر من ذي الحجة، وجمرة العقبة وحدها يوم النحر، وهو اليوم العاشر من ذي الحجة.

[انظر: حاشية: ٤، صحيفة: ١١٨].

وروى البخاري: أن عبد الله بن عمر رضي الله عنه: كَانَ يرمي الْجَمْرَةَ الدُّنْيَا بِسَبْعِ حَصِيَّاتٍ، ثُمَّ يَكْبُرُ عَلَى إِثْرِ كُلِّ حَصَاةٍ، ثُمَّ يَتَقَدَّمُ فَيُسْهِلُ، فَيَقُومُ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ قِيَامًا طَوِيلًا، فَيَدْعُو وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ، ثُمَّ يرمي الجمرة الوسطى كذلك، فَيَأْخُذُ ذَاتَ الشِّمَالِ فَيُسْهِلُ، وَيَقُومُ =

... وَالْحَلْقُ^(١).

وَسُنُّ الْحَجِّ سَبْعٌ: الْإِفْرَادُ، وَهُوَ: تَقْدِيمُ الْحَجِّ عَلَى الْعُمْرَةِ^(٢)، وَالتَّلْبِيَةِ^(٣)،

= مستقبل القبله قياماً طويلاً، فيدعو ويرفع يديه، ثم يرمي الجمره ذات العقبة من بطن الوادي، ولا يقف عندها، ويقول: هكذا رأيت رسول الله ﷺ يفعل.

[البخاري: الحج، باب: رفع اليدين عند جمره الدنيا والوسطى، رقم: ١٦٦٥].

(الجمره: مجتمع الحصى بمعنى، وكل كومة من الحصى. الدنيا: القرية إلى منى وهي الصغرى. إثر: بعد. فيسهل: ينزل إلى السهل. العقبة: المرقى الصعب من الجبل ونحوه، والمراد الجمره الكبرى. بطن الوادي: وسطه وميله).

ويكون الرمي يوم النحر بعد طلوع الشمس، وأيام التشريق بعد الزوال. روى مسلم عن جابر رضي الله عنه قال: رمى رسول الله ﷺ يوم النحر ضحى، وأما بعد فإذا زالت الشمس.

[مسلم: الحج، باب: بيان وقت استحباب الرمي، رقم: ١٢٩٩].

وعند أبي داود عن عائشة رضي الله عنها: ثم رجع إلى منى، فمكث بها لبالي التشريق، يرمي الجمره إذا زالت الشمس، كل جمره بسبع حصيات.

[أبو داود: المناسك، باب: في رمي الجمار، رقم: ١٩٧٣].

(١) اعتبار الحلق من الواجبات قول مرجوح، والراجع أنه ركن في الحج والعمرة، لما علمت. انظر: حاشية: ٤، صحيفة: ١١٨، وحاشية: ١، صحيفة: ١١٩.

(٢) لأنه ﷺ هكذا فعل في حجة الوداع. روى البخاري عن عائشة رضي الله عنها قالت: خرجنا مع رسول الله ﷺ في حجة الوداع، فمنا من أهل بعمرة، ومنا من أهل بحجة، ومنا من أهل بحج وعمرة، وأهل رسول الله ﷺ بالحج، فأما من أهل بالحج، أو جمع الحج والعمرة، فلم يحلوا حتى يوم النحر. (يحلوا: يخرجوا من إحرامهم).

[البخاري: المغازي، باب: حجة الوداع، رقم: ٤١٤٦. وانظر الحاشية قبلها].
ولأنه لا يحتاج إلى دم، بخلاف التمتع والقران، كما متعلم.

(٣) ويستحب أن يقتصر على تلبية رسول الله ﷺ، روى البخاري ومسلم واللفظ له، عن ابن عمر رضي الله عنهما: أن رسول الله ﷺ كان إذا استوت به راحلته قائمة عند مسجد ذي الحليفة أهل، فقال: أليبيك اللهم لبيك، لبيك لا شريك لك لبيك، إن الحمد والنعمة لك والملك، لا شريك لك.

وَلَطَوَافُ الْقُدُومِ^(١)، وَالْمَبِيتُ بِمُزْدَلَفَةَ^(٢)، وَرَكْعَتَا الطَّوَافِ^(٣)، وَالْمَبِيتُ
بِمَعْنَى^(٤).....

= [البخاري: الحج، باب: التلبية، رقم: ١٤٧٤، وباب: الإهلال مستقبل القبلة، رقم: ١٤٧٨. مسلم: الحج، باب: التلبية وصفتها ووقتها، رقم: ١١٨٤].

(١) عن عائشة رضي الله عنها: أَنَّ أَوَّلَ شَيْءٍ بَدَأَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ حِينَ قَدِمَ مَكَّةَ أَنَّهُ تَوَضَّأَ ثُمَّ طَافَ بِالْبَيْتِ. [البخاري: الحج، باب: الطواف على وضوء، رقم: ١٥٦٠. مسلم: الحج، باب: ما يلزم من طاف بالبيت وسعى من البقاء على الإحرام وترك التحلل، رقم: ١٢٣٥].

(٢) في حديث جابر رضي الله عنه عند مسلم: حتى أتى المزدلفة فصلى بها المغرب والعشاء بأذان واحد وإقامتين، ولم يسبح بينهما شيئاً. ثم اضطجع رسول الله ﷺ حتى طلع الفجر، وصلى الفجر حين تبين له الصبح بأذان وإقامة. [مسلم: الحج، باب: حجة النبي ﷺ، رقم: ١٢١٨].

واعتباره سنة قول مرجوح، والأظهر الراجح أنه واجب، وصححه النووي في شرح المذهب. والصحيح عنده: أنه يحصل بلحظة من النصف الثاني من الليل، والله أعلم. (المجموع: ١٢٧/٨ - ١٢٨).

(٣) عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قدم رسول الله ﷺ، فطاف بالبيت سبعاً، ثم صلى خلف المقام ركعتين.

[البخاري: الحج، باب: صلى النبي ﷺ لسبوعه ركعتين، رقم: ١٥٤٤. مسلم: الحج، باب: ما يلزم من أحرم بالحج ثم قدم مكة من الطواف والسعي، رقم: ١٢٣٤]. (السبوعه: لطوافه سبعة أشواط).

(٤) لأنه ﷺ بات بها، قال النووي (المجموع: ١٨٨/٨): أما حديث مبيت النبي ﷺ بمعنى ليالي التشريق فصحيح مشهور. وانظر حاشية (١) صحيفة (١٢٠). وعده من السنن قول مرجوح، والراجح أنه واجب، لما رواه البخاري ومسلم عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: استأذن العباس بن عبد المطلب رضي الله عنه رسول الله ﷺ أن يبيت بمكة ليالي منى، من أجل سقايته، فأذن له.

[البخاري: الحج، باب: سقاية الحاج، رقم: ١٥٥٣. مسلم: الحج، باب: وجوب المبيت بمعنى ليالي أيام التشريق...، رقم: ١٣١٥].

فقد دل على أنه لا يجوز لغير المعذور تركه، ويشترط أن يوجد فيها معظم الليل.

... وَطَوَّافُ الْوُدَّاعِ^(١).

وَيَتَجَرَّدُ الرَّجُلُ عِنْدَ الْإِحْرَامِ مِنَ الْمَخِيطِ، وَيَلْبَسُ إِذَا رَأَى وَرْدَاءَهُ أَيْتَضِينَ^(٢).

(١) والأظهر أنه واجب، لما رواه مسلم عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: كان الناس ينصرفون في كل وجه، فقال رسول الله ﷺ: «لا ينفرن أحدكم حتى يكون آخر عهده بالبيت». وعند أبي داود: «حتى يكون آخر عهده الطواف بالبيت».

[مسلم: الحج، باب: وجوب طواف الوداع وسقوطه عن الحائض، رقم: ١٣٢٧، أبو داود: المناسك، باب: الوداع، رقم: ٢٠٠٢، ابن ماجه: المناسك، باب: طواف الوداع، رقم: ٣٠٧٠].

ويسقط عن الحائض والنفساء، لما رواه البخاري ومسلم عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: أمر الناس أن يكون آخر عهدهم بالبيت، إلا أنه خُفِّفَ عن المرأة الحائض.

[البخاري: الحج، باب: طواف الوداع، رقم: ١٦٦٨، مسلم: الحج، باب: وجوب طواف الوداع وسقوطه عن الحائض، رقم: ١٣٢٨].
وقيس بالحائض النساء.

(٢) روى البخاري عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: انطلق النبي ﷺ من المدينة، بعدما تَرَجَّلَ وأدَّهَنَ، ولبس إزاره ورداءه، هو وأصحابه، فلم يَنْهَ عن شيء من الأردية والأزُرِ تلبس.

[البخاري: الحج، باب: ما يلبس المحرم من الثياب...، رقم: ١٤٧٠].

(ترجل: سرح شعره. أدَّهَنَ: وضع الطيب ونحوه).

وكونها بيضاء، لقوله ﷺ: «البسوا من ثيابكم البياض، فإنها من خير ثيابكم».

[أبو داود: اللباس، باب: في البياض، رقم: ٤٠٦١، الترمذي: الجنائز، باب: ما يستحب من الأكفان، رقم: ٩٩٤، ابن ماجه: الجنائز، باب: ما جاء فيما يستحب من الكفن، رقم: ١٤٧٢].

ويستحب له أن يغتسل، ثم يتطيب ويلبس ثياب الإحرام، ثم يصلي ركعتين سنة الإحرام، ثم يحرم. روى البخاري عن نافع قال: كان ابن عمر رضي الله عنهما إذا أراد الخروج إلى مكة أدهن بدهن ليس له رائحة طيبة، ثم يأتي مسجد ذي الحليفة فيصلي، ثم يركب، وإذا استوت به راحلته قائمة أحرم، ثم قال: هكذا رأيت النبي ﷺ يفعل. وروى مسلم الجزء الأخير منه.

(فَضْلٌ) وَيَحْرُمُ عَلَى الْمُحْرَمِ عَشْرَةُ أَشْيَاءَ: بُسُّ الْمَخِيطِ، وَتَقْطِيعُ الرَّأْسِ مِنْ الرَّجُلِ وَالْوُجْهِ مِنَ الْمَرْأَةِ^(١)، وَتَرْجِيلُ الشَّعْرِ^(٢) وَحُلْفُهُ^(٣)، وَتَقْلِيمُ

= وروى البخاري ومسلم عن عائشة رضي الله عنها قالت: كنت أطيب رسول الله ﷺ لإحرامه حين يحرم، ولحله قبل أن يطوف بالبيت. أي طواف الركن.

[البخاري: الحج، باب: الطيب عند الإحرام وما يلبس إذا أراد أن يحرم ويترجل ويدهن، وباب: الإهلال مستقبل القبلة، رقم: ١٤٦٥، ١٤٧٩. مسلم: الحج، باب: الإهلال من حيث تبعث به راحلته، وباب: الطيب للمحرم عند الإحرام، رقم: ١١٨٧، ١١٨٩].

(١) روى البخاري ومسلم عن ابن عمر رضي الله عنهما: أن رجلاً سأل النبي ﷺ: ما يلبس المحرم من الثياب؟ فقال: «لا يلبس القميص، ولا العمامة، ولا السراويلات، ولا البرانس، ولا الخفاف، إلا أحد لا يجد نعلين فليلبس حفي، وليقطعهما أسفل من الكعبين، ولا ينبسوا من الثياب شيئاً منه الزعفران أو ورس». زاد البخاري: «ولا تنقب المرأة المحرمة ولا تلبس القفازين».

[البخاري: الحج، باب: ما لا يلبس المحرم من الثياب، رقم: ١٤٦٨. الإحصار وجزاء الصيد، باب: ما ينهى من الطيب للمحرم والمحرمة، رقم: ١٧٤١. مسلم: الحج، باب: ما يباح للمحرم بحج أو عمرة وما لا يباح وبيان تحريم الطيب عليه، رقم: ١١٧٧].

(القميص: جمع قميص. السراويلات: جمع سراويل وهي ما يستر النصف الأسفل من الجسم من الثياب المخيطة. البرانس: جمع برنس، وهو كل ثوب ملتصق به غطاء الرأس. الخفاف: جمع خف وهو حذاء يستر القدم. الزعفران: نبت صبغي له رائحة طيبة. ورس: نبت أصفر يصبغ به، وله رائحة طيبة. تنقب: تغطي وجهها. القفازين: ثنية قفاز، وهو ما يلبس في اليدين ويزر على الساعدين).

وتلبس المرأة ما أرادت من الثياب المخيطة وغيرها، ولا تظهر ما عدا الوجه والكفين، وإن خشيت الفتنة سترتها وفدّت.

(٢) محمول على ما إذا علم أن التسريح ينتف الشعر، لتلبد ونحوه، وإلا فهو مكروه لغلبة الظن أنه يساقط به.

(٣) لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْلِفُوا رَهْوَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْكَيْدُ مَلَأَهُ﴾ [البقرة: ١٩٦] أي مكان ذبحه وهو متى يوم النحر. وقيس على الحلق التتف والتقصير، وعلى الرأس سائر البدن، لما في ذلك كله من معنى الترفه.

الْأَطَاغِرُ^(١)، وَالطَّيْبُ^(٢)، وَقَتْلُ الصَّيْدِ^(٣).....

(١) قياساً على الشعر، لما في ذلك من الترفه المنافي لقوله ﷺ: «الحاج أشعث أغبر». أي من شأنه ذلك.

[ذكر هذا اللفظ نفسه ابن حجر في فتح الباري: الحج، عند باب: ما ينهى أي عنه من الطيب للمحرم، ولم يرفعه، بل ذكره عرضاً. وكذا ذكره النووي في شرح مسلم: الحج، عند باب: ما يباح للمحرم بحج أو عمرة لبسه وما لا يباح. وأخرجه البيهقي في الكبرى (٥٨/٥) باب: الحاج أشعث أغبر، عن ابن عمر رضي الله عنهما: أن النبي سئل: ما الحاج؟ فقال: «الشعث النفل». والأشعث: هو الذي تفرق شعره وانتشر ولم يرجله. والأغبر: هو الذي غلته القبرة. والنفل: هو الذي ظهرت رائحة بدنه لتركه الطيب والادهان.

(٢) لما جاء في حديث ابن عمر رضي الله عنهما في الحاشية [١٦] الصحيفة السابقة: «ولا تلبسوا من الثياب ما منه الزعفران أو ورُسُ». الثياب ما منه الزعفران أو ورُسُ.

ودل على ذلك أيضاً: حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال: وَقَصَّتْ بِرَجُلٍ مُحْرَمٍ نَاقَتَهُ فَقَتَلْتَهُ، فَأَتَى بِهِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «اغسلوه وكفنوه، ولا تغطوا رأسه، ولا تُقَرِّبُوهُ طَبِيباً، فإنه يبعث يُبُولُ». وفي رواية: «ملياً». (وقصت: دقت عتقه).

[البخاري: الجنائز، باب: الكفن في ثوبين، رقم: ١٢٠٦. الإحصار وجزاء الصيد، باب: ما ينهى عن الطيب للمحرم والمحرمه، رقم: ١٧٤٢. مسلم: الحج، باب: ما يفعل بالمحرم إذا مات، رقم: ١٢٠٦].

(٣) لقوله تعالى: ﴿أَجَلَتْ لَكُمْ هَيْبَةُ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُقْتَلُ عَلَيْكُمْ عَيْرٌ يُحِلُّ الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ﴾ [المائدة: ١] أي محرمون.

وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ وَمَنْ قَتَلَ مِنْكُمْ مَتَعِدًا فَعَرَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ أَوْ كَفَرَةً طَعَامًا سِتْرَيْنِ أَوْ عَدْلَ ذَلِكَ صِيَامًا لِيَذُوقَ وَبَالَ أَمْرِهِ عَفَا اللَّهُ عَنْكَ مَلَأَ مِنْ غَدَائِهِمْ اللَّهُ مِنْهُ وَاللَّهُ عَزِيزٌ ذُو انْتِقَامٍ ﴿٩٥﴾﴾ [المائدة: ٩٥].

(حرم: محرمون بحج أو عمرة. متعمداً: ذاكراً لإحرامه قاصداً لقتله. مثل: شبهه في الخلقة وما يقارب الصيد في الصورة لا الجنس. النعم: ما يرعى من الأموال، وأكثر ما يطلق على الإبل، كما يطلق على البقر والغنم، ومنها المعز. يحكم به: يقدره وبين ما هو الواجب فيه. هدياً: هو ما يساق من المواشي ليذبح في الحرم. بالغ الكعبة: يذبح في الحرم ويتصدق به على مساكينه. عدل ذلك صياماً: صيام أيام تعادل بعدها قيمة الهدى أو الطعام).

... وَعَقْدُ النِّكَاحِ^(١)، وَالْوَطْءُ، وَالْمُبَاشَرَةُ بِشَهْوَةٍ^(٢).

وفي جميع ذلك الفِدْيَةُ، إِلَّا عَقْدَ النِّكَاحِ فَإِنَّهُ لَا يَنْعَقِدُ^(٣)، وَلَا يُفْسِدُهُ إِلَّا
الْوَطْءُ فِي الْقَرْجِ، وَلَا يَخْرُجُ مِنْهُ بِالْفَسَادِ^(٤).

وَمَنْ فَاتَهُ الْوُقُوفُ بِعَرَفَةَ تَحَلَّلَ بِعَمَلِ عُمْرَةٍ، وَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ وَالْهَدْيُ^(٥).

(١) روى مسلم وغيره عن عثمان بن عفان رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لَا يَنْكِحُ
المحرم ولا يَنْكَحُ».

[مسلم: النكاح، باب: تحريم نكاح المحرم وكراهة خطبته، رقم: ١٤٠٩. أبو داود:
المناسك، باب: المحرم يتزوج، رقم: ١٨٤١. الترمذي: الحج، باب: ما جاء في
كراهية تزويج المحرم، رقم: ٨٤٠. السائي: مناسك الحج، باب: انتهى عن ذلك.
رقم: ٢٨٤٢، ٢٨٤٤. ابن ماجه: النكاح، باب: المحرم يتزوج، رقم: ١٩٦٦].

(٢) لقوله تعالى: ﴿الْمَعْ أَشْهَرُ مَعْلُومَتٍ فَمَنْ قَرَنَ فِيهِكَ لَمْ يَكُنْ فَلَا رَفْعَ وَلَا سُوءَ وَلَا
جَدَالَ فِي الْحَجِّ﴾ [البقرة: ١٩٧]. والرفق: الجماع، ويطلق على مقدماته من
المباشرة ونحوها.

(٣) أي لا يصح، فلا يجب فيه شيء، لأنه لم يحصل به المقصود.

(٤) فيجب عليه أن يستمر في حجه، ويتمه وإن كان فاسداً.

ودل على وجوب الإتمام: قوله تعالى: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْقُرْبَةَ﴾ [البقرة: ١٩٦]. وهو أمر
يشمل الصحيح والفاسد، فمن أحرم بنسك وجب عليه إتمامه وإن فسد.

ويجب مع ذلك القضاء ولو كان الحج تطوعاً. روى مالك في الموطأ أنه بلغه: أن عمر بن
الخطاب وعلي بن أبي طالب وأبا هريرة رضي الله عنهم، سئلوا: عن رجل أصاب أهله وهو
محرم بالحج، فقالوا: يتغذآن، يمضيان لوجهيهما حتى يقضيا حجَّيهما، ثم عليهما حج
قابل والهدي.

[الموطأ: الحج، باب: هدي المحرم إذا أصاب أهله: ٣٨١/١].

(٥) أصاب أهله: جامع زوجته. يتغذآن: يستمران في أعمال الحج. قابل: العام التالي
لعامه الذي أفسد فيه حجه. الهدي: وهو الكفارة، التي سيأتي بيانها في الفصل التالي.

(٥) وأقله شاة تجزئ في الأضحية، أو صيام، كما سيأتي في قول عمر رضي الله عنه.

عن ابن عمر رضي الله عنهما: أن رسول الله ﷺ قال: «من وقف بعرفات بليل فقد أدرك الحج، ومن
فاته عرفات بليل فقد فاته الحج. فليحل بعمره، وعليه الحج من قابل».

وَمَنْ تَرَكَ رُكْنًا^(١) لَمْ يَحِلَّ مِنْ إِخْرَاجِهِ حَتَّى يَأْتِيَ بِهِ^(٢)، وَمَنْ تَرَكَ وَاجِبًا لَزِمَهُ الدَّمُ^(٣). وَمَنْ تَرَكَ سُنَّةً لَمْ يَلْزِمُهُ بِتَرْكِهَا شَيْءٌ.

= [الدارقطني: (٢٤١/٢) الحج، باب: المواقيت، رقم: ٢١].

وفي سنده رحمة بن صعب أبو هاشم الفراء الواسطي، وهو ضعيف. وروى الدارقطني في الباب نفسه [رقم: ٢٢]: عن ابن عباس رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «من أدرك عرفات فوقف بها والمزدلفة فقد تم حجه، ومن فاتة عرفات فقد فاتة الحج، فليحل بعمره وعليه الحج من قابل».

وأفتى بذلك عمر رضي الله عنه، واشتهر بين الصحابة ولم ينكره أحد منهم، فكان إجماعاً. روى مالك رحمه الله تعالى [في الموطأ: الحج، باب: هدي من فاتة الحج: ٣٨٣/١] بإسناد صحيح: أن هبار بن الأسود جاء يوم النحر وعمر بن الخطاب بنحريه، فقال: يا أمير المؤمنين، أخطأنا البعثة، كنا نرى أن هذا اليوم يوم عرفة؟ فقال عمر: اذهب إلى مكة، فطف أنت ومن معك، وانحروا هدياً إن كان معكم، ثم احلقوا أو قصروا، وارجعوا، فإذا كان عام قابل فحجوا وأهدوا، فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع. وروى كذلك عن سليمان بن يسار: أن أبا أيوب الأنصاري رضي الله عنه خرج حاجاً، حتى إذا كان بالنازية من طريق مكة أضل رواحله، وأنه قدم على عمر بن الخطاب يوم النحر، فذكر ذلك له، فقال عمر: اصنع كما يصنع المعتمر، ثم قد حللت. فإذا أدركك الحج قابلاً فاحجج، وأهد ما استيسر من الهدى.

[الموطأ: الحج، باب: هدي من فاتة الحج: ٣٨٣/١، رقم: ١٥٣، ١٥٤].

وروى البيهقي [الحج، باب: ما يفعل من فاتة الحج: ١٧٥/٥] بإسناده الصحيح عن ابن عمر وزيد بن ثابت رضي الله عنه مثل هذا. قال النووي في شرح المذهب: واشتهر ذلك فلم ينكره أحد، فكان إجماعاً. [المجموع: الحج، باب: الفوات والإحصار: ٢٣٠/٨].

(١) أي غير الوقوف بعرفة، وأما هو فقد سبق حكمه.

(٢) يعني أنه لا يجبر بدم، بل يتوقف الحج عليه، لأن ماهية الحج لا تحصل إلا بجميع أركانه، وقد لزمه الحج بالشروع، فلا يتحلل منه حتى يأتي بالأركان، وغير الوقوف ليس له وقت محدد، فيمكن الإتيان به.

(٣) روى البيهقي بإسناد صحيح [الحج، باب: من ترك شيئاً من الرمي حتى يذهب أيام منى: ١٥٢/٥] عن ابن عباس رضي الله عنه، أنه قال: من نسي من نسْيِهِ شيئاً، أو تركه، فليُهِرَقْ دماً. والمراد بالنسك هنا الواجب.

(فَضْلٌ) وَالذَّمَاءُ الْوَاجِبَةُ فِي الْإِحْرَامِ خَمْسَةُ أَشْيَاءَ:

أَحَدُهَا: الدَّمُ الْوَاجِبُ بِتَرْكِ نُسْكَ، وَهُوَ عَلَى التَّرْتِيبِ: شَاةٌ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ
فَصِيَامَ عَشْرَةِ أَيَّامٍ: ثَلَاثَةٌ فِي الْحَجِّ، وَسَبْعَةٌ إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ^(١).
وَالثَّانِي: الدَّمُ الْوَاجِبُ بِالْحَلْقِ وَالتَّرْقَةِ، وَهُوَ عَلَى التَّخْيِيرِ: شَاةٌ، أَوْ صَوْمٌ
ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، أَوْ التَّصَدُّقُ بِثَلَاثَةِ أَصْعٍ عَلَى سِتَّةِ مَسَاكِينَ^(٢).

(١) دل على ذلك قوله تعالى: ﴿مَنْ تَنَعَ الْقَسْرَةَ إِلَى الْفَحْجِ مَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْفَنَاءِ مَنْ لَمْ يَجِدْ فَيْصَامًا
تَلَفَّظَ أَيَّامًا فِي الْحَجِّ وَسَجَّوَ إِذَا جَسَمَ﴾ [البقرة: ١٩٦].

(تمتع بالعمرة: أي اعتمر أولاً، ثم أحرم بالحج من مكة ولم يخرج إلى الميقات،
والإحرام من الميقات واجب، فوجب بتركه دم على ما ذكر. وليس غيره من ترك
الواجبات عليه).

(٢) لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَيْئَةُ مَحْلُومًا مَنِ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ
فَعِدَّةٌ مِنْ يَسَارٍ أَوْ سَدَقَةٍ أَوْ مَقْلُوبٍ﴾ [البقرة: ١٩٦] أي فليحلق وليُؤدِّ.
(محلّه: مكان ذبحه وهو منى، ووقته وهو العاشر من ذي الحجة).

وهذه الثلاثة قد ورد بيان كل منها في حديث كعب بن عجرة رضي الله عنه، حين رآه رسول الله ﷺ
في الحديبية، وقد تناثر القمل على وجهه، فقال له: «أبؤذيك هَوَامٌ رَأْسُكَ». قال: نعم.
قال: «احلق رأسك، أو انسك شاة، أو صم ثلاثة أيام، أو أطعم فرقاً من الطعام على
سِتَّةِ مَسَاكِينَ».

قال كعب في حديثه: فَنَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿مَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَعِدَّةٌ مِنْ
يَسَارٍ أَوْ سَدَقَةٍ أَوْ مَقْلُوبٍ﴾ وقال: فنزلت في خاصة، وهي لكم عامة.
[البخاري: الإحصار وجزاء الصيد، باب: الإطعام في الفدية نصف صاع، رقم: ١٧٢١.
مسلم: الحج، باب: جواز حلق الرأس للمحرم إذا كان به أذى...، رقم: ١٢٠١].
[الفرق: ثلاثة أصع، والصاع ٢٤٠٠ غرام تقريباً].

وإذا وجب ذلك في حال العنقر ففي حال عُدْمِهِ أَوَّلَى بِالْوَجُوبِ.
وقيس بحلق الشعر ما في معناه من بقية الاستمتاع المحرمة، كالطيب والادهان
واللبس للمخيط وقص الظفر ومقدمات الجماع، لاشتراك الكل في معنى الترفه.

وَالثَّالِثُ: الدَّمُ الْوَاجِبُ بِإِحْصَارٍ، فَيَتَحَلَّلُ وَيُهْدَى شاةً^(١).

وَالرَّابِعُ: الدَّمُ الْوَاجِبُ بِقَتْلِ الصَّيْدِ، وَهُوَ عَلَى التَّخْيِيرِ: إِنْ كَانَ الصَّيْدُ مِمَّا لَهُ مِثْلٌ أُخْرِجَ الْمِثْلُ مِنَ النِّعَمِ، أَوْ قَوْمُهُ وَاشْتَرَى بِقِيَمَتِهِ طَعَاماً وَتَصَدَّقَ بِهِ، أَوْ صَامَ عَنْ كُلِّ يَوْمًا.

وَإِنْ كَانَ الصَّيْدُ مِمَّا لَا يَمِثْلُ لَهُ أُخْرِجَ بِقِيَمَتِهِ طَعَاماً، أَوْ صَامَ عَنْ كُلِّ مَدَّةٍ يَوْمًا^(٢).

(١) لقوله تعالى: ﴿وَأَيُّهَا الْمَلَأَ الْأَعْيُنَ وَيَوَّحَىٰ بِمَا تُخْفُونَ الصُّرُورَ﴾ فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ مَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ وَلَا تَحْلِفُوا زُورًا عَلَىٰ بَيْعِ الْهَدْيِ يَحِلُّهُ ﴿[البقرة: ١٩٦].

(أحصرتم: منعتم من المضي لأداء الحج أو العمرة، وخصر: أحبط به ومنع من ينوع قصده). وأقل الهدى شاة تجزىء في الأضحية.

ولابد من تقديم الذبيح على الحلق، لقوله تعالى في الآية نفسها: ﴿وَلَا تَحْلِفُوا زُورًا عَلَىٰ بَيْعِ الْهَدْيِ يَحِلُّهُ﴾.

وروى البخاري عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: خرجنا مع النبي ﷺ معتمرين، فحال كفار قریش دون البيت، فحضر رسول الله ﷺ بذنته وحلق رأسه.

[البخاري: الإحصار، باب: النحر قبل الحلق في الحصر، رقم: ١٧١٧].

(بلنه: جمع بدنة، وهي ما يساق إلى الحرم من الإبل).

(٢) لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ وَمَنْ قَتَلَ مِنْكُمْ مَتَعِدًا حَرْجًا مِمَّا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ يَحْكَمْ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ أَوْ كَفَّرَ طَعَامًا مُسَكِّينَ أَوْ عَدَلَ ذَلِكَ صِيَامًا يَدُّوقُ وَبَالَ أَمْرِهِ عَفَا اللَّهُ عَنْ سَلْفٍ وَمَنْ عَادَ فَنَنْقِمُ اللَّهُ مِنْهُ وَاللَّهُ عَزِيزٌ ذُو انْتِقَامٍ﴾ [المائدة: ٩٥].

(حرم: محرمون بحج أو عمرة . متعمداً: ذاكر أو لإحرامه قاصداً لقتله . مثل: شبهه في الخلفة وما يقارب الصيد في الصورة لا الجنس . النعم: ما يرعى من الأموال، وأكثر ما يطلق على الإبل، كما يطلق على البقر والغنم، ومنها المعز . يحكم به: يقدره ويبين ما هو الواجب فيه . هدياً: هو ما يساق من المواشي ليذبح في الحرم . بالغ الكعبة: يذبح في الحرم ويتصدق به على مساكينه . عدل ذلك صياماً: صيام أيام تعادل بعددها قيمة الهدى أو الطعام كما ذكر في المتن).

والخامس: الدَّم الواجب بالطَّه، وهو على الترتيب: بدنة، فإن لم يجدها بقرّة، فإن لم يجدها فسبع من الغنم، فإن لم يجدها فَوَم البدنة واشترى بقيمتها طعاماً وَتَصَدَّقَ به، فإن لم يجد صامَ عن كُلِّ مُدٍّ يوماً^(١).
ولا يُجْزئُه الهَدْي ولا الإطعام إلّا بالحَرَم^(٢)، ويُجْزئُه أَنْ يَصُومَ حَيْثُ شَاءَ.
ولا يجوز قَتْلُ صَيْدِ الْحَرَم ولا قَطْعُ شَجَرِهِ، وَالْمُحِلُّ وَالْمُحْرَمُ فِي ذَلِكَ سَوَاءٌ^(٣).

(١) احتج لوجوب البدنة بفتوى الصحابة رضي الله عنهم بذلك، فقد روى مالك رحمه الله تعالى في [الموطأ] عن ابن عباس رضي الله عنه: أنه سئل عن رجل وقع بأهله وهو بمنى، قبل أن يفيض، فأمره أن ينحر بدنة.

(يفيض: يطوف طواف الإفاضة بدنة: وهي واحدة الإبل حيث ذكرت، ذكرأ كان أم أنثى).
وروى مثل هذا عن عمر وعلي وأبي هريرة رضي الله عنهم.

[الموطأ: الحج، باب: هدي المحرم إذا أصاب أهله، وباب: من أصاب أهله قبل أن يفيض: ١/ ٣٨٤].

والرجوع إلى البقرة والسبع من الغنم، لأنهما في الأصحية كالبدنة.
وأما الرجوع إلى الإطعام ثم الصيام: فلأن الشرع عدل في جزاء الصيد من الحيوان إليهما على التخير، فرجع إليهما هنا عند العذر على الترتيب.

(٢) لقوله تعالى: ﴿هَذَا بَلَدٌ آكَلَتْهُ﴾. فيجب صرف اللحم والطعام إلى مساكين الحرم، مقيمين أو طارئين. إلا ما وجب بالإحصار: فإن كان الإحصار في غير الحرم صرف اللحم أو الطعام إلى مساكين ذلك الموضع.

(٣) لقوله ﷺ يوم فُتِحَ مَكَّةُ: «إن هذا البلد حرمه الله يوم خلق السماوات والأرض، فهو حرام بحرمة الله إلى يوم القيامة».. لا يعضد شجره، ولا ينفر صيده، ولا يلتقط لقطته إلا من عرفها، ولا يختلى خلاه». قال العباس: يا رسول الله، إلا الإذخر، فإنه لقيتهم وبيوتهم؟ قال: «إلا الإذخر».

[البخاري: الجزية، باب: إثم الغادر للبر والفاجر، رقم: ٣٠١٧. مسلم: الحج، باب: تحريم مكة وصيدها وخلاها وشجرها ولقطتها إلا لمنشد على الدوام، رقم: ١٣٥٣].
(يعضد: يقطع. ينفر: يثار ليصاد، وقيل معناه: يصاد. لقطته: ما سقط فيه من الأشياء. عرفها: للناس على الدوام ولا يملكها أبداً. يختلى: يقتلع بالأيدي ونحوها. خلاه: هو الحشيش الرطب. الإذخر: نبت معروف لدى أهل مكة. لقيتهم: حدادهم، يوقد به النار. لبيوتهم: يسقونها به فوق الخشب).

بكتاب البيوع وغيرها من المعاملات

الْبَيْعُ ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ: بَيْعٌ عَيْنٍ مُشَاهِدَةٌ فَجَائِزٌ^(١)، وَبَيْعٌ شَيْءٍ مَوْصُوفٍ فِي الذَّمَّةِ: فَجَائِزٌ إِذَا وَجِدَتِ الصَّفَةُ عَلَى مَا وُصِفَ بِهِ، وَبَيْعٌ عَيْنٍ غَائِبَةٍ لَمْ تُشَاهَدْ فَلَا يَجُوزُ^(٢).

وَيَصِحُّ بَيْعُ كُلِّ طَاهِرٍ، مُتَّعٍ بِهِ، مَمْلُوكٍ^(٣)، وَلَا يَصِحُّ بَيْعُ عَيْنٍ نَجِسَةٍ^(٤)،

(١) الأصل في مشروعية البيع:

آيات، منها: قوله تعالى: ﴿وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٨٢]. وقوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ [البقرة: ٢٧٥].

وأحاديث، منها: ما رواه الحاكم (في المستدرک: البيوع ١٠/٢) عن أبي بردة ورافع بن خديج رضي الله عنهما: سئل رسول الله ﷺ: أي الكسب أطيب؟ أو: أفضل؟ فقال: «عمل - وفي رواية: كسب - الرجل بيده، وكل بيع مبرور». أي لا غش فيه ولا خيانة. (٢) لأنه غرر، أي فيه خطر الغش والخداع، وقد روى أبو هريرة رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع الغرر.

[مسلم: البيوع، باب: بطلان بيع الحصة والبيع الذي فيه غرر، رقم: ١٥١٣. أبو داود: البيوع، باب: في بيع الغرر، رقم: ٣٣٧٦. الترمذي: البيوع، باب: ما جاء في كراهية بيع الغرر، رقم: ١٢٣٠. النسائي: البيوع، باب: بيع الحصة، رقم: ٤٥١٨. ابن ماجه: التجارات، باب: النهي عن بيع الحصة وعن بيع الغرر، رقم: ٢١٩٤].

(٣) فلا يصح بيع ما لم يملكه، لأنه لا ولاية له على المبيع حال العقد. ولقوله ﷺ: «ولا بيع إلا فيما تملك».

[أخرجه أبو داود في الطلاق، باب: في الطلاق قبل النكاح، رقم: ٢١٩٠].

(٤) أي باعتبار الشرع، كالخمر والخنزير. روى البخاري ومسلم عن جابر رضي الله عنه أنه سمع رسول الله ﷺ يقول عام الفتح وهو بمكة: «إن الله ورسوله حرم بيع الخمر والميتة والخنزير والأصنام». فقيل: يا رسول الله، أرايت شحوم الميتة، فإنها يطلى بها السفن، ويدهن بها الجلود، ويستصبح بها الناس؟ فقال: «لا، هو حرام». ثم قال رسول الله ﷺ عند ذلك: «قاتل الله اليهود، إن الله لما حرم شحومها جملوه ثم باعوه فأكلوا ثمنه».

وَلَا مَا لَا مَنَفْعَةَ فِيهِ^(١).

(فَضْلُ) وَالرِّبَا فِي الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَالْمَطْعُونَاتِ^(٢).

= (يَطْلَى: يدهن . يستصح: يجعلونها في مصايحهم ويوقدون قليلاً فيها ليستضيئوا بها . قاتل: لمن . شحومها: شحوم الميتة، أو شحوم البقر والغنم، كما أخبر تعالى بقوله: ﴿وَمِنَ الْبَقَرِ وَالْغَنَمِ حَرَّمَ خُرْقَتَا عَلَيْهِمْ شُحُومَهُمَا﴾ [الأنعام: ١٤٦] . جملوه: أذابوه واستخرجوا دهنه).

وعن أبي مسعود الأنصاري رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ نهى عن ثمن الكلب، ومهر البغي، وحلوان الكاهن.

(ثمن الكلب: بيعه وأخذ ثمنه . مهر البغي: ما تأخذه الزانية على زناها، وقد كانوا في الجاهلية يكرهون إماءهم على الزنى والاكتساب به، فأنكر الإسلام ذلك ونهى عنه، قال الله تعالى: ﴿وَلَا تُكْرِهُوا فَتِيَّتَكُمْ عَلَى الْبَغَاءِ إِنْ أَرَدْتَ حَصْحَصًا لِتُنْفِرُوا عَرْضَ الْغَيْبَةِ الدُّنْيَا﴾ [النور: ٣٣] . فتیانكم: إماءكم . تحصناً: تعففاً . حلوان الكاهن: ما يعطى للكاهن أجرة على كهنته، وأصل الحلوان في اللغة العطية، والكاهن هو الذي يدعي علم ما يحدث في المستقبل ويخبر عنه).

[أخرج الحديثين البخاري: البيوع، باب: بيع الميتة والأصنام، وباب: ثمن الكلب، رقم: ٢١٢١، ٢١٢٢ . مسلم: المساقاة، باب: تحريم ثمن الكلب وحلوان الكاهن...، وباب: تحريم بيع الخمر والميتة والخزير والأصنام، رقم: ١٥٦٧، ١٥٨١].

(١) شرعاً، كالحشرات وحبة حنطة وآلات الملاهي المحرمة. لأن بذل الثمن مقابل ما لا ينتفع به سفه، وأكل لأموال الناس بالباطل، والله تعالى يقول: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبُطْلِ﴾ [البقرة: ١٨٨].

(٢) أي يتحقق معناه شرعاً في هذه الأشياء.

والربا في اللغة الزيادة، وشرعاً: نوع من التعامل تتحقق فيه زيادة على شكل مخصوص، يتنافى مع أصول التشريع الإسلامي.

والتعامل بالربا من الكاثر، والأصل في تحريمه آيات، منها: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ [البقرة: ٢٧٥].

وأحاديث، منها: ما رواه جابر رضي الله عنه قال: لعن رسول الله ﷺ أكل الربا وموكله وكتابه وشاهديه، وقال: «هم سواء». أي يسترون في فعل المعصية والإثم.

[مسلم: المساقاة، باب: لعن أكل الربا وموكله، رقم: ١٥٩٨].

ولا يجوزُ بَيْعُ الذَّهَبِ بِالذَّهَبِ، ولا الفِضَّةُ كَذَلِكَ، إِلَّا مُتَمَاثِلًا نَقْدًا^(١)، ولا يَبِيعُ ما ابتاعَهُ حتى يَقْبِضَهُ^(٢)، ولا يَبِيعُ اللَّحْمَ بِالْحَيَوَانِ^(٣). ويجوزُ بَيْعُ الذَّهَبِ

(١) روى مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «الذهب بالذهب وزناً بوزن مثلاً بمثل، والفضة بالفضة وزناً بوزن مثلاً بمثل، فمن زاد أو استزاد فهو رباً». وفي رواية أبي سعيد رضي الله عنه: «بدأ بيد». أي نقداً، بتقايض البديلين في المجلس، ومتماثلاً، دون زيادة بالوزن.

[مسلم: المساقاة، باب: الربا، وياب: الصرف ويبيع الذهب بالورق نقداً، وياب: النهي عن بيع الورق بالذهب ديناً، رقم: ١٥٨٤، ١٥٨٦ - ١٥٩٠].

(٢) عن ابن عمر رضي الله عنهما: أن النبي ﷺ قال: «من ابتاع طعاماً فلا يبيعه حتى يستوفيه» وفي رواية: «حتى يقبضه».

وفي رواية قال: رأيت الناس في عهد رسول الله ﷺ يتناعون جزافاً، يعني الطعام، يُضَرَّبُونَ أن يبيعه في مكانهم، حتى يؤووه إلى رحالهم.

وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: أما الذي نهى عنه النبي ﷺ فهو الطعام أن يباع حتى يقبض. قال ابن عباس: ولا أحسب كل شيء إلا مثله. أي مثل الطعام، لا يجوز بيعه إلا بعد أن يقبض.

[البخاري: البيوع، باب: بيع الطعام قبل أن يقبض...، وياب: من رأى إذا اشترى طعاماً جزافاً أن لا يبيعه حتى يؤويه إلى رحله...، رقم: ٢٠٢٨ - ٢٠٣٠. مسلم: البيوع، باب: بطلان بيع المبيع قبل القبض، رقم: ١٥٢٥ - ١٥٢٧].

وروى حكيم بن حزام رضي الله عنه قال: قلت: يا رسول الله، إني أبتاع هذه البيوع، فما يحل لي وما يحرم علي؟ قال: «يا ابن أخي، لا تبين شيئاً حتى تقبضه».

[البیهقي: البيوع، باب: النهي عن بيع ما لم يقبض: ٣١٣/٥].

وروى أبو داود (٣٤٩٩) عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: فإن رسول الله ﷺ نهى أن تُباع السِّلْعُ حيثُ تَباع، حتى يحوزها التجارُ إلى رحالهم، أي منازلهم.

(٣) لحديث سمرة رضي الله عنه: أن النبي ﷺ نهى عن بيع الشاة باللحم.

رواه الحاكم في المستدرک: البيوع (٣٥/٢) وقال: هذا حديث صحيح الإسناد، رواه عن آخرهم أئمة حفاظ ثقات.

بِالْفِضَّةِ مُتَّفَاضِلًا نَقْدًا^(١)، وَكَذَلِكَ الْمَطْعُمَاتُ: لَا يَجُوزُ بَيْعُ الْجَنْسِ مِنْهَا بِمِثْلِهَا
إِلَّا مُتَمَازِلًا نَقْدًا^(٢)،

= رَوَى مَالِكٌ فِي الْمَوْطَأِ [الْبَيْع، بَابُ: بَيْعِ الْحَيَوَانِ بِاللَّحْمِ: ٦٥٥/٢] مَرْسَلًا، عَنْ
سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الْحَيَوَانِ بِاللَّحْمِ.

(١) رَوَى مُسْلِمٌ عَنْ عِبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ،
وَالْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ، وَالْبُرُّ بِالْبُرِّ، وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ، وَالتَّمْرُ بِالتَّمْرِ، وَالْمِلْحُ بِالْمِلْحِ، مِثْلًا
بِمِثْلٍ، سَوَاءٌ بِسَوَاءٍ، يَدًا بِيَدٍ، فَإِذَا اخْتَلَفَتْ هَذِهِ الْأَصْنَافُ فَيَبْعُوا كَيْفَ شِئْتُمْ، إِذَا كَانَ
يَدًا بِيَدٍ».

وَرَوَى الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ وَزَيْدِ بْنِ أَرْقَمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَا: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
عَنْ بَيْعِ الذَّهَبِ بِالْوَرَقِ ذَيْنًا.

[الْبُخَارِيُّ: الْبَيْع، بَابُ: بَيْعِ الْوَرَقِ بِالذَّهَبِ نَسِيئَةً، رَقْمٌ: ٢٠٧٠. مُسْلِمٌ: الْمَسَاقَاةُ،
بَابُ: الصَّرْفِ وَبَيْعِ الذَّهَبِ بِالْوَرَقِ نَقْدًا، وَبَابُ: النِّهْيِ عَنْ بَيْعِ الْوَرَقِ بِالذَّهَبِ ذَيْنًا،
رَقْمٌ: ١٥٨٧، ١٥٨٩].

(وَالْوَرَقُ: الْفِضَّةُ. كَيْفَ شِئْتُمْ: مُتَسَاوِيًا أَوْ مُتَخَالِفًا بِالْوِزْنِ أَوْ الْكِيلِ).

(٢) رَوَى مُسْلِمٌ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «التَّمْرُ بِالتَّمْرِ، وَالْحِنْطَةُ
بِالْحِنْطَةِ، وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ، وَالْمِلْحُ بِالْمِلْحِ، مِثْلًا بِمِثْلٍ. يَدًا بِيَدٍ. فَمَنْ زَادَ أَوْ اسْتَزَادَ
فَقَدْ أَرَبَى، إِلَّا مَا اخْتَلَفَتْ أَلْوَانُهُ. أَيْ أَجْنَاسُهُ، فَيَجُوزُ بَيْعُهُ مُتَّفَاضِلًا نَقْدًا.

فَقَوْلُهُ ﷺ: «مِثْلًا بِمِثْلٍ، سَوَاءٌ بِسَوَاءٍ» دَلٌّ عَلَى وَجُوبِ الْمِثَالَةِ فِي الْقَدْرِ، وَمَنْعِ
الْاِخْتِلَافِ فِيهِ. وَقَوْلُهُ: «يَدًا بِيَدٍ» دَلٌّ عَلَى وَجُوبِ الْحُلُولِ وَالتَّقَابُضِ.

وَرَوَى الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ وَأَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
اسْتَعْمَلَ رَجُلًا عَلَى خَيْبَرٍ، فَجَاءَهُ بِتَمْرِ جَنْبٍ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَكُلْ تَمْرَ خَيْبَرٍ
هَكَذَا». قَالَ: لَا وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا لَنَأْخُذُ الصَّاعَ مِنْ هَذَا بِالصَّاعِينَ، وَالصَّاعِينَ
بِالثَّلَاثَةِ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَفْعَلْ، بَيْعُ الْجَمْعِ بِالدَّرَاهِمِ جَنْبِيًّا».

[الْبُخَارِيُّ: الْبَيْع، بَابُ: إِذَا أَرَادَ بَيْعَ تَمْرٍ بِتَمْرِ خَيْبَرٍ مِنْهُ، رَقْمٌ: ٢٠٨٩. مُسْلِمٌ:
الْمَسَاقَاةُ، بَابُ: بَيْعِ الطَّعَامِ مِثْلًا بِمِثْلٍ، رَقْمٌ: ١٥٩٣].

(اسْتَعْمَلَ: جَعَلَهُ عَامِلًا لِأَنَّهُ يَخْرُجُهَا، أَوْ أَشْرَهُ عَلَيْهَا. جَنْبٍ: نَوْعٌ جَيِّدٌ مِنْ أَنْوَاعِ التَّمْرِ.
الْجَمْعُ: الرَّدِيءُ مِنَ التَّمْرِ، أَوْ الْخَلِيطُ مِنْهُ. ابْتِغَى: اشْتَرَى).

... ويجوزُ بيعُ الجنسِ منها بغيرِهِ مُتَفَاضِلًا نَقْدًا^(١). وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ الْغَرَرِ^(٢).
(فُضِّلَ) وَالتُّبَايَعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا^(٣)، وَلَهُمَا أَنْ يَشْتَرَطَا الْخِيَارَ إِلَى
ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ^(٤)،

(١) انظر الحاشية (١) من الصحيفة قبلها.

(٢) روى مسلم [اليوع، باب: بطلان بيع الحصة والبيع الذي فيه غرر، رقم: ١٥١٣]:

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: نهى رسول الله ﷺ عن بيع الحصة، وعن بيع الغرر.
[وهو عند أبي داود: البيوع، باب: في بيع الغرر، رقم: ٣٣٧٦. الترمذي: البيوع،
باب: ما جاء في كراهية بيع الغرر، رقم: ١٢٣٠. النسائي: البيوع، باب: بيع الحصة،
رقم: ٤٥١٨. ابن ماجه: التجارات، باب: النهي عن بيع الحصة وبيع الغرر، رقم:
٢١٩٤].

وبيع الحصة: أن يشتري أحد المبيعات مجهولاً، ويرمي بحصة، فما وقعت عليه كان
هو المبيع، وقيل فيها غير ذلك. وبيع الغرر: هو كل بيع فيه جهالة، تجعله متردداً بين
المنفعة والمفسدة، وغير معلوم النتائج، كبيع الحمل في البطن، واللبن في الضرع،
ومجهول الصنف، ونحو ذلك.

(٣) عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ قال: «المتبايعان كل واحد منهما
بالخيار على صاحبه، ما لم يتفرقا، إلا بيع الخيار».

وعن حكيم بن حزام رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «البيعان بالخيار ما لم يتفرقا، فإن صدقا
وبينا بورك لهما في بيعهما، وإن كذبا وكتما محقت بركة بيعهما».

[البخاري: البيوع، باب: البيعان بالخيار ما لم يتفرقا، رقم: ٢٠٠٤، ٢٠٠٥. مسلم:
اليوع، باب: ثبوت خيار المجلس للمتبايعين، وباب: الصدق في البيع والبيان، رقم:
١٥٣٢، ١٥٣١].

(بالخيار: له أن يفسخ العقد ويرد البيع. ما لم يتفرقا: يغادر أحدهما مجلس العقد، فإن
غادر أحدهما لزم العقد. بيع الخيار: أن يقول أحدهما للآخر: اختر العقد أو الفسخ،
فإن اختار أحدهما لزم. محقت: من المحق، وهو نقصان وذهاب البركة).

(٤) روى البخاري ومسلم عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه: أن رجلاً ذكر للنبي ﷺ أنه يُخَدِّعُ فِي
الْبَيْعِ، فَقَالَ: «إِذَا بَايَعْتَ قَعْلًا لَا خِلَابَةَ».

وعند البيهقي بإسناد حسن: «ثم أنت بالخيار في كل سلعة ابتعتها ثلاث ليال».

... وَإِذَا وُجِدَ بِالْمَبِيعِ عَيْبٌ فَلِلْمُشْتَرِي رَدُّهُ^(١).

وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ الثَّمَرَةِ مُطْلَقًا إِلَّا بَعْدَ بَدْوٍ صَلاَحِهَا^(٢)، وَلَا يَبِيعُ مَا فِيهِ الرِّبَا^(٣) بِجَنْبِهِ رَطْبًا إِلَّا اللَّبَنُ^(٤).

(فَضْلٌ) وَيَصُحُّ السَّلْمُ^(٥) خَالًا وَمُوجَلًا فِيمَا تَكَامَلَ فِيهِ خَمْسُ شَرَايِطَ: أَنْ

= [البخاري: البيوع، باب: ما يكره من الخداع في البيع، رقم: ٢٠١١. مسلم: البيوع، باب: من يخدع في البيع، رقم: ١٥٣٣. سنن البيهقي: البيوع، باب: الدليل على أن لا يجوز شرط الخيار في البيع أكثر من ثلاثة أيام: ٢٧٣/٥].

(رجلاً: هو حَبَّان بن منقذ رضي الله عنه. بايعت: بعت أو اشترت. لا خلافة: لا غش ولا خداع).
(١) روى البخاري [في البيوع، باب: النهي للبائع أن لا يحفل الإبل والبقر والغنم وكل محفلة. رقم: ٢٠٤١] ومسلم [في البيوع، باب: تحريم بيع الرجل على بيع أخيه.. وتحريم التصرية، رقم: ١٥١٥] عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «لَا تُصَرُّوا الإبل والغنم، فمن ابتاعها بعدُ فإنه بخير النظرين بعد أن يحتلبها: إن شاء أمسك، وإن شاء ردها وصاع تمر». أي بدل ما أخذه من الحليب.

(لا تصروا: لا تترك أياماً بدون حلب، وربما ربطت أخلافها، حتى يجتمع اللبن في ضرعها ويوهم أنها كثيرة اللبن. ابتاعها بعد: اشتراها بعد تصريتها).
وله أن يردها قبل الحلب إن علم بالتصرية، وهذا دليل ثبوت خيار الرد بالعيب.
(٢) (مطلقاً) أي من غير شرط القلع أو الإبقاء.

روى البخاري [في البيوع، باب: بيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها، رقم: ٢٠٨٢] ومسلم [في البيوع، باب: النهي عن بيع الثمار قبل بدء صلاحها، رقم: ١٥٣٤] عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها، نهى البائع والمبتاع. (يبدو صلاحها: يظهر نضجها. المبتاع: المشتري).

وفي رواية عنه عند مسلم: قال رسول الله ﷺ: «لَا تَبْتَاعُوا الثمر حتى يبدو صلاحه وتذهب عنه الآفة» أي يضمن عدم إصابته بما يفسده.
(٣) أي ما فيه علة الربا وهي كونه أثماناً أو مطعوماً.

(٤) لأنه تتحقق فيه المماثلة، أما غيره كالعنب ونحوه فلا تتحقق فيه.

(٥) ويقال له السلف، وسمي العقد بذلك لتسليم رأس المال في المجلس وتقديمه على المسلم فيه.

يكون مضبوطاً بالصفة، وأن يكون جنساً لم يختلط به غيره، ولم تدخله النار لإحالته، وأن لا يكون معيناً^(١)، ولا من معين.

ثم لصحة المسلم فيه ثمان شرائط: وهي: أن يصفه بعد ذكر جنسه ونوعه بالصفات التي يختلف بها الثمن، وأن يذكر قدره بما ينفي الجهالة عنه، وأن كان مؤجلاً ذكر وقت محله، وأن يكون موجوداً عند الاستحقاق في الغالب، وأن يذكر موضع قبضه، وأن يكون الثمن معلوماً^(٢)، وأن يتقابضاً قبل التفريق^(٣)، وأن يكون عقد السلم ناجزاً لا يدخله خيار الشرط^(٤).

= والأصل في مشروعته:

قوله تعالى ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا سَأَلْتُم بِدِينٍ لَّنْ أَجَلَ مَكْسٍ فَأَكْتَبُوا﴾ [البقرة: ٢٨٢]. قال ابن عباس رضي الله عنه: أراد به السلم. ولذلك تسمى الآية آية السلم، كما تسمى آية الدين. [انظر: تفسير القرطبي].

وروى البخاري ومسلم عن ابن عباس رضي الله عنه قال: قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة وهم يسلفون بالتمر الستين والثلاث، فقال: «من أسلف في شيء فليسلف في كيل معلوم، ووزن معلوم، إلى أجل معلوم».

[البخاري: السلم، باب: السلم في وزن معلوم، رقم: ٢١٢٥. مسلم: المساقاة، باب: السلم، رقم: ١٦٠٤].

(١) أي عيناً حاضرة يشار إليها، لأن الأصل في حقيقة السلم كونه ديناً.

(٢) والأصل فيما سبق من شرائط قوله تعالى في الآية: ﴿لَّنْ أَجَلَ مَكْسٍ﴾. وقوله صلى الله عليه وسلم في الحديث: «في كيل معلوم، ووزن معلوم، إلى أجل معلوم» واستنبط ما لم يذكر مما ذكر.

(٣) أي أن يقبض المسلم إليه رأس مال السلم في مجلس العقد، لقوله صلى الله عليه وسلم: «مَنْ أَسْلَفَ قُلُسِفَ». وهذا معناه، والله أعلم.

(٤) لأن عقد السلم فيه غرر من وجه حيث إنه عقد على معدوم، وفي خيار الشرط غرر من وجه، حيث إن العقد على خطر الإمضاء أو الفسخ، فلا يجمع غرر إلى غرر. (ناجزاً: ماضياً مبرماً ونافذاً).

(فَضْلٌ) وَكُلُّ مَا جَارَ بَيْعُهُ جَارَ رَهْنِهِ فِي الدُّيُونِ^(١)، إِذَا اسْتَقَرَّ ثُبُوتُهَا فِي الذَّمِّ. وَلِلرَّاهِنِ الرَّجُوعُ فِيهِ مَا لَمْ يَقْبُضْهُ^(٢)، وَلَا يَفْضَمُنُهُ الْمُرْتَهِنُ إِلَّا بِالتَّعْذِي^(٣)، وَإِذَا قَبِضَ بَعْضُ الْحَقِّ لَمْ يَخْرُجْ شَيْءٌ مِنَ الرَّهْنِ حَتَّى يَقْضِيَ

(١) وَالْأَصْلُ فِيهِ : قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿لَئِنْ كُنْتُمْ عَلَيَّ سَغَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهْنَ مَقْبُوسَهُ﴾ [البقرة: ٢٨٣].

(فَرِهَانٌ : جَمْعُ رَهْنٍ، بِمَعْنَى الْعَيْنِ الْمَرْهُونَةِ).

وَيَصِحُّ الرَّهْنُ فِي السَّفَرِ وَالْحَضَرِ، فَقَدْ رَوَى الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ عَنْ عَائِشَةَ ؓ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اشْتَرَى طَعَامًا مِنْ يَهُودِيٍّ إِلَى أَجَلٍ، وَرَهْنَهُ دِرْعًا مِنْ حَدِيدٍ. وَعَنْدَ الْبُخَارِيِّ عَنْ أَنَسٍ ؓ قَالَ : وَلَقَدْ رَهْنُ النَّبِيِّ ﷺ دِرْعًا لَهُ بِالْمَدِينَةِ عِنْدَ يَهُودِيٍّ، وَأَخَذَ مِنْهُ شِعْرًا لِأَهْلِهِ.

[الْبُخَارِيُّ : الْبَيْعُ، بَابُ : شَرَاءِ النَّبِيِّ ﷺ بِالنِّسِيَةِ، رَقْمٌ : ١٩٦٣، ١٩٦٤. مُسْلِمٌ : الْمَسَاقَاةُ، بَابُ : الرَّهْنُ وَجَوَازُهُ فِي الْحَضَرِ وَالسَّفَرِ، رَقْمٌ : ١٦٠٣].

وَقَدْ أَتَى الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِحَدِيثِ أَنَسٍ ؓ بِرَوَايَةِ أُخْرَى فِي أَوَّلِ كِتَابِ الرَّهْنِ مِنْ صَحِيحِهِ، وَعَنْونَ لَهُ بِقَوْلِهِ : (بَابُ : فِي الرَّهْنِ فِي الْحَضَرِ، وَهُوَ بِرَقْمٍ : ٢٣٧٣).

(٢) أَيُّ لِلرَّاهِنِ الرَّجُوعُ عَنِ الرَّهْنِ مَا لَمْ يَقْبُضَ الْمُرْتَهِنُ الْعَيْنَ الْمَرْهُونَةَ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿فَرِهْنَ مَقْبُوسَةً﴾ فَهُوَ أَمْرٌ بِالرَّهْنِ مَوْصُوفًا بِالْقَبْضِ وَالْأَمْرُ بِالْمَوْصُوفِ أَمْرٌ بِصِفَتِهِ، فَلَمْ يُلْزَمِ الرَّهْنُ قَبْلَ الْقَبْضِ. وَلِأَنَّهُ عَقْدُ إِرْفَاقٍ، أَيُّ تَبَرُّعٍ وَمَعُونَةٍ، وَيَحْتَاجُ إِلَى الْقَبُولِ، فَلَا يُلْزَمُ إِلَّا بِالْقَبْضِ، كَالْهَبَةِ.

(٣) لِأَنَّهُ أَمِينٌ، وَلِأَنَ الرَّهْنِ وَثِيقَةٌ بِالذِّينِ، وَلَا يَسْقُطُ الذِّينُ بِهَلَاكِ الْوَثِيقَةِ، كَمَا لَوْ كَانَ بِالذِّينِ صَكٌ فَتَلَفَ، أَوْ أَشْهَدَ عَلَيْهِ أَوْ كَفَلَهُ آخِرُ فَمَاتَ الشَّاهِدُ أَوْ الْكَفِيلُ، فَلَا يَسْقُطُ شَيْءٌ مِنَ الذِّينِ بِهَلَاكِ هَذِهِ الْوَثَائِقِ.

وَلِقَوْلِهِ ﷺ : «لَا يَغْلِقُ الرَّهْنُ مِنْ صَاحِبِهِ، لَهُ غَنَمُهُ وَعَلَيْهِ غَرَمُهُ». وَفِي رَوَايَةٍ : «لَا يَغْلِقُ الرَّهْنُ، الرَّهْنُ مِنْ صَاحِبِهِ الَّذِي رَهْنَهُ : لَهُ غَنَمُهُ وَعَلَيْهِ غَرَمُهُ».

[رَوَاهُ ابْنُ حَبَانَ : الْإِحْسَانُ بِتَرْتِيبِ صَحِيحِ ابْنِ حَبَانَ : الرَّهْنُ، بَابُ : ذِكْرُ مَا يَحْكُمُ لِلرَّاهِنِ وَالْمُرْتَهِنِ فِي الرَّهْنِ إِذَا كَانَ حَيَوَانًا، رَقْمٌ : ٥٩٠٤. وَالْحَاكِمُ (٥١/٢) وَصَحَّحَهُ، مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ ؓ. وَابْنُ مَاجَهَ : الرُّهُونُ، بَابُ : لَا يَغْلِقُ الرَّهْنُ، رَقْمٌ : ٢٤٤١. قَالَ فِي الزَّوَائِدِ : ضَعِيفٌ. وَرَوَاهُ مَالِكٌ فِي الْمَوْطَأِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ مَرْسَلًا : الْأَقْضِيَّةُ، =

(فصل) والْحَجْرُ عَلَى سِتَّةِ: الصَّبِيِّ، وَالْمَجْنُونِ، وَالسَّفِيهِ الْمُبْذَرِّ لِمَالِهِ^(٢)،

= باب: ما لا يجوز من غلق الرهن: ٧٢٨/٢. قال ابن عبد البر: أرسله رواية الموطأ، إلا ممن بن عيسى فوصله عن أبي هريرة. البيهقي في السنن الكبرى: البيوع، باب: ما روي في غلق الرهن: ٤٤/٦. الأم: البيوع، باب: ضمان الرهن: ١٤٧/٣.

(لا يفلق: لا يستحقه المرتهن إذا لم يستفكه الراهن، ولا يمنع من منافعه. من صاحبه: أي هو من ضمانه، فلا يضمن له إلا بالتعدي. غنمه: فوائده وثمراته. غرمه: نفقته ومؤنته).

(١) لأن كل جزء من عين المرهون هو رهن بكل جزء من أجزاء الدين.

(٢) وقد دل على مشروعية الحجر آيات، منها:

قول الله تعالى: ﴿إِن كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لَا يَسْطِيعُ أَنْ يُمِيزَ فَرُغَ عَلَيْهِ﴾ [البقرة: ٢٨٢].

(الذي عليه الحق: المستدين. ضعيفاً: لضعف أو اختلال عقل. لا يستطيع أن يعمل: لا يحسن الإملاء لعقده في لسانه ونحوها، والإملاء هنا: أن يقرأ على الكاتب عقد الدين ليكتبه).

وجه الاستدلال بالآية: أن الله تعالى أخبر أن هؤلاء ينوب عنهم أولياؤهم في التصرفات، وهو معنى الحجر.

وقال تعالى: ﴿وَابْتَاعُوا الْيَتَامَىٰ حَقًّا إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ﴾ [النساء: ٦].

(ابتلوا: اختبروا. اليتامى: جمع يتيم وهو من لا والد له. بلغوا النكاح: أصبحوا أهلاً للزواج، والمراد البلوغ. آنستم: لمستم وعرفتم. رشداً: سلامة عقل وحسن تصرف وصلاح دين).

فآية صريحة بتسليم المال له بعد الاختيار وإناس الرشد منه.

ودلت بمفهومها على أن الذي لا يلمس فيه الرشد لا يدفع له ماله، ويستمر الحجر عليه. وكذلك قول الله تعالى: ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَاءَ اللَّهُ بِكُمْ فِيهَا﴾ [النساء: ٥].

(تؤتوا: تعطوا. السفهاء: جمع سفيه وهو الذي لا يحسن التصرف بالمال، ويضعه في غير مواضعه. أموالكم: نسب المال إلى الجميع، لأنه مال الله تعالى، وللأمة حق فيه، وإن كان ملكاً خالصاً للفرد. قياماً: قوام معاشكم وقضاء حوائجكم بهذه الأموال).

فقد دلت الآية على أن السفيه لا يعطى ماله وإن كان بالغاً.

والمفلس الذي ارتكبت الديون^(١)، والمريض المخوف عليه^(٢) فيما زاد على الثلث^(٣)، والعبد الذي لم يودن له في التجارة.

(١) والأصل في الحجر على المفلس: ما رواه الدارقطني وغيره عن كعب بن مالك رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ حجر على معاذ رضي الله عنه ماله، وباعه في دين كان عليه. [الدارقطني: كتاب في الأقضية والأحكام، الحديث (٩٥): ٢٣١/٤. الحاكم في المستدرک: البيوع (٥٨/٢) وصححه. البيهقي: التفسير، باب: الحجر على المفلس (٤٨/٦). الطحاوي في معاني الآثار: ٣٦/٤].

ويبيع الحاكم ما يفضل من ماله عن حاجته، ويقسمه على أصحاب الديون بنسبة دين كل منهم، فلو كان مجموع ما عليه مثلاً ألفاً، بيعت أمواله بخمسمائة، أعطي كل منهم نصف مائة من الدين.

وقد دل على ذلك: ما جاء في حديث معاذ رضي الله عنه: فقسمه بين غرمائه، فأصابهم خمسة أسباع حقوقهم، فقال لهم النبي ﷺ: «ليس لكم إلا ذلك».

وروى مالك بسنده: أن رجلاً من جهينة كان يسبق الحاج، فيشتري الرواحل فيغلي بها، ثم يسرع السير فيسبق الحاج، فأفلس، فرفع أمره إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه، فقال: أما بعد أيها الناس، فإن الأسقيع أسقيع جهينة رضي من دينه وأمانته أن يقال: سبق الحاج، فإدان معرضاً عن الوفاء، فأصبح وقد رين به، فمن كان له عليه دين فليأتنا بالغداة، فإننا بانعمو ماله وقاسموه بين غرمائه. ثم إياكم والدين، فإن أوله هم وآخره حرب. وفي رواية: حزن. [الموطأ: الوصية، باب: جامع القضاء وكراهيته: ٧٧٠/٢].

(فيظلي: يزيد في ثمنها. فإدان: استدان. معرضاً عن الوفاء: أي ولم يوف ديونه وتهاون بها. رين به: تراكم عليه من الديون ما لا يستطيع وفاءه. غرمائه: جمع غريم وهو صاحب الدين، وتطلق على المدين. حرب: كالقرب للمدين، لأنه يؤخذ ماله ولا يترك له منه شيء).

(٢) أي الموت من مرضه.

(٣) دل على ذلك: ما رواه البخاري ومسلم عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه قال: كان رسول الله ﷺ يعوذني عام حجة الوداع من رجح اشتد بي، فقلت: إني قد بلغ بي من الوجع، وأنا ذو مال، ولا يرثني إلا ابنة، أفأتصدق بثلاثي مالي؟ قال: «لا». فقلت: بالشطر؟ فقال: «لا» ثم قال: «الثلث، والثلث كبير أو كثير، إنك أن تذر زنتك أغنياء خير من أن تدرهم غالة يتكفمون الناس».

وَتَصَرَّفُ الصَّبِيُّ وَالْمَجْنُونُ وَالسَّفِيهِ غَيْرُ صَحِيحٍ، وَتَصَرَّفُ الْمُفْلِسُ يَصِحُّ فِي ذِمَّتِهِ دُونَ أَغْيَانِ مَالِهِ، وَتَصَرَّفُ الْمَرِيضُ فِيمَا زَادَ عَلَى الثَّلَاثِ مَوْقُوفٌ عَلَى إِجَازَةِ الْوَرَّةِ مِنْ بَعْدِهِ^(١)، وَتَصَرَّفُ الْعَبْدُ يَكُونُ فِي ذِمَّتِهِ يَتَّبِعُ بِهِ بَعْدَ عَتَقِهِ. (فَضْلٌ) وَيَصِحُّ الصَّلْحُ مَعَ الْإِفْرَاقِ^(٢) فِي الْأَمْوَالِ، وَمَا أَقْصَى إِلَيْهَا^(٣)، وَهُوَ نَوْعَانِ: إِبْرَاءٌ، وَمُعَاوَضَةٌ:

فَالْإِبْرَاءُ: اقْتِصَارُهُ مِنْ حَقِّهِ عَلَى بَعْضِهِ، وَلَا يَجُوزُ تَغْلِيْقُهُ عَلَى شَرْطٍ. وَالْمُعَاوَضَةُ: عُذُولُهُ عَنْ حَقِّهِ إِلَى غَيْرِهِ، وَيَجْرِي عَلَيْهِ حُكْمُ الْبَيْعِ^(٤).

[الخارزي: الحناظر، باب: رضى النبي ﷺ سعد بن خولة، رقم: ١٢٣٣، مسلم: الوصية.

باب: الوصية بالثلث، رقم: ١٦٢٨].

(بلغ في الوجع: أي مبلغاً شديداً أتوقع منه الموت. بالشرط: بالنصف. حالة: فقراء. يتكفنون: يسألون بأكفهم، أو يطلبون ما في أكف الناس).

فمنعه من الوصية - وهي تبرع - فيما زاد عن الثلث دليل على أنه محجور عليه في ذلك.

(١) انظر [فصل الوصية] صحيفة [١٧١].

(٢) من المدعى عليه بالمدعى به المصالح عليه.

(٣) أي ما يؤول أمره إلى الأموال، كمن استحق قصاصاً على آخر، فصالحه منه على

مال. والأصل في مشروعيته:

قوله تعالى: ﴿وَالصَّلْحُ خَيْرٌ﴾ [النساء: ١٢٨].

وقوله ﷺ: «الصلح جائز بين المسلمين، إلا صلحاً حَرَّمَ حلالاً أو أحلَّ حراماً، والمسلمون على شروطهم، إلا شرطاً حَرَّمَ حلالاً أو أحلَّ حراماً». رواه الترمذي من حديث عمرو بن عوف المزني رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وقال: هذا حديث حسن صحيح.

[الترمذي: الأحكام، باب: ما ذكر عن رسول الله ﷺ في الصلح بين الناس، رقم: ١٣٥٢. وروى الجزء الأول منه ابن ماجه: الأحكام، باب: الصلح، رقم: ٢٣٥٣.

وأخرجه أبو داود من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: الأقضية، باب: في الصلح، إلا قوله: «إلا شرطاً»].

(٤) من ثبوت خيار المجلس والشرط، والرد بالعيوب، وغير ذلك.

وَيَجُوزُ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يُشْرَعَ رَوْشَنَا^(١) فِي طَرِيقِ نَافِلَةٍ، بِحَيْثُ لَا يَتَضَرَّرُ الْمَارُّ بِهِ^(٢)، وَلَا يَجُوزُ فِي الدَّرَبِ الْمُشْتَرَكِ إِلَّا بِإِذْنِ الشُّرَكَاءِ.

وَيَجُوزُ تَقْدِيمُ الْبَابِ فِي الدَّرَبِ الْمُشْتَرَكِ، وَلَا يَجُوزُ تَأْخِيرُهُ إِلَّا بِإِذْنِ الشُّرَكَاءِ.

(فَضْلٌ) وَشُرَاطُ الْحَوَالَةِ أَرْبَعَةُ أَشْيَاءَ^(٣): رِضَا الْمُحِيلِ^(٤)، وَقَبُولُ

(١) جَنَاحًا، وَهُوَ امْتِدَادُ جِزءٍ مِنَ السَّقْفِ فَوْقَ الْجِدَارِ خَارِجًا عَنْهُ إِلَى الطَّرِيقِ. وَدَلَّ عَلَى جَوَازِ ذَلِكَ: أَنَّهُ ﷺ نَصَبَ بِيَدِهِ مِيزَابًا فِي دَارِ عَمِّهِ الْعَبَّاسِ ﷺ، وَكَانَ شَارِعًا إِلَى مَسْجِدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. وَقِيسَ عَلَى الْمِيزَابِ غَيْرُهُ.

[انظر البيهقي: الصلح، باب: نصب الميزاب وإشراع الجناح: ٦٦/٦. المستدرک للحاکم (معرفة الصحابة) ٣/٣٣٢].

(٢) فَوَنَظَرَ بِهِ أَحَدٌ كَالْمَارَّةِ، أَوْ كَانَ يَطْلُ عَلَى دَارِ غَيْرِهِ، فَإِنَّهُ يَمْنَعُ مِنْهُ، لِقَوْلِهِ ﷺ: «لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ».

[مالك في الموطأ: الأقضية، باب: القضاء في المرفق: ٧٤٥/٢. ابن ماجه: الأحكام، باب: من بنى في حقه ما يضر بجاره، رقم: ٢٣٤٠، ٢٣٤١].

(٣) وَالْأَصْلُ فِي مَشْرُوعِيَّتِهَا:

مَا رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مُطْلُ الْغَنِيِّ ظَلَمٌ، فَإِذَا أَتَيْتُمْ أَحَدَكُمْ عَلَى مَلِيٍّ فَلْيَبِيعْ». وَفِي رِوَايَةِ أَحْمَدَ: «وَإِذَا أَحِيلَ أَحَدُكُمْ عَلَى مَلِيٍّ فَلْيُخْتَلْ».

[البخاري: الحوالات، باب: في الحوالة وهل يرجع في الحوالات، رقم: ٢١٦٦. مسلم: المساقاة، باب: تحريم مطل الغني وصحة الحوالة، رقم: ١٥٦٤. مستد أحمد: ٤٦٣/٢]. (مطل: تأخير ما استحق أداءه. الغني: المستدين الواجد لوفاء الدين. ظلم: تعد على غيره وهو محرم عليه. ملي: غني قادر على وفائه دينه).

(٤) هُوَ الْمَدِينُ الَّذِي يَحِيلُ دَائِنَهُ بِدَيْنِهِ عَلَى غَيْرِهِ، وَيَشْتَرِطُ رِضَا: لِأَنَّهُ لَا إِيفَاءَ الْحَقِّ الَّذِي فِي ذِمَّتِهِ مِنْ حَيْثُ شَاءَ، فَلَهُ أَنْ يُوْفِيَ دَائِنَهُ بِنَفْسِهِ، وَلَهُ أَنْ يُوْفِيَهِ بِوَاسِطَةِ مَدِينَةٍ الَّتِي هِيَ الْمَحَالُ عَلَيْهِ، فَلَا يُلْزَمُ بِجِهَةٍ مَعِيْنَةٍ، سِوَاهُ كَانَتْ نَفْسُهُ أَوْ مَدِينَتُهُ، فَإِذَا رَغِبَ دَائِنُهُ أَنْ يَسْتَوْفِيَ حَقَّهُ مِنْ جِهَةٍ غَيْرِهِ فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ بِرِضَا.

المُحْتَال^(١)، وَكَوْنُ الْحَقِّ مُسْتَقَرًّا فِي الذِّمَّةِ^(٢)، وَاتِّفَاقُ مَا فِي ذِمَّةِ الْمُحِيلِ
وَالْمُحَالِ عَلَيْهِ: فِي الْجِنْسِ، وَالتَّنَوُّعِ، وَالْحُلُولِ وَالتَّاجِيلِ^(٣). وَتَبَرُّأُ بِهَا ذِمَّةُ
الْمُحِيلِ^(٤).

(١) وهو الدائن الذي يحال بدينه ليستوفيه من غير مدينه، ويشترط قبوله لذلك، لأنه هو صاحب الحق الذي سينتقل بالحوالة من ذمة المحيل إلى ذمة المحال عليه، وحقه إنما ثبت له في ذمة المحيل لا في ذمة غيره، فلا يصح أن ينتقل إلا برضاه، لأن الذمم تتفاوت في حسن القضاء أو المماطلة، فإذا انتقل حقه بدون رضاه كان في ذلك ضرر عليه، بإلزامه أن يتبع من لا يحسن وفاء لحقه.

ولا يشترط رضا المحال عليه، وهو الذي عليه الدين للمحيل ويُزَمُّ بدفعه للمحال، فلا يشترط رضاه، لأن الحق عليه لا له، والمحيل صاحب الحق له أن يستوفيه بنفسه وله أن يستوفيه بغيره، كما لو وكل غيره بالاستيفاء وقبض الدين، فلا يعتبر رضا من عليه.

وليس له أن يماطل في دفع ما لزمه من حق، وإلا عرض نفسه للعقوبة والذم. عن الشريد بن سويد رضي الله عنه، عن رسول الله ﷺ قال: «لَيْسَ الْوَاجِدُ يُحْلَ عَرْضَهُ وَعَقُوبَتُهُ». [أبو داود: الأقضية، باب: في الحبس في الدين وغيره، رقم: ٣٦٢٨. النسائي: البيوع، باب: مطل الفني، رقم: ٤٦٨٩، ٤٦٩٠. ابن ماجه: الصدقات، باب: الحبس في الدين والملازمة، رقم: ٢٤٢٧. مسند أحمد: ٣٨٨/٤، ٣٨٩. وذكره البخاري تعليقاً في الاستقراض، باب: لصاحب الحق مقال].

(٢) لمي...: مطل القادر على قضاء دينه. يحل...: يجيز للدائن أن يغفل له في القول، ويرفع أمره إلى القاضي ويقول: ظلمني ومطلني، وللقاضي أن يحبس ويعزره حتى يقضي دينه). (٣) وهو الثابت والمستقر كدين القرض، أو ثمن المبيع بعد مدة الخيار، ونحو ذلك. كما تصح بالدين الآيل إلى لزوم، كالثمن في مدة الخيار، فإنه يلزم بإمضاء البيع أو انتهاء مدة الخيار.

(٤) لأن الحوالة عقد معاوضة للارتفاق، أجزت للحاجة والتعاون، فاعتبر فيها الاتفاق بين الدينين، كما هو الحال في القرض، فإذا اختلف الحقان صار فيها طلب زيادة على الحق، فلا يجوز.

(٤) من دين المحال، وذمة المحال عليه من دين المحيل، لأن المحيل يعتبر قد باعه ما كان له في ذمة المحال عليه بما كان له في ذمته.

(فَضْلٌ) وَيَصُحُّ ضَمَانُ الدُّيُونِ الْمُسْتَقَرَّةِ فِي الدُّمَةِ إِذَا عُلِمَ قَدْزُهَا^(١)،
وَلِصَاحِبِ الْحَقِّ مُطَابَقَةُ مَنْ شَاءَ مِنَ الضَّامِنِ وَالْمَضْمُونِ عَنْهُ^(٢)، إِذَا كَانَ

(١) وَالْأَصْلُ فِي مَشْرُوعِيته:

ما رواه البخاري عن سلمة بن الأكوع رضي الله عنه قال: كنا جلوساً عند النبي ﷺ إذ أتني بجنزة، فقالوا: صل عليها، فقال: «هل عليه دين؟» قالوا: لا، قال: «فهل ترك شيئاً؟» قالوا: لا، فصلى عليه. ثم أتني بجنزة أخرى، فقالوا: يا رسول الله صل عليها، قال: «هل عليه دين؟» قيل: نعم، قال: «فهل ترك شيئاً؟» قالوا: ثلاثة دنائير، فصلى عليها. ثم أتني بالثالثة، فقالوا: صل عليها، قال: «هل ترك شيئاً؟» قالوا: لا، قال: «فهل عليه دين؟» قالوا: ثلاثة دنائير، قال: «صلوا على صاحبكم». قال أبو قتادة: صل عليه يا رسول الله وعَلَيَّ دينه، فصلى عليه. وعند النسائي: قال النبي ﷺ: «بالوفاء». قال: بالوفاء، فصلى عليه. أي هذا العهد عليك أن تفي به. وعند ابن ماجه: فقال أبو قتادة: أنا أتكفل به. [البخاري: الأحوال، باب: إن أحال دين الميت على رجل حار، رقم: ٢١٦٨. الترمذي: الجنائز، باب: ما جاء في الصلاة على المديون، رقم: ١٠٦٩. النسائي: الجنائز، باب: الصلاة على من عليه دين، رقم: ١٩٦٠، ١٩٦١. ابن ماجه: الصدقات، باب: الكفالة، رقم: ٢٤٠٧].

ويستأنس لهذا بقوله تعالى: ﴿وَلَمَنْ جَاءَهُ يَغِيرُ وَأَنَا يَوْمَ زَعِيمٌ﴾ [يوسف: ٧٢]. (زعيم: كفيل وضامن، وكان حمل البعير معلوم القدر لديهم). وقلت: يستأنس... ولم أقل: يستدل... لأن هذا وارد في شرع من قبلنا، والصحيح عند الشافعية: أنه ليس بشرع لنا.

(٢) أما الضامن: فلما رواه أبو أمامة رضي الله عنه قال: سمعت النبي ﷺ يقول في الخطبة عام حجة الوداع: «العارية مؤداة، والزعيم غارم، والدُّيْنُ مَقْضِيٌّ». أي الكفيل يفرم ما التزمه، وإذا كان يفرم فإنه يطالب. [أبو داود: البيوع، باب: في تضمين العارية، رقم: ٣٥٦٥. الترمذي: البيوع، باب: ما جاء في أن العارية مؤداة، رقم: ١٢٦٥، وحسنه، واللفظ له. ابن ماجه: الصدقات، باب: الكفالة، رقم: ٢٤٠٥].

وأما المضمون عنه: فلأنه الأصل، ولأن الدين باق في ذمته. دل على ذلك: ما جاء من قوله ﷺ لأبي قتادة رضي الله عنه، بعدما أدى الدين الذي التزمه عن الميت: «الآن بردت عليه جلده». رواه أحمد [٣/ ٣٣٠].

الضَّمانُ على مَا بَيَّنَّا. وَإِذَا عَرِمَ الضَّامِنُ رَجَعَ عَلَى الْمَضْمُونِ عَنْهُ، إِذَا كَانَ الضَّامِنُ وَالْقَضَاءُ بِإِذْنِهِ، وَلَا يَصِحُّ ضَمَانُ الْمَجْهُولِ، وَلَا مَا لَمْ يَجِبْ^(١) إِلَّا دَرَكُ الْمَبِيعِ^(٢).

(فَضْلٌ) وَالْكَفَالَةُ بِالْبَدَنِ جَائِزَةٌ، إِذَا كَانَ عَلَى الْمَكْفُولِ بِهِ حَقٌّ لَأَدَمِي^(٣).
(فَضْلٌ) وَلِلشَّرَكَةِ خَمْسُ شَرَائِطَ^(٤): أَنْ يَكُونَ عَلَى نَاضِرٍ^(٥) مِنَ الدَّرَاهِمِ

(١) أَي يَثْبِت وَيَسْتَقِر فِي الذِّمَّةِ، كَأَنْ يَقُولَ: ضَمَنْتُ لَكَ مَا سَقَرَضَهُ لِفُلَانٍ.
(٢) وَهُوَ أَنْ يَضْمَنَ لِلْمَشْتَرِي الشَّمْنَ، إِذَا خَرَجَ الْمَبِيعُ مُسْتَحَقًّا لِغَيْرِ الْبَائِعِ، أَوْ مَعِيْبًا، وَنَحْوَ ذَلِكَ. فَهَذَا ضَمَانٌ لِمَا لَمْ يَثْبِت وَيَسْتَقِر، وَجَازٌ لِلْحَاجَةِ إِلَيْهِ.
(٣) وَهِيَ أَنْ يَلْتَزِمَ بِإِحْضَارِ مَنْ عَلَيْهِ الْحَقُّ إِلَى مَنْ لَهُ هَذَا الْحَقُّ.
وَلَا يَدُ مِنْ إِذْنِ الْمَكْمُولِ حَتَّى يَتِمَّ الْكَفِيلُ مِنْ إِحْضَارِهِ، لِأَنَّ الْمَكْفُولَ لَا يَلْزِمُهُ الْحَضُورُ مَعَهُ، فَحَتَّى يَكُونَ لَهُ سُلْطَانٌ فِي إِحْضَارِهِ لَا يَدُ مِنْ إِذْنِهِ.
وَالْأَصْلُ أَنَّ الْإِنْسَانَ الْحَرَّ لَا يَدْخُلُ تَحْتَ الْيَدِ وَلَا يُقَدَّرُ عَلَى تَسْلِيمِهِ، فَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ لَا تَصِحَّ الْكَفَالَةُ بِالْبَدَنِ قِيَاسًا، وَإِنَّمَا شَرَعَتْ لِحَاجَةِ النَّاسِ إِلَيْهَا، إِحْيَاءً لِحَقُوقِ الْعِبَادِ.
وَيَسْتَأْنِسُ لَصِحَّتِهَا بِقَوْلِهِ تَعَالَى عَلَى لِسَانِ يَعْقُوبَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿لَنْ أُرْسِلَكُمْ مَعَكُمْ حَتَّى تُؤْتُوا مَوْفِقًا يَرَى أَهْلُو لِقَائِي بِهِ﴾ [يُوسُفُ: ٦٦]. وَقَوْلُهُ تَعَالَى عَلَى لِسَانِ إِخْوَةَ يُوسُفَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿فَخَذَ أَحَدُنَا مَكَانَهُ إِنَّا نَرْنَكَ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [يُوسُفُ: ٧٨].
وَإِنْ كَانَ عَلَيْهِ حَدٌّ لِهَذَا تَعَالَى فَلَا تَصِحُّ، لِأَنَّ حَقُوقَ اللَّهِ تَعَالَى مَبْنَاهَا عَلَى الدَّفْعِ، وَنَحْنُ مَأْمُورُونَ بِسُتْرِهَا مَا أَمَكُنَ وَالسَّيِّئُ فِي إِسْقَاطِهَا. وَالْكَفَالَةُ بِيَدَنْ مَنْ هِيَ عَلَيْهِ وَسِيلَةٌ إِلَى إِثْبَاتِهَا وَتَأْكِيدِهَا، فَلَا تَصِحُّ. وَحَقُوقُ اللَّهِ تَعَالَى: كَحَدِّ الْخَمْرِ، وَحَدِّ السَّرَقَةِ، وَحَدِّ الزَّانِي، وَحَدِّ الرَّدَةِ.

(٤) وَالْأَصْلُ فِي مَشْرُوعِيَّتِهَا: مَا رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رَفَعَهُ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ يَقُولُ: أَنَا ثَالِثُ الشَّرِيكَيْنِ مَا لَمْ يَخُنْ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ، فَإِذَا خَانَهُ خَرَجْتَ مِنْ بَيْنَهُمَا».
[أَبُو دَاوُدَ: الْبَيُوعِ، بَابُ: فِي الشَّرَكَةِ، رَقْمُ: ٣٣٨٣].
(ثَالِثُ الشَّرِيكَيْنِ: أَي مَعَهُمَا بِالْحِفْظِ وَالْإِعَانَةِ وَإِزَالِ الْبَرَكَةِ فِي مَالِهِمَا. خَرَجْتَ مِنْ بَيْنَهُمَا: نَزَعْتَ الْبَرَكَةَ مِنْ مَالِهِمَا).

(٥) أَي نَقْدٌ مُتَاعَمَلٌ بِهِ كَأَثْمَانٍ.

والدنانير، وأن يَتَّفَقَا^(١) في الجنس والنوع، وأن يخلط المائنين، وأن يأذن كل واحد منهما لصاحبه في التصرف، وأن يكون الربح والخسران على قدر المائنين.

ولكل واحد منهما فسحها متى شاء، ومتى مات أحدهما بطلت. (فصل) وكل ما جاز للإنسان التصرف فيه بنفسه جاز له أن يؤكل فيه أو يتوكل^(٢).

(١) أي المالان اللذان هما أصل الشركة.

(٢) دل على ذلك أحاديث كثيرة، منها:

في قضاء الدين: عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: كان لرجل على النبي ﷺ مئ من الإبل، فجاءه يتقاضاه، فقال: «أعطوه». فطلبوا منه فلم يجدوا له إلا سناً فوقها، فقال: «أعطوه». فقال: أوفيتني أوفى الله بك. قال النبي ﷺ: «إن خياركم أحسنكم قضاء». [البخاري: الوكالة، باب: وكالة الشاهد والغائب جائزة، رقم: ٢١٨٢. مسلم: المساقاة، باب: من استلف شيئاً ف قضى خيراً منه، رقم: ١٦٠١].

(سن من الإبل: واحد من الإبل في سن معينة). وفي الشراء: ما رواه الترمذي بإسناد صحيح، عن عروة البارقي رضي الله عنه قال: دفع إلي رسول الله ﷺ ديناراً لأشتري له شاة، فاشتريت له شاتين، فبعت إحداهما بدينار، وجئت بالشاة والدينار إلى رسول الله ﷺ، فذكرت له ما كان من أمري، فقال: «بارك الله لك في صفقة يعينك». فكان يخرج بعد ذلك إلى كناسة الكوفة، فيربح الربح العظيم، فكان من أكثر أهل الكوفة مالاً.

[الترمذي: البيوع، باب: في الوكالة بالشراء، رقم: ١٢٥٨].

وفي الزواج: ما رواه البخاري ومسلم عن سهل بن سعد رضي الله عنه قال: جاءت امرأة إلى رسول الله ﷺ فقالت: يا رسول الله، إني قد وهبت لك من نفسي، فقال رجل: زوجنيها، قال: «قد زوجناكها بما معك من القرآن».

[البخاري: الوكالة، باب: وكالة المرأة الإمام في النكاح، رقم: ٢١٨٦. مسلم: النكاح، باب: الصداق وجواز كونه تعليم قرآن وخاتم حديد، رقم: ١٤٢٥].

(وهبت لك: جعلت لك أمري، لتزوجني أو تزوجني. بما معك: أي تعلمها ما تحفظ ويكون ذلك مهراً لها).

وَالْوَكَالَةُ عَقْدٌ جَائِزٌ^(١)، ولكل منهما فَسْخُوحٌ متى شاء، وتنفسخ بمتو أحدهما. والوكيل أمينٌ فيما يقبضه وفيما يصرفه، ولا يضمن إلا بالتفريط. ولا يجوز أن يبيع ويشترى إلا بثلاث شرائط: أن يبيع بضمن المثل، وأن يكون بنقد البلد، ولا يجوز أن يبيع من نفسه، ولا يقر على مؤكَّله إلا بإذنه. (فضل) والمقر به^(٢) ضربان: حق الله تعالى، وحق آدمي: فحق الله تعالى يصح الرجوع فيه عن الإقرار به^(٣)، وحق آدمي لا يصح الرجوع فيه عن الإقرار به. وتنفق صحة الإقرار إلى ثلاث شرائط: البلوغ، والعقل، والاختيار^(٤)،

- (١) أي لا يلزم بالاستمرار فيها الوكيل ولا الموكل.
(٢) والأصل في مشروعية الإقرار: قوله تعالى: ﴿كُونُوا قَوَّيِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ﴾ [النساء: ١٣٥]. (قوامين بالقسط: مواظبين على إقامة العدل في جميع الأمور).
والشهادة على النفس هي الإقرار.
وقوله ﷺ: «اعْدُوا أَنْفُسَكُمْ عَلَى امْرَأَةٍ هَذَا، فَإِنْ اعْتَرَفَتْ فَأَرْجُمُوهَا». فعدا عليها فاعترفت، فأمر بها رسول الله ﷺ فَرَجِمَتْ.
[البخاري: الشروط، باب: الشروط التي لا تحل في الحدود، رقم: ٢٥٧٥. مسلم: الحدود، باب: من اعترف على نفسه بالزنى، رقم: ١٦٩٧].
(٣) دل على ذلك: ما جاء في قصة رجم ماعز ﷺ: أنه لما وجد مسَّ الحجارة قرًّا، فأذركوه ورجموه، وأخبر بذلك رسول الله ﷺ فقال: «هَلَا تَرْكُمُوهُ».
[الترمذي: الحدود، باب: ما جاء في درة الحد عن المعترف إذا رجع، رقم: ١٤٢٨].
(٤) فلا يعتد بإقرار المكروه بما أكره عليه. روى ابن ماجه [الطلاق، باب: طلاق المكروه والناسي، رقم: ٢٠٤٤] عن أبي هريرة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ تَجَاوَزَ لِأُمَّتِي عَمَّا تَوَسَّسُ بِهِ صُدُورُهَا، مَا لَمْ تَعْمَلْ بِهِ أَوْ تَتَكَلَّمْ بِهِ، وَمَا اسْتَكْرَمُوا عَلَيْهِ». أي إنه سبحانه وتعالى أسقط التكليف عن المكروه فيما استكره عليه، فلا يصح إقراره فيما أكره على الإقرار به، بل إن الله تعالى ألغى اعتبار الإقرار بالكفر حال الإكراه مع طمأنينة القلب، فقال تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ أَكْزَرَهُ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ﴾ [النحل: ١٠٦]. فلا اعتبار للإقرار بغيره من باب أولى.

وَأِنْ كَانَ بِمَالٍ اعْتَبِرَ فِيهِ شَرْطٌ رَابِعٌ، وَهُوَ: الرُّشْدُ.
وَإِذَا أَقْرَبَ بِمَجْهُولٍ رُجِعَ إِلَيْهِ فِي بَيَانِهِ، وَيَصْحُحُ الِاسْتِثْنَاءُ فِي الْإِفْرَارِ إِذَا وَصَلَهُ
بِهِ، وَهُوَ فِي حَالِ الصَّحَّةِ وَالْمَرَضِ^(١) سَوَاءً.
(فَضْلٌ) وَكُلُّ مَا يُمْكِنُ الِاتِّفَاعُ بِهِ مَعَ بَقَاءِ عَيْنِهِ جَازَتْ إِعَارَتُهُ^(٢)، إِذَا كَانَتْ

(١) أَي مَرَضِ الْمَوْتِ.

(٢) وَالْأَصْلُ فِي مَشْرُوعِيَّتِهَا: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ الْبَلَاءُونَ ۖ﴾ [الْمَاعُونُ: ٧].
وَالْمُرَادُ بِهِ مَا يَسْتَعِيرُهُ الْجِيرَانُ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ، كَمَا فَسَّرَهُ الْجُمْهُورُ، وَقَدْ ذَكَرْنَا هُنَا فِي
مَعْرِضِ الذَّمِّ لِلَّذِينَ يَفْعَلُونَ ذَلِكَ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ عَدَمَ الْمَنْعِ هُوَ الْمَطْلُوبُ.
وَمِنَ السَّنَةِ، أَحَادِيثُ كَثِيرَةٌ، مِنْهَا:
مَا رَوَاهُ أَنَسٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ فِرْعَانُ بِالْمَدِينَةِ، فَاسْتَعَارَ النَّبِيَّ ﷺ فِرْسًا مِنْ أَبِي طَلْحَةَ فَقَالَ لَهُ:
الْمَنْدُوبُ، فَرَكِبَ، فَلَمَّا رَجَعَ قَالَ: «مَا رَأَيْتُ مِنْ شَيْءٍ، وَإِنْ وَجَدْتُهُ نَجْرًا». عِنْدَ مُسْلِمٍ:
وَكَانَ فِرْسًا يَبْطَأُ.

[الْبُخَارِيُّ: الْهَبَةِ، بَابُ: مَنْ اسْتَعَارَ مِنَ النَّاسِ الْفَرَسَ، رَقْمٌ: ٢٤٨٤. مُسْلِمٌ: الْفَضَائِلُ،
بَابُ: فِي شَجَاعَةِ النَّبِيِّ ﷺ وَتَقَدُّمِهِ لِلْحَرْبِ، رَقْمٌ: ٢٣٠٧].

(فِرْعَانُ): خَوْفٌ مِنْ عَدُوٍّ. مِنْ شَيْءٍ: يَوْجِبُ الْفِرْعَانَ. لِبَحْرًا: وَاسِعَ الْجَرِيِّ.
وَالْأَصْلُ فِيهَا أَنَّهَا مَنْدُوبَةٌ، لِعُمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَتَسَاوَوْا عَلَى الْإِلَهِ وَالْفَقْوَى﴾ [الْمَائِدَةُ: ٢].
وَوَاضِحٌ أَنَّ الْإِعَارَةَ بِشُرُوطِهَا الْآتِيَةِ تَعَاوُنٌ وَبِرٌّ وَتَقْوَى وَإِحْسَانٌ.

وَقَدْ نَصَّبَ وَاجِبَةً، إِذَا كَانَتْ إِعَانَةً عَلَى حِفْظِ نَفْسٍ مُحْتَرَمَةٍ أَوْ مَالٍ مُحْتَرَمٍ، كِإِعَارَةِ ثَوْبٍ
لِدَفْعِ حَرٍّ أَوْ بَرْدٍ، وَإِعَارَةِ حَبْلِ لِإِنْقَاضِ غَرِيقٍ، وَدَلُوٍّ لِاسْتِخْرَاجِ الْمَاءِ لِسَقْيِ نَفْسٍ مُحْتَرَمَةٍ،
وَكَإِعَارَةِ سَكِينٍ لِذَبْحِ حَيَوَانَ مُحْتَرَمٍ يَخْشَى مَوْتَهُ.
وَقَدْ دَلَّ عَلَى ذَلِكَ:

مَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا مِنْ صَاحِبِ إِبِلٍ: لَا يَفْعَلُ فِيهَا
حَقَّهَا إِلَّا جَاءَتْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَكْثَرُ مَا كَانَتْ قَطْ، وَقَعَدَ لَهَا بِقَاعٌ قَرَقَرُ، تَسْتَنُّ عَلَيْهِ بِقَوَائِمِهَا
وَأَخْفَافِهَا».

قَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا حَقُّ الْإِبِلِ؟ قَالَ: «حَلْبُهَا عَلَى الْمَاءِ، وَإِعَارَةُ دَلْوِهَا، وَإِعَارَةُ
فَحْلِهَا، وَمَنِيحَتُهَا، وَحَمْلُهَا عَلَيْهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ».

مَنَافِعُهُ أَثَرًا^(١).

وَتَجْزُوُ الْعَارِيَةُ مُطْلَقَةً وَمَقْيَدَةً بِمُدَّةٍ^(٢)، وَهِيَ مَضْمُونَةٌ عَلَى الْمُسْتَعِيرِ بِقِيَمَتِهَا

= وجاء مثله عن أبي هريرة رضي الله عنه عند البخاري، ما عدا الجملة الأخيرة.
[البخاري: الزكاة، باب: إثم مانع الزكاة، رقم: ١٣٣٧، وباب: زكاة البقر، رقم: ١٣٩١. مسلم: الزكاة، باب: إثم مانع الزكاة، رقم: ٩٨٧، ٩٨٨].
(بقاع قرقر: هو المستوي الواسع من الأرض. تستن: تجري. أخفافها: جمع خف وهو للبعير كالقدم من الإنسان. فحلها: ذكر لينزو على الأنثى منها. منيحتها: المنيحة أن يعطي المالك ناقة أو نحوها لآخر ينتفع بلبنها ونحوه، وتبقى ملكاً لمالكها).
وقد تكون محرمة، إذا كان فيها إعانة على فعل محرم، كما لو أعاره سكيناً ليقتل معصوم الدم، أو آلة ليستمحلها في نهب محرم.

(١) كالذئب والشياب والنسبارات والدواب ونحو ذلك.

ولا تصح إعارة ما ينتفع به باستهلاك عينه، كالشموع والصابون وزجاجة الغاز ممتلئة لينتفع من غازها، أو سيارة فيها وقود ينفد شيء من وقودها باستعمالها. وفي هذه الحالة لا بد من تقدير ما يُستهلك من ذلك وهبته للمستعير.
وتجوز إعارة عين تكون منفعتها عيناً متولدة منها، كإعارة شجرة مثمرة ليأكل ثمرها، أو شاة ليشرب لبنها، ونحو ذلك، وتبقى العين ملكاً للمعير، وهو الذي سبق تسميته بالمنيحة أول الباب.

وقد دل على هذا ما يأتي:

عن أبي هريرة رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ قال: «نعم المنيحة اللقحة الصفيحة منحة والشاة الصفيحة، تغدو بإناء وتروح بإناء».
[البخاري: الهبة، باب: فضل المنيحة، رقم: ٢٤٨٦. مسلم: الزكاة، باب: فضل المنيحة، رقم: ١٠١٩، ١٠٢٠].

(المنيحة: هي الناقة أو الشاة ذات الدر، تعطى لينتفع بلبنها ثم ترد إلى أصحابها. اللقحة: الحلوب من الإبل أو الشياه. الصفي: الكثيرة اللبن. تغدو بإناء وتروح بإناء: تحلب إناء بالغدو وإناء بالعشي).

(٢) وهي عقد جائز، للمعير الرجوع بها متى شاء، حتى ولو كانت الإعارة مقيدة بوقت، لأنها عقد تبرع لا يُلِيق به الإلزام، فله إنهاؤه في أي وقت شاء. وكذلك للمستعير =

يَوْمَ تَلْفِيهَا^(١).

(فَضْلٌ) وَمَنْ غَضِبَ مَا لَا أَحَدَ لَزَمَهُ رُذَّةُ^(٢)، وَأَزْشُ نَقْصِهِ، وَأَجْرُهُ مِثْلُهُ. فَإِنْ

= الرجوع بها متى شاء.

وتنتهي الإعارة بموت أحد المتعاقدين أو جنونه أو إغمائه، لانعدام الأهلية أو اختلالها، وكان يمكن أن يرجع عنها لولا ما طرأ. وبالحجر على المعير، لخروجه عن أهلية التبرع. (١) إذا تلفت بغير الاستعمال المأذون فيه عادة بحسب العين المستعارة.

ودل على ضمان العارية:

ما رواه أبو داود عن صفوان بن أمية رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ استعار منه أدرعاً، فقال له: أغضب يا محمد؟ فقال: «لا، بل عارية مضمونة».

وما رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه عن أبي أمامة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «العارية مؤداة، والمنحة مردودة، والدين مقضي، والزعيم غارم».

[أبو داود: البيوع، باب: في تضمين العارية، رقم: ٣٥٦٢، ٣٥٦٥. الترمذي: البيوع، باب: ما جاء في أن العارية مؤداة، رقم: ١٢٦٥. ابن ماجه: الصدقات، باب: العارية، وباب: الكفالة، رقم: ٢٣٩٨، ٢٤٠٥].

(أدرعاً: جمع درع، وهو ما يلبسه المقاتل من زرد الحديد. مؤداة: تؤدي إلى مالكةا بعينها أو بقيمتها. المنحة: الهبة ذات اللين، تمنى لمن يتفج بلبنها وتبقى عينها ملكاً لصاحبها. مقضي: يجب وفاؤه. الزعيم: الكفيل. غارم: يلزمه أداء ما ضمنه وكفل به). (٢) وقد دل على هذا:

ما رواه سمرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «على اليد ما أخذت حتى تؤدي».

[أبو داود: البيوع، باب: في تضمين العارية، رقم: ٣٥٦١. الترمذي: البيوع، باب: ما جاء في أن العارية مؤداة، رقم: ١٢٦٦، وقال: حسن صحيح. ابن ماجه: الصدقات، باب: العارية، رقم: ٢٤٠٠].

(على... من أخذ شيئاً غير مملوك له كان ضامناً له حتى يرجعه إلى مالكة).

والغصب من الكبائر، والأصل في تحريمه:

آيات كثيرة، منها: قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدْءُوا بِهَا إِلَى الْمُحْطَرِّ إِتْلَسُوا قَرِيبًا مِّنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْرِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٨٨].

(بينكم: أي لا يأكل بعضكم مال بعض. بالباطل: بغير حق شرعاً كالسرقة والغصب =

تلفت : ضمنتُ بمثله إن كانَ له مثلٌ، أو بقيمتِه إن لم يكنْ له مثلٌ، أكثرَ ما كانتُ، من يَوْمِ الغَضَبِ إلى يَوْمِ التَّلَفِ.

(فُضِّلَ) وَالشُّفْعَةُ وَاجِبَةٌ بِالْحُلْطَةِ^(١) دُونَ الْجَوَارِ، فِيمَا يَنْقَسِمُ دُونَ مَا لَا يَنْقَسِمُ، وَفِي كُلِّ مَا لَا يُنْقَلُ مِنَ الْأَرْضِ كَالْعَقَارِ وَغَيْرِهِ^(٢)،

= والجمود . وتدلوا بها... : تتخاصموا فيها إلى الحكام، لتوهموهم أنكم أصحاب حق. أو تعطوهم جزءاً منها رشوة، ليحكموا لكم بغير الحق . لتأكلوا... : لتوصلوا بالمرافعة إلى الحكام إلى أخذ بعض هذه الأموال متلبسين بالإثم، أي الذنب الذي تعاقبون عليه. وأنتم... : والحال أنكم على علم بأنكم مبطون ولستم أصحاب حق).
واحاديث كثيرة، منها :

عن أبي بكره رضي الله عنه قال : خطبنا النبي ﷺ يوم النحر . قال : «أتدرون أي يوم هذا». قلنا : الله ورسوله أعلم، فسكت حتى ظننا أنه سيسميه بغيره اسمه، قال : «أليس يوم النحر». قلنا : بلى، قال : «أي شهر هذا». قلنا : الله ورسوله أعلم، فسكت حتى ظننا أنه سيسميه بغيره اسمه، فقال : «أليس ذو الحجة». قلنا : بلى، قال : «أي بلد هذا». قلنا : الله ورسوله أعلم، فسكت حتى ظننا أنه سيسميه بغيره اسمه، قال : «أليست بالبلدة الحرام». قلنا : بلى، قال : «فإن دماءكم وأموالكم عليكم حرام، كحرمة يومكم هذا، في شهركم هذا، في بلدكم هذا، إلى يوم تلقون ربكم، ألا هل بلغت». قالوا : نعم، قال : «اللهم اشهد، فليبلغ الشاهد الغائب، فرب مبلغ أوعى من سامع، فلا ترجعوا بعدي كفاراً، يضرب بعضكم رقاب بعض».

[البخاري : الحج، باب : الخطبة أيام منى، رقم : ١٦٥٤ . مسلم : القسامة، باب : تغليظ تحريم الدماء والأعراض والأموال، رقم : ١٦٧٩].

(أليس ذو الحجة : ذو : مرفوع على أنه اسم ليس، وخبرها محذوف، والتقدير : أليس ذو الحجة هذا الشهر . كفاراً : تفعلون ما يفعل الكفار من ضرب رقاب المسلمين، أو يكفر بعضهم بعضاً فيستبيح قتله).

(١) أي فيما هو مشترك، وأجزاؤه مختلطة على وجه الشروع وغير متميزة.

(٢) وقد دل على ذلك : حديث جابر رضي الله عنه قال : قضى رسول الله ﷺ بالشفعة في كل ما لم يقسم. وفي رواية : «إذا وقعت الحدود، وصرفت الطرق، فلا شفعة» أي إذا صارت الأرض مقسومة وحددت الأقسام، وميزت طريق كل قسم وبينت، فلا تثبت=

... بِالْثَّمَنِ الَّذِي وَقَعَ عَلَيْهِ الْبَيْعُ^(١).

وَمَهِيَ عَلَى الْقَوْرِ، فَإِنْ أَخْرَاهَا مَعَ الْقَذَرَةِ عَلَيْهَا بَطَلَتْ^(٢).

وَإِذَا تَزَوَّجَ امْرَأَةً عَلَى شِفْصٍ^(٣) أَخَذَهُ الشَّفِيعُ بِمَهْرِ الْمَثَلِ.

وَأِنْ كَانَ الشَّفْعَاءُ جَمَاعَةً اسْتَحَقُّوهَا عَلَى قَدْرِ الْأَمْلاكِ^(٤).

(فَضْلٌ) وَلِلْقِرَاصِ^(٥) أَرْبَعَةُ شُرُوطٍ: أَنْ يَكُونَ عَلَى نَاضٍ مِنَ الدَّرَاهِمِ

= الشفعة، لأن القسمة حاصلة، فلا يتوقع ضرر مستحدث.

وفي رواية عند مسلم: قضى رسول الله ﷺ بالشفعة في كل شراكة لم تقسم: ربة أو حائط.

وفي رواية: قال رسول الله ﷺ: «الشفعة في كل شرك: في أرض أو ربيع أو حائط...».

قال النووي رحمه الله تعالى: (والربيع الدار والسكن ومطلق الأرض، وأصله المنزل

الذي كانوا يتربعون فيه، والربعة تأنيث الربيع، وقيل: واحده، والجمع الذي هو اسم

الجنس ربيع، كتمر وتتمر).

[البخاري: الشفعة، باب: الشفعة في مال يقسم...، رقم: ٢١٣٨. مسلم: المساقاة،

باب: الشفعة، رقم: ١٦٠٨].

(١) والمعتبر في هذا قول المشتري، لأنه أعلم بما بذله، فيقبل قوله بيمينه عند التنازع.

(٢) أي يثبت حق الشفعة إذا طالب الشفيع بها فور علمه بالبيع، حسب المألوف والمعتاد

في المبادرة.

وقد دل على ذلك: ما رواه ابن ماجه [الشفعة، باب: طلب الشفعة، رقم: ٢٥٠٠] من

حديث ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «الشفعة كحلّ العقال» أي إنها تفوت عند

عدم المبادرة إلى طلبها كما يفوت البعير الشroud إذا حلّ عقاله، أي رباطه، ولم يُبادر إليه.

(٣) قطعة من أرض، أو سهم من عقار.

(٤) أي لو كان الشركاء متعددين، وكان أحدهم مثلاً يملك الربع، والثاني يملك

النصف، والثالث الربع، فباع مالك الربع حصته: فمالك النصف أن يأخذ ثلثي

الحصة المبيعة، لأنه يملك ضعف ما يملك الشريك الآخر.

(٥) وهو في الشرح: أن يدفع مالك المال إلى رجل مالا، ليتجر فيه، ويكون الربح

بينهما.

وَالذَّنَانِيرَ، وَأَنْ يَأْذَنَ رَبُّ الْمَالِ لِلْعَامِلِ فِي التَّصَرُّفِ مُطْلَقاً، أَوْ فِيمَا لَا يَنْقُطِعُ
وُجُودُهُ غَالِباً، وَأَنْ يَشْتَرِطَ لَهُ جُزْءاً مَعْلُوماً مِنَ الرَّبْحِ^(١)، وَأَنْ لَا يَقْدَرَ بِمُدَّةٍ.
وَلَا ضَمَانَ عَلَى الْعَامِلِ إِلَّا بِعُدْوَانٍ^(٢)، وَإِذَا حَصَلَ رِبْحٌ وَخُسْرَانٌ جَبَرَ
الْخُسْرَانُ بِالرَّبْحِ.

(فَضْلٌ) وَالْمُسَاقَاةُ جَائِزَةٌ عَلَى النَّخْلِ وَالْكَرْمِ^(٣)، وَلَهَا شَرَطَانِ: أَحَدُهُمَا:

=
ويسمى مضاربة، لأن كلاً من المالك والعامل يضرب له بسهم من الربح، ولما فيه من
السفر غالباً، والسفر يسمى ضرباً في الأرض، قال تعالى: ﴿وَلَا ضَرَارَةَ فِي الْأَرْضِ قَلِيلٌ
عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ﴾ [النساء: ١٠١] أي إذا سافرتكم، كما هو معلوم.
والأصل في مشروعيتها: الإجماع الذي دل عليه عمل الصحابة رضي الله عنهم.
روى مالك والبيهقي عن العلاء بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن جده يعقوب المدني
اليماني: أن عثمان بن عفان رضي الله عنه أعطاه مالا قراضاً يعمل فيه، على أن الربح بينهما.
وروى الدارقطني عن عروة بن الزبير: أن حكيم بن حزام رضي الله عنه صاحب رسول الله ﷺ كان
يشترط على الرجل إذا أعطاه مالا مقارضة يضرب له به: أن لا تجعل مالي في كبد رطبة،
ولا تحمله في بحر، ولا تنزل به في بطن مسيل، فإن فعلت شيئاً من ذلك فقد ضمنت
مالي.

[الموطأ: القراض، باب: ما جاء في القراض: ٦٨٧/٢. الدارقطني: البيوع: ٦٣/٣،

الحديث: ٢٤١، ٢٤٢. البيهقي: القراض (٦/١١٠)].

قال في تكملة المجموع (١٤/١٩١): قال ابن المنذر: وأجمع أهل العلم على جواز
المضاربة في الجملة.

(١) أي نسبة معينة، كنصف أو ثلث.

(٢) أي يتعد في التصرف، أو تقصير بالعمل مما هو مطالب فيه.

(٣) والأصل في هذا: حديث ابن عمر رضي الله عنهما: أن رسول الله ﷺ أعطى خبير بشطر ما
يخرج منها من ثمر أو زرع.

وفي رواية لمسلم: دفع إلى يهود خبير نخل خبير وأرضها، على أن يعملوها من
أموالهم، وأن لرسول الله ﷺ شطر ثمرها.

[البخاري: المزارعة، باب: المزارعة بالشطر ونحوه، رقم: ٢٢٠٣. مسلم: المساقاة،

باب: المساقاة والمعاملة بجزء من الثمر والزرع، رقم: ١٥٥١]. =

أَنْ يُقَدَّرَهَا بِمُدَّةٍ مَعْلُومَةٍ، والثَّانِي: أَنْ يُعَيَّنَ لِلْعَامِلِ جُزْءاً مَعْلُوماً مِنَ الثَّمَرَةِ.
ثُمَّ الْعَمَلُ فِيهَا عَلَى صَرَيَيْنِ: عَمَلٌ يَعُودُ نَفْعُهُ إِلَى الثَّمَرَةِ، فَهُوَ عَلَى الْعَامِلِ،
وعَمَلٌ يَعُودُ نَفْعُهُ إِلَى الْأَرْضِ، فَهُوَ عَلَى رَبِّ الْمَالِ.
(فَضْلٌ) وَكُلُّ مَا امْتَكَنَ الْإِنْتِفَاعُ بِهِ مَعَ بَقَاءِ عَيْنِهِ صَحَّتْ إِجَارَتُهُ^(١)، إِذَا قُدِّرَتْ

= فثبت ذلك في النخل بالنص، وقيس عليه شجر العنب، بجامع أن كلا منهما يخرص أي
يقدر ما فيه من التمر أو الزبيب بعد بدو صلاحه، وتجب فيه الزكاة.
وفي المذهب القديم للشافعي رحمه الله تعالى: جوازها في كل الأشجار المثمرة،
واختاره النووي رحمه الله تعالى في كتابه [تصحیح التتبیہ]. [انظر المنهاج مع مغني
المحتاج].
وإذا كانت الأشجار غير الشجول والعنب بينها، فساقى عليها تبعاً، جاز، وإن كانت
كثيرة.

ويجوز في الزرع إذا كان تبعاً للشجر، كما جاء في الحديث.
(١) أجمع المسلمون على أن الإجارة جائزة ومشروعة، وعمدتهم في هذا الكتاب
والسنة:

أما الكتاب: فقوله تعالى: ﴿إِنْ أَرْضَكُمْ لَكُمْ فَاتُّوهُنَّ أُجُورَهُنَّ﴾ [الطلاق: ٦] فقد أمر الله
تعالى الآباء بإعطاء الأجر على الإرضاع، فدل على أن الأجر حق للمرضعة، وهي لا
تستحقه إلا بالعقد، إذ لو أرضعت بدون عقد كانت متبرعة، والمتبرع لا يستحق شيئاً،
فكان ذلك دليلاً على مشروعية العقد.

واشترئى لها بقوله تعالى على لسان شعب رضي الله عنه وبناؤه: ﴿يَتَأْتِي أَسْتَفْرَجَ بِكَ خَيْرَ مَنْ
أَسْتَفْرَجَ الْقَوِيُّ الْأَرِيضُ﴾ قَالَ إِبْنُ أَبِي أُرَيْطَةَ أَنَّهُ كَمَلْتُ إِحْدَى أَبْنَى مَتَنَتِي عَلَيَّ أَن تَأْجُرَنِي فَمَتَنِي
جِيئَ رضي الله عنه [القصص: ٢٦ - ٢٧]: أي أن تكون أجيراً لي ثماني سنين.

والشافعية يستأنسون بهذا استئناساً، لأنه وارد في شرع من قبلنا، وهم لا يعتبرون شرع
من قبلنا شرعاً لنا، حتى يكون هذا دليلاً على الحكم في شرعنا.
وأما السنة: فقد ورد فيها أحاديث كثيرة، منها:

ما رواه ابن عباس رضي الله عنه قال: احتجم النبي ﷺ وأعطى الحجام أجره، ولو علم كراهية
لم يعطه. أي كراهية لمثل هذا العمل أو أخذ الأجر عليه.

والمراد بالكراهية هنا الحرمة، كما جاء في رواية: ولو كان حراماً لم يعطه. =

مَنْعَتُهُ بِأَحَدٍ أَمْرَيْنِ: بِمُدَّةِ أَوْ عَمَلٍ. وإطلاقها يَقْتَضِي تَجْجِيلَ الأَجَرَةِ، إِلَّا أَنْ يُشْتَرَطَ التَّاجِيلُ.

ولا تَبْطُلُ الإِجَارَةُ بِمَوْتِ أَحَدِ الْمُتَعَاقِدِينَ، وَتَبْطُلُ بِتَلْفِ الْعَيْنِ الْمُسْتَأْجَرَةِ،
ولا ضَمَانَ عَلَى الْآجِيرِ إِلَّا بِعُدْوَانٍ.

(فَضْلٌ) وَالْجَمَالَةُ جَائِزَةٌ، وَهِيَ: أَنْ يُشْتَرَطَ فِي رَدِّ ضَالَّتِهِ ^(١) عِوَضاً مَعْلوماً،
فَإِذَا رَدَّهَا اسْتَحَقَّ ذَلِكَ الْعِوَضَ الْمَشْرُوطَ ^(٢).

= [البخاري: البيوع، باب: ذكر الحمام، رقم: ١٩٩٧. الإجارة، باب: خراج الحمام،
رقم: ٢١٥٩. مسلم: الحج، باب: جواز الحمامة للمحرم، رقم: ١٢٠٢].
وما رواه أبو هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «قال الله تعالى: ثلاثة أنا خصمهم يوم
القيامة: رجل أعطى بي ثم غدر، ورجل باع حراً فأكل ثمنه، ورجل استأجر أجيراً
فاستوفى منه ولم يعطه أجره».

[البخاري: الإجارة، باب: إثم من منع أجر الأجير، رقم: ٢١٥٠].
(أعطى بي: عاهد باسمي أو حلف. غدر: نقض العهد ولم يف به، أو: لم يبر بفسمه.
باع حراً: أي ادعى أنه عبد مملوك فأعطاه مقابل ثمن وأخذ الثمن. فاستوفى منه: أي
استوفى منه العمل الذي استأجره للقيام به).

(١) أي ما هو ضائع منه، من دابة أو سيارة أو نحوهما.

وهي شرعاً: التزام عوض معلوم على عمل معين أو مجهول عسر علمه.

(٢) والأصل في مشروعيتهما:

ما رواه أبو سعيد الخدري رضي الله عنه قال: انطلق نفر من أصحاب النبي ﷺ في سفرة
سافروها، حتى نزلوا على حي من أحياء العرب، فاستضافوهم فأبوا أن يضيفوهم، فلُدِّغَ
سيد ذلك الحي، فسَعَوْا له بكل شيء لا ينفعه شيء، فقال بعضهم: لو أتيتهم هؤلاء الرهط
الذين نزلوا، لعله أن يكون عند بعضهم شيء. فأتوهم فقالوا: يا أيها الرهط، إن سيدنا
لُدِّغَ، وسعينا له بكل شيء لا ينفعه، فهل عند أحد منكم من شيء؟ فقال بعضهم: نعم،
والله إني لأُرْزِي، ولكن والله لقد استضيفناكم فلم تضيفونا، فما أنا براقي لكم حتى تجعلوا
لنا جملاً. فصالحوهم على قطيع من الغنم، فانطلق يتقل عليه ويقرا: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ
الْعَالَمِينَ﴾ ①. فكانما نيط من عقالٍ، فانطلق يمشي وما به قلبه. قال: فأَرْقَوْهُمْ جعلهم =

(فصل) وإذا دَنَعَ إلى رَجُلٍ اِزْضاً لِيَزْرَعَهَا، وَشَرَطَ لَهُ جُزْءاً مَغْلُوماً مِنْ زَرْعِهَا، لَمْ يَجْزْ^(١). وَإِنْ أَكْرَاهُ إِيَّاهَا بِذَهَبٍ أَوْ قِضْيَةٍ، أَوْ شَرَطَ لَهُ طَعَاماً مَغْلُوماً

= الذي صالحوهم عليه، فقال بعضهم: اقسموا، فقال الذي رَقَى: لا تفعلوا حتى نأتي النبي ﷺ فنذكر له الذي كان، فننظر ما يأمرنا. فقدموا على رسول الله ﷺ فذكروا له، فقال: «وما يدريك أنها رقية؟» ثم قال: «قد أصبتم، اقسموا، واضربوا لي معكم سهماً». فضحك رسول الله ﷺ.

[البخاري: الإجارة، باب: ما يعطى في الرقية على أحياء العرب بفاتحة الكتاب، رقم: ٢١٥٦. مسلم: السلام، باب: جواز أخذ الأجرة على الرقية بالقرآن والأذكار، رقم: ٢٢٠١].

(فاستضافوهم: طلبوا منهم النصيافة، فللدغ: عصه حية أو نسخته عرقب، الرهط: ما دون العشرة من الرجال، لأرقى: من الرُقْيَةِ، وهي كل كلام استشفى به من وجع أو غيره، جعلاً: أجرة، فصالحوهم: اتفقوا معهم، قطع: طائفة من الغنم، يتغل: من التغل وهو التفخ مع قليل من البصاق، نشط من عقال: فك من جبل كان مشدوداً به، قلبه: علة، وما يدريك أنها رقية: ما الذي أعلمك أنها يرقى بها، اضربوا لي معكم سهماً: اجعلوا لي منه نصيباً).

(١) ريعها: غلتها وإنتاجها، وهذا ما يسمى بالمزارعة، إذا كان البزار من صاحب الأرض، ويسمى: مخابرة، إذا كان البزار من العامل، وكلاهما لا يصح وغير مشروع.

والأصل في عدم جوازهما:

حديث رافع بن خديج رضي الله عنه قال: كنا أكثر أهل المدينة مُؤَدَّرَعاً، كنا نكري الأرض بالناحية منها مُسَمًّى لسيد الأرض، قال: فمما يصاب ذلك وتسلم الأرض، ومما يصاب الأرض ويسلم ذلك، فنهينا، وأما الذهب والورق فلم يكن يومئذ. وفي رواية قال: كنا أكثر أهل المدينة حقلاً، وكان أحدنا يُكْرِى أرضه، فيقول: هذه القطعة لي وهذه لك، فربما أخرجت ذة ولم تخرج ذة، فنهاهم النبي ﷺ. وفي رواية: أنهم كانوا يكرون الأرض على عهد النبي ﷺ بما يثبت على الأربعاء، أو شيء يستثبه صاحب الأرض، فنهى النبي ﷺ عن ذلك. فقيل لرافع: فكيف هي بالدينار والدرهم؟ فقال رافع: ليس بها بأس بالدينار والدرهم. وقال الليث: وكان الذي نهى =

في دُئِيهِ، جَارٌ^(١).

(فَضْلٌ) وَإِحْيَاءُ الْمَوَاتِ جَائِزٌ بِشَرَطَيْنِ: أَنْ يَكُونَ الْمُخَيِّ مُسْلِمًا، وَأَنْ تَكُونَ

= عن ذلك ما لو نظر فيه ذوو الفَهْم بالحلال والحرام لم يجيزوه، لما فيه من المخاطرة. وفي رواية عند مسلم: إنما كان الناس يؤاجرون على عهد النبي ﷺ على الماذِيَّاتِ، وأَقْبَالِ الجَدَاوِل، وأشياء من الزرع، فيهلك هذا ويسلم هذا، ويسلم هذا ويهلك هذا، فلم يكن للناس كراء إلا هذا، فلذلك زجر عنه. فأما شيء معلوم مضمون فلا بأس به. [البخاري: المزارعة، باب: قطع الشجر والنخل، وباب: ما يكره من الشروط في المزارعة، وباب: كراء الأرض بالذهب والفضة، رقم: ٢٢٠٢، ٢٢٠٧، ٢٢٢٠. مسلم: البيوع، باب: كراء الأرض بالطعام، وباب: كراء الأرض بالذهب والورق، رقم: ١٥٤٨، ١٥٤٩م].

(مُزْدَرَعًا: مكانًا للزرع. بالناحية منها: بما يخرج في جزء منها. مسمى: معين. لسيد الأرض: مالكها. يصاب ذلك: الجزء المعين لمالك الأرض، قد يصاب بأفة تلف غلته. الورق: الفضة. حَقْلًا: زرعًا، أو مكانًا للزرع. الأريعاء: جمع ربيع، وهو النهر الصغير. والمراد: ما يخرج على جانبها ووسطها. يستثني: أثناء العقد من الأرض ويخصمه بأن يكون ما يثبت فيه له. المخاطرة: هي فعل ما يكون الضرر فيه غالبًا، من الحَظَر وهو الإشراف على الهلاك. المافيات: جمع ماذيان، وهو النهر الكبير، وهي لفظ معرب. أقبال الجداول: أوائلها، جمع جدول، وهو النهر الصغير).

(١) روى مسلم عن ثابت بن الضحاك رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ نهى عن المزارعة، وأمر بالمؤاجرة وقال: «لا بأس بها».

[مسلم: البيوع، باب: في المزارعة والمؤاجرة، رقم: ١٥٤٩].

أقول: وقد اختار النووي رحمه الله تعالى في الروضة جوازهما، وقال: والمختار جواز المزارعة والمخابرة، وتأويل الأحاديث على ما إذا شرط أحدهما زرع قطعة معينة والآخر أخرى.

وقال: قد قال بجواز المزارعة والمخابرة من كبار أصحابنا.. ابن خزيمة وابن المنذر والخطابي، وصنف فيها ابن خزيمة جزءاً، وبين فيها علل الأحاديث الواردة بالنهي، وجمع بين أحاديث الباب.

الارضُ حُرَّةٌ، لَمْ يَجْرِ عَلَيْهَا يَلْكٌ لِمُسْلِمٍ^(١). وَصِفَةُ الْإِحْيَاءِ مَا كَانَ فِي الْعَادَةِ عَمَارَةً لِلْمُخْبَا.

وَيَجِبُ بِذَلِكَ الْمَاءِ ثَلَاثُ شَرَائِطَ: أَنْ يُفْضَلَ عَنْ حَاجَتِهِ^(٢)، وَأَنْ يَخْتِاجَ إِلَيْهِ غَيْرُهُ لِنَفْسِهِ أَوْ لِبَهِيمَتِهِ، وَأَنْ يَكُونَ مِمَّا يُسْتَحْلَفُ فِي بَثْرِ أَوْ عَيْنٍ^(٣).

(فَضْلٌ) وَالْوَقْفُ جَائِزٌ ثَلَاثُ شَرَائِطَ: أَنْ يَكُونَ مِمَّا يُنْتَفَعُ بِهِ مَعَ بَقَاءِ عَيْنِهِ، وَأَنْ يَكُونَ عَلَى أَصْلٍ مُوجُودٍ وَفَرْعٍ لَا يَنْقَطِعُ^(٤)،

(١) رَوَى الْبُخَارِيُّ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَعْمَرَ أَرْضًا لَيْسَتْ لِأَحَدٍ فَهُوَ أَحَقُّ بِهَا مِنْ غَيْرِهِ، وَالْإِعْمَارُ الْإِحْيَاءُ بِمَعْنَى، وَهُوَ اسْتِصْلَاحُهَا بِالزَّرْعِ أَوْ الْبَنَاءِ.

[الْبُخَارِيُّ: الْمَزَارَعَةُ، بَابُ: مَنْ أَحْيَا أَرْضًا مَوَاتًا، رَقْمُ: ٢٢١٠].

(٢) رَوَى الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ثَلَاثَةٌ لَا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابُ أَلِيمٍ: رَجُلٌ كَانَ لَهُ فَضْلٌ مَاءٍ بِالطَّرِيقِ فَمَنَعَهُ مِنْ ابْنِ السَّبِيلِ، وَرَجُلٌ بَايَعَ إِمَامًا لَا يَبَايِعُهُ إِلَّا لِلدُّنْيَا، فَإِنْ أَعْطَاهُ مِنْهَا رَضِيَ وَإِنْ لَمْ يُقْطِعْ مِنْهَا سَخَطَ، وَرَجُلٌ أَقَامَ سَلْعَتَهُ بَعْدَ الْغَضْرِ فَقَالَ: وَاللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ، لَقَدْ أَعْطَيْتُ بِهَا كَذِبًا وَكَذًا، فَصَدَّقَهُ رَجُلٌ». ثُمَّ قَرَأَ هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِمَهْدِ اللَّهِ وَأَيْسَرِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾.

[الْبُخَارِيُّ: الْمَسَاقَاةُ (الشَّرْبُ) بَابُ: إِثْمٌ مِنْ مَنَعَ ابْنَ السَّبِيلِ مِنَ الْمَاءِ، رَقْمُ: ٢٢٣٠.

مُسْلِمٌ: الْإِيمَانُ، بَابُ: بَيَانُ غُلْظِ تَحْرِيمِ إِسْبَالِ الْإِزَارِ...، رَقْمُ: ١٠٧].

(لَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ: نَظَرُ رَحْمَةٍ وَإِكْرَامٍ. يُزَكِّيهِمْ: يَطْهَرُهُمْ مِنْ إِثْمِ ذُنُوبِهِمْ. ابْنُ السَّبِيلِ: الْمَسَافِرُ. بَايَعَ إِمَامًا: عَاهَدَ الْخَلِيفَةَ أَوْ الْحَاكِمَ الْأَعْظَمَ. لِلدُّنْيَا: لِيَحْصِلَ شَيْئًا مِنْ مَتَاعِ الدُّنْيَا. أَعْطَيْتُ بِهَا: دَفَعْتُ قِيمَتَهَا لِبَائِعِهَا. فَصَدَّقَهُ رَجُلٌ: وَاشْتَرَاهَا بِذَلِكَ الثَّمَنِ الَّذِي حَلَفَ عَلَيْهِ. الْآيَةُ: آلُ عِمْرَانَ: ٧٧).

وَرَوَى مُسْلِمٌ عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ فَضْلِ الْمَاءِ.

[مُسْلِمٌ: الْمَسَاقَاةُ، بَابُ: تَحْرِيمِ بَيْعِ فَضْلِ الْمَاءِ الَّذِي يَكُونُ بِالْفَلَاةِ...، رَقْمُ: ١٥٦٥].

(٣) أَيُّ بَقِيَ فِي ذَلِكَ، وَلَمْ يُحَرِّزْ فِي إِثْنَاءِ وَنَحْوِهِ.

(٤) أَيُّ أَنْ يَكُونَ الْمَوْقُوفُ عَلَيْهِ أَوْ نَوْعُهُ مُوجُودًا حِينَ الْوَقْفِ، وَأَنْ لَا يَكُونَ مِمَّا يَنْقَطِعُ =

... وَأَنْ لَا يَكُونَ فِي مَحْظُورٍ^(١).

وَهُوَ عَلَى مَا شَرَطَ الْوَاقِفُ: مِنْ تَقْدِيمٍ، أَوْ تَأْخِيرٍ، أَوْ تَسْوِيَةٍ، أَوْ تَفْضِيلٍ^(٢).

= نوعه، إلا إذا عين جهة أخرى لا تنقطع، كما إذا وقف على أولاده ثم الفقراء من بعدهم.

(١) أي محرم شرعاً.

(٢) والأصل فيما سبق: أحاديث، منها:

ما رواه ابن عمر رضي الله عنهما: أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أصاب أرضاً بخير، فأتى النبي ﷺ يستأمره فيها، فقال: يا رسول الله، إني أصبت أرضاً بخير لم أصب مالا قط أنفس عندي منه، فما تأمر به؟ قال: «إن شئت حبت أصلها وتصدق بها». قال: فتصدق بها عمر أنه لا يباع ولا يوهب ولا يورث، وتصدق بها في الفقراء وفي القريب وفي الرقاب وفي سبيل الله وابن السبيل والضيف، لا جناح على من وليها أن يأكل منها بالمعروف ويبطع، غير متمول.

[البخاري: الشروط، باب: الشروط في الوقف، رقم: ٢٥٨٦. مسلم: الوصية، باب: الوقف، رقم: ١٦٣٢].

(أصاب: أخذها وصارت إليه بالقسم حين فتحت خير وقسمت أرضها. يستأمره: يستشير. أنفس: أجود. حبت: وقفت. بها: بثمرتها وغلتها. في الرقاب: تحرير العبيد. جناح: إثم. وليها: قام بأمرها. غير متمول: أي لا يصبح ذا مال منها). وقد حض الإسلام على الوقف، ودل على ذلك ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ قال: «إذا مات الإنسان انقطع عنه عمله إلا من ثلاثة: من صدقة جارية، أو علم ينتفع به، أو ولد صالح يدعو له». وحمل العلماء الصدقة الجارية على الوقف.

[مسلم: الوصية، باب: ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته، رقم: ١٦٣١. أبو داود: الوصايا، باب: ما جاء في الصدقة عن الميت، رقم: ٢٨٨٠. الترمذي: الأحكام، باب: في الوقف، رقم: ١٣٧٦. النسائي، الوصايا، باب: فضل الصدقة عن الميت، رقم: ٣٦٥١].

ويدخل في عموم قوله تعالى: ﴿لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا حُبَبْتُمْ﴾ [آل عمران: ٩٢]. وقوله تعالى: ﴿وَأَنفَكُوا الْخَيْرَ لِمَلَكُم مِّمَّنْ حَبَبْتُمْ﴾ [الحج: ٧٧]. وقوله تعالى: ﴿وَمَا يُفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوا﴾ [آل عمران: ١١٥].

(فَضْلٌ) وَكُلُّ مَا جَارَ بَيْنُهُ جَارَتْ هِبَتُهُ^(١)، وَلَا تَلْزَمُ الْهِبَةُ إِلَّا بِالْقَبْضِ^(٢)، وَإِذَا قَبَضَهَا الْمُؤْهُوبُ لَهُ لَمْ يَكُنْ لِلْوَاهِبِ أَنْ يَرْجِعَ فِيهَا^(٣)، إِلَّا أَنْ يَكُونَ

(١) دل على مشروعية الهبة: قوله تعالى: ﴿وَأَنْتُمْ أَنْتُمْ سَادِقِينَ عِلَّةً فَإِنْ طَلَّقَ لَكُمْ عَنْ قَوْلِهِ يَنْتَهَ قَسًا فَلَكَؤُهُ هِبَتًا تَبَيَّنَ ①﴾ [النساء: ٤]: أي إذا وهبكم أزواجكم شيئاً من مهورهن بعد إعطائهن ذلك المهر حقاً مفروضاً لهن وكانت نفوسهن راضية بتلك الهبة، فما وهبه لكم كسب طيب حلال، فكلوه سائغاً لذيذاً لا حرج عليكم في أكله ولا مؤاخذه عليكم في أخذه. (صدقاتهن: جمع صدقة وهي المهر. نحلة: عطاء من غير مقابل).

وروى البخاري ومسلم واللفظ لمسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه: أن النبي ﷺ كان إذا أتته بطعام يسأل عنه: فإن قيل هدية أكل منها، وإن قيل صدقة لم يأكل منها. [البخاري: كتاب الهبة، باب: قبول الهدية، رقم: ٢٤٣٧. ومسلم في الزكاة، باب: قبول النبي ﷺ الهدية ورده الصدقة، رقم: ١٠٧٧].

والهبة هبة، لأنها تملك للعين بلا عوض حال الحياة تطوعاً. وهو تعريف الهبة شرعاً. (٢) أي لا تخرج العين الموهوبة من ملك الواهب وتدخل في ملك المؤهوب له قبل أن يقبضها، وللواهب أن يرجع عن الهبة قبل القبض.

وقد دل على ذلك: ما رواه الحاكم وصححه إسناده: أن رسول الله ﷺ لما تزوج أم سلمة رضي الله عنها قال لها: «إني أهديت إلى النجاشي أواقاً من مسك وحلّة، وإنني لا أراه إلا قد مات، ولا أرى الهدية التي أهديت إليه إلا استرد، فإذا ردت إلي فهو لك. أو قال: نكّن». فكان كما قال، هلك النجاشي، فلما ردت الهدية أعطى كل امرأة من نسائه أوقية من ذلك المسك، وأعطى سائر أم سلمة، وأعطاهم الحلّة.

[المستدرک: کتاب النکاح، باب: حق الزوجة على الزوج: ١٨٨/٢]. (حلّة: ثوبان من نوع واحد).

فلو كانت الهبة تلزم بدون قبض والهدية منها لما رضي ﷺ برجوعها إليه، بل كان يردّها إلى ورثة النجاشي، لأنها تعتبر من تركته حينئذ. فقبوله ﷺ لردّها دليل على أنها لم تثبت ملكيتها للمهدي له قبل قبضها.

(٣) وقد دل على ذلك: ما رواه البخاري ومسلم عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «العائد في هبته، كالكلب يقيء»، ثم يعود في قيئه. واللفظ لمسلم. =

وَالدَّاءُ^(١).

وَإِذَا أَغْمَرَ شَيْئًا أَوْ أَزَقَّهُ، كَانَ لِلْمُعْمَرِ أَوْ لِلْمُرَقَّبِ، وَلِوَرَثِيهِ مِنْ بَعْدِهِ^(٢).

= وفي رواية عند البخاري: «ليس لنا مثل السوء، الذي يعود في هبته كالكلب يرجع في قبته». أي ليس هذا التصرف من شأننا ولا خلقاً من أخلاقنا، أي فهو محرم علينا.
[البخاري: الهبة، باب: لا يحل لأحد أن يرجع في هبته وصدقته، رقم: ٢٤٧٨، ٢٤٧٩. مسلم: الهبات، باب: تحريم الرجوع في الصدقة والهبة بعد القبض...، رقم: ١٦٦٢].

(١) روى أبو داود والترمذي وقال: حسن صحيح، عن ابن عمر وابن عباس رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ قال: «لا يحل لرجل أن يعطي عطية أو يهب هبة فيرجع فيها، إلا الوالد فيما يعطي ولده».

[أبو داود. البيوع والإيجارات، باب: الرجوع في الهبة، رقم: ٣٥٣٩. الترمذي: الولاء، باب: ما جاء في كراهية الرجوع في الهبة، رقم: ٢١٣٣].
وقيس على الوالد سائر الأصول، كما قيس على الولد سائر الفروع.

(٢) العمرى: أن يقول له: أعمرتك هذا العقار، أي جعلته لك مدة عمرك، فإذا متَّ رجع إلي. والرقبي: أن يقول له: أرقبتك هذا الشيء، فإذا متَّ قلبي عاد إلي، وإن مت قبلك استقر لك.

وهذه صيغ من صيغ الهبة كما ترى، ولكنها مقيدة بوقت وهو عمر الوهاب أو الموهوب له. والهبة لا يصح تقيدها بوقت، لأنها تمليك، ومع ذلك اعتبرت صحيحة في هذه الصيغ، واعتبرت الشروط فيها باطلة ولاغية، لما صح في ذلك من أحاديث عن رسول الله ﷺ:

فقد روى البخاري ومسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «العمرى جائزة» أي نافذة وماضية.

وروي أيضاً عن جابر رضي الله عنه قال: قضى النبي ﷺ بالعمرى أنها لمن وهبت له. وفي رواية عند مسلم: قال رسول الله ﷺ: «العمرى لمن وهبت له».

وروى مسلم أيضاً عن جابر رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «أسكوا عليكم أموالكم ولا تفسدوها، فإنه من أ عمر عمرى فهي للذي أغمرها، حياً وميتاً، ولعقبه».

[البخاري: الهبة، باب: ما قيل في العمرى والرقبي، رقم: ٢٤٨٢، ٢٤٨٣. =

(فَضْلٌ) وَإِذَا وَجَدَ لَقَطَةً فِي مَوَاتٍ أَوْ طَرِيقٍ فَلَهُ اخْتُدَّهَا أَوْ تَرَكُهَا، وَاخْتُدَّهَا
أَوَّلَى مَنْ تَرَكَهَا، إِنْ كَانَ عَلَى ثِقَةٍ مِنَ الْقِيَامِ بِهَا.

وَإِذَا اخْتُدَّهَا وَجَبَ عَلَيْهِ أَنْ يَعْرِفَ سِتَّةَ أَشْيَاءَ: وَعَاءَهَا، وَعِقَاصُهَا،
وَوِكَاءُهَا، وَجِنْسُهَا، وَعَدَدُهَا، وَوَزْنُهَا.

وَيَحْفَظُهَا فِي حِرْزٍ مِثْلِهَا، ثُمَّ إِذَا أَرَادَ تَمْلِكُهَا عَرَفَهَا سِتَّةً، عَلَى أَبْوَابِ
الْمَسَاجِدِ، وَفِي الْمَوْضِعِ الَّذِي وَجَدَهَا فِيهِ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ صَاحِبَهَا كَانَ لَهُ أَنْ
يَتَمَلَّكَهَا بِشَرْطِ الضَّمَانِ^(١).

= ومسلم: الهبات، باب: العمرى، رقم: ١٦٢٥-١٦٢٦.]

وروى جابر رضي الله عنه، عن رسول الله ﷺ قال: «العمرى جائزة لأهلها، والرقبي جائزة
لأهلها». أي نافذة وماضية.

[أخرجه الترمذي في الأحكام، باب: ما جاء في الرقبى، رقم: ١٣٥١. وقال: هذا
حديث حسن. وأبو داود في البيوع، باب: في الرقبى، رقم: ٣٥٥٨. وابن ماجه في
الهبات، باب: الرقبى، رقم: ٢٣٨٣.]

(١) والأصل في مشروعية اللقطة وأحكامها: أحاديث، منها:

ما رواه البخاري ومسلم واللفظ له عن زيد بن خالد الجهني رضي الله عنه: أن النبي ﷺ سئل عن
اللقطة: الذهب أو الورق؟ فقال: «اعرف وكاءها وعقاصها، ثم عرّفها سنة، فإن لم
تُعرف فاستنقها، ولتكن دبيعة عندك، فإن جاء طالبها يوماً من الدهر فأدها إليه».

وما رواه واللفظ للبخاري عن أبي بن كعب رضي الله عنه: فقال: «اعرف عدّتها ووكاءها
ووعاءها، فإن جاء صاحبها، وإلا استمتع بها».

[البخاري: اللقطة، باب: ضالة الإبل، وباب: هل يأخذ اللقطة ولا يدعها تضيع حتى
لا يأخذها من لا يستحق، رقم: ٢٢٩٥، ٢٣٠٥. مسلم: اللقطة، رقم: ١٧٢٢،
١٧٢٣.]

(الورق: النضة. وكاءها: ما يربط به فم الكيس ونحوه. عقاصها: الوعاء الذي تكون
فيه. لم تعرف: أي مالكتها. فاستنقها: تملكها أو استهلكها. ولتكن: هي أو قيمتها،
ودبيعة: أي مضمونة عليك كالوديعة).

وَاللَّقْطَةُ عَلَى أَرْبَعَةٍ أَضْرِبُ:

أَحَدُهَا: مَا يَبْقَى عَلَى الدَّوَامِ، فَهَذَا حُكْمُهُ.

وَالثَّانِي: مَا لَا يَبْقَى كَالطَّعَامِ الرُّطْبِ، فَهُوَ مُخَيَّرٌ بَيْنَ أَكْلِهِ وَغُرْمِهِ، أَوْ بَيْعِهِ وَحِفْظِ ثَمَنِهِ.

وَالثَّالِثُ: مَا يَبْقَى بِعِلَاجِ كَالرُّطْبِ، فَيَفْعَلُ الْمَصْلَحَةَ: مِنْ بَيْعِهِ وَحِفْظِ ثَمَنِهِ، أَوْ تَجْفِيفِهِ وَحِفْظِهِ.

وَالرَّابِعُ: مَا يَخْتِاجُ إِلَى تَفَقُّعٍ كَالْحَيَوَانِ، وَهُوَ صَرَبَانٌ: حَيَوَانٌ لَا يَمْتَنِعُ بِنَفْسِهِ^(١)، فَهُوَ مُخَيَّرٌ: بَيْنَ أَكْلِهِ وَغُرْمِ ثَمَنِهِ، أَوْ تَرْكِهِ وَالتَّطَوُّعِ بِالْإِنْفَاقِ عَلَيْهِ، أَوْ بَيْعِهِ وَحِفْظِ ثَمَنِهِ.

وَحَيَوَانٌ يَمْتَنِعُ بِنَفْسِهِ^(٢)، فَإِنْ وَجَدَهُ فِي الصَّحْرَاءِ تَرَكَهُ، وَإِنْ وَجَدَهُ فِي الْحَضَرِ فَهُوَ مُخَيَّرٌ بَيْنَ الْأَشْيَاءِ الثَّلَاثَةِ فِيهِ^(٣).

(فَضْلٌ) وَإِذَا وَجَدَ لَقِيطَ بَقَارَةٍ الطَّرِيقِ: فَأَخَذَهُ، وَتَرَبَّيْتُهُ، وَكَفَّائْتُهُ، وَاجِبَةٌ عَلَى الْكَفَايَةِ^(٤). وَلَا يُقْرَأُ إِلَّا فِي يَدِ أَمِينٍ، فَإِنْ وَجَدَ مَعَهُ مَالًا انْفَقَ عَلَيْهِ الْحَاكِمُ

(١) كَالشَّاةِ وَنَحْوِهَا، فَإِنَّهَا لَا تَسْتَطِيعُ الدِّفَاعَ عَنْ نَفْسِهَا، كَمَا لَا تَسْتَطِيعُ الْهَرَبُ.

(٢) كَبَعِيرٍ وَأَرْنَبٍ وَطَيْرٍ.

(٣) جَاءَ فِي حَدِيثِ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ السَّابِقُ: وَسَأَلَهُ عَنْ ضَالَةِ الْإِبِلِ، فَقَالَ: «مَا لَكَ وَلِهَا، دَعَهَا فَإِنْ مَعَهَا حِذَاهَا وَسَقَاهَا، تَرَدَّ الْمَاءُ وَتَأْكُلُ الشَّجَرَ حَتَّى يَجِدَهَا رَبَّهَا». وَسَأَلَهُ عَنِ الشَّاةِ؟ فَقَالَ: «أَخْذَهَا، فَإِنَّمَا هِيَ لَكَ، أَوْ لِأَخِيكَ، أَوْ لِلذَّبِّ». (مَعَهَا حِذَاهَا وَسَقَاهَا: أَيِ تَقْوَى بِخَفِئِهَا عَلَى قَطْعِ الصَّحْرَاءِ، كَمَا أَنَّهَا تَمْلَأُ كَرَشَهَا بِمَا يَكْنِيهَا أَيَّامًا. هِيَ لَكَ....: إِمَّا أَنْ تَأْخُذَهَا أَنْتَ، وَإِمَّا أَنْ يَأْخُذَهَا غَيْرُكَ، وَإِمَّا أَنْ يَأْكُلَهَا الذَّبُّ).

(٤) حِفْظًا لِنَفْسِهِ الْمُحْتَرَمَةِ عَنِ الْهَلَاكِ، وَإِحْيَاءَ لِلنَّفْسِ الَّتِي قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فِيهَا: ﴿وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَاثِرًا خَيْرًا مِنَ النَّاسِ جَمِيعًا﴾ [المائدة: ٣٢].

مِنْهُ، وَإِنْ لَمْ يُوجَدْ مَعَهُ مَالٌ فَتَقَفْتُهُ فِي بَيْتِ الْمَالِ^(١).

(١) قال في مغني المحتاج [٢/ ٤٢١]. كتاب اللقيط: فإن لم يعرف له مال فالأظهر أنه ينفق عليه من بيت المال، لأن عمر رضي الله عنه استشار الصحابة رضي الله عنهم في نفقة اللقيط، فأجمعوا على أنها في بيت المال.

روى مالك في الموطأ [الأفضية، باب: القضاء في المنبوذ: ٢/ ٧٣٨] عن سنين أبي جميلة رجل من بني سليم أنه وجد منبوزاً في زمان عمر بن الخطاب رضي الله عنه. قال: فبحث به إلى عمر بن الخطاب، فقال: ما حملك على أخذ هذه النسمة؟ فقال: وجدتها ضائعة فأخذتها. فقال له عريفه: يا أمير المؤمنين، إنه رجل صالح. فقال له عمر: أذلك؟ قال: نعم. فقال عمر بن الخطاب: اذهب فهو حر، ولك ولاؤه، وعلينا نفقته. (النسمة: الإنسان، عريفه: أي من يتخذ القاضي ونحوه ممن يعرف أمور الناس، حتى يعرف بهم عند الحاجة. ولاؤه: نصرته وميراثه إن مات ولا وارث له من العصات).

[وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى: اللقطة، باب: النقاط المنبوزة... ٦/ ٢٠١. والشافعي في مسنده: ترتيب مسند الشافعي: اللقطة، باب: ما جاء في اللقيط، رقم: ٤٥٦].

هذا، ويحكم بإسلام اللقيط إذا التقط في بلد يوجد فيه ولو مسلم واحد، أي وإن نفى المسلم الموجود في البلد انتساب هذا اللقيط له، فإنه يحكم بإسلامه، تغليباً لجانب الإسلام، لأنه أصلح له. وقد جاء في الحديث: «الإسلام يعلم ولا يعلم».

[ذكر الحديث البخاري تعليقاً عن ابن عباس رضي الله عنه في الجائز، باب: إذا أسلم الصبي فمات هل يصلى عليه، وهل يعرض على الصبي الإسلام.

وأخرجه الدارقطني (النكاح، باب: المهر: ٣/ ٢٥٢) مرفوعاً عن عائذ بن عمرو المزني رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

ورواه الطبراني في الأوسط: ٦/ ١٢٨، رقم (٥٩٩٦). والصغير: ٢/ ١٥٥، رقم (٩٤٨). والبيهقي في السنن الكبرى (٦/ ٢٠٥): اللقطة، باب: ذكر بعض من صار مسلماً بإسلام أبويه. عن داود بن أبي هند، عن الشعبي، عن ابن عمر، عن أبيه رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «إن هذا الدين يعلم ولا يعلم».

وإذا التقطه غير مسلم فلا يقر في يده، بل يتزع منه، لأنه يصبح للملطق ولاية عليه، ولا ولاية لكافر على مسلم. قال تعالى: ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾ [النساء: ١٤١].

(فَضْلٌ) وَالْوَدِيعَةُ أَمَانَةٌ^(١). وَيُسْتَحَبُّ قَبُولُهَا لِمَنْ قَامَ بِالْأَمَانَةِ فِيهَا، وَلَا يَضْمَنُ إِلَّا بِالْتَعَدِّي، وَقَوْلُ الْمُودَعِ مَقْبُولٌ فِي رَدِّهَا عَلَى الْمُودِعِ.
وعليه أن يحفظها في حرز مثلها، وإذا طُوبِ بها، فلم يُخرجها مع القُدرة عليها حَتَّى تَلْفَتْ ضَمِينَ.

(١) أي لا يضمنها إذا تلفت، إلا إذا تعدى بأن استعملها، أو قصر في حفظها.

والأصل في مشروعيتهما:

آيات، منها: قوله تعالى: ﴿وَإِنْ آيَةٌ بِكُمْ بَعَثْنَا إِلَيْكَ آيَةً أَتُؤْتِينَ أُكُنتُمْ﴾ [البقرة: ٢٨٣].

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا﴾ [النساء: ٥٨].

وأحاديث، منها: ما رواه أبو داود والترمذي وغيرهما عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «أَدِّ الْأَمَانَةَ إِلَىٰ مَنْ تَمَنَّاكَ، وَلَا تَخُنْ مِنْ خَائِنِكَ».

[أبو داود: البيع، باب: في الرجل يأخذ حقه من تحت يده، رقم: ٣٥٣٤، ٣٥٣٥.
الترمذي: البيع، باب: أداء الأمانة، رقم: ١٢٦٤، الدارمي: البيع، باب: في أداء الأمانة واجتناب الخيانة، رقم: ٢٤٩٩. مسند أحمد: ٣/ ٤١٤].

قاعدة:

عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه: أن النبي ﷺ قال: «أربع من كنَّ فيه كان منافقاً خالصاً، ومن كانت فيه خصلة منهنَّ كانت فيه خصلة من النفاق حتى يدعها: إذا أؤتمن خان، وإذا حدث كذب، وإذا عاهد غدر، وإذا خاصم فجر».

[البخاري: الإيمان، باب: علامة المنافق، رقم: ٣٤. مسلم: الإيمان، باب: بيان خصال المنافق، رقم: ٥٨].

(منافقاً خالصاً: قد استجمع صفات النفاق. خصلة: صفة. يدعها: يتركها ويخلص نفسه منها. غدر: ترك الوفاء بالعهد. خاصم: نازع وجادل. فجر: مال عن الحق واحتال في رده).

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا ضُيعت الأمانة فانتظر الساعة». قال: كيف إضاعتها يا رسول الله؟ قال: «إذا أسند الأمر إلى غير أهله فانتظر الساعة».

[البخاري: الرقاق، باب: رفع الأمانة، رقم: ٦١٣١].

(أسند... أصبح من ليس كفئاً لعملٍ ما يتصدى له ويدعي حسن القيام به).

كتاب الفرائض والوصايا

وَالْوَارِثُونَ مِنَ الرَّجَالِ عَشْرَةٌ: الْإِبْنُ، وَابْنُ الْإِبْنِ وَإِنْ سَقَلَ، وَالْأَبُ،
وَالْجَدُّ وَإِنْ عَلَا، وَالْأَخُ، وَابْنُ الْأَخِ وَإِنْ تَرَاعَى^(١)، وَالْعَمُّ، وَابْنُ الْعَمِّ وَإِنْ
تَبَاعَدَ، وَالزَّوْجُ، وَالْمَوْلَى الْمُعْتَقُ.

وَالْوَارِثَاتُ مِنَ النِّسَاءِ سَبْعٌ: الْبِنْتُ، وَبِنْتُ الْإِبْنِ، وَالْأُمُّ، وَالْجَدَّةُ،
وَالْأَخْتُ، وَالزَّوْجَةُ، وَالْمَوْلَاةُ الْمُعْتَقَةُ.

وَمَنْ لَا يَنْقُطُ بِحَالِ خَمْسَةٌ: الزَّوْجَانِ، وَالْأَبَوَانِ، وَوَلَدُ الصُّلْبِ^(٢).
وَمَنْ لَا يَرِثُ بِحَالِ سَبْعَةٍ: الْعَبْدُ، وَالْمُدْبَرُ^(٣)، وَأُمُّ الْوَلَدِ^(٤)، وَالْمَكَاثِبُ^(٥)،
وَالْقَاتِلُ^(٦)، وَالْمُرْتَدُّ، وَأَهْلُ مَلَّتَيْنِ^(٧).

(١) بَعْدَ، كَابِنِ ابْنِ الْأَخِ.

(٢) أَيِ الْوَلَدِ الْمُبَاشِرِ وَهُوَ الْإِبْنُ وَالْبِنْتُ.

(٣) هُوَ الْمَعْلُوقُ عَقْقَهُ عَلَى مَوْتِ سَيِّدِهِ.

(٤) هِيَ الْأُمُّ الَّتِي وَطَّئَهَا سَيِّدُهَا وَحَمَلَتْ مِنْهُ بَوْلَدًا.

(٥) هُوَ الَّذِي تَعَاقَدَ مَعَ سَيِّدِهِ عَلَى أَنْ يُؤْتِيَهُ مِقْدَارًا مِنَ الْمَالِ، فَإِذَا أَذَاهُ أَصْبَحَ حِرًّا.
وَلَا يَرِثُ هَذَا وَمَنْ قَبْلَهُ لِأَنَّهُمْ لَا يَمْلِكُونَ أَصْلًا.

(٦) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْقَاتِلُ لَا يَرِثُ».

[الترمذي: الفرائض، باب: ما جاء في إبطال ميراث القاتل، رقم: ٢١١٠. ابن ماجه:

الديات، باب: القاتل لا يرث، رقم: ٢٦٤٥. الفرائض، باب: ميراث القاتل، رقم:

٢٧٣٥].

وعن عمر رضي الله عنه: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَيْسَ لِقَاتِلِ شَيْءٍ».

[الموطأ: العقول، باب: ما جاء في ميراث العقل والتخليط فيه: ٨٦٧/٢].

والمعنى في حرمان القاتل من الميراث: اتهامه باستعجال الميراث قبل أوامره، فعوقب
بحرمانه.

(٧) أَيِ مُسْلِمٍ وَكَافِرٍ، لَمَّا رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ رضي الله عنه: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ

=

قَالَ: «لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ، وَلَا الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ».

وَأَقْرَبُ الْعَصَبَاتِ^(١): الْإِبْنُ، ثُمَّ ابْنَةُ، ثُمَّ الْآبُ، ثُمَّ أَبُوهُ، ثُمَّ الْأَخُ لِلْآبِ وَالْأُمِّ، ثُمَّ الْأَخُ لِلْآبِ، ثُمَّ ابْنُ الْأَخِ لِلْآبِ وَالْأُمِّ، ثُمَّ ابْنُ الْأَخِ لِلْآبِ، ثُمَّ النِّسْبَةُ عَلَى هَذَا التَّرْتِيبِ، ثُمَّ ابْنَةُ، فَإِنْ عُدِمَتْ الْعَصَبَاتُ فَالْمَوْلَى الْمُعْتَقُ.

(فَضْلٌ) وَالْفَرُوضُ الْمَذْكُورَةُ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى سِتَّةٌ^(٢): النِّسْبَةُ، وَالرُّبُوعُ،

= [البخاري: الفرائض، باب: لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم، رقم: ٦٣٨٣. مسلم: أول كتاب الفرائض، رقم: ١٦١٤]. والمردت كافر شرعاً.

(١) جمع عَصَبَة، وهو: الذي يرث ما فضل من المال، بعد أن يأخذ أصحاب الفروض المقدرة سهامهم.

عن ابن عباس رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ قال: «ألقوا الفرائض بأهلها، فما بقي فهو لأولى أحبا».

وفى رواية عند مسلم: «اقسموا المال بين أهل الفرائض على كتاب الله ، فما تركت الفرائض فلأولى رجل ذكر».

الفرائض، باب: ميراث الولد من أبيه وأمه، رقم: ٦٣٥١. مسلم:
الفرائض، باب: الحقوا الفرائض بأهلها فما بقي فلاولى رجل ذكر، رقم: [١٦١٥].

(أحقوا الفرائض بأهلها: أعطوا الأنصباء المقدرة في كتاب الله تعالى لأصحابها المستحقين لها، فما بقي: فما زاد من التركة عن أصحاب الفروض، فالأولي: لأقرب

وارث من العصيات).

(٢) وهي مذكورة في الآيات الآتية:

[illegible]

وَالثَّمُنُ، وَالثَّلَثَانِ، وَالثَّلَثُ، وَالسُّدُسُ.

فَالنِّصْفُ قَرَضٌ خَمْسَةٌ: الْبِنْتُ^(١)، وَبِنْتُ الْإِبْنِ^(٢)، وَالْأَخْتُ مِنَ الْإِبِ
وَالْأُمِّ، وَالْأَخْتُ مِنَ الْإِبِ^(٣)، وَالزَّوْجُ إِذَا لَمْ يَكُنْ مَعَهُ وَلَدٌ^(٤).

وَالرُّبْعُ قَرَضٌ اثْنَيْنِ: الزَّوْجُ مَعَ الْوَلَدِ أَوْ وَلَدِ الْإِبْنِ، وَهُوَ قَرَضُ الزَّوْجَةِ
وَالزَّوْجَاتِ مَعَ عَدَمِ الْوَلَدِ أَوْ وَلَدِ الْإِبْنِ^(٥).

وَالثَّمُنُ: قَرَضُ الزَّوْجَةِ وَالزَّوْجَاتِ، مَعَ الْوَلَدِ أَوْ وَلَدِ الْإِبْنِ^(٦).

وَالثَّلَثَانِ قَرَضٌ أَرْبَعَةً: الْبَنَتَيْنِ وَبَنَتِي الْإِبْنِ^(٧)، وَالْأَخْتَيْنِ مِنَ الْإِبِ وَالْأُمِّ،

- أَخْتُ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مَتْنِهَا السُّدُسُ فَإِنْ كَانَ أَوْ أَحَدًا مِنْ ذَلِكَ فَهُنَّ شُرَكَاءُ فِي الثَّلَثِ مِنْ بَعْدِ
وَصِيغَةِ يَوْمِي يَأْ أَوْ دِينِ عَزْرٍ مَعَكَ وَصِيغَةُ مِنْ أَلَلَّ وَأَلَلَّ عَلَيْهِ جِيءَ [النساء: ١١، ١٢].
وقوله تعالى: ﴿يَسْتَأْذِنُكَ قُلُوبُ اللَّهِ يُنَبِّئُكُمْ فِي الْكَلْبَةِ إِنْ أَرْسَلْنَا هَؤُلَاءَ لَيْسَ لَكَ وَلَدٌ وَلَهُ أَخْتُ فَلَهَا
نِصْفٌ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثَّلَثَانِ مِمَّا تَرَكَ وَلَنْ كَانُوا
إِخْوَةً يَتَرَكَا وَنِسَاءً فَلِلَّذَكَرِ مِثْلَ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ يَبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَحِلُّوا وَلِلَّهِ يَحِلُّ مِنْهُ عَلَيْهِمْ
[النساء: ١٧٦].

(١) لقوله تعالى: ﴿وَلَنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ﴾.

(٢) قياساً على البنت بالإجماع.

(٣) لقوله تعالى: ﴿إِنْ أَرْسَلْنَا هَؤُلَاءَ لَيْسَ لَكَ وَلَدٌ وَلَهُ أَخْتُ فَلَهَا نِصْفٌ مَا تَرَكَ﴾ والمراد
الأخت من الأب والأم، أو من الأب فقط. (هلك: مات).

(٤) لقوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ نِصْفٌ مِمَّا تَرَكَتُمْ أَنْزَلُكُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ وَلَدٌ﴾.

(٥) لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ كَانَ لَهُمْ وَلَدٌ فَلَكُمْ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَتُمْ مِنْ بَعْدِ وَصِيغَةِ يَوْمِي
يَهَا أَوْ دِينِ وَلَكُمْ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَتُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ﴾.

(٦) لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ الثَّمُنُ مِمَّا تَرَكَتُمْ﴾.

(٧) لقوله تعالى في البنات: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي الْبَنَاتِ إِنْ أَرَادَكُمُ أَنْ تَوْلِيَهُنَّ وَلَمْ يَكُنْ لَكُنَّ أَهْلٌ فَإِنْ كُنَّ
نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلَاثًا مِمَّا تَرَكَتُمْ﴾.

(حظ: نصيب. فوق اثنتين: أي اثنتين فما فوقهما).

وقيس بنات الابن على البنات بالإجماع.

وَالْأَخْتَيْنِ مِنَ الْإِبِ^(١).

وَالثَّلَاثُ قَرَضُ اثْنَيْنِ: الْأُمُّ إِذَا لَمْ تُحْجَبْ^(٢)، وَهُوَ لِلْأُثْنَيْنِ قَصَاعِدًا مِنَ
الْإِخْوَةِ وَالْأَخَوَاتِ مِنَ وَلَدِ الْأُمِّ^(٣).

وَالشُّدُسُ فَرَضُ سَبْعَةٍ: الْأُمُّ مَعَ الْوَلَدِ أَوْ وَلَدِ الْإِبْنِ، أَوْ اثْنَيْنِ قَصَاعِدًا مِنَ
الْإِخْوَةِ وَالْأَخَوَاتِ^(٤)، وَهُوَ لِلْجَدَّةِ حَتَّى عَدَمِ الْأُمِّ^(٥)، وَلِبْنَتِ الْإِبْنِ مَعَ بِنْتِ
الْصُّلْبِ^(٦)،

(١) لقوله تعالى في الأخوات: ﴿فَإِنْ كَانَتْ أَثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الْثُلُثَانِ مِمَّا قَرَلَهُ﴾.

(٢) أي حجب نقصان إلى الشدس كما سيأتي، قال تعالى: ﴿فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ وَوَرِثَتُهُ
أَوَّاهٌ فَلَهَا مِنَ الْثُلُثِ﴾.

(٣) لقوله تعالى فيهم: ﴿فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ﴾. والمراد
الإخوة من الأم بالإجماع.

(٤) قال تعالى: ﴿وَلَا يُؤْتَوْنَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا الشُّدُسُ مِمَّا قَرَلَهُ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ﴾. وقال سبحانه:
﴿فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِلْإِخْوَةِ الشُّدُسُ﴾.

(٥) لخبر أبي داود عن بريدة رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ: جَعَلَ لِلْجَدَّةِ الشُّدُسَ، إِذَا لَمْ تَكُنْ
ذُوْنَهَا أُمًّا.

[أبو داود: الفرائض، باب: في الجدة، رقم: ٢٨٩٥].

(٦) لقضائه رضي الله عنه بذلك، عن هُرَيزِلَ بْنِ شُرْحَبِيلَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا مُوسَى عَنْ ابْنَةِ وَابْنَةِ ابْنِ
وَأَخْتِ، فَقَالَ: لِلْإِبْنَةِ النِّصْفَ، وَلِلْأَخْتِ النِّصْفَ. وَأَتَى ابْنَ مَسْعُودٍ فَسَيَّئْتُ بِعَنِي. فَسَمِعْتُ
ابْنَ مَسْعُودٍ وَأَخْبَرَ بِقَوْلِ أَبِي مُوسَى، فَقَالَ: لَقَدْ ضَلَلْتَ إِذَا مَا أَنَا مِنَ الْمُهْتَدِينَ،
أَقْضِي فِيهَا بِمَا قَضَى النَّبِيُّ ﷺ: لِلْإِبْنَةِ النِّصْفَ، وَلِابْنَةِ الْإِبْنِ الشُّدُسَ، تَكْمِلَةٌ
الْثَّلَاثِينَ، وَمَا بَقِيَ فَلِلْأَخْتِ. فَاتَيْنَا أَبَا مُوسَى فَأَخْبَرَنَا بِقَوْلِ ابْنِ مَسْعُودٍ، فَقَالَ: لَا
تَسْأَلُونِي مَا دَامَ هَذَا الْحَبْرُ فِيكُمْ.

[البخاري: الفرائض، باب: ميراث ابنة ابن مع ابنة، رقم: ٦٣٥٥. أبو داود:
الفرائض، باب: ما جاء في ميراث ابنة الصلْب، رقم: ٢٨٩٠. الترمذي: الفرائض،
باب: ما جاء في ميراث ابنة الابن مع ابنة الصلْب، رقم: ٢٠٩٤. النسائي في الكبرى:
الفرائض، باب: ذكر الأخوات مع البنات ومنازلهن من التركات، والباين بعده، =

... وَهُوَ لِلأختِ مِنَ الأبِ مَعَ الأختِ مِنَ الأبِ وَالأمِّ^(١)، وَهُوَ فَرَضُ الأبِ مَعَ النِّوَلْدِ أَوْ وَلَدِ الابْنِ^(٢)، وَفَرَضُ الجَدِّ عِنْدَ عَدَمِ الأبِ^(٣)، وَهُوَ فَرَضُ النِّوَالِدِ مِنَ وَلَدِ الأمِّ^(٤).

وَتَسْقُطُ الجَدَّاتُ بِالأمِّ، وَالأجدادُ بِالأبِ^(٥).

وَيَسْقُطُ وَلَدُ الأمِّ مَعَ أربعة: الولد، وولد الابن، والأب، والجَدُّ^(٦).

وَيَسْقُطُ الأَخُ لِلأبِ وَالأمِّ مَعَ ثلاثة: الابن، وابن الابن، والأب. وَيَسْقُطُ وَلَدُ الأبِ بِهَوَلَاءِ الثلاثة، وبالأخِ لِلأبِ وَالأمِّ^(٧).

وَأربعة يُعَصِّبُونَ أخواتهم: الابن، وابن الابن، والأخُ مِنَ الأبِ وَالأمِّ، والأخُ مِنَ الأبِ^(٨).

= رقم: ٦٣٢٨ - ٦٣٣٠. ابن ماجه: الفرائض، باب: فرائض الصلب، رقم: [٢٧٢١].

(العير: العالم الواسع العلم).

(١) قياساً على بنت الابن مع البنت.

(٢) انظر حاشية (٤) من الصحيفة قبلها.

(٣) قياساً على الأب بالإجماع.

(٤) لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ زَوْجٌ يُوْرَثُ كَكَلَّةٍ أَوْ أَمْرَأَةً وَلَهُ أَوْ أُخْتُ فَلِكُلِّ وَجِدٍ مِنْهُمَا الشُّدْحُ﴾.

(كَلَّة: من ليس بأصل ولا فرع من الوارثين، أو: من ليس له أصل أو فرع من الوارثين. أخ أو

أخت: من أمه، كما فسره الصحابة رضي الله عنهم، وانظر في ذلك تفسير الآية عند ابن جرير الطبري).

(٥) لأن من أدلى إلى الميت بواسطة حجب بوجودها.

(٦) لأن إرثه كَلَّة، وهي اسم لمن لا أصل له ولا فرع كما علمت، فلا يرث حيث يوجد أصل أو فرع.

(٧) لما سبق (حاشية: ١، صحيفة: ١٦٧) من قوله رضي الله عنهم: «فما بقي فهو لأولى رجل ذكر» أي لأقرب. وانظر حاشية: (٥).

(٨) لقوله تعالى: ﴿يُؤْتِيكَ اللَّهُ فِي ذِكْرِكَ مِثْلَ حَبِّ الْأَشْنَيْنِ﴾ والأولاد تشمل الأبناء وأبناء الأبناء.

واربعة يَرْتُونَ دُونَ اخواتهن، وهم: الأعمام، وَيَتُو الأعمام، وَيَتُو الأخ، وعَصَبَاتُ المَوَلَى الْمُعْتَقِ^(١).

(فَضْلٌ) وَتَجَوُّزُ الوَصِيَّةِ^(٢) بِالمَعْلُومِ وَالمَجْهُولِ^(٣)، وَالمَوْجُودِ وَالمَعْدُومِ^(٤).
وهي مِنَ الثَّلَاثِ^(٥)،

= وقوله تعالى: ﴿وَلَنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً فَلِلَّذَكَرِ نِشْلٌ حِطَّ الْأَنْثِيِّينَ﴾ والإخوة تشمل الأشقاء والإخوة من الأب.

(١) لقوله ﷺ: «الأولى رجل ذكر». ولأن ميراث العصبية بالتناصر، والمرأة ليست من أهل النسرة.

(٢) والأصل في مشروعيتهما:

آيات، منها: قوله تعالى: ﴿مِنْ بَعْدِ وَصِيَّتِي رُوحِي يَهَا أَوْ دِينِي﴾ [النساء: ١٢].

وأحاديث، منها:

ما رواه البخاري ومسلم عن ابن عمر رضي الله عنهما: أن رسول الله ﷺ قال: «ما حق امرئ مسلم له شيء يوصي فيه، يبيت ليلتين إلا ووصيته مكتوبة عنده». أي مما يليق بالمسلم، والاحتياط له والحزم، أن يعجل بكتابة وصيته، ويستحب أن يكون هذا حال صحته. [والحديث أخرجه البخاري في الوصايا، باب: الوصايا، وقول النبي ﷺ: «وصية الرجل مكتوبة عنده» رقم: ٢٥٨٧. ومسلم في أول كتاب الوصية، رقم: ١٦٢٧].

(٣) كما لو أوصى بثوب غير معين.

(٤) كما لو أوصى بما ستمره هذه الشجرة.

(٥) والأصل في ذلك: ما رواه البخاري ومسلم عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه قال:

عادني النبي ﷺ، فقلت: يا رسول الله، أوصني بمالي كله؟ قال: «لا». قلت: فالشطر؟ قال: «لا». قلت: الثلث؟ فقال: «فالثلث، والثلث كثير، إنك أن تدع ورثتك أغنياء خير من أن تدعهم عائلة يتكففون الناس في أيديهم، وإنك مهما أنفقت من نفقة فإنها صدقة، حتى اللقمة التي ترفعها إلى في امرأتك، وعسى الله أن يرفعك، فينتفع بك ناس ويضر بك آخرون». ولم يكن له يومئذ إلا ابنة. وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: لو غض الناس إلى الربع، لأن رسول الله ﷺ قال: «الثلث، والثلث كثير. أو: كبير».

[البخاري: الوصايا، باب: أن يترك ورثته أغنياء خير من أن يتكففوا الناس، وباب: الوصية بالثلث، رقم: ٢٥٩١، ٢٥٩٢. مسلم: الوصية، باب: الوصية بالثلث، =

... فَإِنْ زَادَ وَقَفَتْ عَلَى إِجَازَةِ الْوَرَّةِ^(١). وَلَا تَجُوزُ الْوَصِيَّةُ لِوَارِثٍ إِلَّا أَنْ يُجِيزَهَا بَاقِي الْوَرَّةِ^(٢).

وَتَصَحُّ الْوَصِيَّةُ مِنْ كُلِّ بَالِغٍ عَاقِلٍ^(٣)، لِكُلِّ مُتَمَلِّكٍ^(٤)، وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ تَعَالَى.
وَتَصَحُّ الْوَصِيَّةُ^(٥) إِلَى مَنْ اجْتَمَعَتْ فِيهِ خَمْسُ خَصَالٍ: الْإِسْلَامُ، وَالْبُلُوغُ،
وَالْعَقْلُ، وَالْحُرِّيَّةُ، وَالْأَمَانَةُ.

= رقم: ١٦٢٨، ١٦٢٩.]

(١) تَرَكَ: تَرَكَ. حَالَةً: فَقَرَاءً، جَمْعُ عَائِلٍ وَهُوَ الْفَقِيرُ. يَتَكَفَّفُونَ: مِنَ التَّكْفِيفِ وَهُوَ بَسْطُ الْكَفِّ لِلزُّوَالِ، أَوْ سَوَالِ النَّاسِ كِفَافًا مِنَ الطَّعَامِ. يَرْفَعُكَ: يَطِيلُ عَمْرُكَ. فَيَنْتَفِعُ بِكَ نَاسٌ. مِنَ الْمُسْلِمِينَ. بِالْغَنَائِمِ الَّتِي سَتَغْنِمُ مِمَّا يَفْتَحُ اللَّهُ عَلَى يَدَيْكَ مِنْ بِلَادِ الشَّرْكِ. وَيَضُرُّ بِكَ آخَرُونَ: وَهُمْ الَّذِينَ سَيَهْلِكُونَ عَلَى يَدَيْكَ مِنْ أَهْلِ الْبَاطِلِ وَالشَّرْكِ. وَهَذَا مَعْجَزَةٌ مِنْ مَعْجَزَاتِهِ ﷺ، حَيْثُ أَخْبَرَ عَنْهُ قَبْلَ وَقْعِهِ، وَوَقَعَ كَمَا أَخْبَرَ بِهِ، فَقَدْ فَتَحَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى يَدَيْهِ بِلَادَ الْعِرَاقِ. غَضَّ النَّاسُ: نَقَصُوا فِي وَصَايَاهُمْ عَنِ الثَّلَاثِ، وَكَتَفُوا بِالرَّيْبِ).

(١) أَيُ مُوَاظَفَتِهِمْ، لِأَنَّهُمْ مُتَعَلِّقُونَ بِالزِّيَادَةِ.

(٢) أَيُ إِذَا رَضُوا بِهَا وَوَافَقُوا عَلَيْهَا، لِأَنَّهُ الْمَنْعُ لِحَقِّهِمْ، فَإِذَا رَضُوا بِهَا صَحَّتْ.
عَنْ أَبِي أَمَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ اللَّهَ أَعْطَى كُلَّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ، فَلَا وَصِيَّةَ لَوَارِثٍ».

[أَبُو دَاوُدَ: الْوَصَايَا، بَابُ مَا جَاءَ فِي الْوَصِيَّةِ لِلْوَارِثِ، رَقْمٌ: ٢٨٧٠. التِّرْمِذِيُّ: الْوَصَايَا، بَابُ مَا جَاءَ فِي لَا وَصِيَّةَ لَوَارِثٍ، رَقْمٌ: ٢١٢١، وَقَالَ: حَسَنٌ صَحِيحٌ. ابْنُ مَاجَهَ: الْوَصَايَا، بَابُ لَا وَصِيَّةَ لَوَارِثٍ، رَقْمٌ: ٢٧١٣.]

وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَجُوزُ وَصِيَّةُ لَوَارِثٍ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ الْوَرَّةُ». [الدَّارِقُطْنِيُّ: الْوَصَايَا: ١٥٢/٤].

(٣) وَلَوْ كَانَ صَبِيًّا مُمَيَّزًا، لِأَنَّهَا تَصْرَفُ مِضَافًا لِمَا بَعْدَ الْمَوْتِ، وَالصَّبِيُّ يَمْنَعُ مِنَ التَّبَرُّعَاتِ الْمَالِيَةِ حَالِ الْحَيَاةِ، لِأَنَّهُ يَضُرُّ بِهِ، أَمَّا بَعْدَ الْمَوْتِ فَلَا يَضُرُّهُ تَبَرُّعُهُ بِمَالِهِ.

(٤) أَيُ تَصَحُّ الْوَصِيَّةُ لِمَنْ هُوَ أَهْلٌ لِلتَّمَلُّكِ، حَتَّى وَلَوْ كَانَ حَمَلًا، إِذَا كَانَ مُعَيَّنًا. فَإِنْ كَانَ الْمَوْصِي لَهُ غَيْرُ مُعَيَّنٍ فَيَشْرُطُ أَنْ تَكُونَ جِهَةٌ لَيْسَ فِيهَا مَعْصِيَةٌ.

(٥) أَيُ الْإِبْصَاءِ بِالتَّصْرِفِ بِالْمَالِ، وَالْإِشْرَافِ عَلَى الْأَطْفَالِ وَنَحْوِ ذَلِكَ.

كتاب النكاح

وما يتعلق به من الأحكام والقضايا

النَّكَاحُ مُسْتَحَبٌّ لِمَنْ يَحْتَاجُ إِلَيْهِ^(١).
وَيُجُوزُ لِلْحُرِّ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ أَرْبَعِ حَرَائِرَ^(٢)، وَلِلْعَبْدِ بَيْنَ اثْنَتَيْنِ.

(١) دل على ذلك:

آيات، منها: قوله تعالى: ﴿وَأَنكِحُوا الْأَيْمَانَ مِنكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ لِي يَكُونُوا فُرْقَةً بَيْنَهُمْ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾ [النور: ٣٢].

(الأيامى: جمع أيم وهو من لا زوج له من الرجال أو النساء. عبادكم: الرجال المملوكين، إمائكم: النساء المملوكات).
وأحاديث، منها:

ما رواه عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: كنا مع النبي ﷺ شباباً لا نجد شيئاً، فقال لنا رسول الله ﷺ: «يا معشر الشباب، من استطاع الباءة فليتزوج، فإنه أغض للبصر وأحصن للفرج، ومن لم يستطع فعليه بالصوم، فإنه له وجاء».

[البخاري: النكاح، باب: من لم يستطع الباءة فليصم، رقم: ٤٧٧٩. مسلم: النكاح، باب: استحباب النكاح لمن تافت نفسه إليه...، رقم: ١٤٠٠].

(٢) لقوله تعالى: ﴿فَأَنكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ الْإِنْسَانِ وَمَنْ أُولَئِكَ وَرَبُّكُمْ﴾ [النساء: ٣] دل بمفهومه على أنه لا يجوز الجمع بين أكثر من أربع.

وروى أبو داود وابن ماجه عن قيس بن الحارث رضي الله عنه قال: أسلمت وعندي ثمان نساء، فذكرت ذلك للنبي ﷺ، فقال النبي ﷺ: «اختر منهن أربعاً».

وروى الترمذي وابن ماجه عن ابن عمر رضي الله عنهما: أن غيلان بن سلمة الثقفي رضي الله عنه أسلم وله عشر نساء في الجاهلية، فأسلمن معه، فأمره النبي ﷺ أن يتخير أربعاً منهن.

وفي مسند أحمد: «خذ منهن أربعاً». وفي مسند الشافعي: «أمسك أربعاً وفارق سائرهن». وهذا اللفظ عند مالك في الموطأ.

[أبو داود: الطلاق، باب: في من أسلم وعنده نساء أكثر من أربع أو أختان، رقم: ٢٢٤١، ٢٢٤٢. الترمذي: النكاح، باب: ما جاء في الرجل يسلم وعنده عشر نساء،

رقم: ١١٢٨. ابن ماجه: النكاح، باب: الرجل يسلم وعنده أكثر من أربع نساء، رقم: =

وَلَا يَنْكِحُ الْحُرَّ أُمَّةً إِلَّا بِشَرْطَيْنِ: عَدَمُ صَدَاقِ الْحُرَّةِ، وَخَوْفُ الْعَنَتِ^(١).

وَنَظَرُ الرَّجُلِ إِلَى الْمَرَأَةِ عَلَى سَبْعَةِ أَضْرُبٍ:

أَحَدُهَا: نَظَرُهُ إِلَى أَجَنِيَّةٍ لَغَيْرِ حَاجَةٍ، فَغَيْرُ جَائِزٍ^(٢).

وَالثَّانِي: نَظَرُهُ إِلَى زَوْجَتِهِ أَوْ أَمَتِهِ، فَيَجُوزُ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى مَا عَدَا الْفَرْجَ مِنْهُمَا^(٣).

وَالثَّالِثُ: نَظَرُهُ إِلَى ذَوَاتِ مَحَارِمِهِ، أَوْ أَمَتِ الْمَرْوُوجَةِ، فَيَجُوزُ فِيمَا عَدَا مَا بَيْنَ السَّرَّةِ وَالرُّكْبَةِ^(٤).

= ١٩٥٢، ١٩٥٣. مسند أحمد: ٤٤/٢. ترتيب مسند الشافعي: النكاح، باب: في التربع في الزوج ١٦/٢. حديث. ٤٣. لموطأ. الطلاق، باب: جامع الطلاق، ٥٨٦/٢.

(١) وَأَنْ تَكُونَ الْأَمَةُ مُسْلِمَةً. دل على ذلك: قوله تعالى: ﴿وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا أَنْ يَنْكَحَ النَّسَاءَ الْمُؤْمِنَاتِ﴾ ثم قال: ﴿ذَلِكَ لِمَنْ حَسِنَ أَلَنَّتْ مِنْكُمْ﴾ [النساء: ٢٥]. (طولاً: غنى وفضلاً في المال. المحصنات: الحرائر. فتياتكم: جمع فتاة، والمراد المرأة المملوكة. العنت: الوقوع في فاحشة الزنى).

(٢) لقوله تعالى: ﴿قُلِ لِلْمُؤْمِنِينَ يَفْعَلُوا مِنْ أَمْرِهِمْ فَيُحْفَظُوا فَرُوجَهُمْ ذَلِكَ أَنْتُمْ لَكُمْ﴾ [النور: ٣٠].

(٣) لأنه يحل له جماعهن، كما يحل له الاستمتاع بهن في جميع بدنهن، فيحل له النظر من باب أولى.

وأما الفرج فيكره النظر إليه من غير حاجة، لأن ذلك خلاف الأدب.

عن عائشة رضي الله عنها قالت: ما رأيت منه ولا رأى مني.

[فيض القدير: ٢/ ٢٢٤، رقم: (١٧١٨)].

(٤) دل على ما سبق: قوله تعالى: ﴿وَلَا يَتَّبِعُ زِينَتَهُمْ إِلَّا لِيُؤْمِنُوا بِهِمْ أَوْ مَا بَيْنَهُمْ أَوْ أَسْبَاطُهُمْ أَوْ أَبْنَاءُ بُعُولَتِهِمْ أَوْ إِخْوَانُهُمْ أَوْ بَنَاتُ إِخْوَانِهِمْ أَوْ بَنَاتُ أَخْوَانِهِمْ أَوْ نِسَائِهِمْ﴾ [النور: ٣١]. (بعولتهن: أزواجهن).

= وفُسرَت الزينة بمواضعها فوق السرة أو تحت الركبة.

والرَّابِعُ: النَّظَرُ لِأَجْلِ النِّكَاحِ، فَيَجُوزُ إِلَى الْوَجْهِ وَالْكَفَّيْنِ^(١).

= وما بين السرة والركبة: يحرم نظره لغير الزوجين مطلقاً، لأنه عورة.
عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ قال: «لا ينظر الرجل إلى عورة الرجل، ولا المرأة إلى عورة المرأة. ولا يُفْضِي الرجل إلى الرجل في ثوب واحد، ولا تُفْضِي المرأة إلى المرأة في الثوب الواحد».

[مسلم: الحيض، باب: تحريم النظر إلى العورات، رقم: ٣٣٨].

(يُفْضِي: يصل إليه بحيث تلامس بشرته بشرته).

وروى أبو داود عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «إذا زوج أحدكم عبده أمةً، فلا ينظر إلى عورتها. وفي رواية: فلا ينظر إلى ما دون السرة وفوق الركبة».

[أبو داود: اللباس، باب: في قول الله عز وجل: ﴿وَقُلْ لِلزَّوْجَتَيْنِ بِتَضَعْنَ مِنْ أَبْصَرِهِنَّ﴾ (النور: ٣١) رقم: ٤١١٣].

(١) وقد دل على ذلك: ما روى سهل بن سعد رضي الله عنه: أن امرأة جاءت رسول الله ﷺ فقالت: يا رسول الله، جئت لأهب لك نفسي. فنظر إليها رسول الله ﷺ، فصعد النظر إليها وصوبه، ثم طأطأ رأسه.

[البخاري: النكاح، باب: النظر إلى المرأة قبل التزويج، رقم: ٤٨٣٣. مسلم: النكاح، باب: الصداق وجواز كونه تعليم قرآن، رقم: ١٤٢٥].

(لأهب: أجعل أمري لك، تتزوجني بدون مهر، أو تزوجني لمن ترى. فصعد النظر إليها وصوبه: نظر إلى أعلاها وأسفلها وتأملها. طأطأ: خفض رأسه ولم يعد ينظر إليها).

وروى مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: كنت عند النبي ﷺ فأتاه رجل، فأخبره أنه تزوج امرأة من الأنصار، فقال له رسول الله ﷺ: «أنظرت إليها». قال: لا، قال: «فأذهب فانظر إليها، فإن في أعين الأنصار شيئاً». أي يختلف عن أعين غيرهم ربما لا يعجبك.

[مسلم: النكاح، باب: ندب النظر إلى وجه المرأة وكفيها لمن يريد تزوجها، رقم: ١٤٢٤].

وعن المغيرة بن شعبة رضي الله عنه: أنه خطب امرأة، فقال له النبي ﷺ: «انظر إليها، فإنه أحرى أن يؤدم بينكما».

[الترمذي: النكاح، باب: ما جاء في النظر إلى المخطوبة، رقم: ١٠٨٧].

(أحرى: أجدر، ويؤدم: من الأدم وهو ما يؤكل مع الخبر، أي أجدر أن تكون بينكما المحبة والاتفاق ويدوماً).

=

والخامس: النظر للمداواة، فيجوز إلى المواضع التي يحتاج إليها^(١).

والسادس: النظر للشهادة أو للمعاملة، فيجوز النظر إلى الوجه خاصة^(٢).

والسابع: النظر إلى الأمة عند ابتياعها، فيجوز إلى المواضع التي يحتاج إلى ثقلها^(٣).

(فضل) ولا يصح عقد النكاح إلا بولي وشاهدي عدل^(٤)، ويفتقر الولي

= وعن أبي حميد أو أبي حميدة وقد رأى رسول الله ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا خطب أحدكم امرأة فلا جناح عليه أن ينظر إليها، إذا كان إنما ينظر إليها لخطبتها، وإن كانت لا تعلم».

[مسند أحمد: ٤٢٤/٥].

وحمل النظر في هذه الأحاديث على الوجه والكفين فقط، لأنه لا حاجة للنظر إلى غيرهما. وما يُنْذَب للرجل هنا يُنْذَب للمرأة، لأن الغرض واحد، وإنما وجه الخطاب للرجل حفاظاً على أدب المرأة وحياتها، ولأن الرجل هو الذي يطلب المرأة غالباً، فكانه هو الأصل في هذا.

(١) وقد دل على جواز ذلك: ما رواه جابر رضي الله عنه: أن أم سلمة رضي الله عنها استأذنت رسول الله ﷺ في الحجامة، فأمر النبي ﷺ أبا طيبة أن يحجمها. قال: حسبت أنه قال: كان أخاها من الرضاعة، أو غلاماً لم يحتلم.

[مسلم: السلام، باب: لكل داء دواء واستحباب التداوي، رقم: ٢٢٠٦]. ويشترط أن يكون ذلك بوجود محرم أو زوج، وأن لا توجد امرأة تعالجها، وإذا وجد المسلم لا يجوز الذهاب إلى غيره.

وما يقال في حق المرأة يقال في حق الرجل: فلا يجوز له التداوي عند امرأة إذا وُجد رجل بعالجه، وإذا لم يوجد اشترط أن يكون معه ما يمنع الخلوة.

(٢) إذا كانت حاجة لمعرفة تلك المرأة، ولم تعرف دون النظر إليها، ولم يمكن ذلك من غير نظر، ولا من وراء حجاب، مع شرط عدم الخلوة.

(٣) دون ما بين السرة والركبة، فلا يجوز النظر إليه.

(٤) لقوله ﷺ: «لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل، وما كان من نكاح على غير ذلك فهو باطل».

وَالشَّاهِدَانِ إِلَى سِتِّ شَرَائِطَ: الْإِسْلَامُ^(١)، وَالْبُلُوغُ، وَالْعَقْلُ، وَالْحُرِّيَّةُ،
وَالذَّكُورَةُ، وَالْعَدَالَةُ^(٢)، إِلَّا أَنَّهُ لَا يَفْتَقِرُ نِكَاحُ الذَّمِّيَّةِ إِلَى إِسْلَامِ الْوَلِيِّ، وَلَا
نِكَاحُ الْأَمَةِ إِلَى عَدَالَةِ السَّيِّدِ.

وأولى الولاء الأب، ثُمَّ الْجَدُّ أَبُو الْأَبِ، ثُمَّ الْأَخُ لِلأَبِ وَالْأُمِّ، ثُمَّ الْأَخُ
لِلأَبِ، ثُمَّ ابْنُ الْأَخِ لِلأَبِ وَالْأُمِّ، ثُمَّ ابْنُ الْأَخِ لِلأَبِ، ثُمَّ الْعَمُّ، ثُمَّ ابْنَةُ، عَلَى
هَذَا التَّرْتِيبِ، فَإِذَا عُدِمَتِ الْعَصَبَاتُ فَالْمَوْلَى الْمُعْتَقُ، ثُمَّ عَصَبَاتُهُ. ثُمَّ

= رَوَاهُ ابْنُ حَبَانَ [النِّكَاحَ]، بَابٌ: ذَكَرَ نَفِي إِجَازَةِ عَقْدِ النِّكَاحِ بِغَيْرِ وَلِيٍّ وَشَاهِدَيْنِ عَدْلٍ،
رَقْمٌ: [٤٠٦٣] وَقَالَ: لَا يَصِحُّ فِي ذِكْرِ الشَّاهِدِينَ غَيْرُهُ.

وَمَا رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيٍّ».

[أَبُو دَاوُدَ: النِّكَاحُ، بَابٌ: فِي الْوَلِيِّ، رَقْمٌ: ٢٠٨٥. التِّرْمِذِيُّ: النِّكَاحُ، بَابٌ: مَا جَاءَ لَا
نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيٍّ، رَقْمٌ: ١١٠١. ابْنُ مَاجَهَ: النِّكَاحُ، بَابٌ: لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيٍّ، رَقْمٌ:
[١٨٨١].

وَرَوَى الدَّارِقُطْنِيُّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا تُزَوِّجُ الْمَرْأَةَ الْمَرْأَةَ، وَلَا
تُزَوِّجُ الْمَرْأَةَ نَفْسَهَا». وَكُنَّا نَقُولُ: إِنَّ الَّتِي تُزَوِّجُ نَفْسَهَا هِيَ الْفَاجِرَةُ.
[الدَّارِقُطْنِيُّ: النِّكَاحُ: ٢٢٧/٣، الْحَدِيثُ: ٢٦].

وَلِنَّمَا كَانَ الشُّهُودُ رُكْنًا مِنْ أَرْكَانِ عَقْدِ الزَّوَاجِ بِخِلَافِ غَيْرِهِ مِنَ الْعُقُودِ لِعَظِيمِ مَا يَتَرْتَبُ عَلَيْهِ
مِنْ أَثَارٍ، وَاحْتِيَاطًا فِي صَيَانَتِهِ عَنِ الْجُحُودِ وَالْإِنْكَارِ، لَخَطَرِ مَا يَتَرْتَبُ عَلَى ذَلِكَ مِنْ مَفَاسِدَ
وَضِيَاعٍ لِلْحَقُوقِ وَالْأَنْسَابِ.

(١) قَالَ تَعَالَى: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾ [التَّوْبَةِ: ٧١] وَقَالَ: ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ
اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾ [النِّسَاءُ: ١٤١] أَيُّ سُلْطَانًا وَوَلَايَةً. وَالشَّهَادَةُ وَوَلَايَةً،
فَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ غَيْرِ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ.

(٢) لِقَوْلِهِ ﷺ: «لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيٍّ مُرْشِدٍ وَشَاهِدَيْنِ عَدْلٍ». أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي سُنَنِ الْكِبَرِيِّ:
النِّكَاحُ، بَابٌ: لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيٍّ مُرْشِدٍ: ١٢٤/٧. وَرَوَاهُ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي
مُسْنَدِهِ: وَمِنْ كِتَابِ عَشْرِ النِّسَاءِ: ٢٩١. وَقَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: إِنَّهُ أَصَحُّ شَيْءٍ فِي الْبَابِ.

الْحَاكِمُ^(١).

ولا يجوز أن يُصرَّحَ بـخُطبة مُتَعَدَّة، ويجوزُ أن يُعرَّضَ لها، وَيُنكَّحَهَا بعد انقضاء عدَّتِها^(٢).

والنساء على ضربين: ثيبات، وأبكار: فالبكرُ يجوزُ للأب والأجدُ إجبارُها على النكاح^(٣)،

(١) لقوله ﷺ: «فالسُّلطانُ وليٌّ مَنْ لا وليَّ له».

[أبو داود: النكاح، باب: في الولي، رقم: ٢٠٨٣. الترمذي: النكاح، باب: ما جاء لا نكاح إلا بولي، رقم: ١١٠٢. ابن ماجه: النكاح، باب: لا نكاح إلا بولي، رقم: ١٨٧٩] عن عائشة رضي الله عنها.

(٢) لقوله تعالى: ﴿وَلَا حَاجَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ أَوْ أَكْتَسَبْتُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ سَتَذْكُرُونَهُنَّ وَلَكِنْ لَا تَقَاعِدُوهُنَّ يَسْرًا إِلَّا أَنْ تَقُولُوا قَوْلًا مَعْرُوفًا وَلَا تَقْرَبُوا عَهْدَ النِّكَاحِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ﴾ [البقرة: ٢٣٥].

(حرضتم: لوحتم وأشرتم بما يتضمن رغبتم بالزواج. سرًا: لا تعدوهن بالنكاح خفية. قولاً معروفًا: موافقاً للشرع وهو التعريض. تعزموا عهدة النكاح: تحققوا العزم على عقد الزواج. يبلغ الكتاب أجله: تنقضي العدة، وهي المدة التي فرضها الله عليها في كتابه). وروى مسلم: أن فاطمة بنت قيس رضي الله عنها طلقها زوجها فبَتَّ طلاقها، فقال لها النبي ﷺ: «فإذا حللت فأذني».

[مسلم: الطلاق، باب: المطلقة ثلاثاً لا نفقة لها، رقم: ١٤٨٠].

(بِت طلاقها: طلقها ثلاثاً. حللت: انتهت عدتك. فأذني: فأعلميني).

وهذا إذا كانت معتدة من وفاة أو طلاق بائن، وأما إذا كانت معتدة من طلاق رجعي: فلا تجوز خطبتها لا تصريحاً ولا تعريضاً، لأنها في حكم الزوجة، والله تعالى يقول: ﴿وَيُؤْتِيهِنَّ أَهْلَهُنَّ بِرِجْوَى فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِسْلَامًا﴾ [البقرة: ٢٢٨] أي أزواجهن أحق برجعتهن في العدة.

(٣) ومعنى إجبارها: أنه يزوجه بغير إذنها ولا رضاها، ولو من غير كفاءة.

ويشترط في ذلك: أن لا يكون بينها وبين الولي عداوة ظاهرة، وأن لا يكون بينها وبين الزوج عداوة مطلقاً ولو كانت باطنة، وأن يكون الزوج موسراً بحال المهر، وأن يكون =

... والثيب لا يجوز تزويجها إلا بعد بلوغها وإذنها^(١).

= المهر من نقد البلد وبمهر المثل.

وقد دل على ذلك أحاديث، منها:

حديث عائشة رضي الله عنها: أن النبي ﷺ تزوجها وهي بنت ست سنين، وأدخلت عليه وهي بنت تسع، ومكثت عنده تسعاً.

[البخاري: النكاح، باب: إنكاح الرجل ولده الصغار، رقم: ٤٨٤٠، مسلم: النكاح، باب: تزويج الأب البكر الصغيرة، رقم: ١٤٢٢].

قال النووي رحمه الله تعالى في شرح مسلم: هذا صريح في جواز تزويج الأب البكر الصغيرة بغير إذنها، لأنه لا إذن لها، والجدا كالأب عندنا. وقال: وأجمع المسلمون على جواز تزويجه بنه البكر الصغيرة لهذا الحديث، وإذا بلغت فلا خيار لها في نسخه.

وروى البيهقي من حديث ابن عباس رضي الله عنهما: «وانبكر يزوحها أبوها».

[البيهقي في الكبرى (١١٦/٧): النكاح، باب: ما جاء في إنكاح الآباء الأبكار].

هذا ويندب استئذان البكر إذا كانت بالغة، فقد روى مسلم عن ابن عباس رضي الله عنهما: أن النبي ﷺ قال: «الثيب أحق بنفسها من وليها، والبكر تستأمر وفي رواية: تستأذن في نفسها، وإذنها صماتها». وفي رواية: «وإذنها سكوتها».

(الثيب: التي سبق لها زواج. أحق بنفسها: أولى بالإعراب عن رغبتها أو رفضها. تستأمر: تستشار، وليست مشورتها ملزمة).

وروى البخاري ومسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه: أن النبي ﷺ قال: «لا تنكح الأيم حتى تستأمر، ولا تنكح البكر حتى تستأذن». قالوا: يا رسول الله، وكيف إذنها؟ قال: «أن تسكت».

وروى البخاري ومسلم واللفظ له عن عائشة رضي الله عنها قالت: سألت رسول الله ﷺ عن الجارية يُنكحها أهلها، أتستأمر أم لا؟ فقال لها رسول الله ﷺ: «نعم تستأمر». فقالت عائشة: فقلت له: فإنها تستحي. فقال رسول الله ﷺ: «فذلك إذنها إذا هي سكنت».

[البخاري: النكاح، باب: لا يُنكح الأب وغيره البكر والثيب إلا برضاها، رقم: ٤٨٤٣، ٤٨٤٤، مسلم: النكاح، باب: استئذان الثيب في النكاح بالنطق والبكر بالسكوت، رقم: ١٤١٩، ١٤٢١].

(١) عن خنساء بنت خدام الأنصارية رضي الله عنها: أن أباه تزوجها وهي ثيب، فكرهت ذلك، فأتت رسول الله ﷺ فرد نكاحه.

=

(فَضْلٌ) وَالْمُحَرَّمَاتُ بِالنَّصِّ ^(١) أَرْبَعٌ عَشْرَةٌ:

واثتان بالرضاع: الأم المُرْضِعة، والأخت من الرضاع^(٣).

وَأَزْنَعُ بِالصَّاهِرَةِ: أُمُّ الزَّوْجَةِ، وَالرَّبِيبَةُ إِذَا دَخَلَ بِالْأَمِّ، وَزَوْجَةُ الْأَبِّ، وَزَوْجَةُ الْأَبْنِ^(٤).

= [البخاري: النكاح، باب: إذا زوج ابنته وهي كارهة فنكاحه مردود، رقم: ٤٨٤٥]. وعن عدي الكندي رحمه الله قال: قال رسول الله ﷺ: «الشَّبُّ تعَرَبٌ عن نفسها، والبكر رضاها صمتها».

[ابن ماجه: النكاح ، باب: استثمار البكر واليـب ، رقم: ١٨٧٢. مسند أحمد: ١٩٢/٤] وانظر الحاشية السابقة.

(١) أي بالنص القرآني من سورة النساء: [الآيات: ٢٢، ٢٣]. وهي قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا مَن كُنَّ آبَاؤُكُمْ يَبِئَ الْإِسَاءُ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾ إِنَّهُ كَانَ فَحِشَةً وَمَقْتًا وَسَاءَ سَبِيلًا ﴿٣٣﴾ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخُوتُكُمْ وَقَوَاتِلُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَزَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأُخْتِ وَأَهْلُ الْبَيْتِ الْأَرْضَةِ وَالْأَرْضَةُ بَيْنَ الرَّضْعَةِ وَأُمَّهُنَّ بِأَهْلِكُمْ وَبَنَاتُهُنَّ بِأَهْلِكُمْ بَيْنَ حَبْرِكُمْ يَنْ إِسَابِكُمْ أَلْفَى دَخَلَهُ بِهِنَّ فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا دَخَلَهُ بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ وَكَاتِلَ آبَائِكُمْ الَّذِينَ مِنْ أُمَّهَاتِكُمْ وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّكَ اللَّهُ كَانَ عَفُورًا رَحِيمًا ﴿٣٤﴾.

(٢) قال الله تعالى: ﴿مَرُمْتُ عَلَيْكُمْ أَلْمَنَاسِكُمْ وَبَنَاتِكُمْ وَأَعْرَاسَكُمْ وَعَسَائِكُمْ وَفَنَائِكُمْ وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأَخِي﴾.

(٣) لقوله تعالى: ﴿رَأَيْتُكُمْ أَلْفَيْ أَرْضٍ مِّنْكُمْ وَأَنْتُمْ عَلَيْهَا قَا۟تِلُونَ﴾.

(٤) ثبتت حرمة زوجة الأب بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾. وثبتت حرمة غيرها بقوله تعالى: ﴿وَأَمَّا نِسَاءُ آبَائِكُمُ الَّذِينَ فِي حُجْرِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمُ الَّتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ إِنْ لَمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَمَا مُسَاحَ عَلَيْهِكُمْ وَمَا عَلَيْكُمْ أَلَّا يَأْتِيَكُمُ الَّذِينَ مِنْ أُمَّتِكُمْ﴾.

(ربائبكم: جمع ربيبة وهي بنت الزوجة . دخلتم بهن: كناية عن الجماع . جناح: =

وواحدة من جهة الجَمْع : وهي اخْتُ الزَّوْجَةِ^(١) .
 ولا يُجْمَعُ بين المرأة وَعَمَّتْهَا ، ولا بَيْنَ المرأة وَخَالَتْهَا^(٢) .
 وَيَحْرُمُ مِنَ الرُّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ^(٣) .
 وَتُرَدُّ الْمَرْأَةُ بِخَمْسَةِ حُيُوبٍ : بِالْجُنُونِ ، وَالْجَذَامِ ، وَالْبَرَصِ ، وَالرُّثْقِ ،
 وَالْقَرَنِ^(٤) .

= حرج . حلال : جمع حليلة وهي الزوجة . أصلا بكم : أي من النسب ، لا من التبني
 كما كان في الجاهلية .

- (١) لقوله تعالى : ﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾ .
 (٢) روى البخاري ومسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه : أن رسول الله ﷺ قال : «لا يجمع بين
 المرأة وعمتها ، ولا بين المرأة وخالتها» .
 [البخاري : النكاح ، باب : لا تنكح المرأة على عمتها ، رقم : ٤٨١٩ . مسلم : النكاح ،
 باب : تحريم الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها في النكاح ، رقم : ١٤٠٨] .
 (٣) عن عائشة رضي الله عنها ، زوج النبي ﷺ : أن رسول الله ﷺ كان عندها ، وأنها سمعت صوت
 رجل يستأذن في بيت حفصة ، قالت عائشة : فقلت : يا رسول الله ، هذا رجل يستأذن
 في بيتك . قالت : فقال رسول الله ﷺ : «أراه فلاناً» لعم حفصة من الرضاعة . فقالت
 عائشة : لو كان فلان حياً لعمها من الرضاعة دخل علي؟ فقال رسول الله ﷺ : «نعم ،
 إن الرضاعة تحرم ما يحرم من الولادة» .
 وعن ابن عباس رضي الله عنه قال : قال النبي ﷺ في بنت حمزة : «لا تحل لي ، يحرم من الرضاع
 ما يحرم من النسب ، هي بنت أخي من الرضاعة» .
 [البخاري : الشهادات ، باب : الشهادة على الأنساب والرضاع المستفيض والموت
 القديم ، رقم : ٢٥٠٢ ، ٢٥٠٣ . مسلم : الرضاع ، باب : يحرم من الرضاعة ما يحرم من
 الولادة ، وباب : تحريم ابنة الأخ من الرضاعة ، رقم : ١٤٤٤ ، ١٤٤٧] .
 (٤) المراد بالرد : أنه يثبت للزوج خيار فسخ عقد النكاح ، ولا مهر عليه حيثئذ .
 (والجذام : قيل : هو مرض يحمر منه المضوئم يسود ثم يتقطع ويتأثر . والبرص : بياض
 شديد يقع الجلد ويذهب دموه . والرثق : انسداد محل الجماع باللحم . والقرن :
 انسداد محل الجماع بعظم) .

وَيُرَدُّ الرَّجُلُ بِخَمْسَةِ عُيُوبٍ: بِالْجُنُونِ، وَالْجُدَامِ، وَالْبَرَصِ، وَالنَّجَبِ،
وَالْعَنَةِ^(١).

(فَضْلٌ) وَيُسْتَحَبُّ تَسْمِيَةُ الْمَهْرِ فِي النِّكَاحِ^(٢)،

= روي أنه ﷺ تزوج امرأة من غفار، فلما دخلت عليه رأى بكشجها بياضاً، فقال: «البي
ثيابك والحقي بأهلك. وقال لأهلها: دَلُّنْتُمْ عَلَيَّ».

رواه البيهقي [النكاح، باب: ما يرد به النكاح من العيوب: ٧/ ٢١٤] من رواية ابن عمر
رضي الله عنهما، وفيه: فناء عنها، وقال: «أرخي عليك». فخلى سبيلها، ولم يأخذ منها شيئاً.
(الكشح: النَّجَبُ، والمراد بالبياض: البرص، وقيس الباقي عليه).

وقوى هذا الحديث ما رواه مالك في الموطأ [النكاح، باب: ما جاء في الصداق
والجباء: ٢/ ٥٢٦] عن عمر رضي الله عنه قال: أبا رجل تزوج امرأة، بها جنون أو جذام أو
برص - وفي رواية: أو قرن - فمساها فلها صداقها كاملاً، وذلك غرم لزوجه على وليها.
(١) (الجب: قطع الذكر، والعنة: عدم القدرة على الوطء، لعدم انتشار الذكر).

وثبت خيار الرد للزوجة قياساً على ثبوته للزوج، ولكن العنين يؤجل سنة من حين رفعها
الأمر للقضاء. فإن لم يحصل الوطء خلالها ثبت لها حق الفسخ. لأن ذلك قد يكون لعلته
تذهب باختلاف الفصول.

ولما رواه البيهقي عن عمر رضي الله عنه أنه قال في العنين: يؤجل سنة، فإن قدر عليها، وإلا فرق
بينهما، ولها المهر وعليها العدة. وفي رواية عن الشعبي عن عمر مرسلاً: قال فيه: لا
أعلمه إلا من يوم ترفع إلى السلطان.

[سنن البيهقي: النكاح، باب: أجل العنين: ٧/ ٢٢٦].

(٢) والأصل في مشروعية المهر:

قوله تعالى: ﴿وَمَا أَتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ﴾ [النساء: ٤]. وآيات غيرها تأتي أثناء الباب.

(صدقاتهن: جمع صدقة وهي المهر. نحلة: عطية هبة مفروضة).

وأحاديث، منها: عن سهل بن سعد رضي الله عنه قال: أتت امرأة النبي ﷺ فقالت: إنها قد وهبت
نفسها لله ولرسوله ﷺ، فقال: «ما لي في النساء من حاجة». فقال رجل: زوجها، قال: «أعطها ثوباً». قال: لا أجد، قال: «أعطها ولو خاتماً من حديد». فاعتل له، فقال: «ما
معك من القرآن». قال: كذا وكذا، قال: «فقد زوجتكها بما معك من القرآن».

[البخاري: فضائل القرآن، باب: خيركم من تعلم القرآن وعلمه، رقم: ٤٧٤١. مسلم: =

... فإن لم يُسمَّ صَحَّ العقد^(١)، وَوَجِبَ الْمَهْرُ بثلاثة أشياء: أَنْ يَفْرُسَهُ الزَّوْجُ على نفسه، أو يفرضه الحاكم^(٢)، أو يدخلَ بها^(٣) فيجب مهر المثل^(٤).

= النكاح، باب: الصداق وجواز كونه تعليم قرآن وخاتم حديد...، رقم: [١٤٢٥].

(وهبت نفسها: جعلت أمرها له. فاعتل له: تعلل أنه لا يجده).

(١) دل على هذا قوله تعالى: ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمْ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِسُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً﴾ [البقرة: ٢٣٦]. [لا جناح: لا حرج. تفرسوا لهن فريضة: تسموا لهن مهراً]. فقد دلت على أن النكاح يتعقد ولو لم يسم للمرأة مهر معين، لأن الطلاق لا يكون إلا بعد صحة عقد النكاح.

ويستحب تسمية المهر عند العقد. لأنه ﷺ لم يخل زواجا له أو لغيره من صداق. ودل على هذا في غيره حديث سهل بن عبد الله السابق.

(٢) إذا امتنع الزوج من تسمية مهر للزوجة، أو اختلفا في قدره: فرض لها الحاكم مهر المثل حالاً، من نقد البلد، لأن من خصائص منصبه فض الخصومات.

(٣) ولم يسم لها مهراً عند العقد.

(٤) وهو ما يُرْعَبُ به في مثلها، فيعتبر بمن تساويها من نساء عصباتها في السن والعقل والجمال واليسار والثبوة والبكارة والبلد، وكل صفة يختلف بها الغرض وتزداد بها الرغبة، من علم وفصاحة وعفة وأدب. فإن اختلفت بمزيد أو نقص روعي ذلك، فإن لم يكن لها عصباء من النساء فبالأرحام، وإلا فبنساء بلدها ومن يشبهها.

ودل على اعتبار مهر المثل: ما رواه أصحاب السنن، وقال الترمذي: حسن صحيح، عن عبد الله بن مسعود ﷺ: أنه سئل عن رجل تزوج امرأة ولم يفرض لها صداقاً، ولم يدخل بها حتى مات؟ فقال ابن مسعود: لها مثل صداق نسايتها، لا وكس ولا شطط، وعليها العدة ولها الميراث. فقام مَقْبَلُ بن سنان الأشجعي ﷺ فقال: قضى رسول الله ﷺ في بَرُوزَ بنت واشق، امرأة منا، مثل الذي قضيت. ففرح بها ابن مسعود ﷺ.

فإذا ثبت مهر المثل بالموت عند عدم التسمية فلأن يثبت المسمى به من باب أولى.

(صداق: مهر. نسايتها: أمثالها من النساء، أي مهر كامل. وكس: نقص. شطط: ظلم. ففرح بها: أي بهذه الفتوى التي أخبره بها، لأنه وافقها بفتواه، وهذا عنوان التوفيق الإلهي).

[أبو داود: النكاح، باب: فيمن تزوج ولم يسم صداقاً حتى مات، رقم: ٢١١٤ - ٢١١٦. الترمذي: النكاح، باب: ما جاء في الرجل يتزوج المرأة فيموت عنها قبل أن =

وليس لأقل الصداق ولا لأكثره حد^(١)، ويجوز أن يتزوجها على منفعة

= يفرض لها، رقم: ١١٤٥. النسائي: النكاح، باب: إباحة التزويج بغير صداق، رقم: ٣٣٥٤. الطلاق، باب: عدة المتوفى عنها زوجها قبل أن يدخل بها، رقم: ٣٥٢٤. ابن ماجه: النكاح، باب: الرجل يتزوج ولا يفرض لها فيموت على ذلك، رقم: ١٨٩١. (١) قال تعالى: ﴿أَنْ تَسْتَفْتُوا بِأَمْوَالِكُمْ﴾ [النساء: ٢٤] فلم يحدد له قدراً.

وفي حديث النبي وهبت نفسها: قال ﷺ للرجل: «هل عندك من شيء». وقال له: «فانظر هل تجد شيئاً».

[البخاري: النكاح، باب: تزويج المعسر، رقم: ٤٧٩٩. مسلم: النكاح، باب: الصداق وجواز كونه تعليم قرآن وخاتم حديد وغير ذلك من قليل وكثير...، رقم: ١٤٢٥].

وقال تعالى: ﴿وَمَا تَنْتَفِعُونَ بِمَا لَكُمْ فِي الْكُفْرَةِ، كَمَا لَا تَحِدُ لَهُ فِي الْإِيمَانِ﴾ [النساء: ٢٠] أي مهرأ، والفتنار المال الكثير، فدل على أنه لا حد للمهر في الكثرة، كما لا حد له في القلة. وروى الترمذي وصححه وابن ماجه عن عامر بن ربيعة رضي الله عنه: أن امرأة من بني فزارة تزوجت على نعلين، فقال رسول الله ﷺ: «أرضيت من نفسك ومالك بنعلين». قالت: نعم، فأجازه.

ويستحب أن لا يقل عن عشرة دراهم، خروجاً من خلاف من أوجه، وهم الحنفية. وأن لا يزيد عن خمسمائة درهم، لأنه الوارد في مهر بناته وزوجاته رضي الله عنهم. روى أصحاب السنن وأحمد وصححه الترمذي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: لا تَغْلُوا صُدُقَ النِّسَاءِ، فإنها لو كانت مكرومة في الدنيا أو تقوى في الآخرة لكان أولاكم بها رسول الله ﷺ، ما أصدق رسول الله ﷺ امرأة من نسائه، ولا أصدقيت امرأة من بناته أكثر من ثنتي عشرة أوقية.

[أبو داود: النكاح، باب: الصداق، رقم: ٢١٠٦. الترمذي: النكاح، باب: ما جاء في مهر النساء، وباب: منه في جواز المهر القليل وكونه منفعة، رقم: ١١١٣، ١١١٤. النسائي: النكاح، باب: القسط في الأصدقة، رقم: ٣٣٤٩. ابن ماجه: النكاح، باب: صداق النساء، رقم: ١٨٨٧، ١٨٨٨. مسند أحمد: ٤٨/١].

(صدق: جمع صداق وهو المهر. أوقية: هي أربعون درهماً، فالمجموع أربعمئة وثمانون درهماً، فهي أقل من نصابين ونصف نصاب من نصاب زكاة الفضة).

مَعْلُومَةٌ^(١).

وَيُسْقَطُ بِالطَّلَاقِ قَبْلَ الدُّخُولِ بِهَا نِصْفُ الْمَهْرِ^(٢).

(١) كتعليمها شيئاً من القرآن، كما سبق في حديث التي وهبت نفسها (الحاشية: ٢، من الصحيفة: ١٨٢). أو القيام بعمل معين لمصلحة الزوجة.

(٢) قال تعالى: ﴿وَلَنْ تُلَاقُواهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَسَوَّيْنَ وَقدَ قَرَضْتُمْ لهنَّ فَرِيضَةً مِمَّا قَرَضْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٣٧].

(تسويهن: تدخلوا بهن وتجامعهن. فرضتم: سميتم لهن مهرًا).

ويثبت لها المهر كاملاً بالموت أو الدخول:

دل على استقراره بالدخول آيات، منها:

قوله تعالى: ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَلَهُنَّ أَجُورُهُنَّ فَرِيضَةً﴾ [النساء: ٢٤] والمراد بالاستمتاع هنا الدخول والتلذذ بالجماع، والمراد بالأجور المهور، وسمي المهر أجراً لأنه استحق بمقابل المنفعة، وهي ما ذكر من التلذذ والاستمتاع.

وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَرَدْتُمْ أَنْ تُبَدِّلُوا زَوْجَكُمْ وَاتَّبَعْتُمْ قِنْطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ نِكَاحًا تَأْخُذُونَهُ بُهْتَانًا وَإِنَّمَا طَيْبُنَا ١٥ وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ وَأَخَذْتُ مِنْكُمْ يَمِينًا غَلِيظًا ١٦﴾ [النساء: ٢٠، ٢١].

فقد أنكر الله تعالى على الزوج أن يأخذ شيئاً من مهر زوجته بعد الإفضاء وهو الوصول، وهو كناية عن الجماع فدل على أنه يستقر بكامله بالوطء بعد العقد.

(قِنْطَارًا: ما لا كثيراً. مِينًا: ظاهراً. ميثاقاً: عهداً بأداء حقوقهن. غَلِيظًا: شديداً مؤكداً). وقال الله تعالى: ﴿وَلَنْ تُلَاقُواهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَسَوَّيْنَ وَقدَ قَرَضْتُمْ لهنَّ فَرِيضَةً﴾ [البقرة: ٢٣٧].

فقد دلت بمفهومها على أنه إذا حصل الطلاق بعد المس لا يسقط شيء من المهر.

وقال عمر رضي الله عنه: أيما رجل تزوج امرأة... فمساها فلها صداقها كاملاً.

[الموطأ: النكاح، باب: ما جاء في الصداق والجباء: ٥٢٦/٢].

(فمساها: جامعها ودخل بها).

ومثل هذا يغلب أنه قاله رضي الله عنه بتوقيف عن رسول الله ﷺ.

ودل على استقراره بالموت:

حديث ابن مسعود رضي الله عنه، الذي سبق في حاشية (٤) صحيفة (١٨٣).

(فَضْلٌ) والوليمةُ على الفُرسِ مستحبةٌ^(١)، والإجابةُ إِلَيْهَا واجبةٌ^(٢)، إلا من عذر^(٣).

(فَضْلٌ) والتَّسْوِيَةُ في القسمِ بين الرِّجَالِ واجبةٌ^(٤)، ولا يَدْخُلُ على غير

(١) روى البخاري ومسلم عن أنس بن مالك رضي الله عنه : أن النبي ﷺ رأى على عبد الرحمن ابن عوف أثرَ صُفْرةٍ، فقال: «ما هذا». قال: تزوجت امرأة على وزن نواة من ذهب. قال: «بارك الله لك، أولم ولو بشاة».

[البخاري: النكاح، باب: كيف يدعى للمتزوج، رقم: ٤٨٦٠. مسلم: النكاح، باب: الصداق وجواز كونه تعليم قرآن وخاتم حديد...، رقم: ١٤٢٦.]
(أثر صُفْرة: أي صبغ على ثوبه. نواة: أي نواة التمر. أولم: من الوليمة. وهي صنع طعام ودعوة الناس إليه، وتطلق في الغالب على ما كان للعرس).

(٢) روى البخاري ومسلم عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه : أن رسول الله ﷺ قال: «إذا دعي أحدكم إلى الوليمة فليأتها».

وعن أبي هريرة رضي الله عنه : أن النبي ﷺ قال: «شر الطعام طعام الوليمة، يمنعها من يأتيها ويدعى إليها من يأبأها، ومن لم يجب الدعوة فقد عصى الله ورسوله».

وفسر ذلك بقوله: بشس الطعام طعام الوليمة، يدعى إليه الأغنياء ويترك المساكين.
[البخاري: النكاح، باب: حق إجابة الوليمة والدعوة...، رقم: ٤٨٧٨. مسلم: النكاح، باب: الأمر بإجابة الداعي إلى دعوة، رقم: ١٤٢٩، ١٤٣٢.]

(٣) كأن يوجد منكر لا يستطيع تغييره، ومن ذلك ما يحدث الآن في حفلات العقود والزفاف، من التقاط الصور وضرب المعازف، وغير ذلك.

(٤) لقوله تعالى: ﴿لَنْ يَخْفَؤُكُمْ وَلَا تَحْزَنُوا قَوْلُهَا﴾ [النساء: ٣] أي إن خفتن عدم العدل في المبيت والإنفاق فاقصروا على زوجة واحدة، وهذا يشعر بوجوب العدل بينهما في ذلك.

وأكد هذا قوله وفعله ﷺ:

روى أصحاب السنن عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «من كانت له امرأتان، فمال إلى إحدهما - وعند الترمذي: فلم يعدل بينهما - جاء يوم القيامة وشقه مائل». وعند الترمذي: «وشقه ساقط».

=

وهذه عقوبة لا تستحق إلا على ترك الواجب.

المقسوم لها لغير حاجة، وإذا أراد السفر أفرغ بينهما، وخرج بالتي تخرج لها القرعة^(١).

وإذا تزوج جديدة خصها بسبع ليالٍ إن كانت بكرًا، وثلاث إن كانت ثيبًا^(٢).

= ورووا عن عائشة رضي الله عنها قالت: كان رسول الله ﷺ يقسم فعدل، ويقول: «اللهم هذا قسمي فيما أملك، فلا تلمني فيما تملك ولا أملك». قال أبو داود: يعني القلب.

[أبو داود: النكاح، باب: في القسم بين النساء، رقم: ٢١٣٣، ٢١٣٤. الترمذي: النكاح، باب: ما جاء في التسوية بين الضرائر، رقم: ١١٤٠، ١١٤١. النسائي: عشرة النساء، باب: ميل الرجل إلى بعض نسائه دون بعض، رقم: ٣٩٤٢، ٣٩٤٣. ابن ماجه: النكاح، باب: القسمة بين النساء، رقم: ١٩٦٩، ١٩٧١].

(١) اقتداء بفعله ﷺ، فقد روت عائشة رضي الله عنها قالت: كان رسول الله ﷺ إذا أراد سفرًا أفرغ بين أزواجه، فأيتن خرج سهمها خرج بها رسول الله ﷺ معه. قالت عائشة: فأفرغ بيتنا في غزوة غزاها، فخرج فيها سهمي، فخرجت مع رسول الله ﷺ بعدما أنزل الحجاب.

[البخاري: المغازي، باب: حديث الإفك، رقم: ٣٩١٠. مسلم: التوبة، باب: في حديث الإفك وقبول توبة القاذف، رقم: ٢٧٧٠].

(٢) دل على ما ذكر:

ما رواه البخاري ومسلم عن أبي قلابة، عن أنس رضي الله عنه قال: من السنة إذا تزوج الرجل البكر على الثيب أقام عندها سبعة أقسام، وإذا تزوج الثيب على البكر أقام عندها ثلاثًا ثم قسم. قال أبو قلابة: لو شئت لقلت: إن أنسًا رضي الله عنه رفعه إلى النبي ﷺ. وما رواه مسلم عن أم سلمة رضي الله عنها، أن رسول الله ﷺ لما تزوج أم سلمة أقام عندها ثلاثًا، وقال: «إنه ليس بك على أهلِكَ هوان، إن شئت سبعت لك، وإن سبعت لك سبعت لنسائي».

وفي رواية: «إن شئت ثلثت ثم دوت». قالت: ثلث. وفي رواية: أن رسول الله ﷺ قال لها: «إن شئت زدتك وحاسبتك به، للبكر سبع وللثيب ثلاث».

[البخاري: النكاح، باب: إذا تزوج الثيب على البكر، رقم: ٤٩١٦. مسلم: الرضاع، باب: قدر ما تستحقه البكر والثيب من إقامة الزوج...، رقم: ١٤٦٠، ١٤٦١].

(فَضْلٌ) وَالْخُلْعُ^(٢) جَائِزٌ عَلَى عَوَضٍ مَعْلُومٍ^(٣)،

(نشوزهن: عصيانهن وترفعهن. المضاجع: الفرش، وهجرها أن يوليها ظهره ولا يكلمها. فلا تنفوا: لا تسلكوا طريقاً لإيذاهن).

(بأمان الله : وفي رواية : «بأمانة الله» . بكلمة الله : الإذن الشرعي بالزواج وإجراء العقد. لا يوطنن... أن لا يأذن لأحد بدخول بيوتكم ولو كانوا محارم بغير إذن . مبرح : شديد. (٢) هو في اللغة النزع، سمي بذلك لأن كلا من الزوجين كاللباس للآخر، يستره ويعصمه من الوقوع في الفاحشة، قال تعالى : ﴿مَنْ يَأْسَ لَكُمْ وَأَنْتُمْ يَأْسَ لَهُمْ﴾ [البقرة: ١٨٧]. فكان كل واحد منهما نزع لباسه وخلعه عنه بمفارقة للآخر.

وذكر الخوف في الآية جري على الغالب وليس بشرط، إذ الغالب أن يحصل الخلع حال النزاع.

وكذلك إذا جاز حال الخوف وهي مضطرة إلى بذل المال فلان يجوز في حال الرضا أولى. وروى البخاري عن ابن عباس رضي الله عنه: أن امرأة ثابت بن قيس أتت النبي ﷺ فقالت: يا رسول الله، ثابت بن قيس، ما أععب عليه في خلق، ولا دين، ولكني أكره الكفر في الإسلام. فقال النبي ﷺ: «أتردين عليه حديثه». قالت: نعم. فقال رسول الله ﷺ: «أقبل =

... وَتَمْلِكُ بِهِ الْمَرْأَةُ نَفْسَهَا^(١)، وَلَا رَجْعَةَ لَهُ عَلَيْهَا إِلَّا بِنِكَاحٍ جَدِيدٍ.
 وَيَجُوزُ الْخُلْعُ فِي الظُّهْرِ وَفِي الْحَيْضِ، وَلَا يَلْحَقُ الْمُخْتَلَعَةُ الطَّلَاقُ^(٢).
 (فَضْلٌ) وَالطَّلَاقُ ضَرْبَانِ: صَرِيحٌ وَكِنَايَةٌ:
 فَالصَّرِيحُ ثَلَاثَةُ أَلْفَاظٍ: الطَّلَاقُ، وَالْفِرَاقُ، وَالسَّرَاحُ، وَلَا يَنْفَقِرُ صَرِيحُ
 الطَّلَاقِ إِلَى النِّيَّةِ^(٣).
 وَالْكِنَايَةُ: كُلُّ لَفْظٍ اخْتَمَلَ الطَّلَاقَ وَغَيْرَهُ، وَيَنْفَقِرُ إِلَى النِّيَّةِ^(٤).

= الحديقة وطلقها تطليقة.

[البخاري: الطلاق، باب: الخلع وكيف الطلاق، رقم: ٤٩٧١].
 (أمرأة ثابت: واسمها جميلة بنت عبد الله بن أبي ابن سلول. ما أعجب عليه: لا أعيبه ولا
 ألومه. أكره الكفر: أي أن أقع في أسباب الكفر، من سوء العشرة مع الزوج ونقصانه
 حقه ونحو ذلك. حديقته: بستانه الذي أعطاها إياه مهرًا. تطليقة: طلقة واحدة).
 وهو أول خلع وقع في الإسلام.
 (١) أي لا يبقى للزوج عليها سلطان، لأن الخلع طلاق بائن.
 (٢) لأنها أصبحت أجنبية بعد الخلع.
 (٣) لورود هذه الألفاظ في الشرع، وتكررها في القرآن بمعنى الطلاق.
 قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنْكَرُ الْزَّوْجَ الَّذِي كَفَرَ وَلْيَذْهَبْ﴾ [الطلاق: ١].
 وقال تعالى: ﴿وَأَمْرٌ بِكُنْزٍ جَمِيلٍ﴾ [الأحزاب: ٢٨].
 وقال تعالى: ﴿أَوْ فَاْرِقُوهُمْ يَمْشُرُونَ﴾ [الطلاق: ٢].
 (٤) كقوله: الحقني بأهلك، ما أنت بامرأتي، أنت خلية، اذهبي ولا ترجعي إلى بيتي،
 ولا تريني وجهك بعد الآن، وهكذا. فهي ألفاظ تحتل الطلاق وغيره، فلا بد من
 نية الطلاق عند التلفظ بها حتى تصرف إليه.
 فإن نوى بها طلاقاً طلقت، وقد دل على ذلك:

ما رواه البخاري عن عائشة رضي الله عنها: أن ابنة الجون، لما أدخلت على رسول الله ﷺ ودنا
 منها، قالت: أعوذ بالله منك، فقال: «لقد عذت بعظيم، الحقني بأهلك».
 وقد دل على أنه أراد بقوله ﷺ ذلك الطلاق: أنه قال لأبي أسيد رضي الله عنه: «اكسها رازقيتين
 والحقها بأهلها». (رازقيتين: مثنى رازقة، وهي ثوب أبيض طويل من كتان). =

وَالنِّسَاءُ فِيهِ ضَرْبَانِ: ضَرْبٌ فِي طَلَاقِهِنَّ سُنَّةٌ وَبِدْعَةٌ، وَهُنَّ ذَوَاتُ الْحَيْضِ.
فَالسُّنَّةُ: أَنْ يُوقَعَ الطَّلَاقُ فِي طَهْرٍ غَيْرِ مُجَامَعٍ فِيهِ.
وَالْبِدْعَةُ: أَنْ يُوقَعَ الطَّلَاقُ فِي الْحَيْضِ، أَوْ فِي طَهْرٍ جَامَعَهَا فِيهِ^(١).

= [البخاري: الطلاق، باب: من طلق وهل يواجه الرجل امرأته بالطلاق، رقم: ٤٩٥٥، ٤٩٥٦].

وإن لم ينو طلاقاً لا تطلق، دل على ذلك:

ما رواه البخاري [المغازي، باب: حديث كعب بن مالك رضي الله عنه...، رقم: ٤١٥٦] ومسلم [التوبة، باب: حديث توبة كعب بن مالك وصاحبه، رقم: ٢٧٦٩] في حديث تخلف كعب بن مالك رضي الله عنه عن غزوة تبوك قال: لما مضت أربعون من الخمسين، واستلبت الوحي، وإذا رسول الله ﷺ يأتي، فقال: إن رسول الله ﷺ يأمر أن تعتزل امرأتك، فقلت: أطلقها أم ماذا أفعل؟ قال: بل اعتزليها فلا تقربنها، قال: فقلت لا مرأتي: الحقني بأهلك.

(استلبت الوحي: تأخر نزوله).

فعل ذلك خشية أن يخالف أمر رسول الله ﷺ ويعاشرها إذا بقيت عنده، فلما نزلت توبته رجعت زوجته إليه، ولم يأمره ﷺ بفراقها، أو بتجديد عقده عليها، فدل على أن (الحقني بأهلك) ليس من ألفاظ الطلاق الصريح، وأنه إذا لم ينو به الطلاق لم يقع.

(١) دل على ذلك:

ما رواه البخاري [أول كتاب الطلاق، رقم: ٤٩٥٣] ومسلم [الطلاق، باب: تحريم طلاق الحائض بغير رضاها، رقم: ١٤٧١]: عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه: أنه طلق امرأته وهي حائض على عهد رسول الله ﷺ، فسأل عمر بن الخطاب رضي الله عنه رسول الله ﷺ عن ذلك، فقال رسول الله ﷺ: «مره فليراجعها، ثم ليمسكها حتى تطهر، ثم تحيض ثم تطهر. ثم إن شاء أمسك بعد، وإن شاء طلق قبل أن يمس. فتلك العدة التي أمر الله أن تطلق لها النساء».

أي بقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَلْيَقُوهُنَّ لِيَدْرِىَ﴾ [الطلاق: ١]. أي لاستقبال عدتهن، لأنها في هذه الحالة تبتدىء عدتها من حين طلاقها. بخلاف ما لو طلقت في الحيض، فإنها لا تبتدىء حتى ينقطع حيضها. وإذا طلقها بعد المس، أي الجماع، فقد تكون حاملاً، وهو لا يرغب بتطليق الحامل، فيكون في ذلك الندم.

وضربَ ليسَ في طلاقهنَّ سُنَّةٌ ولا بدعةٌ، وهُنَّ أربعٌ: الصَّغيرةُ، والأيسةُ،
والحاملُ، والمُختلعةُ التي لم يَدْخُلْ بها^(١).

(فَضْلٌ) ويملكُ الحُرُّ ثلاثَ تطليقات^(٢)، والعبدُ تطليقتين^(٣).

ويصحُّ الاستثناءُ في الطَّلاقِ إذا وصله به^(٤)، ويصحُّ تعليقُه بالصَّفةِ

(١) أما الصغيرة والأيسة: فلأن عدتها بالأشهر، لا تختلف المدة فيها ولا يظهر الندم بسبب الولد.

وأما الحامل: فلأنه إذا ظهر حملها لم تختلف المدة في عدتها، ولم يظهر الندم بسبب الولد لوجوده.

وأما المختلعة غير المدخول بها: فلا عدة عليها ولا ولد لها. ومثلها كل مطلقة قبل الدخول.

فانتهى عن الأربع المذكورات سبب كون الطلاق بدعيًا حرامًا، وهو الضرر بتطويل العدة. وكذلك انتهى عنهن سبب كونه سُنَّةً بناءً على المشهور في تفسيره: في أنه طلاق المدخول بها التي ليست بحامل وليست صغيرة ولا آيسة.

(٢) لقوله تعالى: ﴿أَتَلَقْتُمْ مَرْثَاتٍ قَاتِلًا يُعَذِّبُ أَوْ تَشْرِيعًا بِإِحْسَانٍ﴾ [البقرة: ٢٢٩]. وقوله بعد ذلك: ﴿وَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا جِلْدَ لَهَا مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرًا﴾ [البقرة: ٢٣٠].

روى أبو داود عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: ﴿وَالطَّلَاقُ يَرْصَدُ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ وَلَا يَجِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَتَكُنَّ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْجَائِهِنَّ إِنْ كُنَّ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَوْلَاهُنَّ أَحَى يَفِيضُ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادَا إِصْلَاحًا﴾ [البقرة: ٢٢٨]. قال: وذلك أن الرجل كان إذا طلق امرأته، فهو أحق برجعته وإن طلقها ثلاثاً، فنسخ ذلك وقال: ﴿أَتَلَقْتُمْ مَرْثَاتٍ قَاتِلًا يُعَذِّبُ أَوْ تَشْرِيعًا بِإِحْسَانٍ﴾.

[أبو داود: الطلاق، باب: نسخ المراجعة بعد التطليقات الثلاث، رقم: ٢١٩٥]. (قروء: جمع قرء وهو المدة بين الحيضين، ويطلق على مدة الحيض. بعولتهن: أزواجهن).

(٣) روى الدارقطني [الطلاق: ٣٩/٤، الحديث: ١١٢] عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: «طلاق العبد تطليقتان».

(٤) كأن يقول لزوجته: أنت طالق ثلاثاً إلا اثنتين، صح ووقعت طلاقاً واحدة. قال عليه الصلاة والسلام: «من أعتق أو طلق واستثنى فله ثُنياء». أي استثنائه. ذكره ابن الأثير في النهاية: مادة (ثنا). وذكره في الإصابة (١٧٨/٦) ترجمة عمرو بن معد يكرب رضي الله عنه.

والشُرْط^(١).

ولا يقع الطلاق قبل النكاح^(٢).

وأزيع لا يقع طلاقهم: الصبي، والمجنون، والثائم، والمكره^(٣).

(١) مثال تعليقه بالصفة: أن يقول لها: أنت طالق في شهر كذا، أو: إذا نزلت الأمطار، فتطلق عند تحقق الصفة.

ومثال تعليقه بالشروط: أن يقول لها: إن دخلت الدار فأنت طالق، فتطلق بدخولها. واستؤنس لهذا بقوله ﷺ: «المسلمون عند - وفي رواية: على - شروطهم». [الحاكم في مستدركه: البيوع (٢/ ٤٩، ٥٠)].

(٢) روى أصحاب السنن ما عدا النسائي عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لا نذر لابن آدم فيما لا يملك، ولا عتق له فيما لا يملك، ولا طلاق له فيما لا يملك». أي فيما لا سلطان له عليه، ولا سلطان له على المرأة قبل زواجها. وعند ابن ماجه: عن المسور بن مخرمة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «لا طلاق قبل نكاح». وروى الحاكم هذا اللفظ من حديث ابن عمرو وجابر رضي الله عنهما. [أبو داود في النكاح، باب: في الطلاق قبل النكاح، رقم: ٢١٩٠. الترمذي: في الطلاق واللعان، باب: ما جاء لا طلاق قبل النكاح، رقم: ١١٨١، وقال: حسن صحيح، واللفظ له، وابن ماجه: الطلاق، باب: لا طلاق قبل النكاح، رقم: ٢٠٤٧، ٢٠٤٨. المستدرک: الطلاق (٢/ ٢٠٥) التفسير (٢/ ٤٢٠)].

(٣) عن عائشة رضي الله عنها: أن رسول الله ﷺ قال: «رفع القلم عن ثلاثة: عن النائم حتى يستيقظ، وعن المبتلى حتى يبرأ، وعن الصبي حتى يكبر». وعن علي رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «رفع القلم عن ثلاثة: عن النائم حتى يستيقظ، وعن الصبي حتى يحتلم، وعن المجنون حتى يعقل». وفي رواية: «والخرف». [أبو داود: الحدود، باب: في المجنون يسرق أو يصيب حداً، رقم: ٤٣٩٨، ٤٤٠٣. النسائي: الطلاق، باب: من لا يقع طلاقه من الأزواج، رقم: ٣٤٣٢. ابن ماجه: الطلاق، باب: طلاق المعتوه والصغير والثائم، رقم: ٢٠٤١، ٢٠٤٢].

(يحتلم: يبلغ. المبتلى: بعقله وهو المجنون. الخرف: الذي فسد عقله من الكبر). وعن عائشة رضي الله عنها قالت: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا طلاق ولا عتاق في غلاق». وعند ابن ماجه بلفظ: «إغلاق» وفسر بالإكراه، لأن المكره يغلق عليه أمره وتصرفه. =

(فَضْلٌ) وإذا طَلَّقَ امرأته واحدة أو اثنتين فَلَهُ مُرَاجَعَتُهَا مَا لَمْ تَنْقَضِ عِدَّتُهَا^(١)، فإن انقضت عِدَّتُهَا حلٌّ لهُ نكاحُها بِعَقْدٍ جَدِيدٍ، وَتَكُونُ مَعَهُ عَلَى مَا بَقِيَ مِنَ الطَّلَاقِ^(٢).

= [أبو داود: الطلاق، باب: الطلاق على غلق، رقم: ٢١٩٣. ابن ماجه: الطلاق، باب: طلاق المكره والناسي، رقم: ٢٠٤٦].

وعن ابن عباس رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «إن الله وضع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه». أي وضع عنهم حكم ذلك وما ينتج عنه، لا نفس هذه الأمور، لأنها واقعة.

[ابن ماجه: الطلاق: باب: طلاق المكره والناسي. رقم: ٢٠٤٥. وصححه الحاكم وابن حبان: صحيح ابن حبان (٢٠٢/١٦)، باب: فضل الأمة، رقم: (٧٢١٩). المستدرک (٢١٦/٢) الطلاق].

(١) لقوله تعالى: ﴿وَيُؤَلِّفُ لَكُمْ تَرْتِيبًا فِي ذَلِكَ﴾ [البقرة: ٢٢٨]. والمراد بالرد الرجعة، كما قال المفسرون.

ولقوله ﷺ لعمر رضي الله عنه: «مره فليراجعها». وفي رواية: وكان عبد الله طلق تطليقة. وفي رواية عند مسلم: كان ابن عمر إذا سئل عن ذلك قال لأحدهم: أما إن طلقت امرأتك مرة أو مرتين، فإن رسول الله ﷺ أمرني بهذا. أي بمراجعتها. [البخاري: الطلاق، باب: ﴿وَيُؤَلِّفُ لَكُمْ تَرْتِيبًا فِي ذَلِكَ﴾ رقم: ٥٠٢٢].

وروى ابن عباس رضي الله عنه عن عمر رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ طلق حفصة، ثم راجعها. [أبو داود: الطلاق، باب: في المراجعة، رقم: ٢٢٨٣. النسائي: الطلاق، باب: الرجعة، رقم: ٣٥٦٠. ابن ماجه: الطلاق، باب: مشروعية الطلاق، رقم: ٢٠١٦].

(٢) حتى ولو تزوجت غيره بعد انتهاء عِدَّتِهَا، ثم طلقت وتزوجها زوجها الأول بعد انتهاء عِدَّتِهَا من الثاني.

دل على ذلك: ما رواه مالك رحمه الله تعالى عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: سمعت عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول: أيما امرأة طلقها زوجها تطليقة أو تطليقتين، ثم تركها حتى تحل وتنكح زوجاً غيره، فيموت عنها أو يطلقها، ثم ينكحها زوجها الأول: فإنها تكون عنده على ما بقي من طلاقها.

[الموطأ: الطلاق، باب: جامع الطلاق، ٥٨٦/٢].

فَإِنْ طَلَّقَهَا ثَلَاثًا لَمْ تَحِلَّ لَهُ إِلَّا بَعْدَ وَجُودِ خَمْسِ شَرَائِطَ: انْقِضَاءُ عَدَّتِهَا مِنْهُ، وَتَرْوِجُهَا بغيره، ودُخُولُهُ بِهَا وَإِصَابَتُهَا^(١)، وَيَبْتِنُونَهَا مِنْهُ^(٢)، وانْقِضَاءُ عَدَّتِهَا مِنْهُ.

(فَضْلٌ) وَإِذَا حَلَفَ أَنْ لَا يَطْلَأَ زَوْجَتَهُ مُطْلَقًا، أَوْ مُدَّةً تَزِيدُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ، فَهُوَ مُؤَلٍّ. وَيُؤْجَلُّ لَهُ إِنْ سَأَلَتْ ذَلِكَ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ، ثُمَّ يُخَيَّرُ بَيْنَ الْقَبْضَةِ وَالتَّكْفِيرِ أَوْ الطَّلَاقِ^(٣)،

(١) أي وطؤها، دل على ذلك:

قوله تعالى: ﴿وَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا جَلَ لَكُمْ مِنْ تَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَرَاجَعَا إِنْ طَلَّ أَنْ يُعِيْمَا حُدُودَ اللَّهِ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ يَقُومُ بِهَا يَوْمَ يَكُونُ ﴿٢٣٠﴾﴾ [البقرة: ٢٣٠]. (طلقها: أي الطلاق الثالث. يتراجعا: يعقد جديد. يعيما حدود الله: ما طلب منهما من حقوق الزوجية).

وروى البخاري ومسلم عن عائشة رضي الله عنها قالت: جاءت امرأة رفاعة القرظي النبي ﷺ فقالت: كنت عند رفاعة، فطلقني فأبى طلاقي، فتزوجت عبدالرحمن بن الزبير، إنما معه مثل هُدْبَةِ الثوب؟ فقال: «أتريدين أن ترجعي إلى رفاعة؟ لا، حتى تذوقي عسيلته ويذوق عسيلتك».

[البخاري: الشهادات، باب: شهادة المختني، رقم: ٢٤٩٦، مسلم: النكاح، باب: لا تحل المطلقة ثلاثاً لمطلقها الأول حتى تنكح زوجاً غيره ويطأها ثم يفارقها وتنقضي عدتها، رقم: ١٤٣٣].

(فأبى طلاقي: من البت وهو القطع. أي طلقها ثلاثاً. هُدْبَةُ الثوب: حاشيته، شبهت به استرخاء ذكره، وكيف أنه لا قدرة له على الوطء. تذوقي عسيلته: كناية عن الجماع، شبه لذة الجماع بلذة ذوق العسل. وعسيلة قطعة صغيرة من العسل، وفيه إشارة إلى أنه يكفي أقل الجماع، وهو دخول حشفة الذكر في الفرج، ولا يكون ذلك إلا بانتشار الذكر، والحشفة هي رأس الذكر وما يكون مغطى بالجلدة التي تقطع بالختان).

(٢) أي انقطاع عقدة نكاحها منه بطلاق أو فسخ أو موت.

(٣) أي يُطْلَبُ مِنْهُ أَنْ يَرْجِعَ عَنْ حَلْفِهِ، فَيَطْلَأَ زَوْجَتَهُ وَيَكْفُرَ عَنْ يَمِينِهِ، فَإِنْ أَبَى طَلِبَ مِنْهُ أَنْ يُطْلَقَ.

=

... فَإِنْ اِمْتَنَعَ طَلَّقَ عَلَيْهِ الْحَاكِمُ^(١).

(فَضْلٌ) وَالظَّهَارُ: أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ لِرَؤُوسِهِ: أَنْتَ عَلَيَّ كَظَهَرِ أُمِّي^(٢)، فَإِذَا قَالَ لَهَا ذَلِكَ وَلَمْ يَتَّبِعْهُ بِالطَّلَاقِ صَارَ عَالِدًا^(٣)، وَلَزِمَتْهُ الْكُفَّارَةُ.

وَالْكُفَّارَةُ: عَتَقُ رَقَبَةٍ مُؤَمَّنَةٍ، سَلِيمَةٍ مِنَ الْعُيُوبِ الْمَضْرُوعَةِ بِالْعَمَلِ وَالْكَسْبِ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَصَيَّامَ شَهْرَيْنِ مُتَابَعِينَ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فِطَاعَهُمَ سَتَيْنِ مُسْكِنَيْنَا، كُلُّ مُسْكِينٍ مَدٌّ.

- دل على ذلك: قوله تعالى: ﴿لَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثَرْثُوهُنَّ أَشْهَرُ فَإِنْ قَالُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ٥٥﴾ وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ٥٦﴾ [البقرة: ٢٢٦، ٢٢٧].
(يُولُونَ: من الإيلاء، وهو الحلف كما ذكر . تريحى: انتظار . قَالُوا: رجعوا عن الحلف بالطوط).

وروى مالك في الموطأ عن علي عليه السلام أنه كان يقول: إذا ألى الرجل من امرأته لم يقع عليه طلاق، وإن مضت الأربعة الأشهر، حتى يوقف: فلما أن يطلق وإما أن يفيء.
وروى مثل ذلك عن ابن عمر عليه السلام.
[الموطأ: الطلاق، باب: الإيلاء، ٥٥٦/٢].

(١) لإزالة الضرر عنها، ولا سبيل إلى ذلك إلا بالتطليق عليه.

(٢) أي تحرم علي معاشرتك كما تحرم علي معاشرته أي معاشرته الأزواج.

وخص الظهر بالذكر لأنه موضع الركوب.

وكان الظهار طلاقاً قبل الإسلام، فغير الشرع حكمه لما سيأتي بيانه.

وحقيقته شرعاً: تشبيه الزوج زوجته في الحرمة بمنحرم عليه.

وهو حرام ومن الكبائر بإجماع المسلمين.

قال تعالى: ﴿الَّذِينَ يَظَاهِرُونَ مِنْكُم مِّن نِّسَائِهِمْ مَا هُنَّ أُمَّهَاتُهُمْ إِنْ أُمَّهَاتُهُمْ إِلَّا آلٌ وَلَدَنَّهُمْ وَلِيَّهُمْ يَقُولُونَ سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبُّنَا وَإِنَّ أَوَّلَ الْكَلِمَةِ وَرُؤُؤُا وَلَئِنَّ اللَّهَ لَمَعْلَمُ عَقُورٍ ٥٦﴾ [المجادلة: ٢]. (زوراً: باطلاً وكذباً).

(٣) أي مخالفاً لما قال، وهو تحريم زوجته عليه، لأن إيساكها وعدم تطليقها مخالف لتحريمها.

ولا يحل للمظاهر وطوها حتى يكفر^(١).

(فصل) وإذا رمى الرجل زوجته بالزنى فعليه حد القذف، إلا أن يُقيم البيّنة أو يُلاعن^(٢)، فيقول عند الحاكم، في الجّامع على المنبر، في جماعة من الناس^(٣): أشهد بالله إنني لمن الصادقين، فيما رميتُ به زوجتي فُلانة من الزنى، وأن هذا الولد من الزنى وليس مني. أربع مرّات، ويقول في المرأة

(١) أي بفعل واحدة من الخصال السابقة حسب ما ذكر، بنية التكفير عما أتى به من القول المنكر والزور، لأن الكفارة عمل، ولا عمل إلا بنية.

والأصل فيما سبق:

قول الله تعالى ﴿وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ بَنَاتِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِزْ رَبِّي مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَّخِذَ ذَلِكَ نَوْعَلْتُمْ بِهِ، وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ۝﴾ مَنْ لَمْ يَحِدْ فَيَسِيَامْ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَّخِذَ مَا تَحْتَضِرُ مِنْ زَنْيٍ يَلْعَنُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَفُلَانٌ حَتَّى يَكُونَ اللَّهُ وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿١١﴾ [المجادلة: ٣، ٤].

(أن يتخاضا: من المماساة والمراد بها المجامعة. ذلك: أي البيان والتعليم. لتؤمنوا: لتصدقوا. حدود الله: أحكامه التي لا يجوز تجاوزها).

(٢) عن ابن عباس رضي الله عنه: أن هلال بن أمية قذف امرأته عند النبي ﷺ بشريك بن سحماء، فقال النبي ﷺ: «البيّنة أو حد في ظهرك». فقال: يا رسول الله، إذا رأى أحدنا على امرأته رجلاً ينطلق يلتمس البيّنة؟ فجعل النبي ﷺ يقول: «البيّنة وإلا حد في ظهرك». فقال هلال: والذي بعثك بالحق إنني لصادق، فليُنزلن الله ما يرى ظهري من الحد، فنزل جبريل وأنزل عليه: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ﴾ [البخاري: التفسير، باب: ﴿وَيَذَرُونَهَا الْمَتَّابَ أَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعٌ شَهَدَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُمْ لَمِنَ الْكَافِرِينَ﴾ (النور: ٨) رقم: ٤٤٧٠].

(٣) روى البخاري ومسلم عن سهل بن سعد رضي الله عنه: أن رجلاً من الأنصار جاء إلى رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله، أرايت رجلاً وجد مع امرأته رجلاً، أيقضه أم كيف يفعل؟ فأنزل الله في شأنه ما ذكر في القرآن من أمر المتلاعنين، فقال النبي ﷺ: «قد قضى الله فيك وفي امرأتك». قال: فتلاعنا في المسجد وأنا شاهد. وفي رواية: فتلاعنا وأنا مع الناس عند رسول الله ﷺ.

الخامسة، بعد أن يعظه الحاكم: **وَعَلِيَ لَعْنَةُ اللَّهِ إِنْ كُنْتُ مِنَ الْكَاذِبِينَ**^(١).
 وَيَتَعَلَّقُ بِلَعَانِهِ خَمْسَةُ أَحْكَامٍ: سُقُوطُ الْحَدِّ عَنْهُ، وَوَجُوبُ الْحَدِّ عَلَيْهَا،
 وَزَوَالُ الْفِرَاشِ، وَنَفْيُ الْوَلَدِ، وَالتَّخْرِيمُ عَلَى الْإِبْدِ^(٢).
 وَيُسْقُطُ الْحَدُّ عَنْهَا بَأَن تَلْتَمِزَ فَيَقُولَ: أَشْهَدُ بِاللَّهِ إِنْ فُلَانًا هَذَا لَمِنَ الْكَاذِبِينَ،
 فِيمَا زَمَانِي بِهِ مِنَ الزَّوْنِ. أَرْبَعُ مَرَّاتٍ، وَتَقُولُ فِي الْمَرَّةِ الْخَامِسَةِ، بَعْدَ أَنْ يَعْظُمَهَا
 الْحَاكِمُ: **وَعَلِيَ غَضَبُ اللَّهِ إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ**^(٣).

= وعند أبي داود: قال سهل: حضرت هذا عند رسول الله ﷺ. فمضت السنة بعد في
 المتلاعنين أن يفرق بينهما، ثم لا يجتمعان أبداً.

[البخاري: الطلاق، باب: التلاعن في المسجد، رقم: ٥٠٠٣. مسلم: اللعان، رقم:
 ١٤٩٢. أبو داود: الطلاق، باب: في اللعان، رقم: ٢٢٥٠].

(١) دل على ما سبق الكتاب والسنة:

قال الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَزْمِنُ آثْوَاهُمْ وَلَا يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ فَشَهَدُوا آمَنُوهُمْ أَرْبَعُ شَهَدَاتٍ وَأَقُولُ
 إِنَّهُمْ لَمِنَ الْكَافِرِينَ ۝ وَلَئِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُوا أَمْرَهُ إِن كَانِ مِنَ الْكَافِرِينَ ۝﴾ [النور: ٦، ٧].
 (يرمون: يتهمونون بالزنى).

(٢) روى البخاري ومسلم عن ابن عمر رضيهما الله: أن النبي ﷺ: «لَا عَيْنَ بَيْنَ رَجُلٍ وَامْرَأَتِهِ،
 فَانْضَى مِنْ وَلَدِهَا، فَفُرِقَ بَيْنَهُمَا، وَالْحَقُّ الْوَلَدُ بِالْمَرْأَةِ.
 (فَانْضَى مِنْ وَلَدِهَا: أَي نَفَى أَنْ يَكُونَ مِنْهُ).

وفي رواية عند البخاري: قال النبي ﷺ لهما: «حَسَابُكُمَا عَلَى اللَّهِ، أَحَدُكُمَا كَاذِبٌ، لَا
 سَبِيلَ لَكَ عَلَيْهَا». أَي لَيْسَ لَكَ رَجْعَةٌ إِلَيْهَا وَلَا تَلَاقِي بَيْنَكُمَا، وَلَوْ بَعْدَ جَدِيدٍ.
 [البخاري: الطلاق، باب: قول الإمام للمتلاعنين: «إِنْ أَحَدُكُمَا كَاذِبٌ...» وباب: يلحق
 الولد بالملاعة، رقم: ٥٠٠٣، ٥٠٠٦، ٥٠٠٩. مسلم: اللعان، رقم: ١٤٩٣، ١٤٩٤].

(٣) وقد دل على هذا:

قول الله تعالى: ﴿وَيَذَرُهَا الْعَذَابُ أَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهَدَاتٍ وَأَقُولُ إِنَّهُمْ لَمِنَ الْكَافِرِينَ ۝ وَلَئِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُوا أَمْرَهُ إِن كَانِ مِنَ الصَّادِقِينَ ۝﴾ [النور: ٨، ٩].
 (يدرا: يدفع ويرفع. العذاب: حد الزنى وهو الرجم هنا).

(فَضْلٌ) والمعتدة على ضريبتين: متوفى عنها، وغير متوفى عنها:
فالمُتَوَفَّى عنها: إن كانت حاملاً فَعَدَّتْهَا بَوَضع الحَمَلِ^(١)، وإن كانت حائلاً
فَعَدَّتْهَا أربعة أشهر وعَشْرٌ^(٢).

وغير المتوفى عنها^(٣): إن كانت حاملاً فَعَدَّتْهَا بَوَضع الحَمَلِ^(٤)، وإن كانت
حائلاً - وهي من ذوات الحيض - فَعَدَّتْهَا ثلاثة قُرُوءٍ^(٥)، وهي الاظهار، وإن
كانت صغيرة أو أيسة فَعَدَّتْهَا ثلاثة أشهر^(٦).

(١) لقوله تعالى: ﴿وَأُولَئِكَ الْأَحْمَالُ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ٤].

(أولات الأحمال: الحاملات - أجلهن: مدة عدتهن).

والآية عامة في المطلقات والمتوفى عنهن أزواجهن.

وقد دل على ذلك: ما رواه البخاري عن المسور بن مخرمة رضي الله عنه: أن سبيعة الأسلمية
رضي الله عنها نفست بعد وفاة زوجها بليل، فجات النبي صلى الله عليه وسلم فاستاذنته أن تنكح، فأذن لها،
فنكحت. (نفست: ولدت).

[البخاري: الطلاق، باب: ﴿وَأُولَئِكَ الْأَحْمَالُ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾، رقم: ٥٠١٤].

(٢) وسواء كانت الوفاة قبل اندخول أم بعده، وذلك لعموم قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ
مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ أَنْفُسِهِنَّ أَثَمَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ
فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٣٤].

(يتربصن: ينتظرن. بلغن أجلهن: انقضت مدتهن المذكورة. جناح: لا حرج ولا إثم. فيما
فعلن: من التزين أو التعرض للخطاب أو الزواج. بالمعروف: بالوجه الذي لا ينكره الشرع).

(٣) أي المطلقة، أو المفرقة بينها وبين زوجها بلعان أو فسخ، بعد طء، ونحو ذلك.

(٤) كما سبق في الحاشية (١) السابقة.

(٥) قال الله تعالى: ﴿وَالنَّكَالَتُ يُرَبَّصْنَ أَنْفُسُهُنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكُنَّ مَا خَلَقَ اللَّهُ
فِي أَرْجَائِهِنَّ إِنْ كُنَّ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ [البقرة: ٢٢٨].

(المطلقات: أي بعد الدخول، وغير الحوامل. قروء: جمع قرء وهو مدة ما بين
الحيضين، وقد يطلق على مدة الحيض. ما خلق الله... من حمل أو حيض).

(٦) قال تعالى: ﴿وَالَّذِي يَتَبَسَّ مِنْ الْخَبِيثِ مِنَ الْمَيْمُونِ إِذَا أَمْسَأَتْهُنَّ لُكْنُهُنَّ أَشْهُرٌ وَالَّذِي لَا
يَحْضُنُّ وَأُولَئِكَ الْأَحْمَالُ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ٤].

والمُطَلَّقة قَبْلَ الدُّخُولِ بِهَا لَا عِدَّةَ عَلَيْهَا^(١).

وعِدَّةُ الْأَمَةِ بِالْحَمْلِ كَعِدَّةِ الْحُرَّةِ، وبالأقراء أن تَعْتَدَ بِقُرَائِنِ^(٢)، وبالشُّهُورِ:
عَنِ الْوَفَاةِ أَنْ تَعْتَدَ بِشَهْرَيْنِ وَخَمْسَ لَيَالٍ، وَعَنِ الطَّلَاقِ أَنْ تَعْتَدَ بِشَهْرٍ
وَنَصْفِ^(٣)، فَإِنْ اخْتَدَّتْ بِشَهْرَيْنِ كَانَ أَوَّلَى^(٤).

(فَضْلٌ) وَيجِبُ لِلْمُعْتَدَةِ الرَّجْعِيَّةِ السُّكْنَى وَالتَّقَةِ^(٥)، وَيجِبُ لِلْبَائِنِ السُّكْنَى

= (يَسْن...: الآية: هي الكبيرة التي انقطع حيضها وأيست من عوده. اوتبتم: شككتهم
في حكمهن ولم تدروا كيف يعتدون. واللائي لم يحضن: أي الصغيرات اللواتي لم
يلغن من الحيض عدتهن ثلاثة أشهر كالأبسات).

(١) قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ
فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْدُونَهَا فَمِنْهُنَّ حَرْمٌ مَرَكَبًا حَيْثُ لَا ﴿٤٩﴾﴾ [الأحزاب: ٤٩].
(تمسوهن: تجمعهن. عدة تعدونها: مدة تعدونها وتحصونها عليهن بالأشهر أو
الأقراء. فتمتعوهن: أعطوهن شيئاً يستمتعن به. سرهوهن: خلوا سبلهن بالمعروف من
غير إضرار بهن).

(٢) لقول عمر وابنه ؓ: تعدد الأمة بقرائن. ولم ينكر عليهما أحد من الصحابة ؓ،
فكان إجماعاً. وقياساً على العبد في جعل طلاقه تطليقتين.
عن عائشة ؓ، عن النبي ﷺ قال: «طلاق الأمة تطليقتان، وقُرُؤُها - وفي رواية:
عدتها - حيضتان».

[أبو داود: الطلاق، باب: في سنة طلاق العبد، رقم: ٢١٨٩. الترمذي: الطلاق،
باب: ما جاء أن طلاق الأمة تطليقتان، رقم: ١١٨٢. ابن ماجه: الطلاق، باب: في
طلاق الأمة وعدتها، رقم: ٢٠٨٠].

(٣) قياساً على ذات الأقراء في التصيف.

(٤) لأن الأشهر بدل الأقراء، والحرّة تعدت بثلاثة أشهر بدل ثلاثة قروء، فكذلك الأولى
بالأمة أن تعدت شهرين بدل قرأين.

(٥) لأنها في حكم الزوجة، طالما أن لمطلقها أن يراجعها بغير عقد ودون رضاها، كما
سبق صحيفة (١٩٣). وسيأتي معنا ما يجب للزوجة من النفقة والسكنى صحيفة
(٢٠٨).

دُونَ النَّفَقَةِ^(١)، إِلَّا أَنْ تَكُونَ حَامِلًا^(٢).

ويجبُ على المَتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا الإِحْدَادَ^(٣)، وهو الامتناعُ مِنَ الزَّيْنَةِ

(١) كما تجب السكنى أيضاً للمتوفى عنها زوجها، وقد دل على وجوب السكنى لكل معتدة عموم قوله تعالى: ﴿أَتَكُونُ مِنْ حَيْثُ سَكَتَ مِنْ وَبَيْكُمْ وَلَا تُضَافُ لَهُنَّ يُضَافُوا عَلَيْهِنَّ﴾ [الطلاق: ٦].

ودل على وجوبها لمعتدة الوفاة على وجه الخصوص: ما جاء عن الفريضة بنت مالك بن سنان رضي الله عنه، وهي أخت أبي سعيد الخدري رضي الله عنه: أنها جاءت إلى رسول الله ﷺ تسأله أن ترجع إلى أهلها في بني خُذْرَةَ، فإن زوجها خرج في طلب أعبده له أبقوا، حتى إذا كانوا بطرف القُدُوم لحقهم فقتلوه، فسألت رسول الله ﷺ: أن أرجع إلى أهلي، فإني لم يتركني في مسكن يملكه ولا نفقة. قالت: فقال رسول الله ﷺ: «نعم». قالت: فخرجت حتى إذا كنت في الحجرة، أو في المسجد، دعاني، أو: أمرني فدعيت له، فقال: «كيف قلت». فرددت عليه القصة التي ذكرت من شأن زوجي، قالت: فقال: «امكثي في بيتك حتى يبلغ الكتاب أجله». قالت: فاعتددت فيه أربعة أشهر وعشرًا، قالت: فلما كان عثمان بن عفان رضي الله عنه: أرسل إلي فسألني عن ذلك، فأخبرته، فاتبعه وقضى به.

[أبو داود: الطلاق، باب: في المتوفى عنها تنتقل، رقم: ٢٣٠٠. الترمذي: الطلاق واللعان، باب: ما جاء أين تعتد المتوفى عنها زوجها، رقم: ١٢٠٤. النسائي: الطلاق، باب: مقام المتوفى عنها زوجها في بيتها حتى تحل، رقم: ٣٥٢٨، ٣٥٣٠. ابن ماجه: الطلاق، باب: أين تعتد المتوفى عنها زوجها، رقم: ٢٠٣١].

(أبقوا) هربوا. القدوم: اسم موضع خارج المدينة. يبلغ الكتاب أجله: حتى تنتهي المدة التي فرضها كتاب الله عز وجل على المتوفى عنها زوجها أن تمكثها في بيته).

(٢) أي فتجب لها النفقة أيضاً، والأصل في هذا: قوله تعالى: ﴿وَأَنْتُمْ كُنْتُمْ أَكْثَرُ بِطَغْوَىٰ﴾ [الطلاق: ٦].

وروى أبو داود في قصة فاطمة بنت قيس رضي الله عنها، حين طلقها زوجها تطليقة كانت بقيت لها، أنه ﷺ قال لها: «لا نفقة لك إلا أن تكوني حاملاً».

[أبو داود: الطلاق، باب: في نفقة المبتوتة، رقم: ٢٢٩٠].

(٣) روى البخاري ومسلم عن أم حبيبة أم المؤمنين رضي الله عنها قالت: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تُحدَّ على ميت فوق ثلاث ليال، =

والطَّيْبُ^(١).

وعلى الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا وَالْمَبْتُوتَةِ^(٢) مَلَازِمَةُ النَّيِّبِ إِلَّا لِحَاجَةٍ^(٣).

(فَضْلٌ) وَمَنْ اسْتَحْدَثَ مَلَكَ أَمَةٍ حَرَّمَ عَلَيْهِ الِاسْتِمْتَاعُ بِهَا حَتَّى يَسْتَبْرَأَ: إِنْ كَانَتْ مِنْ ذَوَاتِ الْحَيْضِ بِحَيْضَةٍ، وَإِنْ كَانَتْ مِنْ ذَوَاتِ الشُّهُورِ بِشَهْرٍ فَقَطْ،

= إِلَّا عَلَى زَوْجٍ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا.

ورويَا عَنْ زَيْنَبِ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ عليها السلام أَيْضًا مِثْلَ هَذَا: «لَا يَحِلُّ لَامْرَأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ تَحْدُ عَلَى مَيْتٍ فَوْقَ ثَلَاثِ لَيَالٍ، إِلَّا عَلَى زَوْجٍ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا».

[البخاري: الطلاق، باب: تحد المتوفى عنها زوجها أربعة أشهر وعشراً، رقم: ٥٠٢٤. مسلم: الطلاق، باب: وجوب الإحداد في عدة الوفاة وتحريمه في غير ذلك إلا ثلاثة أيام، رقم: ١٤٨٦، ١٤٨٨].

(١) روى البخاري ومسلم عن أم عطية عليها السلام قالت: كنا ننهي أن نحد على ميت فوق ثلاث، إلا على زوج أربعة أشهر وعشراً، ولا نكتحل، ولا نطيب، ولا نلبس ثوباً مصبوغاً إلا ثوب عصب. وقد رخص لنا عند الطهر، إذا اغتسلت إحدانا من محيضها، في بُدَّةٍ مِنْ كُسْتِ أَظْفَارٍ، وكنا ننهي عن اتباع الجنائز.

[البخاري: الحيض، باب: الطيب للمرأة عند غسلها من المحيض، رقم: ٣٠٧. مسلم: الطلاق، باب: وجوب الإحداد في عدة الوفاة...، رقم: ١٤٩١].

(ثوباً مصبوغاً: مما يعد لبسه زينة في العادة. ثوب عصب: نوع من الثياب، تشد خيوطها وتصبغ قبل نسجها، وأكثر الثياب في هذه الأيام من هذا النوع. بُدَّة: قطعة صغيرة. كست أظفار: نوع من الطيب).

(٢) أي المطلقة طلاقاً باتناً، ولا يجب عليها الحداد، كما في الرجعية، لأنها فورقت بطلاق، فهي مجفوة من الزوج، فلا يلزمها الحزن عليه.

(٣) قال تعالى: ﴿لَا تَخْرُجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَحْشَةٍ مُبَيَّنَةٍ وَالَّذِي هُوَ يُدْرِكُ أَفْوَاهَهُمْ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ﴾ [الطلاق: ١].

(بفاحشة مبينة: مخالفة للشرع واضحة، من بذاءة لسان وسوء خلق. حدود الله: أحكام شرعه التي منها ما ذكر من العدة وأحكامها. ومن يتعد...: يجاوزها بمخالفتها. ظلم: أضر بها).

وإِنْ كَانَتْ مِنْ ذَوَاتِ الْحَمْلِ بِالْوَضْعِ^(١).

وَإِذَا مَاتَ سَيِّدُ أُمِّ الْوَلَدِ اسْتَبْرَأَتْ نَفْسَهَا كَالْأَمَةِ^(٢).

(فَضْلٌ) وَإِذَا ارْضَعَتِ الْمَرْأَةُ بِلَبَنِّهَا وَلَدًا صَارَ الرُّضِيعُ وَلَدَهَا بِشَرَطَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ لَهُ دُونَ الْحَوْلَيْنِ.

وَالثَّانِي: أَنْ تُرَضِعَهُ خَمْسَ رَضَعَاتٍ مُتَّفَرِّقَاتٍ^(٣)،

= رَوَى مُسْلِمٌ عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: طَلَّقْتُ خَالَتِي، فَأَرَادَتْ أَنْ تُجِدَّ نَحْلَهَا، فَزَجَرَهَا رَجُلٌ أَنْ تَخْرُجَ، فَأَنْتَ النَّبِيُّ ﷺ، فَقَالَ: «بَلَى، فَجَدِي نَحْلُكَ، فَإِنَّكَ عَسَى أَنْ تُصَدِّقَنِي، أَوْ تَعْلِيَّ مَعْرُوفًا».

[مسلم: الطلاق، باب: جواز خروج المعتدة والمتوفى عنها زوجها في النهار لحاجتها، رقم: ١٤٨٣. أبو داود: الطلاق، باب: في الميتة تخرج بالنهار، رقم: ٢٢٩٧. النسائي: الطلاق، باب: خروج المتوفى عنها زوجها بالنهار، رقم: ٣٥٥٠. ابن ماجه: الطلاق، باب: هل تخرج المرأة في عدتها، رقم: ٢٠٣٤.]
(تجد نخلها: تقطع ثمره. فزجرها: نهاها).

وقيس على المطلقة البائن المتوفى عنها زوجها، بجامع أن كلا منهما لا تجب لها النفقة.
(١) والأصل في هذا: ما رواه أبو داود عن أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ ﷺ قَالَ فِي سَبَايَا أَوْطَاسٍ: «لَا تَوَطِّأُ حَامِلًا حَتَّى تَضَعَ، وَلَا غَيْرَ ذَاتِ حَمَلٍ حَتَّى تَحِيضَ حِيضَةً».
[أبو داود: النكاح، باب: في وطء السبايا، رقم: ٢١٥٧.]

(سبايا: جمع سبية وهي الأسيرة من الكفار. أوطاس: اسم لواء وقعت فيه غزوة بعد حنين).
وقيس على السبي غيره من أسباب التملك، والشهر بدل الحيضة لمن لا تحيض.
(٢) قياساً على الأمة. وروى مالك عن عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ قَالَ: عِدَّةُ أُمِّ الْوَلَدِ، إِذَا تُوُفِّيَ عَنْهَا سَيِّدُهَا، حَيْضَةٌ.

[الموطأ: الطلاق، باب: عدة أم الولد إذا توفي عنها زوجها: ٥٩٣/٢].
وأم الولد: هي المملوكة التي وطنها سيدها فحملت منه أو أتت منه بولد.

(٣) والأصل فيما سبق من أحكام الكتاب والسنة:

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فِي عِدَادِ الْمَحْرَمَاتِ: «وَأُمَّهَاتُكُمْ أَلْفِيكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ مِمَّنْ أَرَضَعْتُمْ» [النساء: ٢٣].

فقد دلت الآية على ثبوت الحرمة بالرضاع بين المرضعة والرضيع، وبينه وبين بناتها، =

= لأنها صارت أمه وصرن أخوات له. وإذا كان الرضيع أنثى صار أبنائها إخوة لها، فحرمت عليهم.

ودل على اشتراط الحولين:

قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُرِضِعْنَ وَلَدَهُنَّ حَوْلَيْهِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنِيبَ الرِّضَاعَةُ﴾ [البقرة: ٢٣٣].

وروى البخاري عن عائشة رضي الله عنها: أن النبي ﷺ دخل عليها وعندها رجل، فكأنه تغير وجهه، كأنه كره ذلك، فقالت: إنه أخي، فقال: «انظرن من إخوانكن، إنما الرضاعة من المجاعة». أي تحرم الرضاعة إذا كانت في الزمن الذي يجوع فيه الإنسان لفقدائها ويشبع بها، وهذا لا يكون إلا للصغير.

[البخاري: النكاح، باب: من قال لا رضاع بعد حولين.. وما يحرم من قليل الرضاع وكثيره، رقم: ٤٨١٤].

وروى الترمذي عن أم سلمة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: «لا يحرم من الرضاعة إلا ما فتح الأمعاء في الثدي، وكان قبل الفطام». وقال: حسن صحيح. [الترمذي: الرضاع، باب: ما جاء ما ذكر أن الرضاعة لا تحرم إلا في الصغير دون الحولين، رقم: ١١٥٢].

(فتح الأمعاء: شققها وسللك فيها. في الثدي: في زمن الثدي، أي في زمن الرضاع قبل الفطام، والفطام يكون بتمام الحولين، قال تعالى: ﴿وَفَصَّلْهُ فِي عَامَيْنِ﴾ [لقمان: ١٤]. والفصال هو الفطام لأنه يفصل به الرضيع عن أمه).

وروى الدارقطني عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «لا رضاع إلا ما كان في الحولين».

[الدارقطني: الرضاع: ١٧٤/٤، الحديث: ١٠].

ودل على اشتراط الرضعات:

ما رواه مسلم عن عائشة رضي الله عنها: كان فيما أنزل من القرآن: عشر رضعات معلومات يحرمن، ثم نسخن بخمس معلومات، فتوفي رسول الله ﷺ وهن فيما يقرأ من القرآن. أي إن نسخها كان متأخراً، حتى إنه توفي رسول الله ﷺ وبعض الناس ما زال يتلوها قرآناً، لأنه لم يبلغه النسخ بعد.

ومعنى معلومات: أن كل رضعة متميزة عن غيرها، فهن متفرقات بحيث يترك الرضيع الثدي دون سبب ولا يعود إليه، مما يدل على شيعه.

... ويصيرُ زوجها أباً له^(١).

ويحرمُ على المرضعِ التزويجُ إليها وإلى كلِّ مَنْ نَسَبَهَا^(٢)، ويحرمُ عليها التزويجُ إلى المرضعِ ووَلَدِهِ^(٣)، دُونَ مَنْ كَانَ فِي دَرَجَتِهِ^(٤) أَوْ أَعْلَى طَبَقَةٍ مِنْهُ^(٥).

= روى مسلم عن أم الفضل رضي الله عنها: أن نبي الله ﷺ قال: «لا تحرم الرضعة أو الرضعتان، أو المصاة أو المصتان».

[مسلم: الرضاع، باب: في المصاة والمصتين، وباب: التحريم بخمس رضعات، رقم: ١٤٥١، ١٤٥٢].

(١) لأنه رضع من لبنه، فإن كان ذكراً صار ابناً له من الرضاع، فيأخذ حكم ولده من النسب. وإن كان بنتاً صارت ابنته من الرضاع، فتأخذ حكم بنته من النسب.

(٢) أي يحرم على الرضيع أن يتزوج بالتي أرضعته، لأنها صارت أمه من الرضاع، كما يحرم عليه أن يتزوج بمن انتسب إليها بنسب أو رضاع، كنتها وأختها وعمتها وخالتها ونحو ذلك.

(٣) أي ويحرم على المرضع أن تتزوج بالذي أرضعته، لأنه ابنها من الرضاع، فصار كابنها من النسب. كما يحرم عليها أن تتزوج بأبنائه مهما نزلوا، لأنها جدتهم من الرضاع، فهي محرمة عليهم كحرمة جدتهم من النسب.

(٤) كأخيه وابن عمه، لأنهم أجنب عنها ولم يرضعوا منها.

(٥) كأبيه وعمه، فهم أيضاً أجنب عنها ولم يرضعوا منها.

ودل على ثبوت الحرمة لأصول المرضع وفروعها وإخوتها وأخواتها، وثبوت حرمة الرضيع وفروعه على زوج المرضع وثبوت حرمة زوج المرضع وأصوله وفروعه وإخوته وأخواته على الرضيع - بالإضافة للآية - أحاديث، منها:

عن عائشة رضي الله عنها، زوج النبي ﷺ: أن رسول الله ﷺ كان عندها، وأنها سمعت صوت رجل يستأذن في بيت حفصة، قالت عائشة: فقلت: يا رسول الله، هذا رجل يستأذن في بيتك. قالت: فقال رسول الله ﷺ: «أراه فلاناً» لعم حفصة من الرضاعة. فقالت عائشة: لو كان فلان حياً لعمها من الرضاعة دخل علي؟ فقال رسول الله ﷺ: «نعم، إن الرضاعة تحرم ما يحرم من الولادة».

وعن ابن عباس رضي الله عنه قال: قال النبي ﷺ في بنت حمزة: «لا تحل لي، يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب، هي بنت أخي من الرضاعة».

(فَضْلٌ) وَنَفَقَةُ الْعَمُودَيْنِ مِنَ الْأَهْلِ^(١) وَاجِبَةُ لِلْوَالِدَيْنِ^(٢)

= وعن عائشة رضي الله عنها قالت: استأذن عليّ أفلح، أخو أبي القعيس، بعدما أنزل الحجاب، فقلت: لا أذن له حتى استأذن فيه النبي ﷺ، فإن أخاه أبا القعيس ليس هو أرضعني، ولكن أرضعني امرأة أبي القعيس. فدخل علي النبي ﷺ فقلت له: يا رسول الله، إن أفلح أخا أبي القعيس استأذن، فأبيت أن أذن له حتى استأذك؟ فقال النبي ﷺ: «وما منعك أن تأذني؟ عمك». قلت: يا رسول الله، إن الرجل ليس هو أرضعني، ولكن أرضعني امرأة أبي القعيس؟ فقال: «أذنني له، فإنه عمك، تربت يمينك». أي فزت وربحت، على خلاف معناها الأصلي وهو: افتقرت ولصقت يمينك بالتراب.

[البخاري: الشهادات، باب: الشهادة على الأنساب والرضاع...، رقم: ٢٥٠٢، ٢٥٠٣. التفسير، باب: قوله: ﴿إِنْ تَبَدُّوا مَثِيًّا أَوْ تَخَفَوْهُ فَإِنَّ اللَّهَ كَاتِبٌ كُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا﴾ (الأحزاب: ٥٤) رقم: ٤٥١٨. مسلم: الرضاع، باب: يحرم من الرضاعة ما يحرم من الولادة، وباب: تحريم الرضاعة من ماء الفحل، وباب: تحريم ابنة الأخ من الرضاعة، رقم: ١٤٤٤ - ١٤٤٧].

وانظر إضافة لهذا فصل المحرمات في النكاح، صحيفة (١٨٠).

(١) أي الأصول والقروع، فهما عمودا النسب لأنهما الأصل فيه.

(٢) أي سواء كانوا من جهة الأب أم من جهة الأم، فتجب النفقة على الأصول مطلقاً.

وقد دل على ذلك:

من الكتاب: مثل قوله تعالى: ﴿وَقَصَّ رُكُوكَ إِلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ [الإسراء: ٢٣] وقوله تعالى: ﴿وَصَلِّهِنَّ فِي اللَّيْلِ مَمْرُوفًا﴾ [القمان: ١٥].

وأقل درجات الإحسان والمعروف للوالدين أن يقدم لهما ما لا تقوم حياتهما إلا به من الحاجات الأساسية، من طعام وشراب وكسوة ونحو ذلك.

ومن السنة: ما رواه أصحاب السنن عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: «إن من أطيب ما أكل الرجل من كسبه، وولده من كسبه».

وروى أبو داود وابن ماجه عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما: أن رجلاً أتى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله، إن لي مالاً ووالداً، وإن والدي يحتاج مالي؟ قال: «أنت ومالك لوالدك، إن أولادكم من أطيب كسبكم، فكلوا من كسب أولادكم».

[أبو داود: البيوع والإمارات، باب: في الرجل يأكل من مال ولده، رقم: ٣٥٢٨، =

...وَالْمَوْلُودِينَ^(١):

فَأَمَّا الْوَالِدُونَ: فتجب نفقتهم بشرطين: الْفَقْرَ وَالزَّيْمَانَةَ، أَوِ الْفَقْرَ وَالْجُنُونَ.
وأما الْمَوْلُودُونَ: فَتَجِبُ نَفَقَتُهُمْ ثَلَاثَ شَرَائِطَ: الْفَقْرَ وَالصَّغَرَ، أَوِ الْفَقْرَ

= ٣٥٣٠. الترمذي: الأحكام، باب: الوالد يأخذ من مال ولده، رقم: ١٣٥٨.
النسائي: البيوع، باب: الحث على الكسب، رقم: ٤٤٤٩، ٤٤٥٢. ابن ماجه:
التجارات، باب: ما للرجل من مال ولده، رقم: ٢٢٩٠، ٢٢٩٢.

(١) وقد دل على وجوب النفقة على القروع:
- قوله تعالى: ﴿فَإِنْ أَرَادَتْ لَكُمْ وَالْوَلَدَ نَفَقَةً﴾ [الطلاق: ٦]. وجه الاستدلال بها: أن
أجرة مرضع الولد وجبت على الوالد بسببه، وهي نفقة عليه غير مباشرة، فلأن تجب نفقة
المباشرة على الأصل من باب أولى.
- وفونه تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَرِثُنَ الَّذِينَ يُؤْتُونَ عَاقِلَاتٍ مِنَ الرِّسَالَةِ وَالَّذِينَ كَانُوا يَتَرَفَّعُونَ بِالْمَنَافِقِ﴾ [البقرة: ٢٣٣].

والاستدلال بالآية من وجهين:

أولهما: أن الله تعالى نسب الولد لوالده بلام الاختصاص فقال: ﴿وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ﴾ فدل
ذلك على أن الوالد هو صاحب الاختصاص بالولد، ومن كان صاحب اختصاص بشيء
كانت عليه مؤونته ونفقته، لأنه مسؤول عنه.

ثانيهما: أن نفقة المرضع وجبت على الوالد بسبب ولده، وذلك يدل على وجوب نفقة
الولد على الوالد من باب أولى.

وعن عائشة رضي الله عنها: أن هند بنت عتبة رضي الله عنها قالت: يا رسول الله، إن أبا سفيان رجل شحيح،
وليس يعطيني ما يكفيني وولدي إلا ما أخذت منه وهو لا يعلم؟ فقال: «خذي ما يكفيك
وولداك بالمعروف». أي بما تعارف عليه الناس من نفقة أمثالكم، وحسب حال الزوج،
من غير إسراف ولا تقتير.

[البخاري: النفقات، باب: إذا لم يتفق الرجل للامراة أن تأخذ بغير علمه ما يكفيها
وولدها بالمعروف، رقم: ٥٠٤٩. مسلم: الأقضية، باب: قضية هند رضي الله عنها، رقم:
١٧١٤].

هذا ويقاس الفروع مهما نزلوا على الأولاد المباشرين، كما يقاس الأصول مهما علوا
على الآباء المباشرين.

وَالزَّمَانَةُ، أَوْ الْفَقْرُ وَالْجُنُونُ^(١).

وَنَفَقَةُ الرِّقِيقِ وَالتَّبَهَاتِمِ وَاجِبَةٌ، وَلَا يُكَلَّفُونَ مِنَ الْعَمَلِ مَا لَا يَطْبِقُونَ^(٢).

(١) أي يشترط في وجوب النفقة على الأصول والفروع الفقر فيهم والعجز عن الكسب، فلو كان الأصل غنياً بمال لم تجب نفقته على فرعه. كما لا تجب نفقة الفرع على الأصل إذا كان الفرع له مال يستغني به، ولو كان عاجزاً.

وأما العجز عن الكسب: فهو شرط في وجوب النفقة على الفروع، فلو كان الفرع بالغاً قادراً على الكسب لم تجب نفقته على أصله، وكذلك الصبي إذا كان يتأتى منه الكسب: فللولي إجباره على الكسب، وينفق عليه من كسبه.

وأما الأصول: فالصحيح أنه لا يشترط فيهم العجز عن الكسب، وإنما وجبت نفقة الأصل - ولو كان قادراً على كسب - لأنق به - نعظم حرمة، فإنه يقبح بالولد أن يكلف أباه بالكسب عند فقره وقد بذل الكثير من ماله من أجله، والولد مطلوب منه مصاحبة الوالد بالمعروف، وليس من المعروف أن يكلفه بكسب قوته، ولا سيما إذا كان كبيراً في السن. (٢) روى مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ قال: «للمملوك طعامه وكسوته، ولا يكلف من العمل إلا ما يطيق».

[مسلم: الإيمان، باب: إطعام المملوك مما يأكل والباسه مما يلبس...، رقم: ١٦٦٢]. وعن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «كفى بالمرء إثماً أن يحبس عمن يملك قوته».

[مسلم: الزكاة، باب: فضل النفقة على العيال والمملوك...، رقم: ٩٩٦]. وروى البخاري ومسلم عن أبي ذر رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إخوانكم خولكم، جعلهم الله تحت أيديكم، فمن كان أخوه تحت يده فليطعمه مما يطعم، وليلبسه مما يلبس، ولا تكلفوهم ما يغلبهم، فإن كلفتموهم فأعينوهم عليه».

[البخاري: الإيمان، باب: المعاصي من أمر الجاهلية...، رقم: ٣٠. مسلم: الإيمان والنذور، باب: إطعام المملوك مما يأكل والباسه مما يلبس...، رقم: ١٦٦١].

(خولكم: خدمكم. تحت أيديكم: في ملككم وسلطانكم. يغلبهم: يعجزون عن القيام به). وروى البخاري ومسلم عن ابن عمر رضي الله عنه قال: أن رسول الله ﷺ قال: «عذبت امرأة في هرة سجنتها حتى ماتت، فدخلت فيها النار. لا هي أطعمتها ولا سقتها إذ هي حبستها، ولا هي تركها تأكل من خشاش الأرض». أي حشراتنا. =

وَنَفَقَةُ الزَّوْجَةِ الْمُمَكَّنَةِ مِنْ نَفْسِهَا^(١) وَاجِبَةٌ^(٢)، وَهِيَ مُقَلَّدَةٌ:

= فقد دل الحديث على وجوب نفقة الحيوان المحتبس، ولا سيما إذا كان مملوكاً ومشغولاً بمصالح المالك.

[الحديث أخرجه البخاري في الأنبياء، باب: ﴿أَمْرٌ حَبِطَ أَنْ أَصْحَبَ الْكُفَّيْنِ وَالرَّقِيقِ﴾ (الكهف: ٩) رقم: ٣٢٩٥. مسلم: السلام، باب: تحريم قتل الهرة، رقم: ٢٢٤٢.]
(١) أي غير الناشئة، وهي التي تمكن زوجها من الاستمتاع بها، سواء استمتع هو أم لا، وذلك لأن النفقة وجبت مقابل الاحتباس والاستمتاع، فإذا لم تمكنه من ذلك فلا حق لها عليه.

(٢) وقد دل على ذلك الكتاب والسنة:

أما الكتاب: فقوله تعالى: ﴿الرِّجَالُ قَوَّاتٌ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فُضِّلَ اللَّهُ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ فِي مَا أَنْعَمُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ﴾ (النساء: ٣٤).

فالآية صريحة في أن الرجل هو الذي يتفق من ماله كل ما يعطى للزوجة من مهر وغيره. وقوله تعالى: ﴿وَالزَّوْجَاتُ رِزْقُكُمْ أَوْ لَدُنَّكُمْ حَوَائِلٌ كَامِلَةٌ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُبَيِّنَ الرِّسَالَةَ وَعَلَى الْوَلَدِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ (البقرة: ٢٣٣).

فالآية صريحة في أن المولود له وهو الزوج عليه رزق وكسوة الرالذات المرضعات، ومن الزوجات، والمراد بالرزق الطعام والشراب ونحوه، وذلك مع الكسوة هو النفقة. وأما السنة: فقوله ﷺ في حجة الوداع: «ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف». [أخرجه مسلم في حديث جابر ﷺ الطويل الذي ذكره في كتاب الحج، باب: حجة النبي ﷺ، رقم: ١٢١٨].

ومن المعروف أن يطعمها مما يأكل أمثالها من أهل البلد، ويلبسها مما يلبس. وعلى هذا انعقد إجماع المسلمين في جميع الأعصار.

وعمدة هذا الإجماع: ما رواه أبو داود وابن ماجه عن معاوية القشيري ﷺ قال: قلت: يا رسول الله، ما حق زوجة أحدنا عليه؟ قال: «أن تطعمها إذا طعمت، وتكسوها إذا اكتسيت، أو: اكتسيت. ولا تضرب الوجه، ولا تقبح، ولا تهجر إلا في البيت».

وروى الترمذي وابن ماجه: عن عمرو بن الأحوص ﷺ أنه شهد حجة الوداع مع رسول الله ﷺ، فحمد الله وأثنى عليه، وذكر ووعظ، فقال: «ألا استوصوا بالنساء خيراً، إنما هن عوان عندكم، ليس تملكون منهن شيئاً غير ذلك، إلا أن يأتين بفاحشة مبينة، فإن فعلن فاهجروهن في المضاجع واضربوهن ضرباً غير مبرح، فإن أطعنكم

فَإِنْ كَانَ الزَّوْجُ مُوسِراً قَمَازًا مِنْ غَالِبِ قُوَّتِهَا^(١)، وَجِبُّ مِنَ الْأَذْمِ وَالْكُسُوةِ مَا جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ.

وَأِنْ كَانَ مُغْسِراً قَمَازًا مِنْ غَالِبِ قُوَّتِ الْبَلَدِ، وَمَا يَأْتِيهِ بِهِ الْمُغْسَرُونَ وَيَكْسُونَهُ.

وَأِنْ كَانَ مُتَوَسِّطاً قَمَدٌ وَنَصْفٌ، وَمِنْ الْأَذْمِ وَالْكُسُوةِ الْوَسْطُ^(٢).

وَأِنْ كَانَتْ مِمَّنْ يُخَدَّمُ مِثْلَهَا فَعَلَيْهِ إِخْدَامُهَا^(٣).

= فلا تبغوا عليهن سبيلاً. ألا إن لكم على نسائكم حقاً، ولنساءكم عليكم حقاً: فاما حكمكم على نسائكم فلا يوطئن فرشكم من تكرهون، ولا يأذن في بيوتكم لمن تكرهون. ألا وحقهن عليكم أن تحسنوا إليهن كسوتهن وطعامهن. حسن صحيح.

[أبو داود: النكاح، باب: في حق المرأة على زوجها، رقم: ٢١٤٤، ٢١٤٢، الترمذي: الرضاع، باب: ما جاء في حق المرأة على زوجها، رقم: ١١٦٣، ابن ماجه: النكاح، باب: حق المرأة على الزوج، رقم: ١٨٥٠، ١٨٥١].

(هوان: أسيرات، جمع عانية. بفاحشة: بأمر منكر شرعاً. مينة: ظاهرة، كالنشوز وسوء العشرة وعدم التعفف. مبرح: جارح أو شديد شاق. فلا تبغوا عليهن..: تطلبوا وتسلخوا طريقاً لضربهن بغير حق. فلا يوطئن..: لا يأذن لأحد أن يدخل منازلكم). وانظر الحاشية (١) من الصحيفة (٢٠٦).

(١) أي من غالب ما يقات به أمثالها، والمد ما يزن الآن ستمائة غرام تقريباً.

(٢) وللعرف أثر كبير في تحديد اليسار والإعصار وتوسط الحال، حسب الزمان والمكان والأحوال.

والأصل في هذا:

قوله تعالى: ﴿لِيُفَقِّ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعِيَّتِهِ وَفَرٌّ عَلَيْهِمْ فَيُفَقِّ سَعًا إِنَّهُ اللَّهُ لَا يَكُفُّ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا أَنَّهُمْ سَيَجْعَلُ اللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا﴾ [الطلاق: ٧]. (قدر: ضيق).

وهذا كله إذا لم تكن مساكنة للزوج وتاكل معه، فإن كانت كذلك سقطت نفقتها. وانظر حاشية (١) صحيفة (٢٠٦).

(٣) إن طلبت ذلك، لأنه من العشرة بالمعروف.

(٤) أي بأقل قدر من النفقة، وهي نفقة المعسر على ما سبق.

وَأَنْ أُعَسِّرَ بِنَفَقَتِهَا^(١) فَلَهَا فَسَخُ النِّكَاحِ^(٢)، وكذلك إِنْ أُعَسِّرَ بِالْصَّدَاقِ قَبْلَ الدُّخُولِ^(٣).

(فَصْلٌ) وَإِذَا قَارَقَ الرَّجُلُ زَوْجَتَهُ وَلَهُ مِنْهَا وَلَدٌ، فَهِيَ أَحَقُّ بِحَضَانَتِهِ إِلَى سِنَيْنِ^(٤)، ثُمَّ يُخَيَّرُ بَيْنَ أَبَوَيْهِ^(٥)، فَأَيُّهُمَا اخْتَارَ سَلَّمَ إِلَيْهِ^(٦).

(١) وذلك بأمر القاضي، ودل على ثبوت حَقِّها في ذلك: ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ: في الرجل لا يجد ما ينفق على امرأته؟ قال: «يفرق بينهما». وعنه: أن النبي ﷺ قال: «المرأة تقول لزوجها: أطمعني أو طلقني». [الدارقطني: النكاح، باب: المهر: ٢٩٧/٣، الحديث: ١٩١، ١٩٢]. وعن سعيد بن المسيب رحمه الله تعالى: سئل عن رجل لا يجد ما ينفق على أهله؟ فقال: يفرق بينهما. فقيل له: سنة؟ فقال: نعم، سنة. قال الشافعي رحمه الله تعالى: يشبه أنه سنة النبي ﷺ.

[البيهقي بإسناد صحيح: النفقات، باب: الرجل لا يجد نفقة امرأته: ٤٦٩/٧]. وقيس على النفقة الكسوة والسكنى، أما الكسوة: فلأن البدن لا يقوم بدونها، فأشبهت الطعام والشراب. وأما السكنى: فلأنها ضرورة للإيواء، ولا تكون حسن المعاشرة بدونها، والله تعالى يقول: ﴿فَلْيَسْكُنْهُ أَوْ فَرْحْهُ يَحْسَنُ﴾ [البقرة: ٢٢٩].

(٢) أي أما بعد الدخول فليس لها ذلك، لأنها لا تملك حبس نفسها بعده، فعدم تسليطها على الفسخ أولى. وأما قبله فلها ذلك، لأنه أعسر بالعوض قبل بذل المعوض، فلها منعه. ولا يكون الفسخ إلا بأمر الحاكم، لأنه أمر مجتهد فيه.

(٣) وهي سن التمييز، لأنه قبل التمييز أحوج إلى رعاية أمه أو من له الحضانة بعدها من النساء.

(٤) أي بعد أن يصبح مميزاً، لأنه يستطيع أن يقدر الأنفع له، إذ يكون قد عرف من كل منهما ما يدعو إلى اختياره.

(٥) عن أبي ميمونة سلمى - مولى من أهل المدينة رجل صدق - قال: بينما أنا جالس مع أبي هريرة رضي الله عنه جاءت امرأة فارسية معها ابن لها، فادعياه، وقد طلقها زوجها، فقالت: يا أبا هريرة - وَكَطَنْتُ لَهُ بِالْفَارِسِيَّةِ - زوجي يريد أن يذهب بابني، فقال أبو هريرة: استهما عليه، ووطن لها بذلك، فجاء زوجها فقال: من يحاقني في =

وَشَرَائِطُ الْحَفَظَانَةِ سَبْعٌ: الْعَقْلُ، وَالْحُرِّيَّةُ^(١)، وَالذِّبْنُ^(٢)، وَالْعِفَّةُ،
وَالْأَمَانَةُ، وَالْإِقَامَةُ، وَالْخُلُوءُ مِنْ زَوْجٍ^(٣)، فَإِنْ اخْتَلَّ مِنْهَا شَرْطٌ سَقَطَ.

= ولدي؟ فقال أبو هريرة: اللهم إني لا أقول هذا، إلا أني سمعت امرأة جاءت رسول الله ﷺ وأنا قاعد عنده، فقالت: يا رسول الله، إن زوجي يريد أن يذهب بابني، وقد سقاني من بئر أبي عتبة، وقد نفعتني. فقال رسول الله ﷺ: «استهما عليه». فقال زوجها: من يحاقتني في ولدي؟ فقال النبي ﷺ: «هذا أبوك، وهذه أمك، فخذ بيد أيهما شئت». فأخذ بيد أمه، فانطلقت به.

وعند الترمذي: أن النبي ﷺ خير غلاماً بين أبيه وأمه. حسن صحيح.
[أبو داود: الطلاق، باب: من أحق بالولد، رقم: ٢٢٧٧. الترمذي: الأحكام، باب: ما جاء في تخيير الغلام بين أبويه إذا اترقا، رقم: ١٣٥٧].
(بئر أبي عتبة: بئر معين، الظاهر أنه كان في مكان بعيد، وهي تعني: أن ولدها قد كبر، وأصبح يستطيع القيام بما يتفعلها، بعد أن قامت بتربيته حيث كان صغيراً لا يتفعلها بشيء. استهما: اترعا. يحاقتني: يخاصمني).

(١) والعدالة، لأن الحضانة ولاية، والفاسق والمجنون والعبد ليسوا من أهلها.
(٢) أي أن يكون الحاضن مسلماً إن كان المحضون كذلك، لأن الحاضن له ولاية على المحضون، ولا ولاية لغير المسلم على المسلم، قال تعالى: ﴿وَالْكَافِرُونَ وَالْمُشْرِكُونَ سَاءُ مَا يَكُونُ لِقَائِهِمْ أَذْلًا مِمَّا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾ [التوبة: ٧١]. وقال: ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾ [النساء: ١٤١].

(٣) دل على ذلك: ما جاء عن عبد الله بن عمرو ؓ: أن رسول الله ﷺ جاءته امرأة فقالت: يا رسول الله، إن ابني هذا: كان بطني له وعاء، وثديي له سقاء، وجنبيري له جِواء، وإن أباه طلقني وأراد أن ينزعه مني. فقال لها رسول الله ﷺ: «أنت أحق به ما لم تنكحي».

[أبو داود: الطلاق، باب: من أحق بالولد، رقم: ٢٢٧٦. مسند أحمد: ١٨٢/٢].

مكتاب الجنایات

الْقَتْلُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَضْرُبٍ: عَمْدٌ مَخْضُ، وَخَطَاٌ مَخْضُ، وَعَمْدٌ خَطَاٌ:
فَالْعَمْدُ الْمَخْضُ هُوَ: أَنْ يَعْمَدَ إِلَى ضَرْبِهِ بِمَا يَقْتُلُ غَالِباً وَيَقْصِدُ قَتْلَهُ
بِذَلِكَ^(١)، فَيَجِبُ الْقَوْدُ عَلَيْهِ^(٢)،

(١) وهو من أكبر الكبائر وأقطع الذنوب، قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِناً مُتَعَمِّداً فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِداً فِيهَا وَعَصَبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَسْتُمْ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَاباً عَظِيماً﴾
[النساء: ٩٣].

والآيات في هذا كثيرة.

وكذلك الأحاديث في هذا كثيرة، منها:

ما رواه البخاري ومسلم عن أنس بن مالك رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «أكبر الكبائر:
الإشراف بالله، وقتل النفس، وعقوق الوالدين، وقول الزور». أم قال: «وشهادة الزور»

[البخاري: الديات، باب: قول الله تعالى: ﴿وَمَنْ أَحْيَاهَا﴾ (المائدة: ٣٢) رقم:
٦٤٧٧. مسلم: الإيمان، باب: بيان الكبائر وأكبرها، رقم: ٨٨].

وأخرج الترمذي والنسائي عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه: أن النبي ﷺ قال: «لزوال الدنيا
أهون على الله من قتل رجل مسلم».

وأخرج ابن ماجه بسند صحيح عن البراء بن عازب رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ قال: «لزوال
الدنيا أهون على الله من قتل مؤمن بغير حق».

[الترمذي: الديات، باب: ما جاء في تشديد قتل المؤمن، رقم: ١٣٩٥. النسائي:
تحريم الدم، باب: تعظيم الدم، رقم: ٣٩٨٧. ابن ماجه: الديات، باب: التغليب في

قتل مسلم ظلماً رقم: ٢٦١٩].

والنصوص في هذا كثيرة ومتوافرة.

(٢) أي القصاص وهو قتل القاتل.

والأصل في مشروعيته: قوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ
تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: ١٧٩].

وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ الْحَرْمُ بِالْحَرْمِ وَالْعَمْدُ بِالْعَمْدِ وَالْأَنْفُ
بِالْأَنْفِ مَنْ عَمِيَ لَمْ يَنْبَغِ قَاتِلُهُ قَاتِلُهُ بِالْعَرُوفِ وَأَذَاكَ إِلَيْهِ بِإِسْمِنِ ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ
مَّنْ أَعَدَّكَ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [البقرة: ١٧٨].

= وعن ابن عباس رضي الله عنه قال: كان في بني إسرائيل القصاص، ولم تكن فيهم الدية. فقال الله تعالى لهذه الأمة: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقَصَاصُ فِي الْقَتْلِ لَكُمْ بِالْحَرْ وَالْعَدْوِ وَالْغَبَا وَالْأَنْفِ بِالْأَنْفِ فَمَنْ عَفَى لَمْ يَنْجِبْهُ شَيْءٌ﴾ فالعفو أن يقبل الدية في العمد ﴿فَأَنْبِئِ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاةَ إِلَيْهِ بِالْإِحْسَنِ﴾ يتبع بالمعروف، ويؤدي بإحسان ﴿ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ﴾ مما كتب على من كان قبلكم ﴿فَمَنْ أَعْتَدَكَ بَعْدَ ذَلِكَ فَعَلَهُ عَدَاةُ آلِهِ﴾ قتل بعد قبول الدية. [البخاري: التفسير، باب: ﴿يَتْلُوهُ الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقَصَاصُ فِي الْقَتْلِ﴾ رقم: ٤٢٢٨. النسائي: القسامة، باب: تأويل قوله عز وجل: ﴿فَمَنْ عَفَى لَمْ يَنْجِبْهُ شَيْءٌ﴾ رقم: ٤٧٨١، ٤٧٨٢].

(القصاص: هو في اللغة المساواة والمماثلة، وشرهاً: قتل القاتل عمداً، وقطع عضوه إن قطع، وجرحه إن جرح، بشروط مبنية في الفقه. عفي له: ترك وصح له عن شيء مما وجب عليه. فاتباع بالمعروف: يطالب المحني عليه أو أولياؤه الجاني بما ليس فيه شدة ولا تضيق، ولا يأخذ زيادة على حقه. وأداه إليه: يؤدي الجاني ما وجب عليه بدون مباطلة). وأخرج أبو داود والنسائي وابن ماجه: عن ابن عباس رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «ومن قتل عمداً فهو قود».

وعن ابن عمر رضي الله عنه: أن عثمان رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث: رجل زنى بعد إحصائه فعليه الرجم، أو قتل عمداً فعليه القود، أو ارتد بعد إسلامه فعليه القتل».

[أبو داود: الديات، باب: من قتل في عَمَيٍّ بين قوم، رقم: ٤٥٣٩، ٤٥٤٠. النسائي: تحريم الدم، باب: الحكم في المرتد، رقم: ٤٠٥٧. القسامة، باب: من قتل بحجر أو سوط، رقم: ٤٧٨٩، ٤٧٩٠. ابن ماجه: الديات، باب: من حال بين ولي المقتول وبين القود أو الدية، رقم: ٢٦٣٥].

(إحصائه: زواجه. الرجم: الرمي بالحجارة حتى الموت. القود: القصاص وهو القتل). ولا فرق في وجوب القصاص بين الرجال والنساء، لعموم الأدلة.

ويُستأنس له بقوله تعالى: ﴿وَكُنْتُمْ عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنْ أَلْفَسَ بِالْقَيْسِ﴾ [المائدة: ٤٥]. وقلت: (يُستأنس) لأن الآية حكاية عن شرع من قبلنا، فقوله تعالى: ﴿فِيهَا﴾ أي في التوراة، وشرع من قبلنا ليس بشرع لنا، على الصحيح عند الشافعي رحمه الله تعالى. وجاء في كتاب النبي ﷺ الذي بعث به عمرو بن حزم رضي الله عنه إلى أهل اليمن وفيه بيان =

فَإِنْ عَفَا عَنْهُ ^(١) وَجَبَتْ دِيَّةٌ مُعْلَقَةٌ، حَالَةٌ فِي مَالِ الْقَاتِلِ ^(٢).

وَالْخَطَأُ الْمَخْصُصُ: أَنْ يَرْمِيَ إِلَى شَيْءٍ فَيُصِيبَ رَجُلًا فَيَقْتُلُهُ، فَلَا قَوْلَ عَلَيْهِ، بَلْ تَجِبُ عَلَيْهِ دِيَّةٌ مُحَقَّقَةٌ عَلَى الْعَاقِلَةِ، مُؤَجَّلَةٌ فِي ثَلَاثِ سَنِينَ ^(٣).

= أنصبة الزكاة والديات وأحكام أخرى غيرها: «وأن الرجل يقتل بالمرأة».

[ابن حبان: موارد الظمان إلى زوائد ابن حبان، كتاب الزكاة، باب: فرض الزكاة، رقم: ٧٩٣. الحاكم في المستدرک: الزكاة: ٣٩٥/١، ٣٩٧].

(١) أولياء المقتول المستحقون للقصاص.

(٢) سواء رضي الجاني بذلك أم لا.

روى البخاري ومسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه: أن النبي ﷺ قال: «ومن قتل له قتل فهو بخير الظنرين: إما أن يؤذى، وإما أن يفاد». ونلفظ مسم: «إما أن يغطي - يعني الندية - وإما أن يفاد أهل القتل» أي إما أن يأخذ الفداء وهو الندية، وإما أن يقتص بقتل القاتل. [البخاري: الديات، باب: من قتل له قتل فهو بخير الظنرين، رقم: ٦٤٦٦. مسلم: الحج، باب: تحريم مكة وصيدها وخلوها وشرجها ولقطتها، رقم: ١٣٥٥].
وكونها مغلظة: سيأتي معناه ودليله في الفصل التالي، صحيفة (٢١٩).

وتجب حالة وفي مال القاتل تشديداً عليه.

روى البيهقي [الديات، باب: من قال لا تحمل العاقلة عمداً ولا عبداً ولا صلحاً ولا اعترافاً: ١٠٤/٨] عن ابن عباس رضي الله عنه قال: لا تعقل العاقلة عمداً ولا صلحاً ولا اعترافاً ولا ما جنى المملوك. وروى مثل هذا عن عمر رضي الله عنه.

ومثل هذا لا يقال بالرأي، فله حكم المرفوع إلى رسول الله ﷺ.

(صلحاً: ما تصالح عليه أولياء القتل مع الجاني. اعترافاً: دية جنابة اعترف بها الجاني ولم تثبت عليه بالينة).

وذكر مالك في الموطأ [العقول، باب: ما يوجب العقل على الرجل في خاصة ماله: ٢/٨٦٥] عن ابن شهاب أنه قال: مضت السنة: أن العاقلة لا تحمل شيئاً من دية العمد، إلا أن يشاؤوا ذلك.

والعاقلة: قبيلة الرجل وأقاربه، ممن يستنصر بهم ويستنصرون به. وإذا كانوا لا يحملون ماذكر فهو إذاً في مال الجاني.

(٣) دليل هذا: قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا لِنُؤْمِنَ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَأً وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا

وعند الخطأ: أن يقصد ضربُه بما لا يقتلُ غالباً فيموتُ، فلا قودَ عليه، بل تجبُ ديةٌ مُعلَّظةٌ على العاقلة، مُوجَّلةٌ في ثلاث سنين^(١).

حَمَلًا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا فَإِنْ كَانَتْ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ وَهُمْ أَنْتُمْ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَإِنْ كَانَتْ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ حِمْلٌ فَمِنْهُمْ دِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ قَوْمِيًّا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ مِنَ اللَّهِ وَكَاتِ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿٩٢﴾ [النساء: ٩٢].

وكون الدية مخففة: سيأتي معناه ودليله في الفصل التالي، صحيفة (٢١٩).
وكونها على العاقلة، لما رواه البخاري ومسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: اقتلت امرأتان من هذيل، فرمت إحداهما الأخرى بحجر فقتلتها وما في بطنها، فاحتصموا إلى رسول الله ﷺ، ف قضى أن دية جنيها غرة عبد أو وليدة، وقضى أن دية المرأة على عاقلتها.

[البخاري: الديات، باب: جنين المرأة وأن العقل على الوالد وعصبة الوالد...، رقم: ٦٥١٢. مسلم: القسامة، باب: دية الجنين ووجوب الدية في قتل الخطأ...، رقم: ١٦٨١. (غرة: هي بياض في الوجه عبر به عن عبد كامل . وليدة: امرأة مملوكة).
قالوا: وهذا القتل شبه عمد، وقضى فيه بالدية على العاقلة.

وروى ابن ماجه [الديات، باب: الدية على العاقلة فإن لم تكن عاقلة ففي بيت المال، رقم: ٢٦٣٣] عن المغيرة بن شعبه رضي الله عنه قال: قضى رسول الله ﷺ بالدية على العاقلة. وكونها في ثلاث سنين، لما روي عن عمر وعلي وابن عمر وابن عباس رضي الله عنهم: أنهم قضوا بذلك ولم ينكر عليهم، فكان إجماعاً. وهم لا يقولون مثل هذا إلا بتوقيف عن رسول الله ﷺ، بل قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولم أعلم مخالفاً أن رسول الله ﷺ قضى بالدية على العاقلة في ثلاث سنين.

وقال الترمذي: وقد أجمع أهل العلم على أن الدية تؤخذ في ثلاث سنين.
[البيهقي: الديات، باب: تنجيم الدية على العاقلة: ١٠٩/٨. المصنف لابن أبي شيبة: الديات، باب: الدية في كم تؤدى: ٢٨٤/٩. الأمام للشافعي: ديات الخطأ، باب: حلول الدية: ٩٨/٦. الترمذي: الديات، باب: ما جاء في الدية كم هي من الإبل].

(١) عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «قتل الخطأ شبه العمد قتل السوط والعصا، مائة من الإبل: أربعون منها خليفة في بطونها أولادها».

وشرائط وجوب القصاص أربع: أن يكون القتال بالغاً عاقلاً^(١)، وأن لا يكون والداً للمقتول^(٢)، وأن لا يكون المقتول انقص من القتال بكفر أو رقت^(٣).

= [أبو داود: الديات، باب: في دية الخطأ شبه العمد، رقم: ٤٥٤٧، ٤٥٤٩. النسائي: القصاص، باب: كم دية شبه العمد، رقم: ٤٧٩١، ٣٧٩٢. ابن ماجه: الديات، باب: دية شبه العمد مغلفة، رقم: ٢٦٢٧، واللفظ له].

وروى أبو داود [الديات، باب: ديات الأعضاء، رقم: ٤٥٦٥] عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «عقل شبه العمد مغلف مثل عقل العمد، ولا يقتل صاحبه». والعقل الدية.

والتغليظ كونها ثلاثة أنواع كما سيأتي. وانظر: حاشية (٣) من صحيفة (٢١٤).

(١) لأن القصاص عقوبة مدنية، والعقوبة لا تجب إلا بالجناية، وفعل الصبي والمجنون لا يوصف بالجناية، لعدم صحة قصد التعدي منهما، فليسا من أهل العقوبة، ولا قصاص عليهما في قتلها وإن كان على صورة العمد.

(٢) أي فلو كان القتال عمداً والد المقتول فلا يقتل به، لما رواه الدارقطني والبيهقي عن عمر وابن عباس وعبد الله بن عمرو رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «لا يقتل الوالد بالولد» وفي رواية: «لا يقاد الوالد بولده وإن قتله عمداً».

وروى عن سراقه بن مالك رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «نفيد الأب من ابنه، ولا نفيد الابن من أبيه».

وأخرج حديث عمر وابن عباس وابن عمرو رضي الله عنه الترمذي وابن ماجه، كما أخرج حديث سراقه رضي الله عنه الترمذي. وأخرج الحاكم أيضاً حديث عمر رضي الله عنه.

[الترمذي: الديات، باب: ما جاء في الرجل يقتل ابنه يقاد منه أم لا، رقم: ١٣٩٩، ١٤٠١. ابن ماجه: الديات، باب: لا يقتل الوالد بولده، رقم: ٢٦٦١، ٢٦٦٢. وأخرج حديث عمر رضي الله عنه أحمد في مسنده: ٤٩/١. الدارقطني: الحدود والديات: ١٤١/٣.

البيهقي: الجنائيات، باب: الرجل يقتل ابنه: ٣٨/٨. المستدرك: العتق: ٢/٢١٦]. والوالد يتناول الأب والأم، وقبس عليهما جميع الأصول. والولد يشمل الذكر والأنثى، وقبس عليهما جميع الفروع.

والمعنى في هذا: أن الأصل سبب في وجود الفرع، فلا يكون الفرع سبباً في عدمه. (٣) دل على ذلك: ما جاء عن أبي جحيفة رضي الله عنه قال: سألت علياً رضي الله عنه: هل عندكم =

الاشتراك في الاسم الخاص: اليُمنى باليُمنى، واليُسرى باليُسرى، وأن لا يكون بأحد الطريقين شَلَلٌ^(١).

= ومن السنة عموم قوله ﷺ: «العمد قود».

[سنن الدارقطني (٩٤/٣): الحدود والديات، رقم: (٤٥) عن ابن عباس رضى الله عنهما. ومصنف ابن أبي شيبة: (٤٣٦/٥) رقم: (٢٧٧٦٢). والطبراني في الأوسط: (٧٩/١) رقم: (٢٢٦) عن أبي هريرة رضى الله عنه].

وروى أنس رضى الله عنه: أن الرُبُع وهي ابنة النضر كسرت ثِيَةً جارية، فطلبوا الأرض، وطلبوا العفو فأبوا، فاتوا النبي ﷺ فأمرهم بالقصاص، فقال أنس بن النضر: أتكسر ثية الربيع يا رسول الله؟ لا والذي بعثك بالحق لا تكسر ثيتها. فقال: «يا أنس، كتاب الله القصاص». فرضي القوم وعفوا. وفي رواية: فقال النبي ﷺ: «إن من عباد الله من لو أقسم على الله لأبره». فرضي القوم وقبلوا الأرض.

[البخاري: الصلح، باب: الصلح في الدية، رقم: ٢٥٥٦. وانظر صحيح مسلم: القسامة، باب: إثبات القصاص في الأسنان وما في معناها، رقم: ١٦٧٥. أبو داود: الديات، باب: القصاص من السن، رقم: ٤٥٩٥. النسائي: القسامة، باب: القصاص في السن، وباب: القصاص من الثنية، رقم: ٤٧٥٢، ٤٧٥٥، ٤٧٥٧. ابن ماجه: الديات، باب: القصاص في السن، رقم: ٢٦٤٩. مسند أحمد: ٣/١٢٨، ١٦٧].

(ثنية: مفرد ثنايا وهي مقدم الأسنان. جارية: هي المرأة الشابة هنا، لا الأمة. الأرض: دية الجراحة أو الطرف. العفو: الزول عن حقهم، وعدم أخذ الدية أو غيرها. كتاب الله القصاص: حكم كتاب الله تعالى القصاص، وهو أن تكسر السن مقابل السن لأبره: لصدقه وحقق رغبته، لما يعلم من صدقه وإخلاصه).

ويستأنس لها بما جاء حكاية عن التوراة في قوله تعالى: ﴿وَكُتِبَ عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنْ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ﴾ [المائدة: ٤٥].

وقيس على ما ذكر من الأعضاء ما لم يذكر، تحقيقاً لحكمة القصاص، والله تعالى أعلم. (١) لأن من معنى القصاص التماثل، ولا تماثل بين اليمنى واليسرى من حيث المنافع، ولا بين الأشل والسليم.

وَكُلُّ غُضُو أَخَذَ مِنْ مَفْصَلٍ فِيهِ الْقَصَاصُ^(١)، وَلَا قِصَاصَ فِي الْجُرُوحِ إِلَّا فِي الْمَوْضِيعَةِ^(٢).

(فَضْلٌ) وَالْدِّيَّةُ عَلَى ضَرْبَيْنِ: مَغْلَظَةٌ وَمُخَفَّفَةٌ:

فَالْمَغْلَظَةُ مِائَةٌ مِنَ الْإِبِلِ: ثَلَاثُونَ جِفَّةً، وَثَلَاثُونَ جَذَعَةً، وَأَرْبَعُونَ خَلْفَةً فِي بَطْنِهَا أَوْلَادُهَا^(٣).

وَالْمُخَفَّفَةُ مِائَةٌ مِنَ الْإِبِلِ: عَشْرُونَ حَقَّةً، وَعَشْرُونَ جَذَعَةً، وَعَشْرُونَ بَنْتَ لَبُونٍ، وَعَشْرُونَ ابْنِ لَبُونٍ، وَعَشْرُونَ بَنْتَ مَخَاضٍ^(٤).

(١) لِإِمْكَانِ تَحَقُّقِ الْمِثَالَةِ، بِخِلَافِ مَا أَخَذَ مِنْ غَيْرِهِ.

(٢) أَيِ الْجِرْحِ الَّذِي يَشُقُّ اللَّحْمَ وَيَصِلُ إِلَى الْعِظَمِ وَيُبْضِخُهُ، نَقُولُهُ تَعَالَى: ﴿وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ﴾. وَالْقِصَاصُ مِنْ أَصْلٍ مَعْنَاهُ الْمِثَالَةُ، كَمَا عَلِمْتَ، وَلَا تَتَحَقَّقُ فِي غَيْرِ الْمَوْضِعَةِ مِنَ الْجِرُوحِ، إِذْ لَا تُؤْمِنُ فِيهَا الزِّيَادَةُ أَوِ النِّقْصُ.

(٣) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا دَفَعَ إِلَى أَوْلِيَاءِ الْمَقْتُولِ: فَإِنْ شَاؤُوا قَتَلُوا، وَإِنْ شَاؤُوا أَخَذُوا الدِّيَةَ، وَهِيَ: ثَلَاثُونَ جِفَّةً، وَثَلَاثُونَ جَذَعَةً، وَأَرْبَعُونَ خَلْفَةً، وَمَا صَالِحُوا عَلَيْهِ فَهُوَ لَهُمْ، وَذَلِكَ لِتَشْدِيدِ الْعَقْلِ». أَيِ تَغْلِيزِ الدِّيَةِ، وَتَغْلِيزُهَا كَوْنُهَا مِثْلَةً كَمَا ذَكَرَ.

[الترمذي: الديات، باب: ما جاء في الدية كم هي من الإبل، رقم: ١٣٨٧. ابن ماجه:

الديات، باب: من قتل عمداً فرضوا بالدية، رقم: ٢٦٢٦].

(حَقَّةٌ) مَا طَعِنَتْ فِي الرَّابِعَةِ مِنَ الْإِبِلِ. جَذَعَةٌ: مَا طَعِنَتْ فِي الْخَامِسَةِ مِنَ الْإِبِلِ. خَلْفَةٌ: حَامِلٌ. صَالِحُوا عَلَيْهِ: رَضُوا بِهِ وَاتَّفَقُوا عَلَيْهِ.

وَانْظُرِ الْحَاشِيَةَ (١) صَحِيفَةَ (٢١٥).

(٤) وَهَذَا مَعْنَى كَوْنِهَا مُخَفَّفَةً، أَيِ مِنْ خَمْسِ أَسْنَانٍ. وَاحْتِجَ لِهَذَا بِمَا رَوَاهُ الدَّارِقُطَنِيُّ [الحدود والديات ١٧٢/٣] عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه مَوْقُوفًا أَنَّهُ قَالَ: دِيَةُ الْخَطَا خَمْسَةُ أَخْمَاسٍ: عَشْرُونَ جَذَعَةً، وَعَشْرُونَ جِفَّةً، وَعَشْرُونَ بَنْتَ لَبُونٍ، وَعَشْرُونَ بَنُو لَبُونٍ ذَكَورٍ، وَعَشْرُونَ بَنْتَ مَخَاضٍ. قَالَ: وَهَذَا إِسْنَادٌ حَسَنٌ وَرَوَاهُ ثِقَاتٌ.

وَمِثْلُ هَذَا لَهُ حُكْمُ الْمَرْفُوعِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، لِأَنَّهُ مِنَ الْمَقْدَرَاتِ، وَهِيَ لَيْسَتْ بِمَا يُقَالُ بِالرَّأْيِ.

فَإِنْ عُدِمَتِ الْإِبِلُ انْتَقَلَ إِلَى قِيَمَتِهَا. وَقِيلَ: يُنْتَقَلُ إِلَى أَلْفِ دِينَارٍ، أَوْ اثْنَيْ عَشَرَ أَلْفَ دِرْهَمٍ، وَإِنْ غُلِظَتْ زِيدَ عَلَيْهَا الثَّلَاثُ^(١).

وَتُعْلَظُ دِيَةُ الْخَطَا فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ: إِذَا قُتِلَ فِي الْحَرَمِ، أَوْ قُتِلَ فِي الْأَشْهُرِ الْحُرُمِ، أَوْ قُتِلَ ذَا رَحِمٍ مَحْرَمٍ^(٢).

ودية المرأة على النصف من دية الرجل^(٣)، ودية اليهودي والنصراني ثلث دية المسلم^(٤)، وأما المجوسي ففيه ثلثا عشر دية المسلم^(٥).

(١) وهذا هو المذهب القديم، والجديد: هو الانتقال إلى قيمة الإبل مهما بلغت، وهذا هو الصحيح المعتمد، لأن الأصل في الدية هو الإبل، فيرجع إلى قيمتها عند فقدانها. (٢) (الحرم) انمكي. (الأشهر الحرم) هي: ذو القعدة وذو الحجة والمحرم ورجب.

ودليل التغليظ في هذه المواضع: عمل الصحابة رضي الله عنهم، واشتعار ذلك عنهم. فقد روي عن عمر رضي الله عنه قال: من قتل في الحرم، أو ذا رحم، أو في الأشهر الحرم، فعليه دية وثلاث. وروي مثل هذا عن عثمان وابن عباس رضي الله عنهم. [البیهقي: الديات، باب: تغليظ الدية في الخطأ في الشهر الحرام والبلد الحرام وذو الرحم: ٧٠/٨].

(٣) ودليله: ما روي عن عمر وعثمان وعلي وابن مسعود وغيرهم رضي الله عنهم أنهم قالوا: دية المرأة نصف دية الرجل. ولا مخالف لهم من الصحابة، فصار إجماعاً. على أن هذا مما لا يقال بالرأي، فيكون في حكم المرفوع إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم. [البیهقي: الديات، باب: ما جاء في دية المرأة، وباب: ما جاء في جراح المرأة: ٩٥/٨]. والحكمة في هذا: أن الدية منفعة مالية، والشرع قد اعتبر المنافع المالية بالنسبة للمرأة على النصف من الرجل، كالميراث مثلاً. وهذا عدل يتلاءم مع واقع كل من الرجل والمرأة وطبيعتهما.

(٤) ودليله: ما رواه الشافعي رحمه الله تعالى في الأم [ديات الخطأ، باب: دية المعاهد: ٩٢/٦] قال: فقضى عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان رضي الله عنهم في دية اليهودي والنصراني بثلث دية المسلم.

(٥) قال الشافعي رحمه الله تعالى في الأم (٩٢/٦): وقضى عمر في دية المجوسي ثمانمائة درهم، وذلك ثلثا عشر دية المسلم، لأنه كان يقول: تقوم الدية اثني =

وتكْمُلُ دِيَةَ النَّفْسِ فِي قَطْعِ: اليدين، والرُّجْلين، والأنف، والأذنين،
والعينين، والجُفُونِ الأَريَّة، واللِّسَان، والشَّفَتَيْن، وذهاب الكلام، وذهاب
البصر، وذهاب السَّمع، وذهاب الشَّم، وذهاب العَقْل، والذِّكْر، والائْتِنين^(١).

= عشر ألف درهم.

وروي مثل ذلك عن علي وابن مسعود رضي الله عنهما، وانتشر ذلك في الصحابة، ولم ينكره منهم
أحد، فكان إجماعاً.

[البيهقي: الديات، باب: دية أهل الذمة: ١٠٠/٨، ١٠١. المصنف لابن أبي شيبة:
الديات، باب: مَنْ قَالَ: الذمي على النصف أو أقل: ٢٨٧/٩. وانظر تكملة المجموع:
٣٧٩/١٧.]

(١) الخصيتين. دل على وجوب ما سبق: حديث عمرو بن حزم رضي الله عنه: أن رسول الله
ﷺ كتب إلى أهل اليمن كتاباً فيه الفرائض والسنن والديات، وبعث به مع عمرو بن
حزم... وفيه: «أن في النفس الدية مائة من الإبل، وفي الأنف إذا أُوجِبَ جده
الدية، وفي اللسان الدية، وفي الشفتين الدية، وفي البيضتين الدية، وفي الذكر
الدية، وفي الصلب الدية، وفي العينين الدية، وفي الرجل الواحدة نصف الدية». وفي رواية: «وفي اليد الواحدة نصف الدية». وفي رواية عند البيهقي: «وفي الأذن
خمسون من الإبل». وعنده أيضاً: «وفي السمع إذا ذهب الدية تامة».

[النسائي: (القسامة) العقول، باب: ذكر حديث عمرو بن حزم في العقول واختلاف الناقلين
فيه، رقم: ٤٨٥٣، ٤٨٥٧. البيهقي: الديات، باب: الأذنين، وباب: السمع: ٨/٨٥، ٨٦].
وعن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه قال: وقضى رسول الله ﷺ على أهل البقر مائتي بقرة، ومن
كان دية عقله في الشاء فألفي شاة، قال: وقال رسول الله ﷺ: «إن العقل ميراث بين ورثة
القتيل على قرابتهم، فما فضل فللعصبة». قال: وقضى رسول الله ﷺ في الأنف إذا جُدِعَ
الدية كاملة، وإذا جُدِعَتْ ثُدُوتُهُ فنصف العقل خمسون من الإبل، أو عدلها من الذهب
أو الورق، أو مائة بقرة، أو ألف شاة. وفي اليد إذا قطعت نصف العقل، وفي الرجل
نصف العقل.

[أبو داود: الديات، باب: ديات الأعضاء، رقم: ٤٥٦٤].

(أوجب جده: قطع جميعه. الصلب: المراد القدرة على الجماع. ثُدُوتُه: طرفه
= ومقدمه).

وفي الموضحة والسِّنْ خَمْسٌ مِنَ الإِبِلِ^(١)،

= وقيس ما لم يذكر من الأعضاء على ما ذكر، وكذلك المعاني والمنافع، تقاس على ذهاب القدرة على الجماع.

ودية الإصبع الواحدة من اليد أو الرجل عشرُ الدية.

دل على ذلك: ما جاء في حديث عمرو بن حزم رضي الله عنه: «وفي كل أصبع من أصابع اليد والرجل عشر من الإبل».

ولا فرق بين إصبع وأخرى، لما رواه البخاري عن ابن عباس رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ قال: «هذه وهذه سواء» يعني الخنصر والإبهام. وعند أبي داود: «الأصابع سواء».

[البخاري: الديات، باب: دية الأصابع، رقم: ٦٥٠٠. أبو داود: الديات، باب: ديات الأعضاء، رقم: ٤٥٥٩، ٤٥٦١].

ولو أتلف أكثر من عضو في جناية واحدة وجبت ديات الجميع، ولو تجاوزت النفس، لما رواه أحمد رحمه الله تعالى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «أنه قضى في رجل ضرب رجلاً، فذهب سمعه وبصره ونكاحه وعقله، بأربع ديات. (نكاحه: أي قدرته على الجماع). وأخرجه البيهقي بلفظ: رُمي رجل بحجر في رأسه فذهب سمعه ولسانه وعقله وذكره فلم يقرب النساء فقضى فيه عمر رضي الله عنه بأربع ديات وهو حي».

[البيهقي: الديات، باب: ذهاب العقل من الجناية: ٨/٨٦].

(١) الموضحة هي الجرح الذي يصل إلى العظم ويوضعه أي يكشف عنه اللحم. جاء في حديث عمرو بن حزم رضي الله عنه، السابق: «وفي السِّنْ خَمْسٌ مِنَ الإِبِلِ، وفي الموضحة خمسٌ من الإبل».

ولا فرق بين سن وأخرى، لما رواه ابن عباس رضي الله عنهما: أن رسول الله ﷺ قال: «والأسنان سواء، الثنية والضرس سواء».

[أبو داود: الديات، باب: ديات الأعضاء، رقم: ٤٥٥٩. ابن ماجه: الديات، باب: دية الأسنان، رقم: ٢٦٥٠].

(الثنية: وهي إحدى السنين اللتين في وسط الأسنان. سواء: مستوية في قدر ديتها). ومن هذه الجراح التي تجب فيها الدية:

الجائفة، وهي التي تصل إلى الجوف، أي الباطن من العنق أو الصدر أو البطن وغيرها، وفيها ثلث الدية.

... وفي كُلِّ عَضْوٍ لَا مُنْفَعَةَ فِيهِ ^(١) حُكُومَةٌ ^(٢).

ودية العبد قيمته، ودية الجنين الحرُّ غُرَّةٌ: عبدٌ أو أمةٌ ^(٣)، ودية الجنين

= والمأمومة، وهي التي تصل إلى أم الدماغ، وهي الجلدة التي تكون تحت العظم في الدماغ، وفيها ثلث الدية أيضاً.

والمثقلة، وهي التي تنقل العظم عن موضعه بعد كسره، وفيها عُشْرٌ ونصف العُشْرِ من الدية.

والأصل في هذه الثلاثة: ما جاء في حديث عمرو بن حزم رضي الله عنه: «وفي المأمومة ثلث الدية، وفي الجائفة ثلث الدية، وفي المثقلة خمسة عَشْرَ من الإبل».

والهاشمة، وهي التي تهشم العظم وتكسره، وفيها عشر الدية. لما رواه البيهقي [الديات، باب: الهاشمة ٨/ ٨٢] عن زيد بن ثابت رضي الله عنه قال: في الهاشمة عشر من الإبل.

(١) كاليد الشلاء والإصبع الزائدة وحلمة الرجل، ونحو ذلك، وكذلك كل جراحة أو كسر عظم ليس فيه دية مقدرة.

(٢) وهي: مقدار من الدية، يراه القاضي العدل متناسباً مع الجنائية، شريطة أن ينقص عن دية العضو المجني عليه.

(٣) ودليله: ما رواه المغيرة بن شعبة رضي الله عنه، عن عمر رضي الله عنه: أنه استشارهم في إملاص المرأة فقال المغيرة: قضى النبي ﷺ بالفرقة عبد أو أمة. فشهد محمد بن مسلمة أنه شهد النبي ﷺ قضى به.

وفي رواية: أن عمر نشد الناس من سمع النبي ﷺ قضى في السقط؟ فقال المغيرة: أنا سمعته قضى فيه بفرقة عبد أو أمة. قال: اثبت بمن يشهد معك على هذا، فقال محمد بن مسلمة: أنا أشهد على النبي ﷺ بمثل هذا.

[البخاري: الديات، باب: جنين المرأة، رقم: ٦٥٠٩، ٦٥١٠. مسلم: القسامة، باب: دية الجنين ووجوب الدية في قتل الخطأ...، رقم: ١٦٨٣] وانظر الحاشية [١] صحيفة [٢١٥].

(إملاص المرأة: أن يضرب بطنها فتلقي جنينها، وهو في اللغة: انزلاق الولد قبل الولادة). بالفرقة: فُرت بالعبد أو الأمة، وقيل: هي من العبد ما بلغت قيمته نصف عشر دية الحر. أمة: امرأة مملوكة. السقط: الجنين يسقط من بطن أمه قبل تمامه، ذكرًا كان أم أنثى).

الرَّقِيقُ عَشْرُ قِيَمَةِ أُمِّهِ^(١).

(فَضْلٌ) وَإِذَا اقْتَرَنَ بِدَعْوَى الدِّمِ لَوْثٌ^(٢)، يَقَعُ بِهِ فِي النَّفْسِ حِذْقُ الْمُدْعَى، حَلَفَ الْمُدْعَى خَمْسِينَ يَمِينًا، وَاسْتَحَقَّ الدِّيَّةَ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ لَوْثٌ فَالْيَمِينُ عَلَى الْمُدْعَى عَلَيْهِ^(٣).

وَعَلَى قَاتِلِ النَّفْسِ الْمُحَرَّمَةِ^(٤).....

(١) قياساً على جنين الحرة، لأن الغرة كانت تقدر بعشر دية المرأة.
(٢) دَعْوَى الدِّمِ: أي دعوى القتل، واللوث: قرينة حائلة أو مقالية. مثال القرينة الحالية: أن يوجد قاتل في قرية أو محلة بينه وبين أهلها عداوة، وليس فيها غيرهم.
ومثال المقالية: أن يشهد عدل واحد، أو من لا تقبل شهادتهم في الجنايات، كنسوة وصبيان: أن فلاناً قتل فلاناً.

(٣) والأصل في هذا: ما رواه البخاري ومسلم وغيرهما، عن سهل بن أبي حنيفة رضي الله عنه: أن عبد الله بن سهل ومُخَيَّصَةَ بِنْتُ مَسْعُودِ أَبِي خَبِيرٍ، ففترقا في النخل، فَقَتِلَ عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ سَهْلٍ، فَجَاءَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَهْلٍ وَخُوَيْصَةَ وَمُخَيَّصَةَ ابْنَا مَسْعُودٍ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَتَكَلَّمُوا فِي أَمْرِ صَاحِبِهِمْ، فَبَدَأَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ، وَكَانَ أَصْغَرَ الْقَوْمِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «كَبِّرِ الْكَبِيرَ». قَالَ يَحْيَى: يَعْنِي: لَيْلِ الْكَلَامِ الْأَكْبَرِ. فَتَكَلَّمُوا فِي أَمْرِ صَاحِبِهِمْ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَنْتَ حَقُّونَ قَتِيلَكُمْ، أَوْ قَالَ: صَاحِبَكُمْ، بِأَيْمَانِ خَمْسِينَ مِنْكُمْ». قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَمْرٌ لَمْ نَرَهُ. قَالَ: «فَتَبَرَّثْكُمْ يَهُودُ فِي أَيْمَانِ خَمْسِينَ مِنْهُمْ». قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَوْمٌ كَفَّارٌ. فَوَدَّاهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ قَبْلِهِ.

قال سهل: فأدرت ناقة من تلك الإبل، فدخلت مربداً لهم فركضتني برجلها.
[البخاري: الأدب، باب: إكرام الكبير وبيد الأكبر بالكلام والسؤال، رقم: ٥٧٩١، واللفظه. مسلم: القسامة والمحاربين والقصاص والديات، باب: القسامة، رقم: ١٦٦٩].
(يَحْيَى: هو ابن سعيد، أحد رواة الحديث. أنتحقوق قتيلكم: أي ديتك. فتبرثكم يهود: تبرأ إليكم من دعاكم. فوداهم: أعطاهم الدية. من قبله: من عنده أو من بيت مال المسلمين).

(٤) وهي كل نفس مسلمة لم يهدر دمها، ولا يهدر دم المسلم إلا بأحد أمور ثلاثة، بيَّنها رسول الله ﷺ بقوله: «لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله =

... كَفَّارَةٌ^(١): عِتْقُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ، سَلِيمَةٍ مِنَ الْعُيُوبِ الْمُضَرَّةِ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَابَعَيْنِ^(٢).

= إلا بإحدى ثلاث: النفس بالنفس، والثيب الزاني، والمفارق لدينه التارك للجماعة.

[البخاري: الديات، باب: قول الله تعالى: ﴿أَنْ أَلْتَفُسَ بِأَلْتَفُسٍ﴾ (المائدة: ٤٥) رقم: ٦٤٨٤. مسلم: القسامة، باب: ما يباح به دم المسلم، رقم: ١٦٧٦، عن ابن مسعود رضي الله عنه. (النفس بالنفس: أي القاتل عمداً يقتل. الثيب: المتزوج، رجلاً كان أم امرأة. المفارق لدينه: المرتد عن الإسلام. الجماعة: أي جماعة المسلمين وعامتهم). ومثل المسلم الذي والمناس. والكبير والصغير سواء. وكذلك الجنين.

(١) لحق الله تعالى، سواء أكان القتل: خطأ، أم شبه عمد، أم عمداً.

(٢) لقوله تعالى في قتل الخطأ: ﴿وَمَا كَانَتْ لِتُؤْمِنَ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا حَقًّا وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَّةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا فَإِنْ كَانَتْ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ فَعِدَّتُهُمْ وَوَعْدُكُمْ لَهُمْ وَإِنْ يَتَنَّسُوا فَدِيَّةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِمْ وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ قَوْمًا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا ٣٥﴾ [النساء: ٩٢].

(فتحير رقة: عتق عبد أو أمة. يصدقوا: ينفوا. قوم بينكم وبينهم ميثاق: أي إن كان المقتول من قوم كافرين، ولكن بينكم وبينهم عهد من ذمة أو أمان، وهو على دينهم أو كان مسلماً).

ووجبت في شبه العمد لشبهه بالخطأ.

وأما وجوبها في العمد: فلما رواه وأثله بن الأسقع رضي الله عنه قال: أتينا رسول الله ﷺ في صاحب لنا أوجب يعني النار بالقتل، فقال: «أعتقوا عنه». وفي رواية: فليعتق - رقة يعتق الله بكل عضو منه عضواً منه من النار. [أبو داود: العتق، باب: في ثواب العتق، رقم: ٣٩٦٤].

قالوا: لا يستوجب النار إلا بالقتل العمد، فدل على مشروعية الكفارة فيه. وقياساً على الخطأ من باب أولى.

كتاب الحدود

والزَّانِي عَلَى صَرَّتَيْنِ: مُحْصَنٌ وَغَيْرُ مُحْصَنٍ:
فَالْمُحْصَنُ ^(١) حَذُّهُ الرَّجْمُ ^(٢).

(١) وسيأتي بيان الإحصان وشرائطه في الصحيفة التالية.

(٢) روى البخاري ومسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: أتى رجل رسول الله ﷺ وهو في المسجد، فتأذاه فقال: يا رسول الله، إني زنيت، فأعرض عنه، حتى ردد عليه أربع مرات. فلما شهد على نفسه أربع شهادات، دعاه النبي ﷺ فقال: «أبك جنوناً». قال: لا، قال: «فهل أحصنت». قال: نعم، فقال النبي ﷺ: «أذهبوا به فارجموه». قال جابر: فكنت فيمن رجمه، فرجمناه بالمصلّى، فلما أذلقته الحجارة هرب، فأدركناه بالحرّة، فرجمناه.

[البخاري: المحاربين، باب: لا يرمج المجنون والمجنونة، رقم: ٦٤٣٠، مسلم: الحدود، باب: من اعترف على نفسه بالزنى، رقم: ١٦٩١].

(رجل: ماعز بن مالك الأسلمي رضي الله عنه. أحصنت: تزوجت المصلى: مكان صلاة العيد والصلاة على الجنائز. أذلقته: أصابته بحدّها وبلغت منه الجهد. بالحرّة: موضع ذو حجارة سوداء، والمدينة بين حرتين).

وروى البخاري ومسلم عن أبي هريرة وزيد بن خالد الجهني رضي الله عنهما قالوا: جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال: أنشدك الله إلا قضيت بيننا بكتاب الله، فقام خصمه، وكان أफقه منه، فقال: صدق، اقض بيننا بكتاب الله، وأذن لي يا رسول الله. فقال النبي ﷺ: «قل». فقال: إن ابني كان عسيفاً في أهل هذا، فزني بامرأته، فافتديت منه بمائة شاة وخادم، وإني سألت رجلاً من أهل العلم، فأخبروني أن على ابني جلد مائة وتغريب عام، وأن على امرأة هذا الرجم؟ فقال: «والذي نفسي بيده، لأقضي بينكما بكتاب الله: المائة والخادم رد عليك، وعلى ابنك جلد مائة وتغريب عام، ويا أنيس، اغد على امرأة هذا فسلها، فإن اعترفت فارجمها». فاعترفت فرجمها.

[البخاري: المحاربين، باب: هل يأمر الإمام رجلاً فيضرب الحد غائباً عنه، رقم: ٦٤٦٧، مسلم: الحدود، باب: من اعترف على نفسه بالزنى، رقم: ١٦٩٧، ١٦٩٨].
(أنشدك الله: أنسم عليك بالله. أفهقه منه: أكثر منه إدراكاً وفهماً. عسيفاً: أجيراً. في =

وَعَبْرُ الْمُحْصَنِ حَدُّهُ: مِائَةُ جَلْدَةٍ، وَتَقْرِبُ عَامٌ^(١) إِلَى مَسَافَةِ الْقَصْرِ^(٢).
وَشَرَائِطُ الْإِخْصَانِ أَرْبَعٌ: الْبُلُوغُ، وَالْعَقْلُ، وَالْحُرِّيَّةُ، وَوُجُودُ الْوَطَنِ فِي

= أهل هذا: في خدمة أهله. بكتاب الله: لأن ما يحكم به رسول الله ﷺ في حكم ما ثبت في القرآن، قال تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ [الحشر: ٧].
أنيس: ابن الضحاك الأسلمي (رحمه الله).

(١) وقد دل على ذلك:

قوله تعالى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ وَلَا تَأْخُذْكُمَا رِيقًا رَّافَةً يَوْمَ الْقِيَامِ إِنَّكُمْ تُؤْتَوْنَ بِاللَّهِ الْأَوْثَرَ الْأَخْيَرَ وَلَنْ تَجِدَ لَهَا طَافَةً مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [النور: ٢].

(فاجلدوا) من الجلد وهو ضرب الجلد. جلدة: ضربة. رافة: رقة ورحمة. في دين الله: في تنفيذ أحكامه وإقامة حدوده. عذابهما: إقامة الحد عليهما. طافعة: فنة وجماعة لتحصل العبرة ويتحقق الزجر).

والمراد بالزانية والزاني في الآية غير المحصنين، لما علمت من أدلة وجوب رجم المحصنين.

ودل على وجوب التغريب حديث البخاري ومسلم السابق في الحاشية قبلها، وفيه قوله ﷺ: «وعلى ابنك جلد مائة وتغريب عام».

وما رواه البخاري [المحاربين، باب: البكران يجلدان وينفيان، رقم: ٦٤٤٣] عن زيد ابن خالد ﷺ قال: سمعت النبي ﷺ يأمر فيمن زنى ولم يحصن: جلد مائة وتغريب عام. قال ابن شهاب: وأخبرني عروة بن الزبير: أن عمر بن الخطاب غرب، ثم لم تزل تلك السنة.

وعند مسلم [الحدود، باب: حد الزنى، رقم: ١٦٩٠] من حديث عبادة بن الصامت ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «البكر بالبكر: جلد مائة ونفي سنة». والمعنى: إذا زنى البكر فحده ما ذكر.

والبكر من لم يتزوج، رجلاً كان أو امرأة. والنفي هو التغريب والإبعاد عن الوطن.
(٢) فما فوقها، حسبما يراه الحاكم العدل، ولا يكفي أقل منها، لأنه لا يعد سفراً، ولا يحصل به المقصود، وهو إيحاشه بالبعد عن الأهل والوطن. ولا فرق في ذلك بين الذكر والأنثى، ويجب على الأنثى أن تصطحب معها محرماً، لحرمة سفرها بدونه.

نكاح صحيح^(١).

وَالْعَبْدُ وَالْأَمَةُ حَدُّهُمَا نِصْفُ حَدِّ الْحُرِّ^(٢).

وَحُكْمُ الْمَلُوطِ وَإِثَانُ الْبَهَائِمِ كَحُكْمِ الزَّانِي^(٣).

(١) أي أن يكون الزاني قد سبق له أن تزوج وجامع زوجته، وكان عقد زواجه صحيحاً، لاستيفائه الشروط والأركان المعتبرة فيه شرعاً، كتولي ولي الزوجة للعقد، ووجود الشهود العدول، ونحو ذلك.

وكذلك الزانية، أن تكون قد سبق لها أن تزوجت وجامعها زوجها وكان عقد زواجها كما ذكرنا.

ولا يشترط أن يكون الزواج مستمراً، بل لو حصل الفراق بعد هذا، ثم وقع الزنى، اعتبر محصناً ورجم.

فإذا فقد واحد من هذه الأربع لم يُعدّ الزاني محصناً، ولا يقام عليه حد الرجم، بل يجلد ويضرب كالسكران، إن كان بالغاً عاقلاً، ويؤدب بما يزرجه عن هذه الفاحشة، إن كان صبيّاً أو مجنوناً.

(٢) لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ آتَيْنِ بِكَ فِتْنَةً فَاتَّقِنِ نَفْسَ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ﴾ [النساء: ٢٥].

(آتين: أي الإماء المذكورات في صدر الآية بقوله تعالى: ﴿وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا أَنْ يَنْكَحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِنْ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ فِتْنَتِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ﴾. فالمراد بالمحصنات الحرائر، وبالفتيات الإماء.

والمعنى: إذا وقعت الأمة بفاحشة الزنى عوقبت نصف عقوبة الحرة، أي تجلد خمسين وتغرب نصف عام، متزوجة كانت أو بكرًا، ولا رجم عليها: لأنه لا ينصف. وقيس بالأمة العبد، لأن المعنى فيهما واحد.

(٣) الملوط: هو أن يفعل فعل قوم لوط عليه السلام، وهو: أن يدخل الذكر فرجه في دبر ذكر آخر، وكذلك إذا أدخله في دبر امرأة لا يحل له الاستمتاع بها. وعقوبة الفاعل لهذا كعقوبة الزنى، لأنه فاحشة: فيرجم إن كان محصناً، ويجلد ويغرب إن كان غير ذلك.

وأما المفعول فيه فيقام عليه حد غير المحصن مطلقاً، ولو كان متزوجاً. لأن الزاني المحصن هو من يوطأ أو يوطأ سبق له نظيره على وجه مباح، ومن وطأ في دبره لا =

ومن وُطئ فيما دون القَرْجِ عُرْزٌ^(١)، ولا يبلغ بالتعزير أدنى الحدود^(٢).
(فصل) وإذا قَذَفَ غيره بالزَّنى^(٣) فعَلَيْهِ حَدُّ الْقَذْفِ بِشِمَانِيَةِ شُرُوطٍ:

= يتصور فيه هذا، فلا يكون محصناً.

وأما من أتى بهيمة فإنه يعزر ولا حد عليه، على القول الراجح والمعتمد في المذهب، لأن فعله مما لا يشتهى، بل ينفر منه الطبع الصحيح، ولا تميل إليه النفس السليمة، فلا يحتاج إلى زجر، والحد إنما شرع زجراً للنفوس عن مقارنة ما يشتهى طبعاً، على وجه غير مشروع.

وستدل لهذا: بما رواه أبو داود [الحدود، باب: فيمن أتى بهيمة، رقم: ٤٤٦٥] والترمذي [الحدود، باب: فيمن يقع على البهيمة، رقم: ١٤٥٥] والنسائي [في السنن الكبرى: التعزيرات والشهود، باب: من وقع على بهيمة، رقم: ٧٣٤١]: عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: نُسِ على الذي يأتي البهيمة حد.

ومثل هذا لا يقال عن رأي، فيكون حكمه حكم المرفوع إلى النبي ﷺ.

وإذا انتفى الحد فقد وجب التعزير، لارتكابه معصية لا حد فيها ولا كفارة.

والتعزير هو - في اللغة - التأديب، مأخوذ من العَزَر، وهو المنع.

وشرهاً: هو تأديب على ذنب لا حد فيه ولا كفارة غالباً، يراه القاضي رادعاً عما فعله الجاني.

(١) (وطئ) باشر بفرجه جسد امرأة أجنبية أو أجنبي، ومثل ذلك سائر مقدمات الجماع، كالقبلة ونحوها.

(عزر): أذب بما يراه الحاكم المسلم العدل، من ضرب ونفي وحبس وتوبيخ وغيره، لأنه فعل معصية لا حد فيها ولا كفارة كما سبق.

(٢) وهو أربعون جلدة، حد شارب الخمر، كما سيأتي في موضعه صحيفة (٢٣١) فيجب أن ينقص التعزير عنها. لما رواه البيهقي [الأشربة، باب: ما جاء في التعزير...: ٣٢٧/٨] عن النعمان بن بشير رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «من بلغ حدّاً في غير حدٍّ فهو من المعتدين».

(في غير حد: أي في غير ما يستوجب حدّاً، والمراد أقل الحدود كما علمت).

(٣) اتهمه ورماه به، كأن قال: يا زاني، أو: يازانية، أو: نفى نسبه من أبيه المعروف به، فهو قذف لأمه، ونحو ذلك.

ثلاثة منها في القاذف، وهو: أن يكون بالغاً عاقلاً، وأن لا يكون والداً للمقذوف^(١).

وخمسة في المقذوف، وهو: أن يكون مسلماً، بالغاً، عاقلاً، حرّاً، عفيفاً^(٢).

(١) فلا يحد القاذف إذا كان صبيّاً أو مجنوناً، لأن الحد عقوبة، والصبي والمجنون ليسا أهلاً لها.

وكذلك لا يحد إذا كان والد المقذوف، لأن الوالد لا يقتل بقتل ولده كما علمت، فلا يقام عليه حد بقذفه من باب أولى. ومثل الوالد جميع الأصول، ذكوراً كانوا أو إناثاً. (٢) وهو من لم يثبت عليه زنى من قبل، بإقرار أو بيينة. لقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شَهَادَةٍ فَلَهُنَّ ثَلَاثُ نِجَاتٍ بَلَدَةٌ وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [النور: ٤]. فقد شرط لوجوب الحد أن يكون المرمي بالزنى محصناً، وهذه شروط الإحصان.

وقد دل على شرط الإسلام والحرية والعفة في المقذوف: قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ الْفَاضِلَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ لَأُولَئِكَ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [النور: ٢٣].

(المحصنات: الحرائر. الغافلات: العفيفات، السليمات الصدور، النقيات القلوب. المؤمنات: المسلمات). وكذلك المملوك لا يلحقه العار بالقذف.

وروى الدارقطني في سننه [١٤٧/٣]: الحدود والديات وغيره، رقم الحديث: ١٩٩ عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «من أشرك بالله فليس بمحصن». قال الدارقطني: والصواب موقوف من قول ابن عمر رضي الله عنهما. وهو في حكم المرفوع، لأنه ليس من قبيل ما يقال بالرأي.

وأيضاً: وجب الحد على القاذف لاتهامه بالكذب، ودفعاً للعار عن المقذوف. ومن عرف بعدم العفة عن الزنى يقلب على الظن صدق من قذفه به، كما أنه لا يلحقه عار بهذا الاتهام.

وكذلك الكافر ليس لديه ما يردعه عن فعل الفاحشة. وأما اشتراط العقل والبلوغ: فلأن المجنون والصبي لا يلحقهما العار، وحد القذف شرع دفعاً للعار عن المتهم كما علمت.

وإذا لم يثبت الحد لاختلال شروطه، عزز القاذف بما يراه القاضي مناسباً.

وَيُحَدُّ الْحُرُّ ثَمَانِينَ وَالْعَبْدُ أَرْبَعِينَ^(١).

ويسقط حدُّ القذف بثلاثة أشياء: إقامة البينة^(٢)، أو عفو المَقْدُوف^(٣)، أو اللعان في حقِّ الزَّوْجَةِ^(٤).

(فَضْلٌ) وَمَنْ شَرِبَ خَمْرًا أَوْ شَرَابًا مُسْكِرًا^(٥).....

(١) لقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَرِثُونَ الْفَضْلَ ثُمَّ لَا يَأْتُوا بِآيَةٍ بِإِثْمِهِمْ فَبُيِّنَ لَهُمْ سُبُلُهُمْ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْسِدُونَ ①﴾ [النور: ٤].

وهذا في الأحرار، والعبد عقوبته على النصف من الحر كما علمت.
قال تعالى: ﴿وَإِنْ آتَيْنَا مَكَرًا فَكَفَىٰ صَفْحًا مَّا عَلَى الْمُصْحَفِ مِنَ الْعَذَابِ﴾ [النساء: ٢٥] وانظر [صحيفة: ٢٢٨، مع حاشية: ٢].

وروى مالك عن عبد الله بن عامر بن ربيعة قال: أدركت عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان، والخلفاء هُلمَّ حراً، فما رأيت أحداً جلد عبداً في فرية أكثر من أربعين. (فرية: قذف).
[الموطأ: الحدود، باب: الحد في القذف والنفي والتعريض: ٨٢٨/٢].

(٢) أي يسقط حد القذف إذا أقام القاذف البينة على صدق ما ادعاه وما رماه به من الزنى.
لقوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِآيَةٍ شَبَّهَ﴾ [النور: ٤] فدل على أنه إذا أتى بالشهداء فلا حد على القاذف، وثبت الزنى على المَقْدُوف.

(٣) لأن حد القذف شرع لدفع العار عن المَقْدُوف، ولهذا فهو حق خالص للآدمي، فيسقط بالعفو عنه، كما أنه لا يستوفى إلا بإذنه ومطالبته، كالقصاص.

(٤) أي إذا قذف الزوج زوجته، ولم يستطع إقامة البينة على ما ادعاه، أقيم عليه حد القذف، إلا أن يلاعن، فإذا لاعن سقط عنه الحد، كما سبق في فصله صحيفة (١٩٦).

(٥) أيّاً كان منشؤه أو اختلف اسمه، وسواء حصل الإسكار بقليل منه أو كثير.

روى مسلم: أن رسول الله ﷺ سئل عن البُئع، وهو شراب يصنع من العسل، والجزر وهو شراب يصنع من الشعير أو الذرة، فقال ﷺ: «أو مُسْكِرٌ هُوَ». قال: نعم، قال: «كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ، إِنَّ عَلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ عَهْدًا لِمَنْ يَشْرِبُ الْمُسْكِرَ: أَنْ يَسْقِيَهُ مِنْ طِينَةِ الْحَبَالِ». قالوا: يا رسول الله، وما طِينَةُ الْحَبَالِ؟ قال: «عَرَقُ أَهْلِ النَّارِ. أَوْ: عُصَاةُ أَهْلِ النَّارِ». وروى أيضاً أنه ﷺ قال: «كُلُّ مُسْكِرٍ خَمْرٌ، وَكُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ». وفي رواية: «كُلُّ مُسْكِرٍ خَمْرٌ، وَكُلُّ خَمْرٍ حَرَامٌ».

[مسلم: الأشربة، باب: بيان أن كل مسكر خمر وأن كل خمر حرام، رقم: ٢٠٠١-٢٠٠٢]. =

... يُحَدُّ أَرْبَعِينَ^(١)، وَيجوزُ أَنْ يُلْغَ بِهِ ثَمَانِينَ عَلَى وَجْهِ التَّعْزِيرِ^(٢).

= روى أبو داود والترمذي وابن ماجه، عن جابر رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «ما أسكر كثيره فقليله حرام».

[أبو داود: الأشربة، باب: النهي عن المسكر، رقم: ٣٦٨١. الترمذي: الأشربة، باب: ما جاء ما أسكر كثيره فقليله حرام، رقم: ١٨٦٦. ابن ماجه: الأشربة، باب: ما أسكر كثيره فقليله حرام، رقم: ٣٣٩٣].

وروى أبو داود وابن ماجه عن أبي مالك الأشعري رضي الله عنه: أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «ليشربن ناسٌ من أمتي الخمر، يُسَوِّئُهَا بِغَيْرِ اسْمِهَا».

[أبو داود: الأشربة، باب: في الداذي، رقم: ٣٦٨٨. ابن ماجه: الفتن، باب: العقوبات، رقم: ٤٠٢٠. النسائي: الأشربة، باب: ذكر الروايات المغلطة في شرب الخمر، رقم: ٥٦٦١].

(الداذي: حب يطرح في النبيذ فيشتد حتى يسكر).

(١) عن أنس رضي الله عنه: أن النبي ﷺ كان يضرب في الخمر، بالنعال والجريد، أربعين. وفي رواية: وجلد أبو بكر أربعين. (الجريد: أغصان النخيل إذا جردت من الورق). [البخاري: الحدود، باب: ما جاء في ضرب شارب الخمر، رقم: ٦٣٩١. مسلم: الحدود، باب: حد الخمر، رقم: ١٧٠٦].

(٢) إن رأى الإمام العدل مصلحة في ذلك، لاسيما إذا انتشر شربها وفشا شرها، ليحصل الردع والزجر.

روى مسلم عن أنس رضي الله عنه: أن نبي الله ﷺ جلد في الخمر بالجريد والنعال، ثم جلد أبو بكر أربعين، فلما كان عمر رضي الله عنه ودنا الناس من الريف والقرى، قال: ما ترون في جلد الخمر؟ فقال عبد الرحمن بن عوف: أرى أن تجعلها كأخف الحدود، قال: فجلد عمر ثمانين. [مسلم: الحدود، باب: حد الخمر، رقم: ١٧٠٦].

(دنا الناس من الريف والقرى: أي سكنوا مواقع الخصب، وكثرت لديهم الثمار والأعشاب، فاصطنعوا الخمر وشربوها، فزيد في العقوبة زجراً لهم. أخف الحدود: هو حد القذف، وهو ثمانون جلدة كما علمت).

ودل على أن الزيادة على الأربعين تعزير وليست بحد:

ما رواه مسلم [الحدود: باب: حد الخمر، رقم: ١٧٠٧]: أن عثمان رضي الله عنه أمر بجلد =

ويجب عليه بأحد أمرين: بالبينة أو الإقرار^(١)، ولا يُحدُّ بالقيء والاستنكا^(٢).

(فصل) وتُقَطَّعُ يَدُ السَّارِقِ بِثَلَاثِ شَرَائِطَ^(٣): أَنْ يَكُونَ بِالْعَاقِلِ، وَأَنْ

= الوليد بن عُقبة بن أبي مُعيط، فجلده عبد الله بن جعفر رضي الله عنه، وعلي رضي الله عنه يُعَدُّ، حتى بلغ أربعين، فقال: أمسك، ثم قال: جلد النبي ﷺ أربعين، وجلد أبو بكر أربعين، وعمر ثمانين، وكل سِنَّةٍ، وهذا أحبُّ إليَّ. أي الاكتفاء بأربعين، لأنه الذي فعله رسول الله ﷺ، وهو أحوط في باب العقوبة من أن يزيد فيها عن المستحق، فيكون ظلماً.

(١) أي يثبت الحد على من شرب المسكر إذا شهد عليه رجلان بذلك، أو أقر هو على نفسه. جاء في حديث مسلم السابق (١٧٠٧): فشهد عليه رجلان. والإقرار حجة تقوم مقام البينة.

(٢) أي لا يثبت الحد بالقيء ولا بشم رائحة المسكر من الفم، لاحتمال أن يكون شربه مكرهاً أو مضطراً أو مخطئاً، ولأن رائحة الخمر قد تشاركها فيها غيرها. فهذه الأمور تورث شبهة في تعذيبه بشرب المسكر، والحدود تسقط بالشبهات. روى الترمذي عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: «ادروا الحدود عن المسلمين ما استطعتم، فإن كان له مخرج فخلوا سبيله، فإن الإمام أن يخطيء في العفو خير من أن يخطيء في العقوبة».

وروى ابن ماجه عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «ادفعوا الحدود ما وجدتم له مدفعاً». [في الزوائد: في إسناده ضعف] لكن يقويه الأحاديث الأخرى في معناه. [الترمذي: الحدود، باب: ما جاء في درء الحد: ١٤٢٤. ابن ماجه: الحدود، باب: الستر على المؤمن ودفع الحدود بالشبهات، رقم: ٢٥٤٥].

(ادروا: ادفعوا. مخرج: عذر يمكن أن يدفع الحد عنه). ولا يقام عليه الحد حال سكره، لأنه لا يحصل به الزجر حينئذ.

(٣) الأصل في قطع يد السارق: قوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِّنْ أَلَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [المائدة: ٣٨].

(السارق: هو من أخذ مال غيره خفية من حرز مثله على سبيل التعدي، وسيأتي معنى الحرز بعد قليل. نكالا: عقوبة تردع غيره عن ارتكاب مثل جنايته، وتكون عبرة لمن يعتبر).

يسرق نصاباً قيمته رُبُع دينار^(١)، مِنْ حِرْزٍ مِثْلِهِ^(٢)، لَا يَمْلِكُ لَهُ فِيهِ^(٣)، وَلَا شُبْهَةٌ فِي مَالِ الْمَسْرُوقِ مِنْهُ^(٤).

(١) ودل على اشتراط النصاب: ما رواه البخاري [الحدود، باب: قول الله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ وفي كم تقطع يد السارق، رقم: ٦٤٠٧] ومسلم [الحدود، باب: حد السرقة ونصابها، رقم: ١٦٨٤] واللفظ له، عن عائشة رضي الله عنها، عن رسول الله ﷺ قال: «لَا تَقْطَعُ يَدُ السَّارِقِ إِلَّا فِي رُبْعِ دِينَارٍ فَصَاعِدًا». والدينار يساوي أربعة غرامات ذهبية تقريباً الآن.

(٢) الحِرْز: هو المكان الذي يحفظ به المال المسروق ونحوه عادة، أو الحال الذي يمنع دخول يد غير مالكة عليه. والعرف هو المرجع في تحديد الحِرْز وعدمه. ودل على اشتراط الحِرْز أحاديث، منها:

ما رواه عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه، عن رسول الله ﷺ: أنه سئل عن الثمر المعلق، فقال: «مَنْ أَصَابَ فِيهِ مِنْ ذِي حَاجَةٍ، غَيْرَ مَتَّخِذٍ خُبْنَةً، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، وَمَنْ خَرَجَ بِشَيْءٍ مِنْهُ فَعَلَيْهِ غَرَامَةٌ مِثْلِيهِ وَالْعُقُوبَةُ، وَمَنْ سَرَقَ مِنْهُ شَيْئاً بَعْدَ أَنْ يُؤْوِيَهُ الْجَرِينُ، فَلْيُغْرَمْ ثَمَنُ الْمِجْنِ، فَعَلَيْهِ الْقَطْعُ. وَمَنْ سَرَقَ دُونَ ذَلِكَ فَعَلَيْهِ غَرَامَةٌ مِثْلِيهِ وَالْعُقُوبَةُ».

[أبو داود: الحدود، باب: ما لا قطع فيه، رقم: ٤٣٩٠. الترمذي: البيوع، باب: ما جاء في الرخصة في أكل الثمرة للمار بها، رقم: ١٢٨٩. النسائي: قطع السارق، باب: الثمر يسرق بعد أن يؤويه الجرين، رقم: ٤٩٥٨، ٤٩٥٩. ابن ماجه: الحدود، باب: من سرق من الحِرْز، رقم: ٢٥٩٦].

(خُبْنَةً) هي ما يحمله الرجل في ثوبه. العقوبة: وهي التعزير هنا. الجرين: البدر وما في معناه مما تحفظ فيه الثمار ونحوها. المِجْن: كل ما يتوقى به ويستتر من ضربة السلاح، كالترس، وكانت قيمته تقدر بربع دينار.

(٣) أي في المسروق، فلو كان للسارق ملك فيه، كما لو سرق الشريك من مال الشركة، فلا قطع عليه.

(٤) أي ليس للسارق شبهة ملك في مال المسروق منه، فلو كان له فيه شبهة ملك، كما لو سرق الوالد من ولده أو الولد من والده، فلا قطع، لشبهة الملك باستحقاق النفقة.

وَتُقَطَّعُ يَدُهُ الْيُمْنَى مِنْ مَفْصَلِ الْكُوعِ^(١)، فَإِنْ سَرَقَ ثَانِيًا قُطِّعَتْ رِجْلُهُ الْيُسْرَى^(٢)، فَإِنْ سَرَقَ ثَالِثًا قُطِّعَتْ يَدُهُ الْيُسْرَى^(٣)، فَإِنْ سَرَقَ رَابِعًا قُطِّعَتْ رِجْلُهُ

(١) وهو العظم الناتئ مما يلي الإبهام في مفصل الكف مع الساعد، لما جاء في حديث سرقة رداء صفوان بن أمية رضي الله عنه، عند الدارقطني: ثم أمر بقطعه من المفصل.

[الدارقطني: الحدود والديات وغيره: ٢٠٥/٣، الحديث: ٣٦٣].

ودل على كون اليد اليمنى: قراءة ابن مسعود رضي الله عنه: «فاقطعوا أيما نهما». وهي في حكم حديث الأحاد من حيث الاحتجاج بها على الأحكام.

[البيهقي: السرقه، باب: جماع أبواب قطع اليد...: ٢٧٠/٨].

وعند أحمد في مسنده [١٧٧/٢]: أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى بامرأة سرقت، فقال صلى الله عليه وسلم: «اقطعوا يدها». قال: فقطعت يدها اليمنى. ووضح أن هذا كان على مرأى منه صلى الله عليه وسلم وأقره.

(٢) روى الدارقطني عن علي رضي الله عنه قال: إذا سرق السارق قُطِّعَتْ يَدُهُ الْيُمْنَى، فَإِنْ عَاد قُطِّعَتْ رِجْلُهُ الْيُسْرَى.

[الدارقطني: الحدود والديات وغيره: ١٠٣/٣، الحديث: ٧٤].

وتقطع من مفصل الساق مع القدم، لفعل عمر رضي الله عنه، فقد أخرج عبد الرزاق في مصنفه [اللفظة، باب: قطع السارق، رقم: ١٨٧٥٩] عن عكرمة: أن عمر رضي الله عنه كان يقطع القدم من مفصلها. ولم ينكر عليه أحد، فكان إجماعاً.

(٣) روى مالك في الموطأ والشافعي في مسنده: أن رجلاً من أهل اليمن أقطع اليد والرجل، قدم فنزل على أبي بكر الصديق، فشكا إليه أن عامل اليمن قد ظلمه، فكان يصلي من الليل فيقول أبو بكر: وأبيك ما لي لك بليل سارق. ثم إنهم فقدوا عقداً لأسماء بنت عميس امرأة أبي بكر الصديق، فجعل الرجل يطوف معهم ويقول: اللهم عليك بمن بيت أهل هذا البيت الصالح. فوجدوا الحُلِيَّ عند صائغ. زعم أن الأقطع جاءه به، فاعترف به الأقطع، أو شهد عليه به، فأمر به أبو بكر الصديق فقطعت يده اليسرى، وقال أبو بكر: والله لدعاؤه على نفسه أشدُّ عندي عليه من سرقته.

[الموطأ: الحدود، باب: جامع القطع، رقم: ٣٠. مسند الشافعي: ومن كتاب القطع في السرقه: ٣٣٦].

(ظلمه: بقطع يده ورجله بتهمة السرقه .بيت: أغار عليهم ليلاً وأخذ مالهم).

الْيَمْنَى^(١)، فَإِنْ سَرَقَ بَعْدَ ذَلِكَ عَزَّرَ^(٢)، وَقِيلَ: يُقْتَلُ^(٣).

(فَضْلٌ) وَقُطَاعُ الطَّرِيقِ^(٤) عَلَى أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ:

إِنْ قَتَلُوا وَلَمْ يَأْخُذُوا الْمَالَ قُتِلُوا.

فَإِنْ قَتَلُوا وَأَخَذُوا الْمَالَ قُتِلُوا وَصُلِبُوا^(٥).

(١) روى الشافعي بإسناده، عن أبي هريرة رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ قال في السارق: «إن سرق فاقطعوا يده، ثم إن سرق فاقطعوا رجله، ثم إن سرق فاقطعوا يده، ثم إن سرق فاقطعوا رجله». [مسئني المحتاج: ١٧٨/٤. وانظر الأم: ١٣٨/٦. وأخرجه الدارقطني في الحدود والديات وغيرها: ١٨١/٣].

(٢) عوقب بما يراه الحاكم رادعاً له من ضرب أو سجن أو نفي، لأن السرقة معصية، ولم يثبت فيها حد بعد المرة الرابعة، فتعين التعزير.

(٣) وفي بعض النسخ: (يقتل صبراً) أي يحبس من أجل أن يقتل ولو يوماً واحداً. فقد ورد في حديث عن جابر رضي الله عنه: «جاء بسارق إلى النبي ﷺ.. فأتي به الخامسة، فقال: «اقتلوه».

[أخرجه أبو داود: الحدود، باب: في السارق يسرق مراراً، رقم: ٤٤١٠. والنسائي في السنن الكبرى: كتاب قطع يد السارق، باب: قطع اليدين والرجلين من السارق، رقم: ٧٤٧١].

وهو قول مرجوح وضعيف، والحديث المذكور قال عنه النسائي: وهذا حديث منكرو، وقال: لا أعلم في هذا الباب حديثاً صحيحاً عن النبي ﷺ.

(٤) هم قوم يجتمعون، لهم منعة بأنفسهم، يحمي بعضهم بعضاً، ويتناصرون على ما قصدوا إليه ويتعاضدون عليه، يترصدون الناس في مكامن الطرق، فإذا رأوهم برزوا، قاصدين أموالهم، وربما أزهقوا نفوسهم. سموا بذلك لامتناع الناس من سلوك الطريق خوفاً منهم.

(٥) ثلاثة أيام إن لم يتغير، فإن خيف تغيره أنزل قبلها. وصلبه: بأن يعلق على خشبتين متصالتين ونحوهما، بعد غسله وتكفينه والصلاة عليه إن كان مسلماً. وذلك زيادة في التنكيل به وبأمثاله وشهراً لحالهم، لفظاعة جريمتهم وكبر إثمهم، ولينزجر بهم غيرهم.

وَأَنْ أَخَذُوا الْمَالَ وَلَمْ يَقْتُلُوا تُقَطَّعْ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ^(١).
فَإِنْ أَخَافُوا السَّبِيلَ^(٢) وَلَمْ يَأْخُذُوا مَالًا، وَلَمْ يَقْتُلُوا حُبِسُوا وَعُزِّرُوا^(٣).
وَمَنْ تَابَ مِنْهُمْ قَبْلَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ سَقَطَتْ عَنْهُ الْحُدُودُ^(٤) وَأُخِذَ بِالْحَقُوقِ^(٥).
(فَضْلٌ) وَمَنْ قَصَدَ بَأْذَى، فِي نَفْسِهِ أَوْ مَالِهِ أَوْ حَرِيمِهِ، فَقَاتَلَ عَنْ ذَلِكَ
وَقَتَلَ، فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ^(٦).

(١) أي تقطع اليد اليمنى والرجل اليسرى، فإن عاد ثانية قطعت يده اليسرى ورجله اليمنى.

(٢) أدخلوا الرعب على الناس، لوقوفهم في طريقهم والتعرض لهم.
(٣) يؤدبون بالضرب ونحوه، مما يراه الحاكم رادعاً لهم وزاجراً. والأولى أن يجسوا في غير موضعهم، لأنه أكثر إيحاشاً لهم وأبعد في رجهم. ويستمر في حبسهم حتى تظهر توبتهم ويستقيم حالهم، احتياطاً في أمن الناس.

والأصل فيما سبق: قوله تعالى: ﴿لَمَّا جَزَاؤُا الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يَقْتُلُوا أَوْ يُكْسِبُوا أَوْ يُقَطَّعْ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ جِزَاؤُ فِي الْآخِرَةِ وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [المائدة: ٣٣].

(يحاربون الله ورسوله: يخالفون أمرهما بالاعتداء على خلق الله عز وجل . يسعون في الأرض فساداً: يعملون في الأرض بما يفسد الحياة من قتل للأنفس وسلب للأموال، وإثارة للذعر والقلق . ينفوا: يطردوا منها وينحوا عنها، بالتغريب أو الحبس . خزي: ذل وفضيحة وتأديب).

وفسرهما ابن عباس رضي الله عنهما بما ذكر، كما رواه الشافعي رحمه الله تعالى في مسنده [ومن كتاب القطع في السرقة وأبواب كثيرة: ٣٣٤].
وعامة العلماء على أن هذه الآية نزلت في قطاع الطريق.

(٤) أي سقطت عنه العقوبات السابقة، المختصة بقطاع الطريق، لقوله تعالى: ﴿لَا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْرَأُوا عَلَيْهِمْ فَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [المائدة: ٣٤].

(٥) أي طولب بالحقوق المترتبة على تصرفه كما لو لم يكن قاطع طريق، من قصاص وضمان مال، ونحو ذلك.

(٦) أي لا يضمن ما أتلفه، ولا إثم عليه في تصرفه، فلو كان القاصد له إنساناً وقتله، =

= فلا قصاص عليه ولا دية ولا كفارة. ولو كان حيواناً وقتله، لا يضمن قيمته، وكذلك لو أنلف له عضواً، أو أحدث فيه عيباً. وإذا لم يستطع الدفع عن نفسه وقُتل كان شهيداً.

وهذا ما يسمى في الفقه الإسلامي: دفع الصائل، أي المستطيل على غيره ظمناً بقصد النيل من ماله أو نفسه أو عرضه.

والأصل في هذا:

قوله تعالى: ﴿فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ يَوْمَ يَكُونُ مَا أَعْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٤] أي فردوا اعتدائه بالمثل، فهي صريحة بمشروعية رد الاعتداء ودفعه عن النفس.

وما رواه سعيد بن زيد رضي الله عنه: أن النبي ﷺ قال: «مَنْ قُتِلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شهيد، وَمَنْ قُتِلَ دُونَ دِينِهِ فَهُوَ شهيد، وَمَنْ قُتِلَ دُونَ دَمِهِ فَهُوَ شهيد، وَمَنْ قُتِلَ دُونَ أَهْلِهِ فَهُوَ شهيد».

[أبو داود: السنة، باب: في قتال اللصوص، رقم: ٤٧٧٢. الترمذي: الديات، باب:

ما جاء فيمن قتل دون ماله فهو شهيد، رقم: ١٤١٩. النسائي: تحريم الدم، باب: من

قاتل دون أهله، وباب: من قاتل دون دينه، رقم: ٤٠٩٤، ٤٠٩٥. ابن ماجه: الحدود،

باب: من قتل دون ماله فهو شهيد، رقم: ٢٥٨٠. واللفظ للترمذي والنسائي].

والمراد بالأهل الزوجة وغيرها، كالبنت والأخت والأم، وكل من يلحقه العار بسببهن.

ووجه الاستدلال بالحديث: أنه لما جعل شهيداً حال قتله دلٌّ على أن له أن يقاتل، كما

أن شهيد المعركة له أن يقاتل، وقد يلزم عن قتاله أن يقتل غيره، فدل على أنه مأذون له في

القتل، وما كان مأذوناً فيه لا يُضمن، لأن القاعدة الفقهية تقول: الإذن الشرعي يتنافى

مع الضمان.

وإذا كان له أن يقتل فله فعل ما هو أقل من القتل من باب أولى.

على أنه ليس له أن يلجأ إلى الأشد إن كان الصائل يدفع بالأخف، فإن أمكن دفعه

بالصباح والاستغاث فلا يلجأ إلى الضرب، وإن أمكن بالضرب لا يلجأ إلى القطع

وهكذا.

والدفع واجب إن كان الصيال على العرض أو النفس، لأن ترك المدافعة عن العرض

إباحة له، ولا يملك أحد إباحة عرضه لأحد في حال من الأحوال، وترك المدافعة عن

النفس استسلام للظالم، وهو لا يجوز، إلا إن كان الصائل مسلماً فله عدم المدافعة،

وقد يستحب له ذلك.

=

وعلى رَاكِبِ الدَّابَّةِ ضَمَانٌ مَا أَتْلَفَتْهُ دَابَّتُهُ^(١).

ولم يجب دفع المسلم لما له من حرمة، ولأن طلب الشهادة من الأغراض الصحيحة، وقد فعل ذلك عثمان بن عفان رضي الله عنه، فقد كان قادراً على دفع الذين أرادوا قتله ولم يفعل. وأما إن كان الصيال على المال فله دفعه وله تركه، لأنه يملك إباحة ماله لغيره، فيحمل ترك دفعه على الإذن له في أخذه.

والمدافعة عن نفس غيره وماله وعرضه كالمدافعة عن نفسه وماله وعرضه، دل على ذلك: ما رواه أحمد في مسنده: أن رسول الله ﷺ قال: «مَنْ أَذَلَّ عَنْده مؤمن فلم ينصره، وهو قادرٌ على أن ينصره، أَذَلَّه الله على رؤوس الخلائق يوم القيامة». [مسند أحمد: ٤٨٧/٣].

(١) سواء أتلفته بيدها أم برجلها، أم بفمها ونحو ذلك، لأن إتلافها ينسب إلى تقصيره. والأصل في هذا: ما رواه أبو داود. أنه ﷺ قضى على أهل الحواط حفظها بالنهار، وعلى أهل المواشي ما أصابت ماشيتهم بالليل. [أبو داود: البيوع، باب: المواشي تفسد زرع قوم، رقم: ٣٥٦٩، ٣٥٧٠. ابن ماجه: الأحكام، باب: الحكم فيما أفسدت المواشي، رقم: ٢٣٣٢]. (الحواط: جمع حائط وهو البستان).

وجه الاستدلال: أن العادة جارية: أن يحفظ أصحاب البساتين زرعهم نهاراً، وأن يتركوها بلا رقيب ليلاً. وأن المواشي يرسلها أصحابها نهاراً ويحفظونها ليلاً، فقضى رسول الله ﷺ على وفق هذه العادة: فإذا قصر أصحاب الزرع ولم يحفظوا زرعهم نهاراً، ودخلتها المواشي وأتلفت شيئاً منها، كان من ضمانهم. وإذا قصر أصحاب المواشي، فتركوها تسرح ليلاً، فدخلت الحواط وأتلفت الزرع، كان ما أتلَف من ضمان أصحاب المواشي.

فدل قضاءه ﷺ: أن من كان مسؤولاً عن شيء، فقصر في القيام بمسؤوليته، وحصل عن تقصيره أثر، كان من ضمانه.

ويقاس على إتلاف الدابة إتلاف السيارات في أيامنا الحاضرة، فيضمن سائق السيارة كل ما يحصل من إتلافات بسبب تقصيره، وبفعله ما يمكن التحرز عنه، ومن ذلك إثارة الغبار الكثير والطين والمياه الملوثة بكثرة بسبب سرعته، فإذا الحق ذلك ضرراً بالمارة أو أهل السوق ضمن ما ينتج عنه.

(فَضْلٌ) وَيُقَاتِلُ أَهْلُ الْبَغْيِ^(١) بِثَلَاثِ شَرَائِطَ: أَنْ يَكُونُوا فِي مَنَعَةٍ^(٢)، وَأَنْ يَخْرُجُوا عَنْ قَبْضَةِ الْإِمَامِ^(٣)، وَأَنْ يَكُونَ لَهُمْ تَأْوِيلٌ سَائِغٌ^(٤). وَلَا يُقْتَلُ

(١) هم قوم من المسلمين، يخرجون عن طاعة الإمام الحق، الذي نصبه جماعة عامة المسلمين، فيمتنعون عن أداء ما وجب عليهم، ويقاثلون جماعة المسلمين، بتأويلهم لأحكام يخالفونهم فيها، ويدعون أن الحق معهم والولاية لهم. وقاتلهم واجب على أهل العدل مع إمامهم، إذا تحققت الشروط المذكورة في الأصل.

وَالْأَصْلُ فِي مَشْرُوعِيَةِ قِتَالِهِمْ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَنْ كَلَّا هُنَّكَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَفَنَتَلَوُا فَاصلِحُوا يَتَّبِعْهَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِزَ إِلَا أَمْرُ اللَّهِ فَإِنْ فَازَتْ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْضُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ①﴾ [الحجرات: ٩].

(طائفتان: فتان. بغت: أبت الإصلاح وتعدت. تفي: ترجع. أمر الله: حكم الله تعالى. أقضوا: اعدلوا).

ووجه الاستدلال بها: أنه يجب قتال الفئة الباغية بطلب الإمام، إذا كان البغي من طائفة على طائفة، فإذا كان البغي على الإمام نفسه، وجب القتال معه من باب أولى.

وما رواه مسلم وغيره، عن عرفة رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من أتاكم وأمركم جميع على رجل واحد، يريد أن يشق عصاكم أو يفرق جماعتكم، فاقتلوه». وفي رواية: «فمن أراد أن يفرق أمر هذه الأمة، وهي - عند أبي داود: أمر المسلمين وهم - جميع، فاضربوه بالسيف، كائناً من كان».

[مسلم: الإمارة، باب: حكم من فرق أمر المسلمين وهو مجتمع، رقم: ١٨٥٢. أبو داود: السنة، باب: في الخوارج، رقم: ٤٧٦٢. النسائي: تحريم الدم، باب: قتل من فارق الجماعة، رقم: ٤٠٢٠، ٤٠٢٢. مسند أحمد: ٤/٢٦١، ٣٤١، ٢٤١/٥].

(أمركم جميع: مجتمع، وهي جميع: مجتمعة. يشق عصاكم: كتابة عن إثارة الاختلاف وتنافر النفوس، حتى تفرق الأمة كما تفرق العصا المشقوقة).

(٢) أي قوة يتمكنون بها من مقاومة الإمام وأهل العدل، بأن تكون لهم فئة ينحازون إليها، أو حصن يلتجئون فيه، أو تغلبوا على بلد من بلاد المسلمين لأن قتالهم لدفع شرهم، فإن لم تكن قوة بهذا المعنى فلا يخاف شرهم.

(٣) أي سلطانه، بانفرادهم ببلدة أو قرية، ولهم رئيس يطاع فيهم.

(٤) أي شبهة محتملة، من كتاب أو سنة، يجيزون بسببها الخروج على الإمام الحق، =

أسيرُهُمْ، ولا يُغْنِمُ مَالُهُمْ، ولا يُدْفَقُ على جريحهم^(١).

= أو منع الحق المتوجه عليهم، ومن خرج من غير تأويل كان معانداً ولم يكن باغياً. كتأويل بعض من خرجوا على علي عليه السلام: بأنه يعرف قلة عثمان عليه السلام ولا يقتص منهم، وهذا كفر، لأنه تعطيل للحكم بما أنزل الله عز وجل، والله تعالى يقول: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤].

وكتأويل مانعي الزكاة لأبي بكر عليه السلام: بأنهم لا يدفعون الزكاة إلا لمن كان دعاؤه رحمة لهم، وهو رسول الله صلى الله عليه وآله، لأن الله تعالى يقول: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ﴾ [التوبة: ١٠٣].

[انظر سنن البيهقي: قتال أهل البغي: ١٧٦/٨].

(صدقة: هي الزكاة وغيرها. تطهرهم: تنظيفهم وتنقيهم من آثار الذنوب. وتزكيهم: تزيد أموالهم بركة ونماء. وتستعمل التزكية بمعنى المبالغة في التطهير. صل عليهم: اعطف عليهم بالدعاء. سكن لهم: رحمة تسكن بها نفوسهم وتطمئن قلوبهم). فإذا فقد شرط من الشروط الثلاثة لم يكونوا بغاة، ولم يجب قتالهم، وإنما يواخذون بأعمالهم وما ترتب عليها، ولا يعاملون معاملة البغاة.

ويشترط أيضاً لجواز قتالهم: أن يرسل إليهم الإمام الحق رجلاً أميناً فطناً، ينصحهم ويدعوهم إلى الطاعة، ويكشف لهم شبهتهم إن أبدوا شبهة، ويسألهم عما يكرهون من إمام أهل العدل، ويحذرهم من عاقبة إصرارهم على البغي، وينذرهم بالقتال إن أصرروا على ما هم عليه.

والأصل في هذا: أن الله تعالى أمر بالإصلاح قبل القتال إذ قال: ﴿فَاصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِن بَقِيَ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْآخَرَىٰ فَجَاهِدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [الحجرات: ٩].

وهذا ما فعله علي عليه السلام، حيث بعث ابن عباس عليه السلام إلى الخوارج فناظرهم، فرجع منهم أربعة آلاف وأصر الباقيون، فقاتلهم عليه السلام. (مسند أحمد: ٨٧/١).

(١) مما يختلف به قتال البغاة عن قتال الكفار: أنه إذا أخذ منهم أسرى لا يقتلون، كما أنهم لا يسترقون، بل يحبسون حتى ينتهي بغيتهم فيطلقون. وإذا أخذت منهم أموال لا تقسم كما تقسم الغنائم، بل تحفظ حتى إذا انتهى بغيتهم ردت إليهم، وإذا وجد منهم جريح لا يذفق عليه، أي لا يتم قتله، وإذا ولي أحدهم هارباً فلا يتبع.

والأصل في هذا: ما رواه البيهقي [قتال أهل البغي، باب: أهل البغي إذا فاؤوا...: ١٨٢/٨] عن عبد الله بن عمر عليه السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله لعبد الله بن مسعود عليه السلام: =

(فَضْلٌ) وَمَنْ ارْتَدَّ عَنِ الْإِسْلَامِ اسْتُتِيبَ ثَلَاثًا، فَإِنْ تَابَ وَإِلَّا قُتِلَ^(١)، وَلَمْ

= «يا ابن مسعود، أتدري ما حكم الله فيمن يغي من هذه الأمة». قال ابن مسعود: الله ورسوله أعلم؟ قال: «فإن حكم الله فيهم أن لا يتبع مدبرهم، ولا يقتل أسيرهم، ولا يذفف على جريحهم». وفي رواية: ولا يقسم فيتهم» أي ما يقسم منهم.

وروى ابن أبي شيبة بإسناد حسن: أن علياً عليه السلام أمر مناديه يوم الجمل فنادى: لا يتبع مدبر، ولا يذفف على جريح، ولا يقتل أسير، ومن أغلق بابه فهو آمن، ومن ألقى سلاحه فهو آمن. [انظر المصنف: كتاب الجمل: ٢٤٨/١٥ وما بعدها].

وروي عنه: أنه ألقى ما أصاب من عسكر أهل النهروان في الرجة، فمن عرف شيئاً أخذه، حتى كان آخره قدر حديد لإنسان، فأخذه.

(النهروان: بلدة كانت بقرب بغداد. الرجة: الساحة الواسعة بين دور النجوم).

(١) لما رواه ابن عباس عليهما السلام قال: قال النبي ﷺ: «من بدل دينه فاقتلوه».

[البخاري: الجهاد، باب: لا يعذب بعذاب الله، رقم: ٢٨٥٤].

وعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله إلا بإحدى ثلاث: النفس بالنفس، والثيب الزاني، والمفارق لدينه التارك للجماعة».

[البخاري: الديات، باب: قول الله تعالى: ﴿أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾ (المائدة: ٤٥) رقم:

٦٤٨٤. مسلم: القسامة، باب: ما يباح به دم المسلم، رقم: ١٦٧٦].

(لا يحل دم امرئ: لا يباح قتله. النفس بالنفس: تزهق نفس القاتل عمداً بغير حق، بمقابلة النفس التي أزهقها. الثيب الزاني: الثيب من سبق له زواج، ذكراً أو أنثى، فباح دمه إذا زنى. المفارق: التارك والمتعد، وهو المرتد. وفي رواية: «وَالْمُفَارِقُ مِنَ الدِّينِ» وهو الخارج منه خروجاً سريعاً. التارك للجماعة: المفارق لجماعة المسلمين).

والاستاتبة واجبة، أي يطلب منه أن يتوب ويعود إلى الإسلام قبل أن يقتل، لما رواه جابر رضي الله عنه: أن امرأة يقال لها أم مروان ارتدت، فأمر النبي ﷺ أن يعرض عليها الإسلام، فإن تابت وإلا قتل.

[الدارقطني: الحدود والديات: ١١٨/٣، الحديث: ١٢٢. البيهقي: المرتد، باب:

قتل من ارتد عن الإسلام... ٢٠٣/٨].

وقيل: يمهل ثلاثة أيام، يكرر عليه الطلب فيها، لقول عمر رضي الله عنه في مرتد قتل ولم يمهل: أفلا حبستموه ثلاثاً، وأطعمتموه كل يوم رغيفاً، واستبتموه لعله يتوب ويراجع أمر الله؟

يُغَسَّلُ، وَلَمْ يُصَلِّ عَلَيْهِ، وَلَمْ يُدْفَنْ فِي مَقَابِرِ الْمُسْلِمِينَ^(١).

(فَضْلٌ) وَتَارَكَ الصَّلَاةَ عَلَى ضَرَرَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنْ يَتْرُكَهَا غَيْرَ مُعْتَدٍ لَوْجُوبِهَا، فَحُكْمُهُ حُكْمُ الْمُرْتَدِّ^(٢).

= ثم قال عمر: اللهم إني لم أحضر، ولم آمر، ولم أرض إذ بلغني.

[الموطأ: الأفضية، باب: القضاء فيمن ارتد عن الإسلام: ٧٣٧/٢].

والراجح في المذهب أنه لا يمهل، لظاهر الأدلة السابقة. وقد روى البخاري ومسلم حديث تولية أبي موسى الأشعري رضي الله عنه على اليمن، وفيه: ثم أتبعه معاذ بن جبل، فلما قدم عليه ألقى له وسادة، قال: انزل، وإذا رجل عنده موثق، قال: ما هذا؟ قال: كان يهودياً فأسلم ثم يهود، قال: احلس، قال: لا أجلس حتى يقتل. قضاء الله ورسوله، ثلاث مرات، فأمر به فقتل.

[البخاري: استأبابة المرتدين والمعاندين، باب: حكم المرتد والمردة واستأببتهم، رقم: ٦٥٢٥. مسلم: الإمارة، باب: النهي عن طلب الإمارة والحرص عليها، رقم: ١٧٣٣].

(قضاء الله: أي هذا قضاء الله. ثلاث مرات: أي كرر قوله ثلاثاً).

(١) لأنه خرج منهم ولم تبق له حرمة.

قال تعالى: ﴿وَمَنْ يَرْكَدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَبَّحُوا بِكَلِمَاتِهِ لَعَلَّ هُمْ يَرْجِعُونَ﴾ [البقرة: ٢١٧].

(٢) أي يستأبب، وتوحيته أن يصلي معلناً اعتقاده بوجوب الصلاة، فإن لم يتب قتل وكان كافراً، لا يغسل ولا يصلى عليه ولا يدفن في مقابر المسلمين.

روى جابر رضي الله عنه قال: سمعت النبي ﷺ يقول: «إن بين الرجل وبين الشرك والكفر ترك الصلاة». وفي رواية عند الترمذي: «بين الكفر والإيمان ترك الصلاة» وقال: حسن صحيح.

وهو محمول على الترك جحوداً وإنكاراً لفرضيتها.

[مسلم: الإيمان، باب: بيان إطلاق اسم الكفر على من ترك الصلاة، رقم: ٨٢.

الترمذي: الإيمان، باب: ما جاء في ترك الصلاة، رقم: ٢٦٢١، ٢٦٢٢. ابن ماجه:

إقامة الصلاة والسنة فيها، باب: ما جاء فيمن ترك الصلاة، رقم: ١٠٧٨].

والثاني: أن يتركها كسلاً، مُعْتَقِداً لَوُجُوبِهَا، فَيُسْتَتَابُ، فإن تاب وصلى،
والأ قتلَ حَدًّا^(١)، وكانَ حُكْمُهُ حُكْمَ الْمُسْلِمِينَ^(٢).

(١) أي عقوبة على تركه عبادة يقاتل عليها.
دل على ذلك:

ما رواه ابن عمر رضي الله عنهما: أن رسول الله ﷺ قال: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا
إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، ويقيموا الصلاة، ويؤتوا الزكاة، فإذا فعلوا ذلك
عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحق الإسلام، وحسابهم على الله». [البخاري: الإيمان، باب: «إِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَفَلَوْا سَبِيلَهُمْ»
(الثوبة: ٥) رقم: ٢٥. مسلم: الإيمان، باب: الأمر بقتال الناس حتى يقولوا: لا إله
إلا الله، رقم: ٢٢].

(عصموا: حفظوها ووقوها من القتل أو الأخذ. بحق الإسلام: أي إذا فعلوا ما
يستوجب عقوبة مالية أو بدنية في الإسلام، فإنهم يؤخذون بذلك قصاصاً. حسابهم
على الله: أي فيما يتعلق بسرائرهم وما يضمرون).

دل الحديث: على أن من أقر بالشهادتين يقاتل إن لم يقم الصلاة، ولكنه لا يكفر. بدليل
ما رواه عبادة بن الصامت رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «خمس صلوات
كتبهن الله على العباد، فمن جاء بهن، لم يضيع منهن شيئاً استخفافاً بحقهن، كان له
عند الله عهد أن يدخله الجنة. ومن لم يأت بهن فليس له عند الله عهد، إن شاء عذبه وإن
شاء أدخله الجنة».

[أبو داود: الصلاة (الوتر) باب: فيمن لم يوتر، رقم: ١٤٢٠. النسائي: الصلاة، باب:
المحافظة على الصلوات الخمس، رقم: ٤٦١. ابن ماجه: إقامة الصلاة والسنة فيها،
باب: ما جاء في فرض الصلوات الخمس والمحافظة عليها، رقم: ١٤٠١].

فقد دل على أن تارك الصلاة لا يكفر، لأنه لو كفر لم يدخل في قوله: «وإن شاء أدخله
الجنة» لأن الكافر لا يدخل الجنة قطعاً، فحمل على من تركها كسلاً، جمعاً بين الأدلة.

(٢) فيغسل ويكفن ويصلى عليه، ويدفن في مقابر المسلمين، لأنه منهم.

كتاب الجهاد^(١)

وشرائط وجوب الجهاد سبغ خصال: الإسلام، والبُلُوغ، والعقل،
والحرية، والذكورية، والصحة، والطاقة على القتال^(٢).

(١) والجهاد من فرائض الإسلام وشعائره العظمى، وشعبة من شعب الإيمان.

دل على مشروعيته:

من كتاب الله تعالى آيات كثيرة، منها:

قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كَرْهٌ لَّكُمْ وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ (٣١)﴾ [البقرة: ٢١٦].

ومن السنة: جهاده المتواصل ﷺ منذ أذن له فيه، إلى أن لقي الله عز وجل، مع بيانه أحكامه وأهدافه.

عن ابن عمر رضي الله عنهما: أن رسول الله ﷺ قال: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة، فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم، إلا بحق الإسلام، وحسابهم على الله».

[البخاري: الإيمان، باب: ﴿إِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ﴾ (التوبة: ٥) رقم: ٢٥. مسلم: الإيمان، باب: الأمر بقتال الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله، رقم: ٢٢].

(عصموا: حفظوا وقَّروا، وألحق صغار الأولاد بما ذكر لأن الولد تبع لأبويه في الإسلام. يعق الإسلام: أي إذا فعلوا ما يستوجب عقوبة مالية أو بدنية في الإسلام، فإنهم يؤاخذون بذلك قصاصاً. حسابهم على الله: أي فيما يتعلق بسرائرهم وما يضمرون).

وعن أبي هريرة رضي الله عنه: قال: قال رسول الله ﷺ: «من مات ولم يغفر، ولم يحدث به نفسه، مات على شعبة من نفاق».

[مسلم: الإمارة، باب: ذم من مات ولم يغفر ولم يحدث نفسه بالغزو، رقم: ١٩١٠]. وقد ورد في فضل الجهاد والحث عليه، والتفكير من القعود عنه، والتحذير من تعطيله، ما لا يحصى من النصوص القرآنية والأحاديث النبوية.

(٢) أي القدرة على القتال بالبدن والمال دون مشقة شديدة، فخرج نحو الأعمى والأعرج وفاقد الثقة.

= - دل على شرط الإسلام: قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قَاتِلُوا الَّذِينَ يَلُونَكُمْ مِنْ
الْكُفَّارِ﴾ [التوبة: ١٢٣]. فقد خوطب بالأمر بالقتال المؤمنون وهم المسلمون فلا يتوجه
على غيرهم .

والجهاد أيضاً من أعظم العبادات، وغير المسلم ليس أهلاً للعبادة، وهو أيضاً لإعلاء
كلمة الله عز وجل، والكافر لا يسعى إلى ذلك.

- ودل على شرط القدرة: قوله تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَى الضَّعَفَاءِ وَلَا عَلَى الْمَرَضِينَ وَلَا عَلَى الَّذِينَ لَا
يَحْدُثُونَ مَا يُفْقُونَ حَرْجٌ﴾ [التوبة: ٩١].

(الضعفاء: الصبيان والمجانين . حرج: إثم وذنب إذا لم يخرجوا إلى الجهاد، ونفي
الإثم والذنب بعدم الخروج دليل عدم الوجوب).

- ودل على شرط البلوغ: ما رواه البخاري ومسلم واللفظ له، عن ابن عمر رضي الله عنهما قال:
عرضني رسول الله ﷺ يوم أحد في القتال، وأنا ابن أربع عشرة سنة، فلم يجزني،
وعرضني يوم الخندق، وأنا ابن خمس عشرة سنة، فأجازني. أي فأذن لي بالخروج
والاشتراك في القتال.

[البخاري: الشهادات، باب: بلوغ الصبيان وشهادتهم، رقم: ٢٥٢١. مسلم: الإمامة،
باب: بيان سن البلوغ، رقم: ١٨٦٨].

والصبي ليس من أهل التكليف وكذلك المجنون، لحديث عائشة رضي الله عنها: أن رسول الله ﷺ
قال: «رفع القلم عن ثلاثة: عن النائم حتى يستيقظ، وعن المبتلى حتى يبرأ، وعن
الصبي حتى يكبر».

وعن علي رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «رفع القلم عن ثلاثة: عن النائم حتى يستيقظ، وعن
الصبي حتى يحتلم، وعن المجنون حتى يعقل». وفي رواية: «والخرف».

[أبو داود: الحدود، باب: في المجنون يسرق أو يصيب حداً، رقم: ٤٣٩٨، ٤٤٠٣.
النسائي: الطلاق، باب: من لا يقع طلاقه من الأزواج، رقم: ٣٤٣٢. ابن ماجه:
الطلاق، باب: طلاق المعتوه والصغير والنائم، رقم: ٢٠٤١، ٢٠٤٢].

(المبتلى: المصاب بعقله وهو المجنون . يحتلم: يبلغ . الخرف: المصاب بخلل في
عقله بسبب الكبر).

- ودل على شرط الذكورة: ما رواه البخاري عن عائشة رضي الله عنها قالت: قلت: يا رسول الله، ألا
نغزو ونجاهد معكم؟ قال: «لكن أحسن الجهاد وأجمله: الحج حج مبرور». أي مقبول . =

وَمَنْ أَسْرَ مِنَ الْكُفَّارِ فَعَلَى صَرْبَيْنِ: ضَرْبٌ يَكُونُ رَقِيقًا بِنَفْسِ السَّبْيِ^(١) وَمَنْ الصُّبَّانِ وَالنِّسَاءِ، وَضَرْبٌ لَا يَرُوقُ بِنَفْسِ السَّبْيِ وَمَنْ الرِّجَالُ الْبَالُغُونَ، وَالْإِمَامُ مُخَيَّرٌ فِيهِمْ بَيْنَ أَرْبَعَةِ أَشْيَاءَ: الْقَتْلُ، وَالْأَسْرَاقُ، وَالْمَنْ، وَالْفِدْيَةُ بِالْمَالِ أَوْ بِالرِّجَالِ^(٢)، يَفْعَلُ مِنْ ذَلِكَ مَا فِيهِ الْمَصْلَحَةُ^(٣).

= [البخاري: الإحصار وجزاء الصيد، باب: من نذر المشي إلى الكعبة، رقم: ١٧٦٢].

والعبد لا يملك نفسه، فلا يخاطب.

(١) هو الأسر والأخذ من صفوف الأعداء أثناء القتال أو مطاردة العدو.

(٢) بأن يأخذ منهم مالاً مقابل إطلاقهم، أو يستبدل أسرانا بأسراهم.

(٣) قال تعالى: ﴿فَإِذَا لَقِيتُمْ الْكُفْرَانَ فَصِرَّيْهِمْ كَقَرْبِ الْوَقَابِ حَتَّىٰ إِذَا أَفْتَحْتُمُوهُمْ فَشُدُّوا الْوَتَانَ فِئَامًا مَّا بَعْدَ وَئَانَا فِدَاءً حَتَّىٰ تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا﴾ [محمد: ٤].

(أَفْتَحْتُمُوهُمْ: أَفْتَحْتُمُوهُمْ بِالْقَتْلِ وَالْجِرَاحِ . فَشُدُّوا الْوَتَانَ: فَاسْرُوهُمْ وَشَدُّوا رِبَاطَهُمْ حَتَّى لَا يَفْلُتُوا مِنْكُمْ . مَّا: تَمْنُونُ مَّا، وَالْمَنْ هُوَ الْإِنْعَامُ، وَالْمَرَادُ إِطْلَاقُهُمْ مِنْ غَيْرِ فِدْيَةٍ. تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا: حَتَّى تَنْتَهِيَ الْحَرْبُ بِوَضْعِ الْمُقَاتِلِينَ أَسْلِحَتِهِمْ وَكَنَفِهِمْ عَنِ الْقِتَالِ، وَأَصْلُ الْوِزْرِ مَا يَحْمِلُهُ الْإِنْسَانُ، فَاطْلُقْ عَلَى السِّلَاحِ لِأَنَّهُ يَحْمِلُ).

وروى ابن عمر رضي الله عنهما قال: حَارَبَتِ النَّضِيرَ وَقَرْيَظَةَ، فَأَجْلَى بَنِي النَّضِيرِ وَأَقْرَبُ قَرْيَظَةَ وَمَنْ عَلَيْهِمْ، حَتَّى حَارَبَتْ قَرْيَظَةَ، فَقَتَلَ رِجَالَهُمْ، وَقَسَمَ نِسَاءَهُمْ وَأَوْلَادَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ.

[البخاري: المغازي، باب: حديث بني النضير...، رقم: ٣٨٠٤. مسلم: الجهاد والسير، باب: إجلاء اليهود من الحجاز، رقم: ١٧٦٦].

وقد حَكَمَ بِقَتْلِهِمْ سَعْدُ بْنُ مَعَاذٍ رضي الله عنه بِتَحْكِيمِ مَنْهُ رضي الله عنه، بَعْدَ أَنْ نَزَلُوا عَلَى حَكْمِهِ. عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ بَنُو قَرْيَظَةَ عَلَى حَكْمِ سَعْدٍ، هُوَ ابْنُ مَعَاذٍ، بَعَثَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَكَانَ قَرِيبًا مِنْهُ، فَجَاءَ عَلَى حِمَارٍ، فَلَمَّا دَنَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قُومُوا إِلَيَّ سِيدَكُمْ». فَجَاءَ فَجَلَسَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ لَهُ: «إِنْ هَؤُلَاءِ نَزَلُوا عَلَى حَكْمِكَ». قَالَ: فَإِنِّي أَحْكَمُ أَنْ تَقْتُلَ الْمُقَاتِلَةَ، وَأَنْ تَسْبِيَ الذَّرِيَّةَ، قَالَ: «لَقَدْ حَكَمْتَ فِيهِمْ بِحَكْمِ الْمَلِكِ».

[البخاري: الجهاد، باب: إذا نزل العدو على حكم رجل، رقم: ٢٨٧٨. مسلم: الجهاد والسير، باب: جواز قتال من نقض العهد، رقم: ١٧٦٨].

= (نزلوا على حكمك: رضوا أن تحكم فيهم . المقاتلة: البالغين الذين من شأنهم أن يقاتلوا . تسمى اللرية: يؤخذ النساء والصبيان سبياً، فيجعلون أرقاء ويوزعون على الغنائم المسلمين . يحكم الملك: بالحكم الذي يريده الله تعالى).

واسترق ﷺ أسرى هوازن، ثم تشفع لدى المسلمين بعد أن قسموا بينهم، عندما جاء وفد هوازن مسلمين، وطلبوا منه ﷺ أن يرد إليهم سبيهم وأموالهم، فمَنُوا عليهم. عن البُخَارِيِّ بن مَخْرَمَةَ ﷺ: أن رسول الله ﷺ قام حين جاءه وفد هوازن مسلمين، فسألوه أن يرد إليهم أموالهم وسبيهم، فقال لهم رسول الله ﷺ: «أحب الحديث إليَّ أصدقه، فاخاروا إحدى الطائفتين: إما السي وإما المال، وقد كنت استأثيتُ بهم». وقد كان رسول الله ﷺ انتظرهم بضِعْ عَشْرَةِ لَيْلَةٍ حين قَفَلَ من الطائف، فلما تبين لهم أن رسول الله ﷺ غير راد إليهم إلا إحدى الطائفتين، قالوا: فإننا نختار سبينا، فقام رسول الله ﷺ في المسلمين، فأثنى على الله بما هو أهله، ثم قال: «أما بعد، فإن إخوانكم هؤلاء قد جاؤونا ثائنين، وإنني قد رأيت أن أرد إليهم سبيهم، فمن أحب منكم أن يُطَيَّبَ بذلك فليفعل، ومن أحب منكم أن يكون على حفظه حتى نعطيه إياه من أول ما يفيء الله علينا فليفعل». فقال الناس: قد طيبتنا ذلك لرسول الله ﷺ لهم، فقال رسول الله ﷺ: «إننا لا ندرى من أذن منكم في ذلك ممن لم يأذن، فارجعوا حتى يرفعَ إلينا عرفاؤكم أمركم». فرجع الناس، فكلّمهم عرفاؤهم، ثم رجعوا إلى رسول الله ﷺ فأخبروه: أنهم قد طيّبوا وأذنوا.

[البخاري: الوكالة، باب: إذا وهب شيئاً لوكيل أو شفع قوم جاز، رقم: ٢١٨٤].
(وفد: الذين يقصدون الأمراء لزيارة وغير ذلك نيابة عن قومهم . هوازن: قبيلة من خزاعة . سبيهم: ما أخذ منهم من النساء والأولاد . أصدقه: الذي يوافق الحقيقة والواقع . الطائفتين: المال أو السي . استأثيت بهم: انتظرت وتربصت . بضع: من ثلاث إلى تسع . قفل: رجع . يطيب بذلك: يرد السي مجاناً برضا نفسه وطيب قلبه. حفظه: نصيبه من السي . يفيء: من الفيء وهو ما يحصل للمسلمين من أموال الكفار من غير حرب ولا جهاد، وأصل الفيء الرجوع، فكان المال في الأصل حق المؤمنين المسلمين، فرجع إليهم بعد ما حازه الكافرون بغير استحقاق . يرفع إلينا عرفاؤكم أمركم: جمع عريف وهو الذي يعرف أمر القوم وأحوالهم، والغرض من ذلك التقصي عن حالهم ومعرفة الغاية من استطابة نفوسهم).

وَمَنْ أَسْلَمَ قَبْلَ الْأَسْرِ أَخْرَزَ مَالَهُ، وَدَمَهُ، وَصَغَارَ أَوْلَادِهِ^(١).

وَيُخَكِّمُ لِلصَّبِيِّ بِالْإِسْلَامِ عِنْدَ وُجُودِ ثَلَاثَةِ أَسْبَابٍ^(٢):

أَنْ يُسْلِمَ أَحَدُ آبَوَيْهِ، أَوْ يَسِيئَهُ مُسْلِمٌ مُتَفَرِّدًا عَنْ آبَوَيْهِ، أَوْ يُوجَدَ لَقِيطًا فِي دَارِ الْإِسْلَامِ^(٣).

= وروى مسلم [الجهاد والسير، باب: الإمداد بالملائكة في غزوة بدر وإباحة الغنائم، رقم: ١٧٦٣] أنه ﷺ أخذ الفداء من أسرى غزوة بدر.

وروى مسلم عن ابن عباس رضي الله عنه: أن سرية من المسلمين أتوا بأسارى، فيهم امرأة من بني قُرَازة، فبعث بها رسول الله ﷺ إلى أهل مكة، ففدى بها ناساً من المسلمين، كانوا أسروا مكة.

[مسلم: الجهاد والسير، باب: التنفيل وفداء المسلمين بالأسارى، رقم: ١٧٥٥].

(١) أحرز: حفظ وحمل، وذلك لما رواه البخاري ومسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله، فمن قال: لا إله إلا الله، فقد عصم مني نفسه وماله إلا بحقه، وحسابه على الله».

[البخاري: الجهاد، باب: دعاء النبي ﷺ إلى الإسلام والنبوة...، رقم: ٢٧٨٦.

مسلم: الإيمان، باب: الأمر بقتال الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله، رقم: ٢١].

(عصم...: حفظ نفسه ووقاها من القتل أو الأسر، وماله من أن يغنم أو يؤخذ منه شيء.

بحقه: أي بحق شرع الله تعالى، كما لو قُتل عمداً فإنه يقتل قصاصاً، أو أتلَفَ مالاً لأحد

فإنه يضمه. حساب: إذا كان قال الشهادتين تسيراً ونفاقاً، فالله تعالى يعلم سريره وما

يضمهر فيحاسبه على ذلك).

وصغار الأولاد يسانون عن السي ويحكم بإسلامهم، تبعاً لأصلهم الذي أسلم قبل

الأسر، تغيلاً لجانب الإسلام وترجيحاً لمصلحة الصغير وما هو أنفع له، فإن الإسلام

صفة كمال وشرف وعلو. قال ﷺ: «الإسلام يعلو ولا يُعلَى».

رواه الدارقطني في سننه [كتاب النكاح، باب: المهر: ٢٥٢/٣، الحديث: ٣٠]. ورواه

البخاري تعليقاً في الجنائز، باب: إذا أسلم الصبي... عن ابن عباس رضي الله عنه.

(٢) أي عند وجود أحد أسباب ثلاثة.

(٣) انظر الحاشية قبل السابقة، والحاشية (١) صحيفة (١٦٤).

(فَضْلٌ) وَمَنْ قَتَلَ قَتِيلًا أَعْطِيَ سَلْبَهُ^(١)، وَتُقَسَّمُ الْغَنِيمَةُ^(٢) بَعْدَ ذَلِكَ عَلَى خَمْسَةِ أَخْمَاسٍ: فَيُعْطَى أَرْبَعَةُ أَخْمَاسِهَا لِمَنْ شَهِدَ الْوُقُوعَ^(٣)،

(١) وهو ما يكون مع المقتول من سلاح وعتاد ولباس ومال.

عن أبي قتادة رضي الله عنه، عن رسول الله ﷺ قال: «من قتل قَتِيلًا له عليه بيعة فله سلبه». [البخاري: الخمس، باب: من لم يخمس الأسلاب...، رقم: ٢٩٧٣. مسلم: الجهاد والسير، باب: استحقاق القاتل سلب القتل، رقم: ١٧٥١].
(بيعة: علامة أو شهود يشهدون له بقتله).

(٢) الغنيمة: ما أخذ من أموال الكفار غنوة والحرب قائمة، ولو عند المطاردة.
والأصل في حلها:

آيات، منها: قوله تعالى: ﴿كُلُوا مِمَّا غَنِمْتُمْ حَلَالًا طَيِّبًا وَأَتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [الأنفال: ٦٩].

وأحاديث، منها: ما رواه جابر بن عبد الله رضي الله عنه: أن النبي ﷺ قال: «أعطيت خمساً لم يعطهن أحد قبلي: نصرت بالرعب مسيرة شهر، وجعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً، فأيما رجل من أمي أدركه الصلاة فليصل، وأحلت لي المغانم ولم تحل لأحد قبلي، وأعطيت الشفاعة، وكان النبي يبعث إلى قومه خاصة، وبعث إلى الناس عامة». [البخاري: أوائل التيمم، رقم: ٣٢٨. مسلم: أول كتاب المساجد ومواضع الصلاة، رقم: ٥٢١].

(نصرت بالرعب: هو الخوف، يقذف في قلوب أعدائي. مسيرة شهر: أي وبيني وبينه مسيرة شهر. المغانم: جمع مغنم، وهو الغنيمة، وهو كل ما يحصل عليه المسلمون من الكفار قهراً. أعطيت الشفاعة: خصني الله تعالى بالشفاعة العظمى يوم القيامة).

(٣) أي حضر القتال مع العدو. والخمس الخامس يصرف لمن ذكرهم الله تعالى في كتابه، كما سيأتي في الحاشية (١) من الصحيفة (٢٥٢).

قال تعالى: ﴿وَأَطِيعُوا أَمْرًا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ﴾ [الأنفال: ٤١].

وجاء في حديث وفد عبد القيس: أمرهم بالإيمان بالله وحده، قال: «أتدرون ما الإيمان بالله وحده». قالوا: الله ورسوله أعلم. قال: «شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصيام رمضان، وأن تعطوا من المغنم الخمس».

[البخاري: الإيمان، باب: أداء الخمس من الإيمان، رقم: ٥٣. مسلم: الإيمان، باب: =

... وَيُعْطَى لِلْفَارِسِ ثَلَاثَةُ أَصْهُمٍ وَلِلرَّاجِلِ سَهْمٌ^(١).

وَلَا يُسْهُمُ إِلَّا لِمَنْ اسْتَكْمَلَتْ فِيهِ خَمْسُ شَرَائِطَ: الْإِسْلَامُ، وَالْبُلُوغُ، وَالْعَقْلُ، وَالْحُرِّيَّةُ، وَالذُّكُورِيَّةُ، فَإِنْ اخْتَلَّ شَرْطٌ مِنْ ذَلِكَ رُضِخَ لَهُ وَلَمْ يُسْهِمَ لَهُ^(٢).

وَيُقَسَّمُ الْخُمْسُ عَلَى خَمْسَةِ أَصْهُمٍ: سَهْمٌ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

= الأمر بالإيمان بالله تعالى ورسوله ﷺ وشرائع الدين، رقم: ١٧، عن ابن عباس رضي الله عنهما.

وروى البيهقي [السير، باب: أخذ السلاح وغيره بغير إذن الإمام: ٦٢/٩]: أن رجلاً

سأل النبي ﷺ قال: ما تقول في الغنيمة؟ قال: «لله خمسها، وأربعة أخماس للجيش».

(١) روى البخاري عن ابن عمر رضي الله عنهما: أن رسول الله ﷺ جعل للفارس سهمين ولصاحبه

سهماً. وفي رواية عنه أيضاً عند البخاري ومسلم قال: قسم رسول الله ﷺ يوم حير

لفارس سهمين، ولرّاجل سهماً.

[البخاري: الجهاد، باب: سهام الفرس، رقم: ٢٧٠٨. المغازي، باب: غزوة خيبر، رقم:

٣٩٨٨. مسلم: الجهاد والسير، باب: كيفية قسمة الغنيمة بين الحاضرين، رقم: ١٧٦٢].

(الراجل: المقاتل على رجليه).

(٢) لأنه ليس من أهل الجهاد المفروض عليهم حضوره، بل يعطيه أمير الجيش أو الإمام

شيئاً من الغنيمة قبل قسمتها، ويجتهد في قدره حسب ما قدم من نفع، على أن لا

يبلغ سهم الرّاجل. وهذا المراد من قوله: رُضِخَ لَهُ، من الرضخ، وهو في اللغة:

المطاء القليل.

روى أبو داود عن أمية بنت أبي الصلت، عن امرأة من بني غفار رضي الله عنها قالت: فلما

فتح رسول الله ﷺ خيبر رُضِخَ لَنَا مِنَ الْفَيْءِ.

وروى عن ابن عباس رضي الله عنهما: أما المملوك فكان يحذى. وسئل عن النساء فقال: قد كُنَّ

يحضرن الحرب مع رسول الله ﷺ، فأما أن يضرب لهن بهم فلا، وقد كان يرُضِخُ لهن.

[أبو داود: الطهارة، باب: الاغتسال من المحيض، رقم: ٣١٤. الجهاد، باب: في

المرأة والعبد يحذيان من الغنيمة، رقم: ٢٧٢٧، ٢٧٢٨].

(أمرأة: هي ليلي زوجة أبي ذر رضي الله عنه. رُضِخَ: أعطانا شيئاً ليس بالكثير. الفَيْءُ: الغنيمة.

يحذى: يعطى).

وقس الصبي والكافر على المملوك والمرأة، لأن الجميع ليسوا من أهل الجهاد

المفروض عليهم حضوره.

يُصَرَّفُ بَعْدَهُ لِلْمَصَالِحِ، وَسَهْمٌ لَذَوِي الْقُرْبَى وَهَم: بَنُو هَاشِمٍ وَيَنُو الْمُطَّلَبِ،
وَسَهْمٌ لِلْيَتَامَى، وَسَهْمٌ لِلْمَسَاكِينِ، وَسَهْمٌ لِأَبْنَاءِ السَّبِيلِ^(١).

(فَضْلٌ) وَيَقْسَمُ مَالُ الْفَيِّ^(٢) عَلَى خَمْسٍ فَرَقَ^(٣)، يُضَرَفُ خُمُسُهُ عَلَى مَنْ
يُضَرَفُ عَلَيْهِمْ خُمُسُ الْغَنِيمَةِ^(٤)، وَيُعْطَى أَرْبَعَةُ أَخْوَاسِهِ لِلْمُقَاتِلَةِ، وَفِي مَصَالِحِ

(١) قال تعالى: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّا نَغْنَمُ مِنْ شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِلَّذِينَ آمَنُوا وَعِلْمُ الْغُيُوبِ وَاللَّيْسَ لِلْأَنفَالِ﴾ [الأنفال: ٤١].

(هـ) خمسة: يحكم فيه كيف يشاء. للرسول: قسمته وتوزيعه، وله فيه نصيب وهو خمسة. الثامى: جمع يتيم، وهو كل صغير لا أب له، فإذا بلغ لم يبق يتيماً، لقوله ﷺ: «لا يتم بعد احتلام» [أبو داود: الوصايا، باب: ما جاء متى يقطع التيم، رقم: ٢٨٧٣]. ابن السكيت: المسافر الذي فقد النفقة (وهو بعد عن ماله).

وروى البخاري عن جبير بن مطعم رضي الله عنه قال: مضيت أنا وعثمان بن عفان إلى رسول الله ﷺ، فقلنا: يا رسول الله، أعطيت بني المطلب وتركنا، ونحن وهم منك بمنزلة واحدة؟ فقال رسول الله ﷺ: «إنما بنو المطلب وبنو هاشم شيء واحد».

(البخاري: الخمس، باب: ومن الدليل على أن الخمس للإمام..، رقم: ٢٩٧١).
(بمثلة واحدة: من حيث القرابة، لأن الجميع بنو عبد مناف شيء واحد: لأنهم ناصروه قبل إسلامهم وبعده). وانظر: الحاشية (٤) التالية.

(٢) وهو: ما أخذ من الكفار من غير قتال، أو بعد انتهاء الحرب بالكلية.
وهو في اللغة من (فأه) بمعنى رجع، فكان الأصل أن المسلمين هم أصحاب الأموال،
وكانت في أيدي غيرهم بحكم الاستيلاء، فرجعت إليهم.
(٣) أقسام.

(٤) قال تعالى: ﴿ مَا آتَاهُ اللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَىٰ فَلْيَنزِلْ فِيهِمْ وَلْيُنْزِلْ فِي قَرْيَةٍ كَانَتْ أَحَقَّ بِالنَّاسِ أَنْ يُنْزِلَ فِيهَا مِنْ أَهْلِ الْقُرَىٰ ۚ إِنَّهُمْ أَكْثَرُ غِلَظٍ ۖ إِنَّهُمْ كَانُوا خَالِفِينَ ﴾ [الحشر: ٧].

وهذه الآية مطلقة لم يذكر فيها التخمين ، فحملت على آية الغنيمة المقيدة بالتخمين ، والتي سبقت في الحاشية (١) من هذه الصحيفة.

وعن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه : «دنا - يعني النبي ﷺ - من بعير، فأخذ وبرة من سنامه، ثم قال: «يا أيها الناس، إنه ليس لي في هذا الفيء شيء، ولا هذا» ورفع أصبعه «إلا الخمس، والخمس مردود عليكم، فأدوا الخياط والمخيط».

= [أبو داود: الجهاد، باب: في فداء الأسير بالمال، رقم: ٢٦٩٤. النسائي: الفقه، رقم: ٤١٣٩. ورواه مالك في الموطأ مرسلاً: الجهاد، باب: ما جاء في الغلول: ٤٥٧/٢].
(الخياط...: الخيط، أو جمع خيط. والمخيط: الإبرة، والمراد كل شيء مهما قل).
وقوله ﷺ: «مردود عليكم» أي يصرف في مصالحكم، وذلك في حياته وبعد وفاته ﷺ، إلا ما كان ينفقه على أهله. والمراد بالخمس خمس الخمس، كما علمت.
(١) لأنها كانت تعطى له ﷺ في حياته، وكان يصرفها فيما ذكر.

والمراد بالمقاتلة الجند المتقطعون لرصد العدو وحماية الثغور، والمتأهبون دائماً للجهاد.

روى البخاري ومسلم عن عمر ﷺ قال: كانت أموال بني النضير، مما أفاء الله على رسوله ﷺ مما لم يوجف المسلمون عليه بخيل ولا ركاب، فكانت لرسول الله ﷺ خاصة، وكان ينفق على أهله نفقة سنته، ثم يجعل ما بقي في السلاح والكراع، غدة في سبيل الله.

[البخاري: الجهاد، باب: المِجَنّ ومن يتترس بترس صاحبه، رقم: ٢٧٤٨. مسلم: الجهاد والسير، باب: حكم الفقه، رقم: ١٧٥٧].

(يوجف: من الإيجاف وهو الإسراع في السير، والركاب الإبل، والمعنى: لم يبذلوا فيها شيئاً لا بالخيل ولا بالإبل. الكراع: الخيل التي تعد للجهاد. عدة: استعداداً للجهاد).

ومن جملة المصارف النفقة على أسر من يموت من المجاهدين الذين سبق ذكرهم، ويسمون المرتزقة، ولو من غير قتال، أو العلماء ونحوهم، ممن تحتاج الأمة إلى أعمالهم، فيعطى ورثتهم الذين كانت تلزمهم نفقتهم في حياتهم ما يسد حاجتهم.

قال في النهاية: ومن مات من المرتزقة دفع إلى من كان تلزمه نفقته من أربعة أخماس الفقه كفايته، لا ما كان يأخذه هو، فتعطى الزوجة وإن تعددت، والبنات حتى ينكحن أو يستغنين بكسب أو غيره، والذكور حتى يستقلوا بالكسب أو المقدرة على الغزو، لئلا يشغل الناس بالكسب عن الجهاد إذا علموا ضياع عيالهم بعدهم، ومن بلغ من الأبناء عاجزاً فكمن لم يبلغ. وقال: ويعطى لأولاد العالم من أموال المصالح إلى أن يستقلوا وللزوجة حتى تنكح، ترغيباً في العلم. [النهاية شرح متن الغاية والتقريب لأبي الفضل ولي الدين البصير: فصل في قسمة الفقه على مستحقه: ٧٣/٣].

(فَضْلٌ) وَشُرَاطُ وَجُوبِ الْجِزْيَةِ خَمْسُ خِصَالٍ^(١): الْبُلُوعُ، وَالْمَقْلُ، وَالْحُرِّيَّةُ، وَالذُّكُورِيَّةُ^(٢)، وَأَنْ يَكُونَ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ^(٣)، أَوْ مَنْ لَهُ شُبُهَةٌ

(١) صفات، الجزية: اسم للمال الذي يلتزم أدائه غير المسلمين بعقد مخصوص، مقابل حمايتهم وحقق دمايتهم وإسكاننا لهم في ديارنا. وسميت جزية لأنها أجزاء عن القتل، أي أغنت وكفت عنه.

والأصل في مشروعية الجزية: قوله تعالى: ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ
الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُوا مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى
يُطَّلُوا بِالْجِزْيَةِ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ۝﴾ [التوبة: ٢٩].

(يَلْبِثُونَ: يَمْتَدُّونَ. دِينَ الْحَقِّ: الْقَائِمُ عَلَى التَّوْحِيدِ وَهُوَ الْإِسْلَامُ. أَوْتُوا الْكِتَابَ: أَعْطُوا كِتَابَ سَمَاوِيَةٍ مِنْ قَبْلِ، وَهُمْ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى. عَنْ يَدٍ: طَائِعِينَ غَيْرَ مُمْتَنِعِينَ. صَاغِرُونَ: عَلَيْهِمْ عِلَانَةُ الذِّلِّ وَالْفَقْرِ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: الصَّغَارُ هُوَ جَرِيَانُ أَحْكَامِ الْمُسْلِمِينَ عَلَيْهِمْ).

وروى البخاري ومسلم عن عمرو بن عوف الأنصاري رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ بعث أبا عبيدة ابن الجراح إلى البحرين، يأتي بجزيتهما.

وروى أبو داود عن أنس بن مالك رضي الله عنه: أن النبي ﷺ بعث خالد بن الوليد إلى أَكْبَدِرِ دُومَةَ فَأَخَذَ، فَأَتَوْهُ بِهِ، فَحَقَّقَ لَهُ دَمَهُ وَصَالَحَهُ عَلَى الْجِزْيَةِ.

وروى البخاري: أن عمر رضي الله عنه لم يكن ليأخذ الجزية من المجوس، حتى شهد عبد الرحمن ابن عوف رضي الله عنه: أن النبي ﷺ أخذها من مجوس هجر.

[البخاري: الجزية والموادعة، باب: الجزية والموادعة مع أهل الذمة والحرب، رقم: ٢٩٨٧، ٢٩٨٨. مسلم: أوائل الزهد والرفاق، رقم: ٢٩٦١. أبو داود: الخراج والإمارة والفيء، باب: في أخذ الجزية، رقم: ٣٠٣٧].

(٢) والأصل في هذه الشروط الأربعة الآية السابقة: فقد دلت على أن الجزية تؤخذ من المكلفين أهل القتال، فخرج النساء لأنهن لسن من أهل القتال، وكذلك العبيد. وخرج الصبيان والمجانين لأنهم غير مكلفين.

وروى البيهقي [الجزية، باب: الزيادة على الدينار بالصلح: ١٩٥/٩]: أن عمر رضي الله عنه كتب إلى عماله أن لا يضربوا الجزية على النساء والصبيان. وانظر الحاشية (١).

(٣) للآية السابقة.

كتاب^(١).

وأقل الجزية دينار في كل حول^(٢)، ويؤخذ من المتوسط ديناران، ومن الموسر أربعة دنانير^(٣). ويجوز أن يشترط عليهم الضيافة فضلاً عن مقدار الجزية^(٤).

ويتضمن عقد الجزية أربعة أشياء: أن يؤدوا الجزية، وأن تجري عليهم أحكام الإسلام^(٥)،

-
- (١) كالمجوس وهم عبدة النار، كما سبق في الحاشية أول الفصل.
(٢) عن معاذ رضي الله عنه: أن النبي ﷺ لما وجهه إلى اليمن أمره أن يأخذ من كل حالم يعني محتلاً ديناراً، أو عدله من المعافر، ثياب تكون باليمن.
[أبو داود: الخراج والإمازة والفيء، باب: في أخذ الجزية، رقم: ٣٠٣٨، ٣٠٣٩.
الترمذي: الزكاة، باب: ما جاء في زكاة البقر، رقم: ٦٢٣، ٦٢٤. النسائي: الزكاة، باب: زكاة البقر، رقم: ٢٤٥٠، ٢٤٥٢. الحاكم في المستدرک: الزكاة (١/٣٩٨).
(٣) اقتداءً بعمر رضي الله عنه، فقد وضعها على الغني ثمانية وأربعين درهماً، وعلى المتوسط أربعة وعشرين درهماً، وعلى الفقير اثني عشر درهماً. رواه البيهقي (الجزية: ١٩٦/٩).
وكان صرف الدينار باثني عشر درهماً. ويساوي الآن أربعة غرامات ذهبية تقريباً.
(٤) روى البيهقي [الجزية، باب: كم الجزية: ١٩٥/٩]: أنه ﷺ صالح أهل أيلة على ثلاثمائة دينار. وكانوا ثلاثمائة رجل - وعلى ضيافة من مر بهم من المسلمين.
(٥) فيما يعتقدون تحريره من الاعتداء على النفس أو المال أو العرض، وأما ما لا يعتقدون تحريره فلا تجري عليهم فيه أحكامنا، إلا إن ترفعوا إلى قاضي المسلمين، فإنه يحكم بينهم بشرعنا.

عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه أنه قال: إن اليهود جاؤوا إلى رسول الله ﷺ فذكروا له: أن رجلاً منهم وامراً زنياً، فقال لهم رسول الله ﷺ: «ما تجدون في التوراة في شأن الرجم؟». فقالوا: نفضحهم، ويجلدون. قال عبد الله بن سلام: كذبتم إن فيها الرجم. فأتوا بالتوراة فنشروها، فوضع أحدهم يده على آية الرجم، فقرأ ما قبلها وما بعدها، فقال له عبد الله بن سلام: ارفع يدك، فرفع يده فإذا فيها آية الرجم. قالوا: صدق يا محمد، فيها آية الرجم. فأمر بهما رسول الله ﷺ فرجما، فرأيت الرجل يحيي على المرأة يقيها الحجارة. =

... وَأَنْ لَا يَذْكُرُوا دِينَ الْإِسْلَامِ إِلَّا بِخَيْرٍ^(١)، وَأَنْ لَا يَفْعَلُوا مَا فِيهِ ضَرَرٌ عَلَى الْمُسْلِمِينَ^(٢).

وَيُعْرِفُونَ بَلْبَسَ الْغِيَارِ، وَشَدَّ الزُّنَّارِ، وَيُمْتَعُونَ مِنْ رُكُوبِ الْخَيْلِ^(٣).

= [البخاري: المحاربين، باب: أحكام أهل الذمة وإحصانهم إذا زنوا ورفعوا إلى الإمام، رقم: ٦٤٥٠. مسلم: الحدود، باب: رجم اليهود أهل الذمة في الزنى، رقم: ١٦٩٩].
(نفضهم: تكشف مساوئهم، وجاء في رواية: نحملهما، أي نسود وجوههما بالخُم وهو الفحم، ويحملان على جمل أو غيره متدبرين، ويطاف بهما في الطرقات).
ويقاس على الزنى غيره من الحدود والقصاص ونحوها.

(١) فلو تعرضوا للقرآن، أو ذكروا الرسول ﷺ بما لا يليق به، أو طعنوا في شرع الله عز وجل عزروا، وإن كان شرط انتقاض العهد بذلك نقض.

(٢) كإيوائهم جاسوساً، أو أن يدنوا أهل الحرب على خيل في المسلمين، فينتفض العهد بمثل هذا. أو يظهروا خمرًا أو خنزيرًا، أو يعلنوا شركاً ونحوه، فيمتعون من كل ذلك.

(٣) الغيار: أن يخطط بموضع من ثوبه لا يعتاد الخياطة عليه بلون يخالفه. والزنار: خيط غليظ يشده الرجال في أوساطهم فوق الثياب.

والفرض: أن يتميزوا عن المسلمين بلباس ونحوه، ليعرفوا ويعاملوا بما يليق بهم. وهذه أمور تختلف باختلاف الزمان والمكان والمصلحة، والفرص: أن لا يظهروا بمظهر التعالي والاعتزاز أمام المسلمين.

فائدة: في حسن معاملة غير المسلمين إذا لم يكونوا محاربين:

قال الله تعالى: ﴿لَا يَنْهَكُكُمُ اللَّهُ عَنِ الْإِيمَانِ لَمَّا يَقُولُوا لَكَ لَمْ يُعْلَمِكُمْ فِي الْإِيمَانِ وَلَمْ يَمُوجُوا فِي دِينِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ۝﴾ [الممتحنة: ٨].

(تبروهم: تحسنا إليهم. تقسطوا إليهم: تعاملوا معهم بالعدل).

عن صفوان بن سليم، عن عدة من أبناء أصحاب رسول الله ﷺ، عن آبائهم دُئِيَتْ، عن رسول الله ﷺ قال: «ألا، من ظلم معاهداً أو انتقصه، أو كلفه فوق طاقته، أو أخذ منه شيئاً بغير طيب نفس، فأنا حجيجه يوم القيامة».

[أبو داود: الخراج والإمارة والقيء، باب: في تعشير أهل الذمة إذا اختلفوا بالتجارات، رقم: ٣٠٥٢]. (دنية: لاصقي النسب. حجيجه: خصمه ومغالبه بإظهار الحجج عليه.

تعشير: أخذ عشر قيمة السلع منهم على تجارتهم وبيعهم، وهو الخراج، أي النماء والثمرة. اختلفوا: اتوا بالسلع لبيعها في بلاد المسلمين).

كتاب الصيد والذبائح

وَمَا قُدِّرَ عَلَى ذَكَاتِهِ^(١) فَذَكَاتُهُ فِي حَلْفِهِ وَلَبَنَتِهِ^(٢)، وَمَا لَمْ يُقَدَّرْ عَلَى ذَكَاتِهِ فَذَكَاتُهُ عَقْرُهُ حَيْثُ قُدِّرَ عَلَيْهِ^(٣).

(١) أي ذبحه، وهو ما يكون بين يدي الذابح، ويتمكن من ذبحه على الوجه الذي يريد، وهو ما يسمى: الذكاة الاختيارية.

والأصل في مشروعية الذبائح قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ النَّبَاتُ وَالْأَنْبَتُ وَالْأَشْجَارُ وَأَمْشَاقُ الْخَنَازِيرِ وَمَا أَهْلَ بِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ وَالْمَنْعِقَةُ وَالْمُوقُوذَةُ وَالْمُتَرَدِّيَةُ وَالنَّطِيحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ﴾ [المائدة: ٣] أي ما أدركنموه حياً وذبحتموه فإنه حلال لكم.

(أهل...: ما ذكر عند ذبحه غير اسم الله تعالى، والإهلال رفع الصوت. المنخقة: التي خفت فماتت من غير ذبح. الموقوذة: ضربت عصاً أو حجر فماتت. المتردية: التي سقطت من مرتفع فماتت. النطحة: نطحتها بهيمة بقرنها فماتت. أكل السبع: أكل الحيوان ذو الناب جزءاً منها فماتت).

والأصل في مشروعية الصيد آيات، منها: قوله تعالى: ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾ [المائدة: ٢] أي إذا تحللتم من الإحرام بالحج أو العمرة فقد حل لكم الاصطياد.

ومفهوم قوله تعالى: ﴿فَمَنْ عَمِلَ الصَّيْدَ وَاتَّخَذَ مِنْهُ مَعْتَكاً﴾ [المائدة: ١] وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ عَمِلَ الصَّيْدَ الْكَبِيرَ مَا دُمَّتْ حُرْمَتُهُ﴾ [المائدة: ٩٦] فإنها دلت بمنطوقها على حرمة الصيد حالة الإحرام، وبمفهومها على حله بعد التحلل منه.

وسياًتي مزيد من الأدلة خلال مسائل الكتاب.

(٢) والذبح والنحر يكونان في العنق، قال ﷺ: «ألا إن الذكاة في الحلق والنبية». رواه الدارقطني (٤/٢٨٣). والبخاري تعليقاً عن ابن عباس رضي الله عنهما في الذبائح، باب: النحر والذبح.

والحلق أعلى العنق، واللبة أسفل، والذبح يكون بينهما.

والنحر يكون في أسفل العنق، والذبح يكون في أعلى العنق.

والنحر في الإبل أسهل من ذبحها، وأسرع في خروج الروح بسبب طول عنقها.

(٣) (عقره...) جرحه جرحاً مزهقاً لروحه في أي مكان أمكن من بدنه.

عن رافع بن خديج رضي الله عنه: أنه ﷺ أصاب نهب إبل وغنم، فند منها بعير، ولم يكن معهم =

وكمال الذكاة أربعة أشياء: قَطْعُ الْحُلُقُومِ، والمريء، وَالْوَدَجَيْنِ^(١).
والمُجْزِئُ منها شيان: قَطْعُ الْحُلُقُومِ والمريء^(٢).

= خيلٌ، فرماه رجل بهم فحبه أي فمات فقال رسول الله ﷺ: «إن لهذه البهائم أوابد كأوابد الوحش، فما فعل منها هكذا فافعلوا به مثل ذلك. وفي رواية: وما غلبكم منها فاصنعوا به هكذا».

[البخاري: الذبائح والصيد، باب: ما ند من البهائم فهو بمنزلة الوحش، رقم: ٥١٩٠. مسلم: الأضاحي، باب: جواز الذبح بكل ما أنهر الدم، رقم: ١٩٦٨].
(نهب: غنيمة. فند: نفر وذبح على وجهه شارداً. أوابد: هي التي تأبدت، أي نفرت وتوحشت).

(١) وهي: مجرى النفس، ومجرى الطعام، ومجرى الدم على صفحتي العنق، أي جانبيه.

ويستحب قطع الجميع كاملة. لأنه أسهل في خروج الروح. فهو من الإحسان إلى الذبيحة في الذبح. وفي الحديث: «كل ما أفرى الأوداج» أي كل ما ذبح بما قطع العروق، وهذه الأربعة كلها عروق.

[الحديث ذكره ابن الأثير في النهاية، مادة: ودج. وفي الموطأ (الذبائح، باب: ما يجوز من الذكاة في حال الضرورة) أنه بلغه أن ابن عباس رضي الله عنهما كان يقول: ما فرى الأوداج فكلوه].

وعن ابن عباس وأبي هريرة رضي الله عنهما قالوا: نهى رسول الله ﷺ عن شريطة الشيطان. وهي التي تذبح فيقطع الجلد ولا تفرى الأوداج، تترك حتى تموت.

[أبو داود: الضحايا، باب: في البالغة في الذبح، رقم: ٢٨٢٦].
(شريطة الشيطان: قال في النهاية: وهو من شرط الحجام، وكان أهل الجاهلية يقطعون بعض حلقتها ويتركونها حتى تموت. وإنما أضافها إلى الشيطان، لأنه هو الذي حملهم على ذلك، وحسن هذا الفعل لديهم وسَّله لهم).

(٢) جاء في حديث رافع بن خديج رضي الله عنه: «إنا نرجو أو نخاف العدو غدًا وليست معنا مدي، أفنذبح بالقصب؟» قال ﷺ: «ما أنهرَ الدمَ وذَكَرَ اسمَ الله عليه فكلوه، ليس السن والظفر. وسأحدثكم عن ذلك: أما السنُ فعظم، وأما الظفرُ فمُدَى الحَبَشَةِ».

[البخاري: الشربة، باب: قسمة الغنائم، رقم: ٢٣٥٦. مسلم: الأضاحي، باب: جواز الذبح بكل ما أنهر الدم، رقم: ١٩٦٨].

وَيُجْزَى الْأَصْطِيَادُ بِكُلِّ جَارِحَةٍ مُعْلَمَةٍ، مِنَ السَّبَاعِ وَمِنْ جَوَارِحِ الطَّيْرِ^(١).
 وشرائط تعليمها أربع: أن تكون إذا أرسلت استرسلت، وإذا رجرت
 انزجرت^(٢)، وإذا قتلت صيداً لم تأكل منه شيئاً، وأن يتكرر ذلك منها^(٣). فإن
 عُدت إحدى الشرائط لم يحل ما أخذته، إلا أن يدرك حياً فيُدغى^(٤).

= (مُدَى: جمع مُدَّة وهي السكين. أنهر الدم: أساله وصبه بكثرة، شبه بجري الماء في
 النهر. فمظلم: أي ولا يحل الذبح به. فمدى الحبشة: أي الحبشة يذبحون بالأظفار،
 وهم كفار، وقد نهيت عن التشبه بهم).
 دل الحديث على أنه يجزىء في الذبح ما ينهر الدم، أي يسيله بقوة، وقطع الحلقوم
 والمريء ينهر الدم، فأجزأ في الذبح، ولأن الحياة تفقد بقطعهما وتوجد بسلا متهما
 غالباً.

(١) أي بكل ذي ناب من الشهايم كالفهد والكلب، وذي مخلب من الطير. كالبازي
 والصقر.

والأصل في هذا: قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أُحِلَّ لَكُمْ قُلْ أُحِلَّ لَكُمْ كُلُّ حَيَوَانٍ مِمَّا كَلَلْتُمْ إِلَّا مَا كَلَلْتُمْ وَمَا عَلَّمْتُمْ مِنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّينَ يَقُولُونَ إِنَّهُ كَلَلُوا إِنَّمَا نَسَكُنَ عَلَيْهِمْ وَالْأَكْثَرُ أَسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَالْقَوْلُ إِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾ [المائدة: ٤].

(وما علمتم: أحل لكم صيد الحيوان الجارح الذي علمتموه. مكليين: من التكلب وهو
 تأديب الحيوان وترويضه أن يسترسل إذا أغري بالصيد وسلط عليه، واشتق من الكلب
 لأن التأديب في الكلاب لهذا أكثر).

(٢) أرسلت - أي أغريت وهيجت على الصيد - استرسلت، أي هاجت وانبعثت.
 وإذا رجرت أي استوقفت بما علّمت عليه، بعد عدوها إلى الصيد أو ابتداء انزجرت،
 أي رقت.

(٣) مرتين فأكثر، لأن المرة قد تقع اتفاقاً، فلا تدل على حصول التعلم، ويرجع في عدد
 المرات إلى أهل الخبرة بالحيوان الجارح المعلم.

(٤) والأصل في هذه الشروط: الآية السابقة، وأحاديث، منها:

ما رواه البخاري ومسلم عن عدي بن حاتم رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «إذا أرسلت كلبك
 وسميت، فأمسك وقتل، فكل. وإن أكل فلا تأكل، فإنما أمسك على نفسه».

[البخاري: الذبائح والصيد، باب: الصيد إذا غاب عنه...، رقم: ٥١٦٧. مسلم: الصيد=

وَتَجُوزُ الذَّكَاءُ بِكُلِّ مَا يَجْرَحُ، إِلَّا بِالسِّنِّ وَالظُّفْرِ^(١).
وَتَحِلُّ ذُكَاةُ كُلِّ مُسْلِمٍ وَكِتَابِي^(٢)، وَلَا تَحِلُّ ذَبِيحَةُ مَجُوسِيٍّ وَلَا وَثِي^(٣).
وَذُكَاةُ الْجَنِينِ بِذُكَاةِ أُمِّهِ، إِلَّا أَنْ يُوجَدَ حَيًّا فَيَذَكَّى^(٤).

- = والذبائح، باب: الصيد بالكلاب المعلمة، رقم: ١٩٢٩.
- وعن أبي ثعلبة الخشني رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «وما صِدَّتْ بقوسك فذكرت اسم الله فكل، وما صِدَّتْ بكلبك المعلم فذكرت اسم الله فكل، وما صِدَّتْ بكلبك الذي ليس بمعلم فأدركت ذكاته فكل» أي أدركته حيًّا وذبحته.
- [البخاري: الذبائح والصيد، باب: صيد القوس، رقم: ٥١٦١. مسلم: الصيد والذبائح، باب: الصيد بالكلاب المعلمة، رقم: ١٩٣٠.]
- (١) لأن الذبح بهم في معذب نحيوان، وهو في الغالب خنق على صورة الذبح.
- وسبق في حديث رافع بن خديج رضي الله عنه قوله ﷺ: «ما أنهرَ الدمَ وذكرَ اسمَ الله عليه فكلوه، ليس السن والظفر».
- فدل على أن الذبح بهما لا يجوز، ولو كانا مقلوعين. [انظر حاشية: ٢، صحيفة: ٢٥٨].
- (٢) يهودي أو نصراني، لقوله تعالى: ﴿إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ﴾ وهو خطاب للمسلمين.
- وقوله تعالى: ﴿وَتَلْعَامُ الْبَنِينَ أَبْوَابُ الْمَقَابِرِ﴾ [المائدة: ٥]. والمراد بالطعام هنا الذبائح.
- ولا فرق في الحل بين ذبيحة الذكر والأنثى بالإجماع.
- (٣) كعبدة الأوثان ونحوها، لمفهوم الآيات السابقة، فقد دلت هذه الآيات بمفهومها على أنه لا تحل ذبيحة غير المسلم والكتابي.
- ولأنه ﷺ كتب إلى مجوس ماجر يعرض عليهم الإسلام، فمن أسلم قبل منه، ومن أبى ضربت عليهم الجزية، على أن: لا تؤكل لهم ذبيحة، ولا تنكح لهم امرأة.
- قال البيهقي: هذا مرسل، وإجماع أكثر الأمة عليه يؤكد.
- [البيهقي الكبرى: الضحايا، باب: ما جاء في ذبيحة المجوس: ٢٨٥/٩].
- ومثل الوثني في عدم حل ذبحه المرتد، لأنه لا يقر على الدين الذي انتقل إليه.
- والملاحد، وهو الذي ينكر الأديان أو وجود الخالق سبحانه، لأنه لا ملة له، فلا تؤكل ذبيحة أحد من هؤلاء.
- (٤) أي يعتبر ذبح أمه ذبحاً له، إلا إن خرج حيًّا بعد ذبحها فيذبح.

وَمَا قُطِعَ مِنْ حَيٍّ فَهُوَ مَيْتٌ^(١)، إِلَّا الشُّعُورَ الْمُتَنَفِّعَ بِهَا فِي الْمَفَارِشِ
وَالْمَلَابِسِ^(٢).

= عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: سألتنا رسول الله ﷺ عن الجنين، فقال: «كلوه إن شئتم، فإن ذكاته ذكاة أمه» أي ذبح أمه ذبح له.
[أبو داود: الضحايا، باب: ما جاء في ذكاة الجنين، رقم: ٢٨٢٧. الترمذي: الصيد، باب: ما جاء في ذكاة الجنين، رقم: ١٤٧٦. ابن ماجه: الذبائح، باب: ذكاة الجنين ذكاة أمه، رقم: ٣١٩٩].

(١) أي له حكم ميتة هذا الحي، من حيث حل الأكل وعدمه، ومن حيث الطهارة والنجاسة، فما قطع من السمك يؤكل لحل ميتته كما سيأتي صحيفة (٢٦٣). وما قطع من إنسان فهو ظاهر كما علمت. (انظر حاشية: ٢، صحيفة: ١٢).
وأما غير السمك والإنسان فما قطع منه حال حياته فلا يؤكل، وهو نجس ولو كان من مأكول اللحم، إلا ما سيأتي استثناءه.

روى أبو داود والترمذي واللفظ له، وحسنه، عن أبي واقد الليثي رضي الله عنه قال: قدم النبي ﷺ المدينة، وهم يجبؤون أسنة الإبل، ويقطعون آليات الغنم، فقال: «ما قطع من البهيمة وهي حية فهي ميتة». ورواه ابن ماجه والحاكم وصححه.
وروى الحاكم وصححه عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ سئل عن جَبَابِ أسنة الإبل وآليات الغنم؟ قال: «ما قطع من حي فهو ميت». وروى مثله عن ابن عمر رضي الله عنهما. (جباب: مصدر من جب يجب إذا قطع).

[أبو داود: الضحايا، باب: في صيد قطع منه قطعة، رقم: ٢٨٥٨. الترمذي: الصيد، باب: ما قطع من الحي فهو ميت، رقم: ١٤٨٠. ابن ماجه: الصيد، باب: ما قطع من البهيمة وهي حية، رقم: ٣٢١٦. المستدرک: الأطعمة (٤/١٢٤). الذبائح (٤/٢٣٩).
(٢) وشرطها: أن تكون من حيوان مأكول اللحم شرعاً، وأن تقص منه حال حياته كما يفهم من كلامه، أو بعد ذبحه ذبحاً شرعياً، وأن لا تنفصل من الحي مع عضو منه.

وأما شعر الميتة غير الآدمي فهو نجس، ولا يطهر، لأنه لا يذبح.
والأصل في طهارة ما ذكر: قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّنْ يُّؤَيِّدُكُمْ سَكَناً وَجَعَلَ لَكُم مِّنْ جُلُودِ الْأَنْعَامِ بُيُوتًا تَتَوَفَّوْنَ فِيهَا يَوْمَ ظَمَأَنتُمْ وَيَوْمَ إِقَامَتِكُمْ وَمِنْ أَصْوَابِهَا وَأَوْبَارِهَا وَأَشْعَارِهَا أَتَتْكُمْ وَمَتَاعًا إِلَىٰ حِينٍ﴾ [النحل: ٨٠].

(فَضْلٌ) وَكُلُّ حَيَوَانٍ اسْتَطَابَتْهُ الْعَرَبُ فَهُوَ حَلَالٌ، إِلَّا مَا وَرَدَ الشَّرْعُ
بِتَحْرِيمِهِ، وَكُلُّ حَيَوَانٍ اسْتَخْبَنَتْهُ الْعَرَبُ ^(١) فَهُوَ حَرَامٌ، إِلَّا مَا وَرَدَ الشَّرْعُ
بِبَاحَتِهِ ^(٢).

وَيَحْرُمُ مِنَ السَّبَاعِ مَا لَهُ نَابٌ قَوِيٌّ يَغْدُو بِهِ ^(٣)، وَيَحْرُمُ مِنَ الطَّيُورِ مَا لَهُ
مِخْلَبٌ قَوِيٌّ يَجْرَحُ بِهِ ^(٤).

= (سَكَنًا: ملجأ تألفونه وتطمنون فيه . تستخفونها: تجدونها خفيفة في حملها ونصبها
ونقضها . ظعنكم: سيركم ورحيلكم في الأسفار . اثاثًا: أمتعة للبيوت . متاحًا: ما
تستعملون به باللبس وغيره . حين: مدة من الزمن حتى تبلى).
دلت الآية على حواز استعمال المذكورات، وذلك دليل طهارتها. وألحق بما ذكر ما يقوم
مقام الشعر من كل حيوان مأكول اللحم كالريش ونحوه.

(١) أي عدوه طيباً أو خبيثاً، واعتبر عرف العرب في هذا، لأنهم الذين خوطبوا بالشرع
أولاً، وفيهم بعث النبي ﷺ ونزل القرآن.

(٢) قال تعالى: ﴿يَتَذَكَّرُ لِمَاذَا أُولِيَ لَكُمْ مِنَ اللَّهِ الْحَقَّ لَعَلَّكُمْ أَتَقَاتُونَ﴾ [المائدة: ٤]. وقال تعالى:
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا مِن شَاكِرِينَ مَا رَزَقْنَاهُمْ وَأَشْكُرُوا لِلَّهِ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَشْكُرُونَ﴾
[البقرة: ١٧٢]. (الطييات: ما تستطيه النفوس السليمة وتشتهيه).

(٣) يسطو به على غيره ويفترسه، كالذئب والأسد والكلب.

(٤) روى البخاري ومسلم عن أبي ثعلبة الخشني رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ نهى عن أكل
كل ذي ناب من السباع.

وروى مسلم وأصحاب السنن، عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: نهى رسول الله ﷺ عن كل ذي
ناب من السباع، وعن كل ذي مخلب من الطيور. وعند أبي داود: عن أكل كل...
[البخاري: الذبائح والصيد، باب: أكل كل ذي ناب من السباع، رقم: ٥٢١٠. مسلم:
الصيد والذبائح، باب: تحريم أكل كل ذي ناب...، رقم: ١٩٣٢، ١٩٣٤. أبو داود:
الأطعمة، باب: النهي عن أكل السباع، رقم: ٣٨٠٣، ٣٨٠٥. النسائي: الصيد
والذبائح، باب: إباحة أكل لحوم الدجاج، رقم: ٤٣٤٨. ابن ماجه: الصيد، باب:
أكل كل ذي ناب من السباع، رقم: ٣٢٣٤.] =

وَيَحِلُّ لِلْمُضْطَرِّ فِي الْمَخْمَصَةِ: أَنْ يَأْكُلَ مِنَ الْمَيْتَةِ الْمُحَرَّمَةِ مَا يَسُدُّ بِهِ رَمَقَهُ^(١).
 وَلَنَا مَيْتَتَانِ حَلَالَانِ: السَّمَكُ وَالْجَرَادُ، وَدَمَانِ حَلَالَانِ: الْكَبِدُ وَالطَّحَالُ^(٢).
 (فَضْلٌ) وَالْأَضْحَى^(٣) سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ^(٤):

= (ناب: سن حاد يعدو به على فريسته . السباع: الحيوانات المفترسة . مغلب: ظفر يقطع به الجلد ويمزقه).

(١) أي ما يحفظ به قوته وبقيّة روحه، والرمق بقيّة الروح، ولا يتجاوز ذلك. ومثل الميتة في الحل كل ما حرم تناوله . والأصل في هذا:

قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَلْبَانُهُ وَالْأَلْبَانُ وَلَهُنَّ الْخَنَازِيرُ وَمَا أَيْلُ يَلْتَمِسُ أَلْبَانَهُ﴾. ثم قال: ﴿فَمَنْ

أَضْطَرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِإِيْتِهَا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [المائدة: ٣]

وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالْدَّمَ وَلَحْمَ الْخَنَازِيرِ وَمَا أَيْلُ يَتِمُّ إِلَى بَوْلٍ مِمَّنْ

أَضْطَرَّ غَيْرَ بِلَاحٍ وَلَا عَاوِلَاتٍ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [النحل: ١١٥].

(أهل لغير الله به: ما ذكر عليه عند الذبح غير اسم الله تعالى، من الإهلال وهو رفع الصوت . والمخمصة: شدة الجوع التي يخاف منها الموت أو المرض الشديد . غير متجانف لإثم: متجانف مائل، أي لا يريد المخالفة الموقعة في الإثم . بلاغ: مريد للمخالفة والمعصية، من البغي وهو الفساد . عاد: مجاوز للحد، من العدوان وهو الظلم ومجاوزة الحد في الحقوق).

(٢) عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «أُحِلَّتْ لَنَا مَيْتَتَانِ وَدَمَانِ: فَأَمَّا الْمَيْتَتَانِ فَالْحَوْتُ وَالْجَرَادُ، وَأَمَّا الدَّمَانُ فَالْكَبِدُ وَالطَّحَالُ».

[ابن ماجه: الأطعمة، باب: الكبد والطحال، رقم: ٣٣١٤. مسند أحمد: ٩٧/٢، واللفظ له].

ويحرم من السمك وغيره ما طفا على سطح الماء وانتفخ، إن غلب على الظن أنه يورث المرض.

(٣) وهي ما يذبح من الإبل أو البقر أو المعز أو الغنم يوم عيد الأضحى والأيام الثلاثة بعده، تقريباً إلى الله عز وجل. مأخوذة من الضحوة وهي امتداد النهار، وسميت بأول زمان فعلها وهو الضحى.

(٤) ودل على ذلك: آيات، منها: قوله عز وجل: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنْصِرْ﴾ [الكوثر: ٢]. =

وَيُجْزَى فِيهَا الْجَذَعُ مِنَ الضَّانِ^(١)، وَالثَّانِي مِنَ الْمَعَزِ، وَالثَّانِي مِنَ الْإِبِلِ، وَالثَّانِي مِنَ الْبَقَرِ^(٢). وَتُجْزَى الْبَدَنَةُ عَنْ سَبْعَةٍ، وَالْبَقَرَةُ عَنْ سَبْعَةٍ، وَالشَّاةُ عَنْ وَاحِدٍ^(٣).

= فإن المراد بالصلاة صلاة العيد، وبالنحر ذبح الأضحية، على أصح الأقوال لدى المفسرين.

ومن السنة: أحاديث كثيرة، منها: حديث أنس رضي الله عنه قال: ضحى النبي ﷺ بكبشين أملحين أقرنين، ذبحهما بيده، وسمى وكبر، ووضع رجله على صفاحهما. [البخاري: الأضاحي، باب: التكبير عند الذبح، رقم: ٥٢٤٥. مسلم: الأضاحي، باب: استحباب الضحية وذبحها مباشرة بلا توكيل...، رقم: ١٩٦٦. (الأملاح: من الضأن ما كان أبيض اللون، أو كان البياض فيه هو الغالب. والأقرن: ذو القرنين العظيمين. صفاحهما: جمع صفحة، وهي جانب العنق).

(١) الجذع: هي ما أتمت سنة وطعنت في الثانية، أو التي سقط مقدم أسنانها. والضأن: الغنم.

روى أحمد [٣٦٨/٦] والطبراني [في المعجم الكبير (١٦٤/٢٥) رقم (٣٩٧)] عن أم كرز الخزاعية رضي الله عنها: أن رسول الله ﷺ قال: «ضحوا بالجذع من الضأن، فإنه جائز». وعند أحمد [٢٥٤/٢] عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «نُغَمَّ أو: نعمت الأضحية الجذع من الضأن».

(٢) الثني من المعز والبقرة ما طعن في الثالثة، ومن الإبل ما طعن في السادسة. وجازت الأضحية بها بالإجماع.

(٣) البدنة: هي واحدة الإبل ذكرًا كان أم أنثى.

عن جابر رضي الله عنه قال: نحرنا مع رسول الله ﷺ عام الحديبية: البدنة عن سبعة، والبقرة عن سبعة.

[مسلم: الحج، باب: الاشتراك في الهدى...، رقم: ١٣١٨].

وعن عائشة رضي الله عنها قالت: ضحى رسول الله ﷺ عن نساؤه بالبقرة.

[البخاري: الأضاحي، باب: الأضحية للمسافر والنساء، رقم: ٥٢٢٨].

وفي الموطأ [الضحايا، باب: الشركة في الضحايا: ٤٨٦/٢]: أن أبا أيوب=

وَأَرْبَعٌ لَا تُجْزَى فِي الضَّحَايَا: الْعَوْرَاءُ الْبَيِّنُ عَوْرَتَاهَا، وَالْعَرْجَاءُ الْبَيِّنُ عَرَجُهَا،
وَالْمَرِيضَةُ الْبَيِّنُ مَرَضُهَا، وَالْعَجْفَاءُ الَّتِي ذَهَبَ مَخْهَا مِنَ الْهَزَالِ^(١).

وَيُجْزَى الْخَصِي^(٢)، وَالْمَكْسُورُ الْقَرْنُ، وَلَا تُجْزَى الْمَقْطُوعَةُ الْأُذُنُ وَلَا
الذَّنْبُ^(٣).

وَوُقْتُ الذَّبْحِ: مِنْ وَقْتِ صَلَاةِ الْعِيدِ^(٤)، إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ مِنْ آخِرِ أَيَّامِ

= الْأَنْصَارِيُّ رحمه الله قَالَ: (كُنَّا نَضْحِي بِالشَّاةِ الْوَاحِدَةِ، يَذْبَحُهَا الرَّجُلُ عَنْهُ وَعَنْ أَهْلِ
بَيْتِهِ، ثُمَّ تَبَاهَى النَّاسُ بَعْدَ، فَصَارَتْ مُبَاهَاةً). أَيِ صَارَتْ الْأَضْحِيَّةُ مَفَاخِرَةً بَيْنَ
النَّاسِ، لَا يَقْصِدُ السَّنَةَ. وَهَذَا لَا يَعْنِي تَرْكُهَا، بَلْ تَصْحِيحُ الْقَصْدِ وَإِخْلَاصُ النِّيَّةِ.

(١) وَالْأَصْلُ فِي مَنْعِ هَذِهِ الْأَرْبَعِ: مَا رَوَاهُ الشَّارِبِيُّ عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ:
«أَرْبَعٌ لَا تَجُوزُ فِي الْأَضْحَايِ: الْعَوْرَاءُ بَيِّنُ عَوْرَتَاهَا، وَالْمَرِيضَةُ بَيِّنُ مَرَضِهَا، وَالْعَرْجَاءُ
بَيِّنُ ظَلْعُهَا، وَالْكَسِيرُ - وَعِنْدَ التِّرْمِذِيِّ: الْعَجْفَاءُ - الَّتِي لَا تُتْقَى».

[أَبُو دَاوُدَ: الضَّحَايَا، بَابُ مَا يَكْرَهُ مِنَ الضَّحَايَا، رَقْمٌ: ٢٨٠٢. التِّرْمِذِيُّ: الْأَضْحَايِ،
بَابُ: مَا لَا يَجُوزُ مِنَ الْأَضْحَايِ، رَقْمٌ: ١٤٩٧. النَّسَائِيُّ: الضَّحَايَا، بَابُ: مَا نَهَى عَنْهُ
مِنَ الْأَضْحَايِ الْعَوْرَاءُ، رَقْمٌ: ٤٣٦٩. ابْنُ مَاجَهَ: الْأَضْحَايِ، بَابُ: مَا يَكْرَهُ أَنْ يَضْحَى
بِهِ، رَقْمٌ: ٣١٤٤].

(بَيْنُ: ظَاهِرٌ - ظَلَمَهَا: عَرَجُهَا - الْكَسِيرُ: مَكْسُورَةٌ إِحْدَى الْقَوَائِمِ - الْعَجْفَاءُ: الضَّعِيفَةُ
وَالْهَزِيلَةُ - لَا تُتْقَى: ذَهَبَ مَخْهَا أَيْ دَهْنُ عِظَامِهَا مِنَ الْهَزَالِ).

(٢) وَهُوَ الَّذِي رُضَّتْ خَصِيَّتَاهُ أَوْ قَطَعَتْ عُرُوقُهُمَا حَتَّى تَذْهَبَ شَهْوَةُ النَّزْوِ عَلَى الْأُنْثَى
لَدَيْهِ، لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يَقْصُصُ اللَّحْمَ.

رَوَى الْحَاكِمُ (فِي الْمُسْتَدْرَكِ: الْأَضْحَايِ: ٢٢٧/٤) عَنْ عَائِشَةَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنهما أَنَّ
رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم ضَحَى بِكَبْشَيْنِ سَبِينَيْنِ عَظِيمَيْنِ أَمْلَحَيْنِ أَقْرَنَيْنِ مُوجُوعَيْنِ، فَذَبَحَ أَحَدَهُمَا
فَقَالَ: «اللَّهُمَّ عَنْ مُحَمَّدٍ وَأُمِّهِ، مَنْ شَهِدَ لَكَ بِالتَّوْحِيدِ وَشَهِدَ لِي بِالْبَلَاغِ». [سَكَتَ عَنْهُ
الذَّهَبِيُّ].

(أَمْلَحَيْنِ: خَالِطَ بَيَاضُهُمَا سَوَادَ وَالْبَيَاضُ أَكْثَرُ - مُوجُوعَيْنِ: خَصِيَيْنِ).

(٣) كَلًّا أَوْ بَعْضًا، لِنَقْصِ اللَّحْمِ وَذَهَابِ جِزْءٍ مَأْكُولٍ مِنْهَا.

(٤) أَيِ مِنْ دُخُولِ وَقْتِ صَلَاةِ الْعِيدِ، وَهُوَ طُلُوعُ الشَّمْسِ وَمُضِيِّ وَقْتِ يَسَمُّ الصَّلَاةَ =

التشريق^(١).

وَيَسْتَحَبُّ عِنْدَ الذَّبْحِ خَمْسَةُ أَشْيَاءَ: التَّسْمِيَةُ، وَالصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ،
وَاسْتِقْبَالُ الْقِبْلَةِ، وَالتَّكْبِيرُ، وَالِدُعَاءُ بِالْقَبُولِ^(٢).

= والخطبتين، والأفضل فعلها بعد الفراغ من الصلاة وسماع الخطبتين.
دل على ذلك: ما رواه البراء رضي الله عنه قال: قال النبي ﷺ: «إن أول ما يبدأ به في يومنا هذا
أن نصلي، ثم نرجع فنتحرر، من فعله فقد أصاب سنتنا، ومن ذبح قبل فإِنَّمَا هُوَ لَحْمٌ قَدِمَهُ
لأَهْلِهِ، لَيْسَ مِنَ النَّسَكِ فِي شَيْءٍ». فقام أبو بردة بن نيار، وقد ذبح، فقال: إن عندي
جَذْعَةٌ؟ فقال: «اذبحها، ولن تجزي عن أحد بعدك».

[البخاري: الأضاحي، باب: سنة الأضحية، رقم: ٥٢٢٥. مسلم: الأضاحي، باب:
وقتها، رقم: ١٩٦٦].

(النسك: العبادة. جذعة: في رواية: عناقاً لنا جذعة، هي أحب إلي من شاتين.
والعناق هي الأنثى من ولد المعز، وجذعة: أي سقطت أسنانها اللبنية، وهي غير
الجذعة التي ستذكر بعد).

(١) أي الحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر من شهر ذي الحجة.
دل على ذلك: ما رواه جبير بن مطعم رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «وكل أيام التشريق
ذبح» أي وقت للذبح.
[موارد الظمان إلى زوائد ابن حبان: الحج، باب: ما جاء في الوقوف بعرفة والمزدلفة،
رقم: ١٠٠٦].

(٢) قال تعالى: ﴿تَكْلُوا مِنَّمَا ذَكَرَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ﴾ [الأنعام: ١١٨].
وفي حديث أنس رضي الله عنه وسمى وكبر. [انظر صحيفة: ٢٦٤، أعلى الحاشية]. وعند
مسلم: أنه ﷺ قال: «باسم الله والله أكبر».
وعنده أيضاً: أنه ﷺ ضحى بكبش، وقال عند ذبحه: «باسم الله، اللهم تقبل من محمد،
وآل محمد، ومن أمة محمد». فدل على استحباب الدعاء بالقبول عند الذبح.
[مسلم: الأضاحي، باب: استحباب الضحية وذبحها مباشرة بلا توكيل...، رقم:
١٩٦٦، ١٩٦٧].

وكذلك يستحب له أن يصلي على النبي ﷺ، لأنه محل شرع فيه ذكر الله تعالى، فيشرع
فيه ذكر نبيه ﷺ بالصلاة عليه، كالأذان =

ولا يأكلُ الْمُضْحِي شَيْئاً مِنَ الْأَضْحِيَّةِ الْمَنْدُورَةِ^(١)، ويأكلُ مِنَ الْأَضْحِيَةِ الْمَنْطُوعِ بِهَا^(٢)،

= ويستحب أن يستقبل القبله عند الذبح، لأنها أشرف الجهات، فهي أولى أن يتوجه إليها في القربات، ويكون الاستقبال بمذبح الذبيحة، فيتحقق الاستقبال من الذابح أيضاً. (١) وهي التي أوجبها على نفسه، كأن قال: لله علي أن أضحي هذا العام، أو بهذه الشاة، أو: إن شفى الله مريضى هذا، ونحوه. أو قال: جعلت هذه الشاة أضحية. ومثل الأكل الانتفاع، فليس له أن يتنفع بجلدها مثلاً، بل عليه أن يتصدق به، فلو أكل منها شيئاً أو انتفع به ضمنه بالبدل أو بالقيمة.

(٢) روى البخاري ومسلم عن سلمة بن الأكوع رضي الله عنه قال: قال النبي ﷺ: «من ضحى منكم فلا يصبحن بعد ثالثة وفي بيته منه شيء». فلما كان العام المقبل، قالوا: يا رسول الله، نفعل كما فعلنا عام انماضي؟ قال: «كنوا وأطعموا وادخروا، فإن ذلك العام كان بالناس جهد، فأردت أن تُعينوا فيها». [البخاري: الأضاحي، باب: ما يؤكل من لحوم الأضاحي، وما يتزود منها، رقم: ٥٢٤٩. مسلم: الأضاحي، باب: بيان ما كان من النهي عن أكل لحوم الأضاحي، رقم: ١٩٧٤].

وله أيضاً أن يهدي منها إلى الأغنياء، ويسن أن لا يزيد في الأكل أو الإهداء على الثلث، والتصدق أفضل من الإهداء.

والأفضل أن يأكل القليل منها تبركاً ويتصدق بالباقي، اقتداء به ﷺ، فقد جاء في حديث جابر رضي الله عنه [عند مسلم: الحج، باب: حجة النبي ﷺ، رقم: ١٢١٨]: ثم أمر من كل بدنة ببضعة، فجعلت في قدر فطبخت، فأكلا من لحمها وشربا من مرقها. (فاكلا: أي النبي ﷺ وعلي رضي الله عنه).

وروى البيهقي (٣/ ٢٨٣): صلاة العيدين، باب: يترك الأكل يوم النحر حتى يرجع عن بريدة ﷺ: أنه ﷺ كان يأكل من كبدة أضحيته.

ويجب التصديق ببعضها ولو لفقير واحد على الأصح في المذهب، لقوله تعالى: ﴿فَكُلُوا مِنَّا وَلَطَعَمُوا لِبَنَاتِنَا لَلْفَقِيرِ﴾ [الحج: ٢٨]. (البائس: شديد الحاجة).

ولم يجب الأكل منها كما وجب إطعام الفقير، لقوله تعالى: ﴿جَعَلْنَاهَا لَكُمُ﴾ [الحج: ٣٦] وما جعل للإنسان فهو مخير بين أخذه وتركه.

... وَلَا يَبِيعُ مِنَ الْأَضْحِيَّةِ شَيْئاً^(١) وَيُطْلَعُ الْفُقَرَاءُ وَالْمَسَاكِينُ^(٢).
(فَضْلٌ) وَالْعَقِيقَةُ مُسْتَحَبَّةٌ، وَهِيَ: الذَّيْبَةُ عَنِ الْمَوْلُودِ يَوْمَ سَابِعِهِ^(٣). وَيُذْبَحُ

(١) ولو جلدها، ويحرم ذلك، وليس له إعطاؤه أجره للجزار.
والأصل في هذا: ما رواه البيهقي [الضحايا، باب: لا يبيع من أضحيته شيئاً.. (٢٩٤/٩)]
عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «من باع جلد أضحيته فلا أضحية له».
وإن كانت غير مندورة أو واجبة جاز له الانتفاع بجلدها، فإن كانت مندورة أو واجبة كما
سبق في حاشية (١) من الصحيفة السابقة وجب عليه التصديق به.
(٢) كما سبق في الحاشية قبل السابقة.

(٣) العقيقة - في اللغة - مشتقة من العَقَّ، وهو الشق والقطع. وهي اسم للشعر الذي
يكون على رأس المولود حين ولادته، سمي بذلك لأنه يحلق ويقطع.
وشرعاً: هي الذبيحة التي تذبح عند حلق شعر المولود. سميت بذلك لأنها يقطع مذهبها
ويشق عند الحلق.
وقد تطلق في أيامنا على الذبيحة التي تذبح بمناسبة الولادة، ولو لم يكن حلق، أو لم
يكن الذبح في يوم معين.
ويستحب تسميتها: نسيكة أو ذبيحة.
ودليل ذلك:

ما رواه أبو داود [الأضاحي، باب: في العقيقة، رقم: ٢٨٤٢] عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه
قال: سئل رسول الله ﷺ عن العقيقة، فقال: «لا يحب الله العقوق». كأنه كره الاسم،
وقال: «من ولد له ولد فأحب أن ينسك عنه فلينسك: عن الغلام شاتان مكافئتان، وعن
الجارية شاة».

وهي سنة مؤكدة، يطالب بها ولي المولود الذي ينفق عليه.
وإنما لم يقل العلماء بوجوب العقيقة، لأنها إراقة دم بغير جناية، ولا نذر، فلم تجب،
كالأضحية.

ودل على عدم وجوبها أيضاً: حديث أبي داود السابق: «من ولد له مولود فأحب أن
ينسك عنه فلينسك».

ويستحب أن يحلق شعره أيضاً يوم سابعه، ويتصدق بزنته ذهباً أو فضة، ذكرراً كان
المولود أم أنثى. والأصل في مشروعية ما ذكر واستحبابه: =

عن الغلام شاتان، وعن الجارية شاة، ويُطعمُ الفقراءُ والمساكينُ^(١).

= ما رواه سلمان بن عامر الضبي رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «مع الغلام عقيقة، فأهريقوا عنه دماً، وأميطوا عنه الأذى».

[البخاري: العقيقة، باب: إمطة الأذى عن الصبي في العقيقة، رقم: ٥١٥٤].
(فأهريقوا: أسيلوا، والمراد: اذبحوا. أميطوا: أزيلوا. الأذى: قيل: هو الشعر الذي يكون على رأسه عند الولادة، وقيل: قلفة الذكر التي تقطع عند الختان).
وما رواه سمره رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «الغلام مُرْتَهَنٌ بعقيقته، يذبح عنه يوم السابع، ويسمى، ويحلق رأسه».

[الترمذي: الأضاحي، باب: ما جاء في العقيقة، رقم: ١٥٢٢، وقال: حسن صحيح.
أبو داود: الضحايا، باب: في العقيقة، رقم: ٢٨٣٧، ٢٨٣٨. النسائي: العقيقة، باب: متى يعق. رقم: ٤٢٢٠، ٤٢٢١. ابن ماجه: الذبائح. باب: لعقيقة، رقم: ٣١٦٥].
(مرتّهن بعقيقته: أي لا يشفع في والديه يوم القيامة إن لم يُعق عنه، وقيل: تنشئه تنشئة صالحة، وحفظه حفظاً كاملاً، مرهون بالذبح عنه).

وعن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال: عى رسول الله ﷺ عن الحسين بشاة، وقال: «يا فاطمة، احلقي رأسه، وتصدقي بزنة شعره». فوزّنه، فكان وزنه درهماً.
[أخرجه الحاكم في المستدرک: الذبائح (٢٣٧/٤) وسكت عنه الذهبي].
(١) روى ابن ماجه [الذبائح، باب: العقيقة، رقم: ٣١٦٣] عن عائشة رضي الله عنها قالت: أمرنا رسول الله ﷺ أن نعق عن الغلام شاتين، وعن الجارية شاة.

وعند الترمذي [الأضاحي، باب: ما جاء في العقيقة، رقم: ١٥١٣]: أن رسول الله ﷺ أمرهم: عن الغلام شاتان مكافئتان، وعن الجارية شاة. وقال: حسن صحيح.
وعند أبي داود [الضحايا، باب: في العقيقة، رقم: ٢٨٣٤]. والنسائي [العقيقة، باب: كم يعق عن الجارية، رقم: ٤٢١٧، ٤٢١٨] مثله من حديث أم كرز الكعبية رضي الله عنها.
(الغلام: الذكر. الجارية: الأنثى. مكافئتان: متساويتان).
ولو ذبح شاة واحدة عن الذكر أتى بأصل السنة، لما مر في حديث الحاكم عن علي رضي الله عنه: أنه ﷺ عى عن الحسين بشاة.

وإذا تعدد المولود تعددت الشياء بحسب المولودين:

عن ابن عباس رضي الله عنه قال: عى رسول الله ﷺ عن الحسن والحسين رضي الله عنهما بكبشين كبشين.
[النسائي: العقيقة، باب: كم يعق عن الجارية، رقم: ٤٢١٩].

كتاب السبق والرمي

وَتَصِحُّ الْمُسَابَقَةُ عَلَى الدَّوَابِّ وَالْمُنَازِلَةِ بِالسَّهَامِ^(١): إِذَا كَانَتْ الْمَسَافَةُ

(١) والمسابقة: من السَّبق، وهو التَّقدُّم، وتكون على الخيل ونحوها. والمنازلة: المراماة، بمعنى المغالبة، من التَّضَلُّع، هو الرمي، وتناضل القوم تراموا، لتظهر مهارة كل منهم في الرمي. وتكون على السهام ونحوها. وهما سنة إن كانا يقصد التَّأهَّب للجِّهَاد، وإلا فهما مباحان، ما لم يقصد بهما محرماً كقطع الطريق، أو المفاخرة والتعالي فيحرمان.

والأصل في مشروعيتهما:

قوله تعالى: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْغَيْلِ تُهْجُونَ يَوْمَ عَدُوِّ أَعَادُوا لَكُمْ﴾ [الأنفال: ٦٠] فقد فسر النبي ﷺ القوة بالرمي فقال: «ألا إن القوة الرمي، ألا إن القوة الرمي، ألا إن القوة الرمي».

وقال ﷺ: «ستفتح عليكم أرضون، ويكفيكم الله، فلا يعجز أحدكم أن يلهو بأسنانيه». [مسلم: الإمارة، باب: فضل الرمي والحث عليه وذم من علمه ثم نسيه، رقم: ١٩١٧، ١٩١٨، عن عتبة بن عاصم].

وروى البخاري عن سلمة بن الأكوع ﷺ قال: مر النبي ﷺ على نفر من أسلم ينتضلون، فقال النبي ﷺ: «ارموا بني إسماعيل، فإن أباكم كان رامياً، ارموا وأنا مع بني فلان». قال: فأمسك أحد الفريقين بأيديهم، فقال رسول الله ﷺ: «مالك لا ترمون». قالوا: كيف نرمي وأنت معهم؟ فقال النبي ﷺ: «ارموا فأنا معكم كلكم».

[البخاري: الجهاد، باب: التحريض على الرمي، رقم: ٢٧٤٣]. (نفر: من ثلاثة إلى عشرة من الرجال. أسلم: اسم لقبيلة كانت مشهورة. إسماعيل: أي ابن إبراهيم ﷺ، فإنه أبو العرب. فأمسك: أمسكوا عن الرمي).

وروى البخاري ومسلم عن ابن عمر ﷺ: أن رسول الله ﷺ سابق بين الخيل التي أضمرت من الحفيا، وأمدّها ثنية الوداع، وسابق بين الخيل التي لم تُضَمَّرْ من الثنية إلى مسجد بني زريق، وأن عبد الله بن عمر ﷺ كان فيمن سابق بها.

[البخاري: المساجد، باب: هل يقال مسجد بني فلان، رقم: ٤١٠. مسلم: الإمارة، باب: المسابقة بين الخيل وتضميرها، رقم: ١٨٧٠].

مَعْلُومَةٌ^(١)، وَصِفَةُ الْمُنَاضِلَةِ مَعْلُومَةٌ^(٢).

= (اضمرت وضمزت: سمت أولاً، ثم قلل علفها وأدخلت مكاناً وجللت حتى يكثر عرقها ويجف، فيذهب رَعْلُها ويقوى لحمها ويشد جريها . الحفياء: موضع بقرب المدينة . أمدها: غايتها ونهاية مسافة سبقتها . الثنية: أي ثنية الوداع، وهي في الأصل الطريق إلى الجبل أو فيه) .

وتجوز المسابقة والمناضلة على شرط مال بالشروط الآتية التي سيذكرها المصنف، وتسمى عندئذ رهاناً. روى الإمام أحمد في مسنده [٣/ ١٦٠] عن أنس بن مالك رضي الله عنه، وقد مثل: هل كنتم تراهنون على عهد رسول الله ﷺ؟ فقال: نعم، لقد راهن على فارس له يقال له سبحة، فسبق الناس، فهش لذلك وأعجبه.

(لقد راهن: أي رسول الله ﷺ . سبحة: من قولهم: فارس سباح، إذا كان حسن مد اليدين في الجري . فهش: تبسم وأظهر ارتياحه).

وتكونان في جميع آلات الحرب ومعداتها وما يتنفع به فيها، لما رواه أصحاب السنن، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لَا سَبَقَ إِلَّا فِي خَفٍّ، أَوْ حَافِرٍ، أَوْ نَصْلٍ». وفي رواية عند النسائي: «لَا يَحِلُّ سَبَقٌ إِلَّا عَلَى خَفٍّ أَوْ حَافِرٍ».

[أبو داود: الجهاد، باب: في السبق، رقم: ٢٥٧٤. الترمذي: الجهاد، باب: ما جاء في الرهان والسبق، رقم: ١٧٠٠. النسائي: الخيل، باب: السبق، رقم: ٣٥٨٥، ٣٥٨٨. ابن ماجه: الجهاد، باب: السبق والرهان، رقم: ٢٨٧٨، وليس عنده لفظ: «أو نصل»].

(سَبَقٌ: هو المال المشروط في السَّبَق . خَفٍّ: أي ذي خف والمراد الإبل . حافر: ذي حافر والمراد الخيل وما يلحق بها . نصل: القسم الذي يجرح من السيف والرمح والسهم ونحوها، والمراد الرمي بها. وقوله في رواية النسائي: لَا يَحِلُّ.. أي بالنسبة للدواب).

فصار معنى الحديث: لَا يَحِلُّ أَخْذُ الْمَالِ بِالْمَرَاهَنَةِ إِلَّا فِي الثَّلَاثَةِ الْمَذْكُورَةِ، وَقَدْ كَانَتْ أَلَّةُ الْحَرْبِ وَعِدَّتُهُ، فَيُلْحَقُ بِهَا كُلُّ مَا كَانَ كَذَلِكَ حَسَبَ الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ.

وأما غير ما ذكر فلا يجوز أخذ المال عليه، ويجوز التسابق فيه بغير شرط المال، شريطة أن لَا يَكُونُ فِيهِ إِيْذَاءٌ لِلْإِنْسَانِ أَوْ تَعْذِيبٌ لِحَيَوَانَ.

(١) انظر حديث ابن عمر رضي الله عنهما في الحاشية السابقة.

ويخرجُ العَوْضَ^(١) أَحَدُ الْمُتَسَابِقِينَ، حَتَّى إِنَّهُ إِذَا سَبَقَ اسْتَرْدَّهُ، وَإِنْ سَبَقَ أَخَذَهُ صَاحِبُهُ لَهُ. وَإِنْ أَخْرَجَاهُ مَعاً لَمْ يُجْزَ^(٢)، إِلَّا أَنْ يَدْخُلَا بَيْنَهُمَا مُحَلَّلاً^(٣)، فَإِنْ سَبَقَ أَخَذَ الْعَوْضَ^(٤)، وَإِنْ سَبَقَ لَمْ يَغْرَمْ.

(١) كعمرة الغرض وصفته وكيفية الرمي، ونحو ذلك.

(٢) المال المشروط في المسابقة.

(٣) لأن كلا منهما على خطر أن يغرم أو يفرم، وهذا قمار فلا يجوز، وجاز من أحدهما لانتفاء صورة المقامرة المذكورة.

ويجوز أن يكون العوض مشروطاً من غيرهما، كأن يشترط الإمام من بيت المال، أو أحد الرعية من ماله. للسابق منهما، أو لأحد المتسابقين.

(٤) أي شخصاً ثالثاً يكافئهما في شروط المسابقة، وسمي محلاً لأنه يجعل العقد حلالاً، لانتفاء صورة المقامرة بوجوده على الوجه المذكور.

(٥) المشروط منهما إن سبقهما، وإن سبق مع أحدهما أخذ العوض المشروط من الآخر. وانتفت المقامرة في الصور المذكورة، لأنه لم يكن كل من المتسابقين على خطر الربح أو الخسارة، وإنما إما أن يربح ولا خسارة، أو يخسر ولا ربح.

فائدة: في الترية الرياضية مع حسن المعاشرة الزوجية:

أخرج أحمد رحمه الله تعالى في مسنده [٢٦٤/٦] عن عائشة رضي الله عنها قالت: خرجت مع النبي ﷺ في بعض أسفاره، وأنا جارية لم أحمل اللحم ولم أبدن، فقال للناس: «تقدموا». فتقدموا، ثم قال لي: «تعالني حتى أسابقك». فسابقته فسبقت، فسكت عني، حتى إذا حملت اللحم وبدنت ونسيت، خرجت معه في بعض أسفاره، فقال للناس: «تقدموا». فتقدموا، ثم قال: «تعالني حتى أسابقك». فسابقته فسبقتي، فجعل يضحك وهو يقول: «هذه بتلك».

(لم أحمل اللحم: أي لم أَسْمَن، وفي معناها: أبدن، أي لم يتضخم بدني ويسمن. نسيت: ما كان من سبقي له قبل. هذه بتلك: أي لقد تكافأت معك فسبقتي لك الآن مقابل سبقتك لي قبل).

كتاب الإيمان والنذور

لَا يَنْتَفَعِدُ الْيَمِينُ إِلَّا بِاللَّهِ تَعَالَى أَوْ بِاسْمِ مِنْ أَسْمَائِهِ، أَوْ صِفَةٍ مِنْ صِفَاتِ ذَاتِهِ^(١).

(١) اليمين هي الحلف، سميت بذلك لأنهم كانوا إذا تحالفوا أخذ كل يمين صاحبه. ولا تنعقد أي لا تصح ولا ترتب عليها آثارها المعتمدة شرعاً - إلا إذا كانت بما يدل على ذات الله تعالى، كقوله: والله، أو باسم خاص به، كقوله: والإله، ومالك يوم الدين، أو بصفة من صفاته، كقوله: والرحمن، والحي الذي لا يموت، ونحو ذلك. والحلف بغير ما سبق حرام ومعصية.

والأصل في هذا:

ما رواه البخاري ومسلم عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما: أن رسول الله ﷺ أدرك عمر بن الخطاب، وهو يسير في ركب، يحلف بأييه، فقال: «ألا، إن الله ينهاكم أن تحلفوا بآبائكم، من كان حالفاً فليحلف بالله أو ليصمت».

قال عمر: فوالله ما حلفت بها منذ سمعت النبي ﷺ، ذاكراً ولا أثراً. وروى البخاري عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: كانت يمين النبي ﷺ: «لا ومقلب القلوب». وثبت في أحاديث عند البخاري وغيره: أنه ﷺ قال في حلفه: «والذي نفسي بيده.. والذي نفس محمد بيده..».

[البخاري: الإيمان والنذور، باب: كيف كانت يمين النبي ﷺ، وباب: لا تحلفوا بآبائكم، رقم: ٦٢٥٣، ٦٢٥٥، ٦٢٧٠. مسلم: الإيمان، باب: النهي عن الحلف بغير الله تعالى، رقم: ١٦٤٦].

(ركب: جمع راكب وهو المسافر حال ركوبه. ذاكراً: قائلاً لها من قبل نفسي. أثراً: حاكياً وناقلاً لها عن غيره).

ويكره الحلف لغير حاجة، قال تعالى: ﴿وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْشَكُمْ لَأَتَذِقَكُمْ أَنْ تُبْذَرُوا وَتُؤْمِلُوا بَيْنَ الْأَثَانِ﴾ [البقرة: ٢٢٤] (حُرْثَة:.. تعرضوا لذكره لهذه الأغراض). وروى البخاري ومسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «الحلف مَنَفَقَةٌ لِلسُّلْعَةِ، مَمَحَقَةٌ لِلْبَرَكَةِ».

[البخاري: البيوع، باب: ﴿يَمَحُ اللَّهُ الْبَرَكَةَ﴾ [البقرة: ٢٧٦] رقم: ١٩٨١. مسلم: المساقاة، باب: النهي عن الحلف في البيع، رقم: ١٦٠٦]. =

وَمَنْ حَلَفَ بِصَدَقَةِ مَالِهِ^(١) : فَهُوَ مُخَيَّرٌ بَيْنَ الصَّدَقَةِ^(٢) ، أَوْ كَفَّارَةِ الْيَمِينِ^(٣) .
وَلَا شَيْءَ فِي لَعْنِ الْيَمِينِ^(٤) . وَمَنْ حَلَفَ أَنْ لَا يَفْعَلَ شَيْئًا ، فَأَمْرٌ غَيْرُهُ بِفَعْلِهِ لَمْ

= (للسلمة : ما يباع ويشتري من المتاع . محقة : مذهبة . للبركة : الزيادة والنماء) .

(١) كَانَ قَالَ : اللَّهُ عَلَيَّ أَنْ أَتَصَدَّقَ بِمَالِي إِنْ فَعَلْتُ كَذَا ، وَمِثْلُهُ : أَنْ أَصُومَ يَوْمًا ، وَنَحْوُ ذَلِكَ ، وَيُسَمَّى يَمِينِ اللَّجَاجِ وَالغَضَبِ ، كَمَا يُسَمَّى نَذْرُ اللَّجَاجِ وَالغَضَبِ ، لِشَبْهِهِ بِالنَّذْرِ مِنْ حَيْثُ الْإِلْتِزَامُ بِقَرْبَةٍ ، وَشَبْهِهِ بِالْيَمِينِ مِنْ حَيْثُ تَأْكِيدُ الْمَنْعِ مِنَ الْفِعْلِ أَوْ التَّرَكِّ ، وَهُوَ إِلَى النَّذْرِ أَقْرَبُ وَبِهِ أَشْبَهُهُ . وَأَضِيفَ إِلَى اللَّجَاجِ وَهُوَ التَّمَادِي فِي الْخُصُومَةِ وَإِلَى الْغَضَبِ ، لِأَنَّهُ غَالِبًا يَحْصُلُ عَنْهُمَا .
(٢) أَيِ التَّصَدَّقِ بِمَالِهِ ، أَوْ تَفْذِيرِ مَا التَزَمَهُ مِنَ الْقُرْبَاتِ .

(٣) لِمَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ [النَّذْرُ ، بَابُ : فِي كَفَّارَةِ النَّذْرِ ، رَقْمُ : ١٦٤٥] عَنْ عَقَّةِ بْنِ عَامِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « كَفَّارَةُ النَّذْرِ كَفَّارَةُ الْيَمِينِ » .

قَالَ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي شَرْحِ مُسْلِمَ : اِخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي الْمُرَادِ بِهِ ، فَحَمَلَهُ جُمْهُورُ أَصْحَابِنَا عَلَى نَذْرِ اللَّجَاجِ ، وَهُوَ أَنْ يَقُولَ إِنْسَانٌ يَرِيدُ الْإِمْتِنَاعَ مِنْ كَلَامٍ زَيْدٍ مِثْلًا : إِنْ كَلِمَتُ زَيْدًا مِثْلًا فَلِلَّهِ عَلَيْهِ حَجَّةٌ ، أَوْ غَيْرَهَا ، فَيَكْلِمُهُ ، فَهُوَ بِالْخِيَارِ بَيْنَ كَفَّارَةِ يَمِينٍ وَبَيْنَ مَا التَزَمَهُ ، هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ فِي مَذْهَبِنَا .

(٤) وَهُوَ مَا يَجْرِي عَلَى اللِّسَانِ دُونَ قَسْدِ الْحَلْفِ ، أَوْ قَسْدِ الْحَلْفِ عَلَى شَيْءٍ فَسَبَقَ لِسَانُهُ إِلَى غَيْرِهِ ، فَلَا كَفَّارَةَ فِيهِ وَلَا إِثْمَ .

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِالْفُتُوِّ فِيْ أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ ﴾ [المائدة : ٨٩] . أَيِ بِمَا قَصَدْتُمُوهُ مِنَ الْإِيمَانِ وَأَكْتَمْتُمُوهُ . بِدَلِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِالْفُتُوِّ فِيْ أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ ﴾ [البقرة : ٢٢٥] أَيِ قَصَدْتُمُوهُ وَعَزَمْتُمْ عَلَيْهِ ، وَكَسَبَ الْقَلْبُ هُوَ الْعَزَمَ وَالنَّيَّةَ .

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : أَنْزَلَتْ هَذِهِ آيَةُ : ﴿ لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِالْفُتُوِّ فِيْ أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ ﴾ فِي قَوْلِ الرَّجُلِ : لَا وَاللَّهِ ، وَبَلَى وَاللَّهِ .

[البخاري : التفسير / المائدة ، بَابُ : ﴿ لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِالْفُتُوِّ فِيْ أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ ﴾ رَقْمُ : ٤٣٣٧] .

وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ حِبَّانَ عَنْ عَطَاءٍ فِي اللُّغُوِّ فِي الْيَمِينِ ، قَالَ : قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : إِنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « هُوَ كَلَامُ الرَّجُلِ فِي بَيْتِهِ ، كَلَامُ اللَّهِ ، وَبَلَى وَاللَّهِ » .

[أَبُو دَاوُدَ : الْإِيمَانُ وَالنَّذْرُ ، بَابُ : لَعْنُ الْيَمِينِ ، رَقْمُ : ٣٢٥٤ . الْإِحْسَانُ بِتَرْتِيبٍ =

يَحْنَثُ^(١)، وَمَنْ حَلَفَ عَلَى فِعْلٍ أَمْرَيْنِ فَقَعَلَ أَحَدَهُمَا لَمْ يَحْنَثْ^(٢).

وَكَفَّارَةُ الْيَمِينِ^(٣) هُوَ مُخَيَّرٌ فِيهَا بَيْنَ ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ: عَثْرٌ رَقِبةٌ مُؤَمَّنةٌ، أَوْ إِطْعَامٌ

= صحيح ابن حبان: الإيمان، باب: ذكر الأخبار عن وصف اللغو الذي لا يؤاخذ الله العبد به في كلامه: ٢٦٩/٦، الحديث: [٤٣١٨].

(١) من الحنث وهو عدم الوفاء بموجب اليمين، والحنث في الأصل الذنب، وأطلق على ما ذكر لأنه سبب له. ولم يحنث في الصورة المذكورة، لأنه لم يباشر الفعل، والفعل ينسب إلى من يباشره، وهو قد حلف على فعل نفسه حقيقة، فلا يحنث بفعل غيره.

(٢) وذلك كما لو حلف: لا يلبس هذين الثوبين، أو: لا يكلم زيداً وعمراً، فلبس أحد الثوبين أو كلم أحد الرجلين، فلا يحنث، لأن يمينه واحدة على مجموع الأمرين. أما لو قال: والله لا ألبس هذا ولا هذا، أو لا أكلم هذا ولا عمراً، فيحنث بلبس أحد الثوبين أو تكليم أحد الرجلين، لأن إعادة حرف النفي جعلت كلاً منهما مقصوداً باليمين على انفراد.

(٣) أي المنعقدة، وهي التي يجري لفظها على لسانه ويقصدها في قلبه، فإن لم يبر بها، أي يعمل بموجبها، وجبت عليه الكفارة، لقوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ يُؤْخَذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ﴾ [المائدة: ٨٩]. أي بما قصدتموه من الإيمان وأكدرتموه، بدليل قوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ يُؤْخَذُكُمْ بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٥]. أي قصدتموه وعزمت عليه، وكسب القلب هو العزم والنية.

وتكون اليمين المنعقدة على الماضي وعلى المستقبل، فإن كانت على الماضي وتعمد فيها الكذب فهي اليمين الغموس، وهي من الكبائر، ففيها الإثم بالإضافة إلى وجوب الكفارة، وسميت الغموس لأنها تغمس صاحبها في النار إن لم يتب منها. روى البخاري عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «الكبائر: الإشراك بالله، وعقوق الوالدين، وقتل النفس، واليمين الغموس».

[البخاري: الإيمان والنذور، باب: اليمين الغموس، رقم: ٦٢٩٨].

(الكبائر: جمع كبيرة، وهي معصية أوعده الشارع عليها بخصوصها. حقوق الوالدين: قطع الصلة بينه وبينهما، والإساءة إليهما وعدم البر بهما. قتل النفس: المعصومة بدين أو عهد، ظلماً. اليمين الغموس: هي الحلف على أمر وهو يعلم أنه كاذب فيه، سميت بذلك لأنها تغمس صاحبها في النار).

عشرة مَسَاكِينَ كُلِّ مَسْكِينٍ مَدًّا، أَوْ كَسَوْتُهُمْ ثَوْبًا ثَوْبًا، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ^(١).

(فَضْلٌ) وَالتَّنْذِرُ يَلْزَمُ فِي الْمُجَازَاةِ عَلَى مُبَاحِ وَطَاعَةِ^(٢)، كَقَوْلِهِ: إِنْ شَفَى اللَّهَ

(١) (مَدًّا) كِيلٌ مَعْرُوفٌ يَسَاوِي مَكْعَبًا طَوْلَ حَرْفِهِ (٩) سَمٍ، وَيَتَسَعُ ٦٠٠ غَرَامٌ تَقْرِيْبًا. (ثَوْبًا) يَقَعُ عَلَيْهِ اسْمُ الْكَسْوَةِ مِمَّا يَتَنَادَى لِبَسِهِ. (لَمْ يَجِدْ) أَيَّ كَانَ عَاجِزًا عَنْ كُلِّ مَنْ الْعَتَقَ وَالْإِطْعَامَ وَالْكَسْوَةَ. وَلَا يَشْتَرِطُ التَّابِعُ فِي صَوْمِ الْأَيَّامِ الثَّلَاثَةِ. وَالْأَصْلُ فِي هَذَا: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَكُنْتُمْ أَطْعَامًا عَشْرَةً مَسْكِينٍ مِنْ أَوْسَطِ مَا تَطْلُبُونَهُ مِنْ أَهْلِكُمْ أَوْ كَسَوْتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرَ رَقَبَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ذَلِكَ كَفْرَةٌ أَمِّنْتُمْكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ﴾ [المائدة: ٨٩].

(أَوْسَطُ): الْاَوْسَطُ الْمَعْتَادُ وَالْمَالُوفُ لَامِثَالِكُمْ، بِدُونِ إِسْرَافٍ وَلَا تَقْتِيرٍ. أَقُولُ: وَيَنْبَغِي أَنْ يَرَاعَى فِي هَذِهِ الْأَيَّامِ: أَنَّهُ قَلِمًا يَكْتَفِي أَحَدٌ فِي طَعَامِهِ حَتَّى الْفُقَرَاءُ بِمَا يَذْكُرُهُ الْفُقَهَاءُ مِنْ مَدِّ قَمِيحٍ أَوْ تَمْرٍ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ، فَعَلَى الْمَكْفُرِ أَنْ يَأْخُذَ هَذَا بِعَيْنِ الْإِعْتِبَارِ، فَيُعْطِيَ عَنِ إِطْعَامِ كُلِّ مَسْكِينٍ مَتَوَسِّطَ نَفَقَتِهِ الْيَوْمِيَّةِ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ. تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ: أَيُّ تَخْلِيصِ إِنْسَانٍ مَمْلُوكٍ مِنَ الرِّقِّ، ذَكَرْنَا أَنَّ أَمَّ أُنْثَى. وَقِيدَتْ بِالْإِيمَانِ لَمَّا جَاءَ فِي كَفَّارَةِ الْقَتْلِ، كَمَا سَبَقَ فِي حَاشِيَةِ: ٢، صَحِيفَةُ: ٢٢٥، حَمَلًا لِلْمَطْلُوقِ عَلَى الْمَقِيدِ، لِأَنَّ الْحَكْمَ وَاحِدٌ وَهُوَ التَّكْفِيرُ، وَإِنْ اخْتَلَفَ السَّبَبُ: إِذَا حَلَفْتُمْ: أَيُّ وَلَمْ تَبْرُوا يَمِينَكُمْ).

(٢) أَيُّ يَصِحُّ النَّذْرُ وَتَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ آثَارُهُ، وَيَلْزَمُ الْوَفَاءُ بِهِ: إِنْ كَانَ بِالتَّزَامِ فَعَلَ طَاعَةَ مِكَافَأَةٍ عَلَى حَصُولِ أَمْرِ مُبَاحٍ، أَيْ مُحِبُّوبٍ لِلنَّفْسِ طَبْعًا، مِنْ إِصَابَةِ خَيْرٍ أَوْ دَفْعِ سُوءٍ. وَالتَّنْذِرُ فِي اللُّغَةِ: الْوَعْدُ بِخَيْرٍ أَوْ شَرٍّ، وَشَرْعًا: الْوَعْدُ بِالْخَيْرِ خَاصَّةً، أَوْ: التَّزَامُ قَرْبَةً لَمْ تَتَعَيَّنْ بِأَصْلِ الشَّرْعِ.

وَهُوَ نَوْعَانِ: نَذْرٌ لِحَاجٍ وَغَضَبٍ، كَمَا مَرَّ (حَاشِيَةِ: ١، صَحِيفَةُ: ٢٧٤). وَنَذْرٌ تَبَرُّرٍ، أَيْ يَطْلُبُ بِهِ الْبِرَّ وَالتَّقَرُّبَ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى، وَهُوَ قِسْمَانِ: أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ مَعْلَقًا، بِأَنْ يَلْتَزِمَ فَعَلَ قَرْبَةً إِنْ حَدَّثَتْ لَهُ نِعْمَةٌ أَوْ ذَهَبَتْ عَنْهُ نَقْمَةٌ، وَهُوَ نَذْرُ الْمُجَازَاةِ، أَيْ الْمِكَافَأَةِ.

وَالثَّانِي: أَنْ يَكُونَ غَيْرَ مَعْلَقٍ، كَأَنْ يَقُولَ: اللَّهُ عَلَيَّ صَوْمٌ أَوْ حَجٌّ أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ، فَيَلْزِمُهُ أَيْضًا عَلَى الظَّاهِرِ فِي الْمَذْهَبِ.

مَرِيضِي فَلِلَّهِ عَلَيَّ أَنْ أَصَلِّيَ أَوْ أَصُومَ أَوْ أَنْتَصِدَّقَ، وَيَلْزَمُهُ مِنْ ذَلِكَ مَا يَقَعُ عَلَيْهِ
الاسْمُ^(١).

ولا نَذْرٌ فِي مَعْصِيَةٍ، كقوله: إِنْ قَتَلْتُ فَلَانًا فَلِلَّهِ عَلَيَّ كَذَا^(٢).

= والأصل في مشروعيته ولزوم الوفاء به:
آيات، منها: قوله تعالى: ﴿وَلْيُرْثُوا زُورَعَهُمْ﴾ [الحج: ٢٩]. وقوله في وصف
الأبرار: ﴿يُؤْتُونَ بِأَمْثَلِ﴾ [الإنسان: ٧].

وأحاديث، منها: ما جاء في ذممة ﷺ للذين لا يفون بنذرهم.
عن عمران بن حصين رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنْ بَعَدَكُمْ قَوْمًا يَخُونُونَ وَلَا
يُؤْتِمِنُونَ، وَيَشْهَدُونَ وَلَا يَسْتَشْهَدُونَ، وَيَنْذِرُونَ وَلَا يَنْفُونَ، وَيُظْهِرُ فِيهِمُ السُّمُنَ». أي
سب كثرة المأكَل مع الخلود إلى الراحة وترك الجهاد. وقيل هو كناية عن التفاخر
بمناخ الدنيا.

[والحديث أخرجه البخاري في الشهادات، باب: لا يشهد على شهادة جورٍ إذا أشهد،
رقم: ٢٥٠٨. مسلم: فضائل الصحابة، باب: فضل الصحابة ثم الذين يلونهم، رقم:
٢٥٣٥].

(١) أي اسم الصلاة أو الصوم أو الصدقة شرعاً، وأقله في الصلاة ركعتان، وفي الصوم
يوم، وفي الصدقة أقل ما يتمول شرعاً، أي ما يعده الشرع مالاً.
وهذا إن أطلق، فإن عين مقداراً أو عدداً لزمه ما عينه.

(٢) أي لا يتعقد النذر إذا نذر معصية، ويحرم الوفاء به، ولا يترتب عليه شيء إلا إن نوى
به اليمين أي قصد به إلزام نفسه فعل الشيء أو الكف عنه فتلزمه كفارة يعين، كما
سيأتي.

روى البخاري عن عائشة رضي الله عنها عن النبي ﷺ قال: «مَنْ نَذَرَ أَنْ يَطِيعَ اللَّهَ فَلْيَطِيعْهُ، وَمَنْ نَذَرَ
أَنْ يَعْصِيَهُ فَلَا يَعْصِيَهُ».

[البخاري: الأيمان والنذور، باب: النذر في الطاعة، رقم: ٦٣١٨].
وروى مسلم عن عمران بن حصين رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ قال: «لَا نَذْرُ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ».
وفي رواية: «لَا وِفَاءَ لِلنَّذْرِ فِي مَعْصِيَةٍ» أي لا يتعقد ولا يترتب عليه شيء.
[مسلم: النذر، باب: لا وِفَاءَ لِلنَّذْرِ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ وَلَا فِيمَا لَا يَمْلِكُ الْعَبْدُ، رقم: ١٦٤١].
وانظر حاشية (٣) صحيفة (٢٧٤).

وَلَا يَلْزَمُ النَّذْرُ عَلَى تَرْكِ مُبَاحٍ، كَقَوْلِهِ: لَا أَكُلُ لَحْمًا وَلَا أَشْرَبُ كَبْنَا، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ^(١).

(١) ومثل الترك الفعل، كما لو نذر أن يأكل أو يشرب أو يلبس. دل على ذلك: ما رواه البخاري عن ابن عباس رضي الله عنه قال: بينما النبي ﷺ يخطب، إذا هو برجل قائم، فسأل عنه فقالوا: أبو إسرائيل، نذر أن يقوم ولا يقعد، ولا يستظل، ولا يتكلم، ويصوم. فقال النبي ﷺ: «مُرُّهُ فليتكلم وليستظل وليقعد، وليتم صومه». وذلك لأن الصوم طاعة، ويلزم الوفاء بها إذا نذرها. [البخاري: الإيمان والنذور، باب: النذر فيما لا يملك وفي معصية، رقم: ٦٣٢٦].
فائدة:

الأولى بمن حلف يميناً على فعل شيء أو تركه: أن يأتي ما هو الأصح من البر يمينه، أو أن يحث ويكفر. وقد دل على ذلك أحاديث كثيرة، منها:
ما رواه أبو موسى الأشعري رضي الله عنه قال: إني أتيت النبي ﷺ في نفر من الأشعرين نستحمله، فقال: «والله لا أحملك، وما عندي ما أحملك». وأتي رسول الله ﷺ بنهب إبل، فسأل عنا فقال: «أين النفر الأشعريون». فأمر لنا بخمس ذؤن غر الذرا، فلما انطلقنا قلنا: ما صنعنا؟ لا يبارك لنا، فرجعنا إليه، فقلنا: إنا سألناك أن تحملنا، فحلفت أن لا تحملنا، أفنيت؟ قال: «لست أنا حملتكم، ولكن الله حملكم، وإني والله - إن شاء الله - لا أحلف على يمين، فأرى غيرها خيراً منها، إلا أتيت الذي هو خير، وتحلفتها».

[البخاري: الخمس، باب: ومن الدليل على أن الخمس لنواب المسلمين، رقم: ٢٩٦٤]. مسلم: الإيمان، باب: نذب من حلف يميناً فرأى غيرها خيراً منها أن يأتي الذي هو خير ويكفر عن يمينه، رقم: ١٦٤٩].

(نستحمله: نطلب منه أن يعطينا ما نركب عليه ونحمل متاعنا. بنهب إبل: بغنيمة فيها إبل. ذؤد: ما بين ثلاث إلى عشر من الإبل. غر الذرا: الفر جمع أغر وهو الأبيض، والذرا جمع ذؤدة وهي من كل شيء أعلاه، والمراد أنها ذوات أسنة بيض من سمتهن وكثرة شحومهن. ما صنعنا: استنكار منهم لما فعلوه من مجيئهم وطلبهم وحملهم رسول الله ﷺ على الحلف، وخافوا أن يؤاخذوا على ذلك. تحلفتها: من التحلل وهو التخلص من هذه اليمين بالكفارة ونحوها كالاستثناء عند الحلف).

مكتاب الإقضية والشهادات^(١)

ولا يجوز أن يلي القضاء^(٢) إلا من استكمل فيه خمس عشرة خصلة:

(١) الأفضية: جمع قضاء، وله في اللغة معان عدة، منها: الحكم، قال تعالى:

﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَٱلْأَوَّلِينَ ۚ إِنَّمَا ٱلْحُكْمُ لِلَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْعَلِيمِ﴾ [الإسراء: ٢٣] أي حكم.

وفي الشرع: فصل الخصومة بين اثنين فأكثر بحكم الله تعالى.

والأصل في مشروعيته:

آيات، منها: قوله تعالى: ﴿وَإِن أُنْكِرْتُمْ بَيْنَهُمْ يَأْتِ ٱلْحُكْمُ ٱللَّهِ ۚ﴾ [المائدة: ٤٩]. وقوله تعالى:

﴿وَإِذَا حُكِمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ أَنْ تَعْكُوبُوا ٱلْعَدْلَ﴾ [النساء: ٥٨].

وأحاديث، منها: ما رواه علي عليه السلام قال: بعثني رسول الله ﷺ إلى اليمن قاضياً.

فقلت: يا رسول الله، ترسلني وأنا حديث السن - وعند الحاكم: تبعثني إلى قوم ذوي

أسنان وأنا حدث السن - ولا علم لي بالقضاء؟ فقال: «إن الله سيهدي قلبك، ويثبت

لسانك». قال: فما زلت قاضياً. أو: ما شككت في قضاء بعد.

[أبو داود: الأفضية، باب: كيف القضاء، رقم: ٣٥٨٢. الترمذي: الأحكام، باب: ما جاء

في القاضي لا يقضي بين الخصمين حتى يسمع كلامهما، رقم: ١٣٣١. ابن ماجه: الأحكام،

باب: ذكر القضاء، رقم: ٢٣١٠. مسند أحمد: ٨٨/١، ١٣٦، ١٤٩، ١٥٠، ١٥٦].

(حديث السن: شاب. ذوي أسنان: كبار معمرين. لا علم لي: لم تسبق لي خبرة فيه.

فما زلت قاضياً: عالماً بالقضاء).

وسياأتي مزيد من الأدلة في مواضعها من أحكام الكتاب.

والشهادات: جمع شهادة، من المشاهدة، وهي الاطلاع على الشيء عياناً، فهي إخبار

عما شوه أو علم بلفظ خاص.

وهي في الشرع: إخبار لإثبات حق لغيره على غيره بلفظ خاص.

والأصل في مشروعيتهما:

آيات، منها: قوله تعالى: ﴿كُونُوا قَوَّامِينَ ٱلْقِسْطِ شُهَدَآءَ لِلَّهِ﴾ [النساء: ١٣٥]. وقوله

تعالى: ﴿كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَآءَ ٱلْقِسْطِ﴾ [المائدة: ٨].

وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا ٱلشَّاهِدَةَ وَمَنْ يَكُنْهَا فَيَكُفِّرْ ۖ بَدِءُ ٱلَّذِينَ ٱلْقَبْلُ﴾ [البقرة: ٢٨٣].

وأحاديث، سياأتي بعض منها في مواضعه من أحكام الكتاب.

(٢) أي لا تصح توليته، وليس للسلطان أن يوليه، كما أنه يأثم بقبوله.

الإسلام^(١)، والبُلُوغُ، وَالْعَقْلُ، وَالْحُرِّيَّةُ^(٢)، وَالذُّكُورِيَّةُ^(٣)، وَالْعَدَالَةُ^(٤)،
ومعرفة أحكام الكتاب والسنة^(٥)، ومعرفة الإجماع^(٦)، ومعرفة الاختلاف^(٧)،

(١) فلا يصح تولية غير المسلم القضاء في دار الإسلام، ولو ليقضي بين غير المسلمين.
لقوله تعالى: ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾ [النساء: ١٤١]. ولا سبيل
أعظم من أن يكون قاضياً على المسلمين أو في ديارهم.

(٢) لنقص من فقدت فيه إحدى هذه الصفات.
والله تعالى يقول في الشهود: ﴿يَمْنَنَ رَّبُّكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَلْفُ سَبْعِينَ مِائَةً﴾ [البقرة: ٢٨٢] ولا يُرْضَى في
الشهادة غير الحر والبالغ والعاقل، فalcضاء من باب أولى، لأن كلا منهما من باب
"الولاية، وولاية القضاء أهم، لأنها أعم وألزم.

(٣) لقوله ﷺ: «لَنْ يُفْلَحَ قَوْمٌ وَلَوْ أَمَرَهُمْ امْرَأَةٌ». [رواه البخاري في المغازي، باب: كتاب النبي ﷺ إلى كسرى وقبصر، رقم: ٤١٦٣،
عن أبي بكره ﷺ].

(٤) لقوله تعالى: ﴿أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ﴾ [النساء: ٥٨] ومن ليس بعدل لا يوثق بقوله، ولا
يؤمن بالجوهر في حكمه. وسيأتي بيان العدالة في فصل الشهادة.

(٥) الثابتة بهما، والمحكم منها والمنسوخ. وأن يعرف ما يتعلق بهما من الأحكام العامة
التي بواسطتها يستطيع استنباط الأحكام الفرعية، كما يستطيع أن يرجع بين الأدلة
عند تعارضها.

(٦) أي الأحكام المجمع عليها، حتى لا يخالفها في قضائه.
والإجماع في اصطلاح الفقهاء والأصوليين: هو اتفاق جميع مجتهدي الأمة في عصر
من العصور، على حكم شرعي، في حادثة لم ينص على حكمها في كتاب أو سنة.
فإذا حصل هذا الإجماع صار الحكم المجمع عليه شرعاً لازماً، ولم يجز لأحد من
المسلمين مخالفته، وليس للمجتهدين، ولو في عصر آخر، أن يجعلوا الحادثة التي سبق
إجماع على حكم لها موضع نظر واجتهاد.

(٧) الواقع بين الصحابة رضي الله عنهم، ومن بعدهم من التابعين والأئمة المجتهدين، في المسألة
التي يقضي فيها، ليكون على بصيرة فيما يجتهد فيه ويحكم به.

ومعرفة طُرُق الاجتهاد^(١)، ومعرفة طَرَفٍ من لِسَانِ الْعَرَبِ^(٢)، ومعرفة تفسير كتاب الله تعالى^(٣). وأن يكونَ سَمِيعاً، وأن يكونَ بَصِيراً، وأن يكونَ كَاتِباً،

(١) أي الطرق المؤدية إلى استنباط الأحكام من أدلتها، وكيفية الاستدلال بتلك الأدلة على الأحكام.

(٢) أي أن يكون على شيء من المعرفة باللغة العربية، واشتقاق الفاظها وتصريفها، ووجوه الإعراب، لأنها لغة الشرع من كتاب أو سنة.

(٣) وأسباب نزوله، مما يساعده على فهم حكم الحادثة التي يحكم فيها. وقد دل على اشتراط هذه الشروط:

ما رواه عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه: أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «إذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب فله أجران، وإذا حكم فاجتهد ثم أخطأ فله أجر». [البخاري: الاعتصام بالكتاب والسنة، باب: أجر الحاكم إذا اجتهد فأصاب أو أخطأ، رقم: ٦٩١٩. مسلم: الأفضية، باب: بيان أجر الحاكم إذا اجتهد فأصاب أو أخطأ، رقم: ١٧١٦].

(اجتهد: بذل وسعه للتعرف على القضية ومعرفة الحق فيها. أصاب: الحق والواقع في حكمه. أخطأ: الحق وواقع الأمر في قضائه).

فقد دل على أن القاضي الذي يحكم بين الناس ويمضي حكمه هو الذي لديه أهلية الاجتهاد، ولا تتوفر أهلية الاجتهاد إلا بتحقيق هذه الشروط.

قال النووي رحمه الله تعالى في شرح مسلم: قال العلماء: أجمع المسلمون على أن هذا الحديث في حاكم عالم أهل للحكم، فإن أصاب فله أجران: أجر باجتهاده وأجر بإصابته، وإن أخطأ فله أجر باجتهاده... فاما من ليس بأهل للحكم فلا يحل له الحكم، فإن حكم فلا أجر له، بل هو آثم ولا ينفذ حكمه، سواء وافق الحق أم لا، لأن إصابته اتفاقية أي عن غير قصد ليست صادرة عن أصل شرعي، فهو عاص في جميع أحكامه، سواء وافق الصواب أم لا، وهي مردودة كلها، ولا يعذر في شيء من ذلك، وقد جاء في السنن: القضاة ثلاثة...

ثم ساق حديث بريدة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «القضاة ثلاثة: واحد في الجنة واثنان في النار، فاما الذي في الجنة: فرجل عرف الحق ف قضى به، ورجل عرف الحق فجار في الحكم فهو في النار، ورجل قضى للناس على جهل فهو في النار».

وَأَنْ يَكُونَ مُسْتَقْطًا^(١).

وَيُسْتَعَبُّ أَنْ يَجْلِسَ فِي وَسْطِ الْبَلَدِ فِي مَوْضِعٍ بَارِزٍ لِلنَّاسِ^(٢) وَلَا حَاجِبَ لَهُ^(٣).

= [أبو داود: الأقضية، باب: في القاضي يخطيء، رقم: ٣٥٧٣. الترمذي: الأحكام، باب: ما جاء عن رسول الله ﷺ في القاضي، رقم: ١٣٢٢. ابن ماجه: الأحكام، باب: الحاكم يجتهد فيصيب الحق، رقم: ٢٣١٥].

(ثلاثة: أصناف من حيث المآل والعاقبة، بحسب حالهم في القضاء. فجاء: مال عن الحق مع علمه به قضى بغيره. على جهل: أي ليس لديه معرفة بما يوصله إلى القضاء بالحق الذي يرضي الله عز وجل).

قال في [الإقناع]: والقاضي الذي يفذ حكمه هو الأول، والثاني والثالث لا اعتبار بحكهما.

(١) غير مغفل بحيث لا يخدع، وهذا شرط إن كان فيه اختلال رأي ونظر، وإلا فهو مستحب. واشترط السمع ليميز بين الإقرار والإنكار. والبصر: ليميز بين الخصوم والشهود، ويعرف الطالب من المطلوب، لأن الأعمى لا يميز إلا بالصوت والصوت قد يشبه.

والأصح أن الكتابة ليست بشرط، إلا إذا لم يوجد لديه كاتب يثق به.

(٢) أي يمكن التعرف عليه بسهولة، للمستوطن والغريب.

(٣) أي بواباً ونحوه، يحجب الناس عنه في وقت جلوسه للحكم ويمنعهم من الدخول إليه.

لما رواه أبو مريم الأزدي رحمه الله قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من ولّاه الله عز وجل شيئاً من أمر المسلمين، فاحتجب دون حاجتهم وخلّتهم وفقرهم، احتجب الله عنه دون حاجته وخلّته وفقره». (الخلعة: الحاجة وما في معناها).

[أبو داود: الخراج والإمارة والفيء، باب: فيما يلزم من أمر الرعية والحجة عنه، رقم: ٢٩٤٨. وأخرجه الترمذي في الأحكام، باب: ما جاء في إمام الرعية، رقم: ١٣٣٢، ١٣٣٣، من حديث عمرو بن مرة رحمه الله، مع اختلاف في بعض الألفاظ. وقيل: عمرو بن مرة هو أبو مريم].

وهذا إذا لم تكن هناك زحمة تستدعي وضع حاجب لتنظيم الأمور.

ولا يَقْدُ لِلْقَضَاءِ فِي الْمَسْجِدِ^(١).

وَيُسَوَّى بَيْنَ الْخَصْمَيْنِ فِي ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ: فِي الْمَجْلِسِ، وَاللَّفْظِ، وَاللَّحْظِ^(٢).
وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَقْبَلَ الْهَدِيَّةُ مِنْ أَهْلِ عَمَلِهِ^(٣).

(١) صَوْنًا لَهُ عَنِ الصَّبَاحِ وَاللَّغْظِ وَالْخَصُومَاتِ، عَلَى أَنَّهُ قَدْ يَحْتَاجُ أَنْ يَحْضُرَ إِلَى مَجْلِسِ الْقَضَاءِ مِنْ لَيْسَ لَهُمْ أَنْ يَمْكُثُوا فِي الْمَسْجِدِ كَالْحَيْضِ، وَمَنْ لَا يَلِيقُ دُخُولُهُمْ بِالْمَسْجِدِ كَالصَّغَارِ وَالْمَجَانِينِ وَغَيْرِ الْمُسْلِمِينَ.

(٢) أَيِ النَّظَرِ، فَلَا يَنْظُرُ إِلَى أَحَدِ الْخَصْمَيْنِ وَيَقْبَلُ عَلَيْهِ أَكْثَرَ مِنَ الْآخَرِ، كَمَا أَنَّهُ لَا يَخْصَهُ كَلَامًا أَوْ سَلَامًا دُونَ حَصْمِهِ، وَكَذَلِكَ سَائِرُ أَنْوَاعِ الْإِكْرَامِ.

وَالْأَصْلُ فِي هَذَا: مَا رَوَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ [الْأَقْضِيَّةُ وَالْأَحْكَامُ: ٢٠٥/٤]، الْحَدِيثُ: [١١، ١٠] عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ ابْتُلِيَ بِالْقَضَاءِ بَيْنَ النَّاسِ فَلْيَعْدِلْ بَيْنَهُمْ فِي لِحْظِهِ وَإِشَارَتِهِ وَمَقْعَدِهِ، وَلَا يَرْفَعَنَّ صَوْتَهُ عَلَى أَحَدِ الْخَصْمَيْنِ مَا لَا يَرْفَعُ عَلَى الْآخَرِ».

(٣) أَيِ الَّذِينَ يَرْجِعُونَ إِلَيْهِ فِي حُلِّ خَصُومَاتِهِمْ وَالْفَصْلِ فِي مَنَازِعَاتِهِمْ.
وَالْأَصْلُ فِي هَذَا: مَا رَوَاهُ أَبُو حَمِيدٍ السَّاعِدِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: اسْتَعْمَلَ عَامِلًا، فَجَاءَهُ الْعَامِلُ حِينَ فَرَغَ مِنْ عَمَلِهِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَذَا لَكُمْ وَهَذَا أَهْدِي لِي. فَقَالَ لَهُ: «أَفَلَا قَعَدْتَ فِي بَيْتِ أَبِيكَ وَأَمَكَ فَنَظَرْتَ: أَيُّهُدَى لَكَ أُمٌّ لَا؟» ثُمَّ قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَشِيَّةَ بَعْدِ الصَّلَاةِ، فَتَشْهَدُ وَاتْنَى عَلَى اللَّهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ، ثُمَّ قَالَ: «أَمَّا بَعْدُ، فَمَا بَالُ الْعَامِلِ نَسْتَعْمَلُهُ، فَيَأْتِينَا يَقُولُ: هَذَا مِنْ عَمَلِكُمْ، وَهَذَا أَهْدِي لِي. أَفَلَا قَعَدَ فِي بَيْتِ أَبِيهِ وَأُمِّهِ فَنَظَرَ: هَلْ يَهْدِي لَهُ أُمٌّ لَا؟» فَوَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ، لَا يَخُلُ أَحَدُكُمْ مِنْهَا شَيْئًا إِلَّا جَاءَ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَحْمِلُهُ عَلَى عُنُقِهِ: إِنْ كَانَ بَعِيرًا جَاءَ بِهِ لَهُ رُغَاءٌ، وَإِنْ كَانَتْ بَقْرَةً جَاءَ بِهَا لَهَا خَوَارٌ، وَإِنْ كَانَتْ شَاةً جَاءَ بِهَا تَعَرُّ. فَقَدْ بَلَغْتُ. ثُمَّ رَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَهُ حَتَّى إِنَّا لَنَنْظُرُ إِلَى عُقْرَةِ إِبْطِهِ. وَفِي رِوَايَةٍ عَنْهُ عِنْدَ أَحْمَدَ: «هَذَا يَأْتِي الْعَمَّالَ عُقْرُونَ».

[الْبُخَارِيُّ: الْإِيمَانُ وَالنُّزُورُ، بَابُ: كَيْفَ كَانَتْ يَمِينُ النَّبِيِّ ﷺ، رَقْمٌ: ٦٢٦٠. مُسْلِمٌ: الْإِمَارَةُ، بَابُ: تَحْرِيمُ هَدَايَا الْعَمَالِ، رَقْمٌ: ١٨٣٢. مُسْنَدُ أَحْمَدَ: ٥/٤٢٤].

(اسْتَعْمَلَ) وَظَفَهُ عَلَى جَمْعِ الزَّكَاةِ . مِنْ عَمَلِكُمْ : الَّذِي كَلَّفْتُمُونِي بِهِ . لَا يَخُلُ : مِنْ الْغُلُولِ ، وَهُوَ فِي الْأَصْلِ : الْأَخْذُ مِنَ الْغَنِيمَةِ قَبْلَ قِسْمَتِهَا ، وَسُمِّيَتْ هَدِيَّةُ الْعَامِلِ غُلُولًا =

= بجامع أن كلأ منهما فيه خيانة وإخلال بالأمانة، لأن الهدية غالباً ما تحمل العامل على ذلك، ولذلك فهي حرام كالغلول. رغاء: صوت الإبل. خوار: صوت البقر. تيمر: من الثمار وهو صوت الغنم والمعز. حفرة إبطيه: باطنهما، من شدة رفعه ليديه. والعفرة في الأصل بياض يخالطه لون كلون التراب، وكذلك لون باطن الإبط). وهذا إذا كانت ممن له عنده خصومة، أي قضية ينظر فيها، أو ممن لم تسبق له عادة في إهدائه قبل توليه القضاء.

فإن كانت ممن له عادة في إهدائه، وليس له خصومة عنده، جاز له قبولها إن لم يزد فيها عن المعتاد كمّاً أو كيفاً، فإن زاد فيها نظر: فإن كانت الزيادة لها أثر ظاهر لم تقبل، وإلا قُبِلَت.

والأفضل عدم القبول مطلقاً، لأنه أبعد عن التهمة وسدّاً للذريعة، وإن قبلها فيستحب له أن يكافئ عليها، فهو أكد في نفي التهمة.

ومما ينبغي الانتباه إليه: هو أن الكلام في الهدية إذا لم يكن هناك قصد ظاهر، فإن كانت بقصد أن يحكم بغير الحق، أو ليمتنع من الحكم بالحق، فهي رشوة، وهي من الكبائر، ويأثم القاضي بقبولها، كما يأثم الباذل لها والساعي في شأنها.

روى الترمذي عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: لعن رسول الله ﷺ الراشي والمرتشي في الحكم. وروى أبو داود والترمذي وابن ماجه: عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه قال: لعن رسول الله ﷺ الراشي والمرتشي. قال الترمذي: حسن صحيح. وعند ابن ماجه: قال رسول الله ﷺ: «لعنة الله على الراشي والمرتشي».

[أبو داود: الأقضية، باب: في كراهية الرشوة، رقم: ٣٥٨٠. الترمذي: الأحكام، باب: ما جاء في الراشي والمرتشي في الحكم، رقم: ١٣٣٦، ١٣٣٧. ابن ماجه: الأحكام، باب: التغليظ في الحيف والرشوة، رقم: ٢٣١٣].

وعند أحمد [٢٧٩/٥] عن ثوبان رضي الله عنه قال: لعن رسول الله ﷺ الراشي والمرتشي والرائش، يعني الذي يمشي بينهما.

ومثل الهدية في كل ما سبق حضور الولائم والزيارات والضيافة ونحوها، إلا إذا كانت وليمة عامة، كوليمة العرس والختان، وقد عمم صاحبها الدعوة إليها وليس له عنده خصومة، فله أن يحضرها، شريطة أن لا يشغله ذلك عن أعمال القضاء.

وَيَجْتَنِبُ الْقَصَاءَ فِي عَشْرَةِ مَوَاضِعَ: عِنْدَ الْغَضَبِ، وَالْجُوعِ، وَالْعَطَشِ،
وَشِدَّةِ الشَّهْوَةِ^(١)، وَالْحُزْنِ، وَالْفَرْحَ الْمُفْرَطَ، وَعِنْدَ الْمَرَضِ، وَمُدَافَعَةِ
الْأَخْبِيثِ^(٢)، وَعِنْدَ الثَّمَاسِ، وَشِدَّةِ الْحَرِّ وَالْبَرْدِ^(٣).

وَلَا يَسْأَلُ الْمُدْعَى عَلَيْهِ إِلَّا بَعْدَ كَمَالِ الدَّعْوَى^(٤)، وَلَا يُحْلِفُهُ إِلَّا بَعْدَ سُؤَالِ
الْمُدْعَى^(٥)، وَلَا يُلْقِنُ خَضَمًا حُجَّةً وَلَا يَفْهَمُهُ كَلَامًا^(٦)، وَلَا يَتَعَتَّى بِالشُّهَدَاءِ^(٧).

(١) أي التوقان إلى الجماع.

(٢) أي وهو يدافع البول أو الغائط أو الريح، فيحتاج إلى قضاء الحاجة.

(٣) وغير ذلك من الأحوال، التي توث اضطراباً في النفس وسوءاً في الخلق وخللاً في
التفكير.

وَالْأَصْلُ فِي هَذَا: مَا رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ عَنْ أَبِي بَكْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ
يَقُولُ: «لَا يَقْضِي حُكْمَ بَيْنِ اثْنَيْنِ وَهُوَ غَضْبَانٌ». وَعَنْ ابْنِ مَاجَةَ: «لَا يَقْضِي الْقَاضِي...»
وَعَنْ أَبِي دَاوُدَ: «لَا يَقْضِي الْحُكْمَ بَيْنِ اثْنَيْنِ وَهُوَ غَضْبَانٌ».

[البخاري: الأحكام، باب: هل يقضي القاضي أو يفتي وهو غضبان، رقم: ٦٧٣٩.
مسلم: الأقضية، باب: كراهة قضاء القاضي وهو غضبان، رقم: ١٧١٧. أبو داود:
الأقضية، باب: القاضي يقضي وهو غضبان، رقم: ٣٥٨٩. ابن ماجه: الأحكام،
باب: لا يحكم الحاكم وهو غضبان، رقم: ٢٣١٦].

وَالْحَقُّ بِالْغَضَبِ مَا ذَكَرَ، لِأَنَّهُ فِي مَعْنَاهُ مِنْ حَيْثُ تَغْيِيرُ النَّفْسِ، وَخُرُوجُهَا عَنِ الطَّبِيعَةِ الَّتِي
تُؤْهِلُهَا لِلنَّظَرِ وَالْفِكْرِ وَالْاجْتِهَادِ لِمَعْرِفَةِ الْحُكْمِ.

وَالنَّهْيُ فِي هَذَا لِلْكِرَاهَةِ، وَلَوْ قُضِيَ فِي حَالِهَا نَفَذَ حُكْمُهُ.

(٤) أي بعد فراغ المدعي من بيان دعواه.

(٥) أي بعد أن يطلب المدعي من القاضي أن يُحْلِفَ المدعى عليه، لأن استيفاء اليمين
من المدعى عليه حق للمدعي، فيتوقف على إذنه وطلبه.

(٦) يعرف به كيفية الدعوى أو الجواب، أو كيف يقر أو ينكر، لما في ذلك من إظهار
الميل له والإصرار بخصمه، وهذا حرام.

(٧) أي لا يشق عليهم ولا يؤذيهم بالقول ونحوه. كأن يهزأ بهم، أو يعارضهم في أقوالهم،
أو يشدد عليهم في التعرف على كيفية تحملهم للشهادة، وظاهر حالهم الصدق =

ولا يقبلُ الشهادةُ إلا مَنْ ثَبَّتَ عَدَالَتَهُ^(١)، ولا يقبلُ شهادةُ عدوٍّ على عدوه، ولا شهادةُ والدٍ لولده، ولا وَلَدٍ لوالده^(٢).

ولا يقبلُ كتابُ قاضٍ إلى قاضٍ آخرٍ في الأحكام، إلا بعد شهادة شاهدين بما فيه^(٣).

(فَضْلٌ) وَيُفْتَقَرُ الْقَاسِمُ^(٤) إِلَى سَبْعِ شُرَاطٍ :

= وكمال العقل، لأن مثل ذلك ينفر من الشهادة وتحملها أو أدائها، والناس في حاجة إليها. قال تعالى: ﴿وَلَا يُنَاكَ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ وَلَنْ تَقْعَلُوا إِلَيْكُمْ مُسَوِّمٌ﴾ [البقرة: ٢٨٢].

(١) وثبت العدالة بمعرفة القاضي للشاهد، أو بتركية عدلين نه عده. وسيأتي بيان العدالة ودليلها بعد فصلين.

(٢) لثمة التحامل على العدو، والمحابة للوالد أو الولد.

والأصل في رد الشهادة للثمة، فيما ذكر وغيره:

ما رواه عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تجوز شهادة خائن ولا خائنة، ولا زان ولا زانية، ولا ذي غمير على أخيه».

[أبو داود: الأفضية، باب: من ترد شهادته، رقم: ٣٦٠٠، ٣٦٠١. ابن ماجه: الأحكام، باب: من لا تجوز شهادته، رقم: ٢٣٦٦].

(خائن: من عرف بالخيانة وعدم أداء الحقوق لأصحابها. ذي غمير: بينه وبين من يشهد عليه عداوة وحقد).

وعن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: «لا تجوز شهادة ظنين في ولاء ولا قرابة». (الظنين: المتهم).

[الترمذي: الشهادات، باب: ما جاء فيمن لا تجوز شهادته، رقم: ٢٢٩٩].

(٣) أي إذا حكم قاضٍ على غائب، وكتب إلى القاضي الذي في بلده بما حكم به لينفذه عليه: اشترط أن يشهد على الكتابة شاهدين، يشهدان أمام القاضي المكتوب إليه بمضمون الكتاب.

(٤) وهو الذي ينصبه القاضي ليقسم الأشياء المشتركة بين الناس، ويميز نصيب كل شريك من نصيب غيره.

الإسلام، والبلوغ، والعقل، والحرية، والذكورة، والعدالة، والحساب^(١).
فإن تراضى الشريكان بمن يقسم بينهما لم يقتصر إلى ذلك^(٢).
وإن كان في القسمة تقويم لم يقتصر فيه على أقل من اثنين^(٣).
وإذا دعا أحد الشريكين شريكه إلى قسمة ما لا ضرر فيه^(٤) لزم الآخر
إجابته^(٥).

= والأصل في مشروعية القسمة: قوله تعالى في الميراث: ﴿وَلِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَىٰ
وَالْيَتَامَىٰ وَالسَّكِينِ فَارْزُقُوهُمْ مِنْهُ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا ٨﴾ [النساء: ٨].

وكذلك أحاديث الشفعة، ومنها ما جاء عن حابر عليه السلام. جعل رسول الله ﷺ الشفعة في
كل مال لم يقسم، فإذا وقعت الحدود وضرفت الطرق فلا شفعة. فإنها تدل على أن
الأشياء المشتركة والتي تقبل القسمة القسمة فيها مشروعة.

[الحديث أخرجه البخاري: البيوع، باب: بيع الشريك من شريكه، رقم: ٢٠٩٩.
مسلم: المساقاة، باب: الشفعة، رقم: ١٦٠٨. وانظر: فصل الشفعة، صحيفة: ١٥١].
(وقعت الحدود: أي قسم الشيء المشترك، وبينت حدود كل قسم منه. صرفت الطرق:
عرفت طرق كل قسم).

وثبت أنه ﷺ قسم الغنيم بين الغانمين. [انظر: صحيفة: ٢٥١، حاشية: ١. وصحيفة:
٢٥٢، حاشية: ١].

(١) أما الشروط الستة الأولى: فلأن القاسم له ولاية على من يقسم لهم، لأن قسمته
ملزمة، ومن لم تتوفر فيه هذه الشروط فليس من أهل الولاية.

وأما معرفة الحساب، وكذلك المساحة وما يحتاج إليه حسب المقسوم: فلأن ذلك آلة
القسمة، كما أن معرفة أحكام الشرع آلة القضاء.

(٢) أي إلى جميع هذه الشروط، وإنما يكتفى بكونه مكلفاً، أي بالغاً عاقلاً، لأنه لا
ولاية له في هذه الحالة، وإنما هو وكيل عنهما.

(٣) لأن التقويم تقدير قيمة الشيء المقسوم، فهو شهادة بالقيمة، فيشترط فيه العدد.

(٤) أي في قسمته، كدار كبيرة، وثياب متعددة، ونحو ذلك.

(٥) أي موافقته على القسمة، إذ قد يكون في استمرار الشركة ضرر عليه. أما لو كان في
القسمة ضرر، فإنه لا تلزمه إجابته.

=

(فَضْلٌ) وَإِذَا كَانَ مَعَ الْمُدَّعِي بَيِّنَةٌ سَمِعَهَا الْحَاكِمُ وَحَكَمَ لَهُ بِهَا، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ لَهُ بَيِّنَةٌ فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ يَمِينُهُ^(١)، فَإِنْ تَكَلَّمَ عَنِ الْيَمِينِ^(٢) رُدَّتْ عَلَى الْمُدَّعِي، فَيَحْلِفُ وَيَسْتَحِقُّ^(٣).

= وَالْأَصْلُ فِي هَذَا: قَوْلُهُ ﷺ: «لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ».
[مَالِكٌ فِي الْمَوْطَأِ: الْأَقْضِيَّةُ، بَابُ: الْقَضَاءِ فِي الْمَرْفُوقِ: ٧٤٥/٢. ابْنُ مَاجَهَ:
الْأَحْكَامُ، بَابُ: مَنْ بَنَى فِي حَقِّهِ مَا يَضُرُّ بِجَارِهِ، رَقْمٌ: ٢٣٤٠، ٢٣٤١].
(١) الْبَيِّنَةُ: هِيَ شُهُودٌ يَشْهَدُونَ عَلَى مُدَّعَاهُ. فَالْقَوْلُ...: أَيُ الَّذِي يَسْمَعُ وَيَقْبَلُ.
وَالْأَصْلُ فِي هَذَا أَحَادِيثُ، مِنْهَا:

مَا رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ وَاللَّفْظُ لَهُ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَوْ بَعِثَ النَّاسُ بِدَعْوَاهُمْ، لَادَّعَى نَاسٌ دِمَاءَ رِجَالٍ وَأَمْوَالَهُمْ، وَلَكِنْ الْيَمِينُ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ».
[الْبُخَارِيُّ: التَّضْمِيرُ، بَابُ: «إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا أُولَئِكَ لَا خَلَاقَ لَهُمْ» (آلِ عِمْرَانَ: ٧٧) رَقْمٌ: ٤٢٧٧. مُسْلِمٌ: الْأَقْضِيَّةُ، بَابُ: الْيَمِينِ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ، رَقْمٌ: ١٧١١].

(لَادَّعَى...: أَيُ بَغِيرِ حَقٍّ، وَلِذَلِكَ هُنَا).

وَرَوَى الْأَشْعَثُ بْنُ قَيْسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ بَيْنِي وَبَيْنَ رَجُلٍ أَرْضٌ بِالْيَمَنِ، فَخَاصَمْتُهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «هَلْ لَكَ بَيِّنَةٌ». فَقُلْتُ: لَا، قَالَ: «فِيَمِينِهِ». وَفِي رِوَايَةٍ: «شَاهِدَاكَ أَوْ يَمِينُهُ».

[الْبُخَارِيُّ: الْمَسَاقَاةُ، بَابُ: الْخُصُومَةِ فِي الْبَرِّ وَالْقَضَاءِ فِيهَا، رَقْمٌ: ٢٢٢٩. مُسْلِمٌ:
الْإِيمَانُ، بَابُ: وَعِيدٌ مَنْ أَقْطَعَ حَقَّ مُسْلِمٍ يَمِينًا فَاجْرَأَ بِالنَّارِ، رَقْمٌ: ١٣٨، وَاللَّفْظُ لَهُ].
(٢) أَيُ امْتَنَعَ عَنِ حَلْفِ الْيَمِينِ بَعْدَ طَلِبِهَا مِنْهُ.

(٣) مَا ادَّعَاهُ. عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: إِنْ النَّبِيُّ ﷺ رَدَّ الْيَمِينَ عَلَى طَالِبِ الْحَقِّ.
[أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ فِي مُسْتَدْرَكِهِ: الْأَحْكَامُ (٤/١٠٠) وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ الْإِسْنَادُ.
الدَّارِقُطْنِيُّ: الْأَقْضِيَّةُ وَالْأَحْكَامُ: ٢١٣/٤. الْبَيْهَقِيُّ: الشَّهَادَاتُ، بَابُ: التَّكْوِيلِ وَرَدَّ
الْيَمِينَ: ١٨٤/١٠].

وَطَالِبُ الْحَقِّ هُوَ الْمُدَّعِي.

وَرَدَّتْ الْيَمِينَ عَلَى الْمُدَّعَى لِأَنَّ الْحَقَّ لَا يَثْبِتُ إِلَّا بِإِقْرَارٍ أَوْ بَيِّنَةٍ، وَلَيْسَ التَّكْوِيلُ أَيُ
الْامْتِنَاعِ عَنِ الْيَمِينِ وَاحِدًا مِنْهُمَا، فَلَا يَثْبِتُ بِهِ الْحَقُّ، وَلَا يَقْضَى بِنَاءً عَلَيْهِ.

وإذا تَدَاعيا شيئاً في يَدِ أحدهما: فالقول قول صاحب اليَدِ بيمينه^(١)، وإن كان في أيديهما تحالفاً^(٢) وجُعِلَ بينهما^(٣).

ومن حَلَفَ على فِعْلٍ نفسه حَلَفَ على البَيِّتِ وأَقْطَعَ^(٤).

ومن حَلَفَ على فِعْلٍ غيره: فإن كان إثباتاً حَلَفَ على البَيِّتِ وأَقْطَعَ^(٥)، وإن كان نَفياً حَلَفَ على نَفْيِ العِلْمِ^(٦).

(١) لأن الظاهر أنه ملكه حيث إنه في يده، فهذا يرجح أنه ملكه، فهو يتمسك بالظاهر، والأصل أن لا يدخل في يده إلا بسبب مشروع، فتكفيه اليمين لإثبات حقه، عملاً بالأصل واستصحاب الحال.

وهذا إذا لم يأت الخصم الآخر باليعة، كما علمت. فإذا وجدت اليعة لا يلتفت إلى إنكاره.

(٢) تحالفاً: أي حلف كل منهما على نفي أن يكون ملكاً للآخر.

(٣) لأن الحجج تعارضت، فساقطت، فيرجع إلى الظاهر وهو اليد التي تقضي أن العين ملكهما، فتكون بينهما نصفين، لأنهما استويا في الظاهر في الاستحقاق. والأصل في هذا:

ما رواه أبو موسى الأشعري رضي الله عنه: أن رجلين ادّعىا بعيراً أو: دابةً إلى النبي ﷺ، ليست لواحد منهما بيعة، فجعله النبي ﷺ بينهما. وفي رواية عند أبي داود والحاكم: أن رجلين ادّعىا بعيراً على عهد النبي ﷺ فبعث كل واحد منهما شاهدين، فقسمه النبي ﷺ بينهما نصفين. قال الحاكم: هذا حديث صحيح.

[أبو داود: الأقضية، باب: الرجلين يدعيان شيئاً وليست لهما بيعة، رقم: ٣٦١٣ - ٣٦١٥. النسائي: آداب القضاة، باب: القضاء فيمن لم تكن له بيعة، رقم: ٥٤٢٤. ابن ماجه: الأحكام، باب: الرجلان يدعيان السلعة وليس بينهما بيعة، رقم: ٢٣٣٠. المستدرک: الأحكام: ٩٥/٤].

(٤) أي الجزم، لأنه عالم بنفسه ومحيط بحاله.

(٥) لسهولة الاطلاع على الميثب والعلم به، كما لو ادعى أن لمورثه على فلان كذا، فأنكر المدعى عليه ونكل عن اليمين، وحلف المدعي.

(٦) أي إن كان ينفي فعلاً عن غيره فلا يحلف على الجزم، لأنه لا سبيل له إلى القطع =

(فَضْلٌ) وَلَا تُقْبَلُ الشَّاهَدَةُ إِلَّا مَنْ اجْتَمَعَتْ فِيهِ خَمْسُ خِصَالٍ: الْإِسْلَامُ، وَالْبُلُوغُ، وَالْعَقْلُ، وَالْحُرِيَّةُ، وَالْعَدَالَةُ^(١).

وللعادلة خمسُ شرائط: أَنْ يَكُونَ مُجْتَنِباً لِلْكَبَائِرِ، غَيْرَ مُصِرٍّ عَلَى الْقَلِيلِ مِنَ الصَّغَائِرِ، سَلِيمَ السَّرِيرَةِ، مَأْمُوناً عِنْدَ الْغَضَبِ، مُحَافِظاً عَلَى مَرْوَةِ مِثْلِهِ^(٢).

= في نفي فعل غيره، بل يقول: والله لا أعلم أن فلاناً فعل كذا.
(١) أما الإسلام: فلقوله تعالى: ﴿وَأَشْهَدُوا شَهِدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨٢]. وغير المسلم ليس من رجالنا. ولقوله تعالى: ﴿وَأَشْهَدُوا ذَوَى عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾ [الطلاق: ٢]. وغير المسلم ليس بعدل، كما أنه ليس منا.
وأيضاً: الشهادة ولاية، ولا ولاية لغير المسلم على المسلم. قال تعالى: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ سَوَاءٌ أُولَئِكَ سَوَاءٌ﴾ [التوبة: ٧٨].
وأما البلوغ والعقل والحرية: فلأن النسي والمجنون والعبد لا ولاية لهم على أنفسهم، فلا ولاية لهم على غيرهم من باب أولى، فلا تقبل شهادتهم، لأن الشهادة ولاية كما علمت.
وأما العدالة: فلقوله تعالى: ﴿وَأَشْهَدُوا ذَوَى عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾ فهي صريحة في اشتراط أن يكون الشاهد عدلاً. ولقوله تعالى: ﴿وَمَنْ رَضِيَ مِنَ الشَّهَادَةِ﴾ [البقرة: ٢٨٢] وغير العدل ممن لا يرضى.

وثبت العدالة بمعرفة القاضي للشاهد، أو بتركية عدلين له عنده.
(٢) الكبائر: جمع كبيرة، وهي: كل ما ورد فيه وعيد شديد في كتاب أو سنة، ودل ارتكابه على تهاون في الدين، كشرب الخمر والتعامل بالربا وقذف المؤمنات بالزنى، قال تعالى في شأن القاذفين: ﴿وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [النور: ٤].
والصغائر: جمع صغيرة، وهي ما لم ينطبق عليه تعريف الكبيرة، كالنظر المحرم وهجر المسلم فوق ثلاث، ونحو ذلك.

سليم السريرة: أي العقيدة، فلا تقبل شهادة من يعتقد جواز سب الصحابة عليهم السلام، مثلاً.
مأموناً: أي من أن يتجاوز الحد في تصرفه، ويقع في الباطل والزور.
مروءة مثله: أي متخلفاً بأخلاق أمثاله من أبناء عصره، ممن يراعون آداب الشرع ومناهجه، في الزمان والمكان. ويرجع في هذا غالباً إلى العرف. وفعل ما يخل بالمرءة عنوان الخسة والدناءة، فلا يوثق بمن كان كذلك.

(فَضْلٌ) وَالْحَقُوقُ ضَرْبَانِ: حَقُّ اللَّهِ تَعَالَى، وَحَقُّ الْإِنْسَانِ: فَأَمَّا حَقُوقُ
الْإِنْسَانِ ثَلَاثَةٌ أَضْرِبُ:

ضَرْبٌ لَا يَقْبَلُ فِيهِ إِلَّا شَاهِدَانِ ذَكَرَانِ، وَهُوَ: مَا لَا يَقْصُدُ مِنْهُ الْمَالُ وَيَطْلُعُ
عَلَيْهِ الرَّجَالُ^(١).

وَضَرْبٌ يَقْبَلُ فِيهِ شَاهِدَانِ، أَوْ رَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ، أَوْ شَاهِدٌ وَبُعَيْنُ الْمُدْعَى،
وَهُوَ: مَا كَانَ الْقَصْدُ مِنْهُ الْمَالِ^(٢).

(١) كَالزَّوْجِ وَالطَّلَاقِ وَالْوَصِيَّةِ وَنَحْوِ ذَلِكَ: لِقَوْلِهِ تَعَالَى فِي الْوَصِيَّةِ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا
شَهِدُوا بَيْنَكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمْ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾ [المائدة: ١٠٦].
وَقَوْلُهُ نَعْنَى فِي الطَّلَاقِ: ﴿فَأَنْتُمْ كُوهَنْ يَمْرُوفٍ أَوْ فَارُوقُوهَنْ يَمْرُوفٍ وَأَشْهَدُوا ذَوَى عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾
[الطلاق: ٢] مَثْنَى ذُو، وَهُوَ بِمَعْنَى صَاحِبِ.

وَقَوْلُهُ ﷺ فِي الزَّوْجِ: لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّ مُرْشِدٍ وَشَاهِدٍ عَدْلٍ.
[تَرْجِيْبُ مُسْنَدِ الشَّافِعِيِّ: النِّكَاحُ، الْبَابُ الثَّانِي فِي مَا جَاءَ فِي الْوَلِيِّ، رَقْمٌ: ٢٢. الْبَيْهَقِيُّ:
النِّكَاحُ، بَابٌ: لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّ مُرْشِدٍ: ١٢٤/٧].

فَفِي النُّصُوصِ الثَّلَاثَةِ وَرَدَ الشُّهُودُ بِلَفْظِ التَّذْكِيرِ، وَقِيَاسٌ مَا لَمْ يَذْكَرْ مِنْ هَذِهِ الْحَقُوقِ عَلَى
مَا ذَكَرَ.

(٢) كَالْبَيْعِ وَالْإِجَارَةِ وَالرَّهْنِ وَنَحْوِ ذَلِكَ.

وَالْأَصْلُ فِي هَذَا:

قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَشْهَدُوا حِينَئِذٍ بَيْنَ يَدَيْكُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْكُمْ شَهِيدٌ فَارْتَدَّ وَأَمَّا أَنْتُمْ فَمَنْ
رَزَقْتُمْ مِنَ الشَّهَادَةِ أَنْ تَقْبَلَ إِحْدَاهُمَا فَتُحْكَمْ إِحْدَاهُمَا الْآخَرَى﴾ [البقرة: ٢٨٢].
(تَفْصِيلٌ: تَنْسَى).

وَرَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا): أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَى بِيَمِينٍ وَشَاهِدٍ.

[مُسْلِمٌ: الْأُقْسِيَّةُ، بَابُ: الْقَضَاءُ بِالْيَمِينِ وَالشَّاهِدِ، رَقْمٌ: ١٧١٢].

وَفِي مُسْنَدِ الشَّافِعِيِّ [وَمِنْ كِتَابِ الْيَمِينِ مَعَ الشَّاهِدِ الْوَاحِدِ: ١٤٩]: قَالَ عَمْرُو بْنُ أَبِي
دِينَارٍ رَاوَاهُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: فِي الْأَمْوَالِ. أَيِ إِنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَى بِالْيَمِينِ مَعَ
الشَّاهِدِ فِي الْأَمْوَالِ.

وَضُرِبَ يُقْبَلُ فِيهِ رَجُلَانِ أَوْ رَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ، أَوْ اِزْنَعُ نِسْوَةً، وَهُوَ: مَا لَا يَطْلُعُ عَلَيْهِ الرُّجَالُ^(١).

وَأَمَّا حُقُوقُ اللَّهِ تَعَالَى فَلَا تُقْبَلُ فِيهَا النِّسَاءُ^(٢)، وَهِيَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَضْرُبٍ:
ضَرْبٌ لَا يُقْبَلُ فِيهِ أَقَلُّ مِنْ أَرْبَعَةٍ، وَهُوَ الزَّوْنِي^(٣).

(١) غالباً، من عيوب النساء، وكذلك الرضاع والولادة ونحوها. لما رَوَاهُ الزَّهْرِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى قَالَ: (مَضَتْ السَّنَةُ فِي أَنَّهُ تَجُوزُ شَهَادَةُ النِّسَاءِ لَيْسَ مَعَهُنَّ رَجُلٌ فِيمَا يَلِيْنَ مِنْ وَلَادَةِ الْمَرْأَةِ وَاسْتِهْلَالِ الْجَنِينِ، وَفِي غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ أَمْرِ النِّسَاءِ الَّذِي لَا يَطْلُعُ عَلَيْهِ وَلَا يَلِيهِ إِلَّا هُنَّ). وَعِنْدَ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ: (مَضَتْ السَّنَةُ أَنْ تَجُوزَ شَهَادَةُ النِّسَاءِ فِيمَا لَا يَطْلُعُ عَلَيْهِ غَيْرُهُنَّ مِنْ وَلَادَةِ النِّسَاءِ وَعُيُوبِهِنَّ).

(المصنف بعد الرزاق: الشهادات، باب: شهادة المرأة في الرضاع والنفاس، رقم: ١٥٤٢٧. المصنف لابن أبي شيبة: البيوع والأقضية، باب: ما تجوز فيه شهادة النساء: ١٨٥/٦.]

ومثل هذا القول من التابعي حجة، لأنه في حكم الحديث المرفوع، إذ لا يقال من قبيل الرأي والاجتهاد.

وقيس على ما ذكر غيره مما يشاركه في معناه وضابطه.

واشترط العدد، لأن الشارع جعل شهادة المراتين بشهادة رجل واحد، كما علمت. وإذا قبلت شهادة النساء منفردات في شؤونهن، فقبولها مع اشتراك رجل وامرأتين أولى، لأن الأصل في الشهادة الرجال، وكذلك إذا انفرد الرجال بالشهادة.

(٢) لأن شهادتهن فيها شبهة، وهذه الحقوق يؤخذ فيها بالاحتياط. أخرج ابن أبي شيبة [الحدود، باب: في شهادة النساء في الحدود، رقم: ٨٧٦٣] عن الزهري قال: مضت السنة من رسول الله ﷺ والخليفين من بعده: أن لا يجوز شهادة النساء في الحدود. وكذلك قبلت شهادتهن منفردة فيما لا يطلع عليه الرجال غالباً للستر.

(٣) دل على ذلك آيات، منها:

قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْفَحْشَىٰ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِإِثْبَاتٍ فَهُمْ فِي مَا زَمَرُوا مُشْكُوتُونَ﴾ [النور: ٤].

فقد رتب وجوب الجلد على عدم الإتيان بأربعة شهداء، فدل على أن الزنى لا يثبت إلا بهم.

وَضُرْبٌ يُقْبَلُ فِيهِ اثْنَانِ، وَهُوَ مَا سِوَى الزَّوْنِ مِنَ الْحُدُودِ^(١).
 وَضُرْبٌ يُقْبَلُ فِيهِ وَاحِدٌ، وَهُوَ هَلَالُ رَمَضَانَ^(٢).
 وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ الْأَعْمَى إِلَّا فِي خَمْسَةِ مَوَاضِعَ: الْمَوْتُ، وَالنَّسَبُ، وَالْمَلِكُ

= وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِي يَأْتِيكَ الْفِتْنَةُ مِنْ إِبْكَائِكُمْ فَأَتَشَبَّهُوا عَلَيْكُمْ أَرْبَعَةٌ مِنْكُمْ﴾ [النساء: ١٥].

وَقَالَ فِي حَادِثَةِ الْإِفْكَ أَيُّ افْتِرَاءِ الْفَاحِشَةِ عَلَى عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: ﴿لَوْ لَا جَاءَهُ عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَإِذْ لَمْ يَأْتُوا بِالشُّهَدَاءِ فَأُولَئِكَ عِنْدَ اللَّهِ هُمُ الْكَاذِبُونَ﴾ [النور: ١٣].
 فَهَذِهِ الْآيَاتُ كُلُّهَا تَدُلُّ عَلَى أَنَّ نَصَابَ الشَّهَادَةِ فِي الزَّوْنِ أَرْبَعَةٌ مِنَ الذُّكُورِ.
 وَبَيْنَ هَذَا حَدِيثِ سَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَوْ وَجَدْتُ مَعَ أَهْلِي رَجُلًا، لَمْ أَمْسُهُ حَتَّى أَتِي بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «نَعَمْ». قَالَ: كَلَّا وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ، إِنْ كُنْتُ لَا عَاجِلَهُ بِالشَّيْفِ قَبْلَ ذَلِكَ. قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اسْمَعُوا إِلَى مَا يَقُولُ سَيِّدُكُمْ، إِنَّهُ لَغَيْرُورٍ، وَأَنَا أَغْيَرُ مِنْهُ، وَاللَّهِ أَغْيَرُ مِنِّي».
 [مسلم: أوائل كتاب اللعان، رقم: ١٤٩٨].

وَقَالَ ذَلِكَ عِنْدَمَا نَزَلَ: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ﴾ ثُمَّ نَزَلَتْ آيَاتُ اللَّعَانِ فَشُحَّةٌ لِلزَّوْجِ.
 (انظر حاشية: ٢، ٣ من صحيفة: ١٩٦).

(١) كَحَدِّ الْقَذْفِ وَالشَّرْبِ، كَمَا سَبَقَ فِي حَاشِيَةِ: (١) مِنْ صَحِيْفَةِ: (٢٣٣). وَمِثْلُهُ الْقِصَاصُ، لِعُمُومِ نَصُوصِ الشَّهَادَةِ، مِثْلَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَتَشَبَّهُوا شَيْدَيْنِ مِنْ بَنِي إِسْرَءِيلَ﴾ وَقَوْلُهُ: ﴿وَأَتَشَبَّهُوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾ وَقَوْلُهُ ﷺ: «شَاهِدَاكَ أَوْ يَمِينَهُ». مَعَ قَوْلِ الزَّهْرِيِّ: مَضَتْ السَّنَةُ بِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ شَهَادَةُ النِّسَاءِ فِي الْحُدُودِ.

(٢) لَمَّا رَوَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: تَرَأَى النَّاسُ الْهَلَالَ، فَأَخْبَرْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنِّي رَأَيْتُهُ، فَصَامَهُ وَأَمَرَ النَّاسَ بِصِيَامِهِ.

[أَبُو دَاوُدَ: الصَّوْمُ، بَابُ: فِي شَهَادَةِ الْوَاحِدِ عَلَى رُؤْيَةِ هَلَالِ رَمَضَانَ، رَقْمُ: ٢٣٤٢].
 وَالْحِكْمَةُ فِي قَبُولِ شَاهِدٍ وَاحِدٍ فِي هَذَا الْإِحْتِيَاطِ فِي أَمْرِ الصَّوْمِ، إِذْ الْخَطَأُ فِي فِعْلِ الْعِبَادَةِ أَقْلُ مَفْسَدَةٍ مِنَ الْخَطَأِ فِي تَرْكِهَا، وَلِذَا لَا يَقْبَلُ فِي هَلَالِ شَوَالٍ أَقْلُ مِنْ شَاهِدَيْنِ.

المُطْلَقُ^(١)، والتَّرْجِمَةُ^(٢)، وَمَا شَهِدَ بِهِ قَبْلَ الْعَمَى^(٣) وعلى المَضْبُوطِ^(٤).
ولا تُقْبَلُ شهادةُ جَارٍ لِنَفْسِهِ نَفْعاً، ولا دَافِعٍ عَنْهَا ضَرراً^(٥).

(١) أي كان يدعي شخص ملك شيء ولا منازع له فيه، فيشهد الأعمى: أن هذا الشيء مملوك له، دون أن ينسبه لسبب معين. وقيلت شهادته في هذه الأمور، لأنها مما يثبت بتسامع الناس لها، أي تناقلها بينهم، واستفاضتها فيهم، ولا تقتصر إلى مشاهدة وسماع خاص، لأنها تدوم مدة طويلة، يعسر فيها إقامة البينة على ابتدائها، الذهاب من حضرها في غالب الأحيان.

(٢) أي بيان كلام الخصوم والشهود وتوضيحها، لأن ذلك يعتمد على اللفظ لا على الرؤية.

(٣) أي تحمل فيه الشهادة قبل العمى، إن كان المشهود له وعليه معروف في الاسم والنسب.

(٤) أي الممسوك، وذلك كأن يقول أحد في أذن الأعمى قولاً، من إقرار أو طلاق ونحوه، فيمسكه ويذهب به إلى القاضي، ويشهد عليه بما قاله في أذنه.

(٥) مثال جر النفع: أن يشهد الوارث أن مورثه مات قبل أن يتدخل الجرح، فيأخذ الدية.

ومثال دفع الضرر: أن تشهد العاقلة في قتل الخطأ بفسق شهود القتل، حتى لا تتحمل الدية.

والأصل في رد هذه الشهادة التهمة.

فائدة:

على المسلم أن يحتاط لدينه، فلا يشهد إلا على ما علم أنه حق، ولا يورط نفسه بشهادة زور، فيخس نفسه في نار جهنم.

عن أبي بكرة رضي الله عنه قال: قال النبي ﷺ: «ألا أنبئكم بأكبر الكبائر». ثلاثاً، قالوا: بلى يا رسول الله. قال: «الإشراك بالله، وعقوق الوالدين». وجلس وكان متكئاً، فقال: «ألا وقول الزور». قال: فما زال يكررها حتى قلنا: ليته سَكَتَ.

[البخاري: الشهادات، باب: ما قيل في شهادة الزور.. وكتمان الشهادة، رقم: ٢٥١١.

مسلم: الإيمان، باب: بيان الكبائر وأكبرها، رقم: ٨٨].

(أنبئكم: أخبركم. أكبر الكبائر: أشنعها وأكبرها إثمًا. ثلاثاً: كرر الجملة ثلاث مرات).

بكتاب العتق^(١)

ويصح العتق من كل مالك جائز التصرف في ملكه^(٢)، ويقع بصريح

(١) وهو إزالة الملك عن آدمي، وتخليصه من الرق، تقرباً إلى الله تعالى.

وقد جاء في الحث عليه والندب إليه نصوص كثيرة من الكتاب والسنة:

أما الكتاب: فمثل قوله تعالى: ﴿قُلْ أَقْنَمَ الْقَبْلَ ۖ وَمَا أَدْرَاكُمْ مَا الْقَبْلُ ۚ قُلْ رَبِّيَ ۖ﴾ [البعد: ١١ - ١٣].

(المعنى: فلم يقدم على الفعل الصعبة على النفس، والتي بها يجوز العقبات التي تحول بينه وبين النجاة من العقاب، وهذه الفعل هي تحرير الرقاب من الرق والعبودية، وذكر الرقة من باب إطلاق الجزء على الكل).

ومنها: آيات الكفارات، كما سبق في الطهارة، وسبأتي في القتل والأيمان.

وأما الأحاديث: فمنها: ما رواه البخاري ومسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه قال:

قال النبي ﷺ: «أيا رجل أعتق أمراً مسلماً، استغنى الله بكل عضو منه عضواً منه من النار».

(رجل: مسلم، ذكر أن أم أنثى، استغنى: خلص ونجى، وتخليص العضو تخليص لكامل الجسد، لأنه إذا استحق عضو النار بمباشرة المعصية كانت العقوبة لكامل الجسد).

وعند أبي داود والنسائي عن عمرو بن عبسة رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من أعتق رقبة مؤمنة كانت فداءه من النار». وزاد النسائي: «عضواً بعضو». والرقبة تشمل الذكر والأنثى.

[البخاري: العتق، باب: ما جاء في العتق وفضله، رقم: ٢٣٨١. مسلم: العتق، باب:

فضل العتق، رقم: ١٥٠٩. أبو داود: العتق، باب: أي الرقاب أفضل، رقم: ٣٩٦٦.

النسائي: الجهاد، باب: ثواب من رمى بسهم في سبيل الله عز وجل، رقم: ٣١٤٢.

وكان رسول الله ﷺ يأمر به عند النوازل: روى البخاري عن أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنها

قالت: أمر النبي ﷺ بالعتاقة في كسوف الشمس. فدل على أنه قرينة يرجى بها رفع البلاء أو دفعه.

[البخاري: العتق، باب: ما يستحب من العتاقة في الكسوف...، رقم: ٢٣٨٣].

(٢) أي مطلق التصرف فيما يملك، وهو: كل بالغ عاقل غير محجور عليه لفسه أو

فلس، لأن العتق تبرع، ولا يصح التبرع إلا ممن كان على هذا الوصف.

العَتَقُ^(١) والكناية^(٢) مع النية.

وإذا أَعْتَقَ بعض عبد عَتَقَ عليه جميعه^(٣)، وَإِنْ أَعْتَقَ شِرْكَاءَ لَهُ فِي عَبْدٍ، وَهُوَ مُوسِرٌ، سَرَى الْعَتَقُ إِلَى بَاقِيهِ، وَكَانَ عَلَيْهِ قِيمَةُ نَصِيبِ شَرِيكَهِ^(٤).
وَمَنْ مَلَكَ وَاحِداً مِنَ الْوَلَدِ، أَوْ مَوْلُودِهِ، عَتَقَ عَلَيْهِ^(٥).

(١) أي أن يقول له: أنت حر، أو: أنت عتق، أو: أعتقتك.
(٢) وهي هنا: كل لفظ يتضمن زوال الملك أو ينشئ عن الفُرقة، كقوله: لا سلطان لي عليك، أنت ساقية، لا خدمة لي عليكم، ونحو ذلك.
(٣) أي سرى العتق إلى جميعه، لأنه موسر به طالما أنه يملكه، والشرع متشوف إلى العتق، والعتق قربة فلا تتجزأ. وقد دل على ذلك:
ما رواه أسامة بن نعيم رضي الله عنه: أن رجلاً أعتق شَقَصاً له من غلام، فذكر ذلك للنبي ﷺ، فقال: «ليس لله شريك». فأجاز النبي ﷺ عتقه.
[أبو داود: العتق، باب: فيمن أعتق نصيباً من مملوك، رقم: ٣٩٣٣. النسائي في الكبرى: العتق، باب: العبد يكون للرجل فيعتق بعضاً، رقم: ٤٩٧٠. مسند أحمد: ٧٤/٥].
(شَقَصاً: جزءاً نصيباً. غلام: رجل مملوك. فأجاز..: حكم بمعتقه كله وأنفذه).
(٤) شركاً: نصيباً من مشترك. موسر: غني يملك قيمة باقي العبد. سرى: تعدى وجاوز، فإن لم يكن المعتق موسراً عتق نصيبه. ويبقى نصيب الشريك مملوكاً، ويصبح العبد مبعوضاً، أي بعضه حر وبعضه مملوك.
والأصل في هذا:

ما رواه البخاري ومسلم عن ابن عمر رضي الله عنهما: أن رسول الله ﷺ قال: «مَنْ أَعْتَقَ شِرْكَاءَ لَهُ فِي عَبْدٍ، فَكَانَ لَهُ مَالٌ يُلْغِ ثَمَنَ الْعَبْدِ، قَوْمَ الْعَبْدِ قِيمَةَ عَدْلٍ، فَأَعْطَى شِرْكَاءَهُ حَصَصَهُمْ وَعَتَقَ عَلَيْهِ، وَإِلَّا فَقَدْ عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ».

(شِرْكَاءَ: نصيباً من مشترك. قِيمَةُ عَدْلٍ: أي لا زيادة فيها ولا نقص. حَصَصَهُمْ: قِيمَةَ حَصَصَهُمْ. ما عَتَقَ: أي نصيبه الذي أعتقه).

وإذا كان عتق الجزء يسري إلى الكل في المشترك، فلأن يسري إليه إذا كان يملك المعتق جميعه من باب أولى.

(٥) أي من ملك أحد أصوله مهما علوا كجد وجدة، أو فروعه مهما نزلوا كابن ابن وبنته، أصبح حراً فور تملكه له. والأصل في هذا: =

(فَضْلٌ) وَالْوَلَاءُ مِنْ حَقِّ الْعَتَقِ^(١)، وَحُكْمُهُ حُكْمُ التَّعْصِيبِ عِنْدَ عَدَمِهِ^(٢)، وَيَتَنَقَّلُ الْوَلَاءُ عَنِ الْمُعْتَقِ إِلَى الذُّكُورِ مِنْ عَصَبَتِهِ^(٣)، وَتَرْتِيبُ الْعَصَبَاتِ فِي الْوَلَاءِ كَتَرْتِيبِهِمْ فِي الْإِرْثِ^(٤)، وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ الْوَلَاءِ وَلَا هَبُّهُ^(٥).

= ما رواه مسلم وغيره، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يجزي ولد والدًا، إلا أن يجده مملوكًا فيشتريه فيعتقه».

أي فيكون شراؤه له سبباً لعتقه، فيعتق بنفس الشراء، ولا يحتاج إلى لفظ جديد.

وقيس على الشراء غيره من أسباب الملك، كالهبة والميراث وغيرها.

(لا يجزي: لا يقوم بما لهُ عليه من حق . يجده: أي يوافق ملكه له كونه والدًا له).

وقيس بالأصول الفروع بجامع البعضية، أي إن الولد الذي هو الفرع بعض الوالد الذي هو الأصل، فكما أن الأصل لا يملكه بعضه، فهو لا يملك بعضه.

[والحديث أخرجه مسلم: العتق، باب: فضل عتق الوالد، رقم: ١٥١٠. أبو داود:

الأدب، باب: في بر الوالدين، رقم: ٥١٣٧. الترمذي: البر والصلة، باب: ما جاء في

حق الوالدين، رقم: ١٩٠٧. ابن ماجه: الأدب، باب: بر الوالدين، رقم: ٣٦٥٩.]

(١) أي ملازم له، يثبت للمعتق بمجرد عتقه، ولا يملك إسقاطه أو التنازل عنه. والولاء:

من الموالاة، وهي المعاونة والنصرة، والمراد به هنا: استحقاق الميراث إذا لم

يوجد عصبه من النسب.

روى البخاري ومسلم عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: «فإن الولاء لمن أعتق».

[البخاري: المساجد، باب: ذكر البيع والشراء على المنبر في المسجد، رقم: ٤٤٤.

مسلم: العتق، باب: إنما الولاء لمن أعتق، رقم: ١٥٠٤.]

(٢) أي للمعتق ما للعصبه من النسب، كالولد والوالد والأخ، عند فقده، من استحقاق

الميراث وولاية التزويج وتحمل الدية والمطالبة بها، ونحو ذلك.

روى الحاكم عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «الولاء لحمه كلحمه النسب».

واللحمه القرابة ونحوها.

[المستدرک: الفرائض: ٤/ ٣٤١، وقال: هذا حديث صحيح الإسناد. ووافقه الذهبي.]

(٣) أي عصبه المعتق، وذلك بعد موته.

(٤) أي الأقرب والأولى من عصبه المعتق مقدم على غيره.

(٥) روى البخاري ومسلم عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: نهى رسول الله ﷺ عن بيع الولاء وعن =

(فَضْلٌ) ومن قال لعبده: إِذَا مِتُّ فَأَنْتَ حُرٌّ، فهو مُدَبِّرٌ^(١)، يعتق بعد وفاته مِنْ ثُلْثِهِ^(٢)، ويجوزُ لَهُ أَنْ يَبِيعَهُ فِي حَالِ حَيَاتِهِ، وَيَبْتَاعَهُ تَدْبِيرُهُ^(٣). وَحَكْمُ الْمُدَبِّرِ فِي حَالِ حَيَاةِ السَّيِّدِ حَكْمُ الْعَبْدِ الْقَنِّ^(٤).

(فَضْلٌ) والكتابةُ مستحبةٌ: إِذَا سَأَلَهَا الْعَبْدُ، وَكَانَ مَأْمُونًا مُكْتَسَبًا^(٥). وَلَا

= هبته. وعند الحاكم: عن النبي ﷺ قال: «الولاء لحمه من النسب، لا تباع ولا توهب».

[البخاري: العتق، باب: بيع الولاء وهبته، رقم: ٢٣٩٨. مسلم: العتق، باب: النهي عن بيع الولاء وهبته، رقم: ١٥٠٦. المستدرک: الفرائض: ٣٤١/٤].

(١) من التدبير، وهو: تعليق المالك عتق عبده على موته. سمي بذلك لأن الموت دُبُرُ الحياة، أي آخرها ونهايتها.

(٢) أي من ثلث تركته بعد تجهيزه ووفاء ديونه، لأنه تبرع معلق بالموت. فأشبه الوصية. وهي من الثلث. وروى الدارقطني: أن ابن عمر رضي الله عنهما قال: المدبر من الثلث. ولم ينكر عليه أحد، فصار في حكم الإجماع. وفي رواية مرفوعة عن النبي ﷺ قال الدارقطني: والموقوف أصح. [الدارقطني: كتاب المكاتب: ١٣٨/٤].

(٣) دل على ذلك: ما رواه البخاري ومسلم عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما: أن رجلاً أعتق غلاماً له عن دُبرٍ، فاحتاج، فأخذه النبي ﷺ فقال: «من يشتري مني». فاشتراه نعيم ابن عبد الله بكذا وكذا، فدفعه إليه.

[البخاري: البيوع، باب: بيع المزايعة، رقم: ٢٠٣٤. مسلم: الزكاة، باب: الابتداء في النفقة بالنفس ثم بأهله، رقم: ٩٩٧].

(٤) أي أن يتصرف به يبيعاً وهبة ونحو ذلك، لما مر آنفاً. والقن: هو المملوك الذي لم يتصل به شيء من أحكام العتق أو مقدماته، وهي: التدبير كما سبق، والكتابة والاستيلاد، كما سيأتي.

(٥) مأموئاً: فيما يكتسبه. مكتسباً: قادراً على الكسب.

والكتابة في اللغة: الضم والجمع، وفي الشرع: عقد عتق على عوض، بشروط تأتي، ولفظ الكتابة. سميت بذلك، لأن المملوك يضم قسماً من المال إلى قسط حتى يعتق. والأصل فيها:

تصحُّ إلا بمال معلوم، ويكونُ مُوجَّلاً إلى أجل معلوم، أقلُّه نجمان^(١). وهي من جهة السيّد لازمة، ومن جهة المكاتب جائزة، فلهُ فسحُها متى شاء^(٢)، وللمكاتب التّصرّف فيما في يده من المال. ويجبُ على السيّد أن يَضَعَ عنه من مال الكتابة ما يستعينُ به على أداء نجوم الكتابة^(٣)، ولا يعتقُّ إلا بأداء جميع المال^(٤).

(فَضْلٌ) وإذا أصاب السيّدُ أمته، فوضعت ما تبيّن فيه شيء من خلق آدمي، حرم عليه بيعُها ورهنُها ومبثُّها، وجازَ لهُ التّصرّف فيها بالاستخدام والوطء. وإذا مات السيّد عتقت من رأس ماله قبلَ الديون والوصايا^(٥)، وللدّها من

= قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَبْتِغُونَ الْكِتَابَ بِمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ فَكَايِبُهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا﴾ [النور: ٣٣]. (يبتغون: يطلبون ويقصدون. الكتاب: المكاتب. مما ملكت أيمانكم: من العبيد والإماء. خيراً: هو القدرة على الاكتساب والأمانة).

(١) مثني نجم وهو الوقت، لأن العرب كانوا يوقتون بطلوع النجم، ويطلق أيضاً على المال المؤدى في كل وقت.

(٢) لازمة: أي عليه الاستمرار بها، وليس له فسحها والرجوع عنها. جائرة: أي لا يجب عليه الاستمرار بها، وله الرجوع عنها وفسحها، سواء عجز عن أداء النجوم أم لا. وذلك مراعاة لمصلحة المكاتب، لأن الكتابة شرعت في الأصل نظراً لمصلحته.

(٣) أي أن يحط عنه جزءاً من المال المتفق عليه ليسهل عليه الأداء. قال تعالى: ﴿وَمَا تَوْهَمُ مِنْ مَالٍ اللَّهِ إِلَيْنَا مَا تَشْكُمُ﴾ [النور: ٣٣].

(٤) روى أبو داود عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «المكاتب عبد ما بقي عليه من مكاتبته درهم».

[أبو داود: العتق، باب: في المكاتب يؤدي بعض كتابته فيعجز أو يموت، رقم: ٣٩٢٦].

(٥) أصاب: وطئ، وتسمى بوضعها ما ذكر بعد وطئه لها: أم ولد. والأصل فيما ذكر لها من أحكام:

مارواه الدارقطني والبيهقي وصححا وقفه على عمر رضي الله عنه: أمهات الأولاد لا يمين ولا يوهبن ولا يورثن، يستمتع بها سيدها ما دام حيّاً، فإذا مات فهي حرة. وصحح ابن القطان رفعه. وعند مالك في الموطأ: أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: أيما وليدة ولدت من سيدها فإنه =

غيره بمنزلتها^(١).

ومن أصاب أمة غيره بنكاح فالولد منها مملوكٌ لسيدها^(٢) وإن أصابها بشبهة^(٣) فولدُ منها حرٌّ، وعليه قيمته للسيد.

وإن ملكَ الأمةَ المطلقة بعد ذلك^(٤) لم تصر أمٌ ولدٍ له بالوطء في النكاح، وصارت أمٌ ولدٍ له بالوطء بالشبهة على أحد القولين^(٥)، والله أعلم.

-
- = لا يبيعها ولا يهبها ولا يورثها، وهو يستمتع بها، فإذا مات فهي حرة.
- [الدارقطني: المكاتب (١٣٤/٤). وأورد في الباب روايات مرفوعة، لكنها لم تخل من نقد. الموطأ: العتق والولاء، باب: عتق أمهات الأولاد وجامع القضاء في العتاقة ٧٧٦/٢. انتهى في السنن الكبرى (٣٤٢/١٠) عتق أمهات الأولاد، باب: الرجل يوطئ أمة بالملك فتلد له. وذكر في عون المعبود (٣٤٦/١٠) باب: في عتق أمهات الأولاد: عن ابن عباس رضي الله عنه قال: لما ولدت مارية إبراهيم قال ﷺ: «أعتقها ولدها». قال ابن القطان: سنده جيد، وقال بعده بقليل: الذي أسنده خير ممن وقفه.]
- (١) أي إذا أتت بولد من غير سيدها، بعد أن أصبحت أم ولد، كما لو زوجها سيدها لرجل فولدت منه، فإن ولدها هذا يأخذ حكم أمة: فليس للسيد هبته أو بيعه، وله استخدامه، ويعتق بموت السيد كأمه، حتى ولو ماتت أمة قبل موت السيد، لأن الولد يتبع أمة في الرق والحرية، وهو باستيلاء السيد لأمه اكتسب حق الحرية بموته، وقد استقر له هذا الحق في حياة أمة، فلا يسقط بموتها. وهذا - كما هو واضح - من مزايا التشريع الإسلامي في الشوف إلى تحرير الرقيق والسعي إليه بكل الوسائل.
- (٢) لأنها مملوكة، وولدها تبع لها.
- (٣) كأن ظنها جاريتة أو زوجته الحرة، فتبين أنها جارية غيره.
- (٤) أي بعد وطئه لها بالنكاح، وصورتها: أنه تزوجها مملوكة ووطئها، فأنت منه بولد، ثم طلقها، ثم ملكها من سيدها، بشراء أو هبة ونحوها.
- (٥) وهو مرجوح، والأرجح أنها لا تصير أم ولد، مالم يطأها وتضع منه بعد ملكه لها.
- تم الكتاب بفضل الله تعالى، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم، والحمد لله رب العالمين.

بَيَانُ بِالْمَرَاJعِ الْمَشَارِ إِلَيْهَا وَبِبَعْضِ الْمَصْطَلَحَاتِ

تعليقاً: أي إن الحديث معلق، والحديث المعلق: هو الذي يذكره مخرجه في كتابه، وقد حذف منه السند كله أو بعضه.

رواه الخمسة: المراد بهم: أحمد بن حنبل، والترمذي، وأبو داود، والنسائي، وابن ماجه، رحمهم الله تعالى.

مرسلاً: أي إن الحديث مرسل، والحديث المرسل: هو الذي يرويه التابعي عن رسول الله ﷺ دون أن يذكر الصحابي الذي رواه عنه.

مراجِعُ الْحَدِيثِ الْمُعْتَمَدَةِ

١ - صحيح البخاري رحمه الله تعالى (الجامع الصحيح): وهي الطبعة التي وفقني الله تعالى لخدمتها، وقد طُبعت عدة طبعات، منها طبعة (دار العلوم الإنسانية في دمشق). ومنها طبعة (دار ابن كثير ودار اليمامة). والرقم المذكور عند التخريج هو الرقم المسلسل للصحيح من أوله إلى آخره.

٢ - صحيح مسلم رحمه الله تعالى (الجامع الصحيح): طبعة دار إحياء التراث العربي، المصورة عن طبعة عيسى البابي الحلبي، بتحقيق وتعليق محمد فؤاد عبد الباقي، وهي مرقمة الكتب والأبواب والأحاديث، والرقم المشار إليه عند كل حديث هو الرقم المتسلسل للأحاديث.

هذا، وقد أكرمني الله تعالى بخدمة شرح هذا الصحيح للنووي رحمه الله تعالى، وجعلت أحاديث الصحيح أعلى صحيفة الشرح بترقيم محمد فؤاد عبد الباقي رحمه الله تعالى. وهذا الترقيم هو المثبت لأحاديث مسلم في هذا الكتاب.

٣ - الجامع الصغير للسيوطي رحمه الله تعالى، وهو ذو أرقام، والرقم المشار إليه يعني الرقم المتسلسل للحديث.

- ٤ - سنن ابن ماجه رحمه الله تعالى : طبعة عيسى البابي الحلبي (١٣٧٢هـ - ١٩٥٢م) بتحقيق وتعليق محمد فواد عبد الباقي، وهي مرقمة، والرقم المشار إليه عند الرواية هو الرقم المتسلسل للحديث.
- ٥ - سنن أبي داود رحمه الله تعالى : طبعة الأستاذ عزت عبيد الدعاس وبتعليقه الطبعة الأولى، وهي ذات أرقام متسلسلة للأحاديث، وقد أشرت إلى رقم الحديث عند روايته.
- ٦ - سنن الترمذي رحمه الله تعالى : طبعة الأستاذ عزت عبيد الدعاس وبتعليقه (١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م) وهي طبعة مرقمة، والرقم المشار إليه عند الرواية هو الرقم المتسلسل للحديث.
- ٧ - سنن النسائي رحمه الله تعالى : بترقيم الشيخ عبد الفتاح أبو غدة. ملاحظة: لقد أكرمني الله تعالى بتهديب السنن الأربع المذكورة، فحذفت الأسانيد وأبقيت على كل الأحاديث، مع شرح لبعض ألفاظها، فيمكن الاستغناء بالرجوع إليها عن الرجوع إلى الأصول.
- ٨ - سنن الدارقطني رحمه الله تعالى : طبعة السيد عبد الله هاشم يماني المدني بالمدينة المنورة (١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م).
- ٩ - السنن الكبرى للبيهقي رحمه الله تعالى : طبعة المطبعة العثمانية بالهند (١٣٥٣هـ).
- ١٠ - شرح صحيح مسلم : للإمام النووي رحمه الله تعالى.
- ١١ - كشف الخفاء : طبعة دار إحياء التراث العربي (١٣٥١هـ).
- ١٢ - المستدرك على الصحيحين : للحاكم رحمه الله تعالى : الطبعة الهندية، نشر مكتب المطبوعات الإسلامية حلب محمد أمين دمج.
- ١٣ - المسند : للإمام أحمد رحمه الله تعالى : نشر المكتب الإسلامي ودار صادر.

١٤ - موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان: للحافظ الهيثمي رحمه الله تعالى، وهو المعتمد حيث يسند الحديث إلى ابن حبان، والرقم المشار إليه عند الرواية هو الرقم المتسلسل للحديث فيه.

١٥ - الموطأ: للإمام مالك رحمه الله تعالى: طبعة عيسى البابي الحلبي، بتعليق محمد فؤاد عبد الباقي رحمه الله تعالى.

١٦ - نيل الأوطار: للشوكاني رحمه الله تعالى، طبعة مصطفى البابي الحلبي (١٣٨٠هـ - ١٩٦١م).

ملاحظة: الرقم المذكور، عند الرواية عن الكتب غير المرقمة ترقيماً متسلسلاً يعني رقم الجزء والصفحة.

كتب الفقه المشار إليها:

١ - الأم للشافعي رحمه الله تعالى، تصوير كتاب الشعب في القاهرة.

٢ - شروح متن الغاية والتقريب: وهي:

- الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع: للخطيب الشربيني رحمه الله تعالى، طبع المطبعة العامة الشرفية في القاهرة سنة ١٣١٧هـ.

- كفاية الأخيار: لتقي الدين الحسيني الحصني الدمشقي، طبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه.

- النهاية: للعلامة أبي الفضل ولي الدين البصير، بتحقيق مجموعة من أساتذة الأزهر الشريف، ومراجعة محمد محيي الدين عبد الحميد، طبع المكتبة التجارية الكبرى في القاهرة.

٣ - المجموع للإمام النووي رحمه الله تعالى، وتكملته، نشر زكريا علي يوسف.

٤ - مغني المحتاج: للخطيب الشربيني رحمه الله تعالى، شرح المنهاج للنووي رحمه الله تعالى، طبعة مصطفى البابي الحلبي، (١٣٥٢هـ - ١٩٣٣م).

الفهرس

المقدمة	٥
مقدمة المصنف	٨
كتاب الطهارة	
أنواع المياه وأقسامها	٩
تطهير جلود الميتة	١١
استعمال الأواني	١٢
السواك	١٣
فروض الوضوء	١٤
سنن الوضوء	١٦
الاستنجاء	١٩
نواقض الوضوء	٢٢
الفصل: موجباته	٢٤
فرائض الغسل	٢٧
سنن الغسل	٢٨
الاغتسلات المسنونة	٢٩
المسح على الخفين	٣١
التيمم: شرائطه	٣٢
التيمم: فرائضه وسننه	٣٣
المسح على الجيرة	٣٤
النجاسات	٣٤
الحيض والنفاس والاستحاضة	٣٨
ما يحرم بالحيض والنفاس	٤٠
ما يحرم على الجنب والمحدث	٤٢
كتاب الصلاة	
الصلوات الخمس وأوقاتها	٤٣
شروط وجوب الصلاة	٤٥
الصلوات المسنونة	٤٦
شروط الصلاة	٥٢
أركان الصلاة	٥٥
الأذان والإقامة	٥٩
سنن الصلاة	٦١
هيئات الصلاة	٦٢
ما تخالف المرأة فيه الرجل	٦٧
مبطلات الصلاة	٦٩
ركعات الفرائض وأعمالها	٧٠
الصلاة قاعداً	٧٠
أنواع المتروك من الصلاة	٧١
سجود السهو	٧٢
أوقات كراهة الصلاة	٧٢
صلاة الجماعة	٧٣
صلاة المسافر	٧٥
الجمع في المطر	٧٦
صلاة الجمعة	٧٧
صلاة العيدين	٨٠
التكبير ليلتي العيدين	٨٢
صلاة الكسوف والخسوف	٨٣

١٠٦.....	من لا تدفع له الزكاة	٨٤.....	صلاة الاستسقاء
	كتاب الصيام	٨٧.....	صلاة الخوف
١٠٨.....	شروط وجوب الصوم	٨٩.....	لبس الحرير والذهب
١٠٩.....	فرائض الصوم	٨٩.....	ما يلزم في الميت
١٠٩.....	ما يفطر به الصائم	٩١.....	الصلاة على الجنازة
١١٠.....	ما يستحب للصائم	٩٣.....	دفن الميت
١١١.....	صيام العيدين والتشريق	٩٥.....	البكاء على الميت
١١٢.....	صوم يوم الشك	٩٦.....	التعزية
١١٣.....	الجماع في نهار رمضان		كتاب الزكاة
١١٣.....	قضاء الصوم عن الميت	٩٨.....	ما تجب فيه الزكاة
١١٤.....	صوم الكبير والحامل والمرضع	٩٨.....	زكاة المواشي
١١٥.....	صوم المريض والمسافر	٩٩.....	زكاة الذهب والفضة
١١٥.....	الاعتكاف	٩٩.....	شروط وجوب الزكاة
	كتاب الحج	١٠٠.....	زكاة الزروع والثمار
١١٧.....	شروط وجوب الحج	١٠٠.....	زكاة عروض التجارة
١١٧.....	أركان الحج	١٠٠.....	نصاب الإبل
١١٩.....	أركان العمرة	١٠١.....	نصاب البقر
١١٩.....	واجبات الحج	١٠٢.....	نصاب الغنم
١٢١.....	سنن الحج	١٠٢.....	زكاة المال المشترك
١٢٣.....	الإحرام	١٠٣.....	نصاب الذهب والفضة
١٢٤.....	ما يحرم على المحرم	١٠٣.....	نصاب الزروع والثمار
١٢٦.....	فوات الوقوف بعرفة	١٠٤.....	تقويم عروض التجارة
	جبر ما يترك من الأركان أو الواجبات	١٠٥.....	زكاة المعدن والركاز
١٢٧.....	أو غيرها	١٠٥.....	زكاة الفطر
١٢٨.....	الدماء الواجبة في الإحرام	١٠٦.....	من تدفع له الزكاة

١٥٤.....	الإجارة	١٣٠.....	صيد الحرم
١٥٥.....	الجمالة	كتاب البيوع وغيرها من المعاملات	
١٥٦.....	المزارعة	١٣١.....	أنواع البيوع
١٥٧.....	إحياء الموات	١٣١.....	ما يجوز بيعه
١٥٨.....	الوقف	١٣٢.....	الربا
١٦٠.....	الهبة	١٣٣.....	بيع المبيع قبل قبضه
١٦١.....	العمرى والرقي	١٣٣.....	بيع اللحم بالحيوان
١٦٢.....	اللقطة	١٣٥.....	بيع الغرر
١٦٣.....	اللقيط	١٣٥.....	خيار المجلس والشرط والعيب
١٦٤.....	نوديعة	١٣٦.....	بيع الثمر على الشجر
كتاب الفرائض والوصايا		١٣٦.....	السلم
١٦٦.....	الوارثون والوارثات	١٣٨.....	الرمهن
١٦٦.....	من يرث ومن لا يرث	١٣٩.....	الحجر
١٦٧.....	العصبات	١٤١.....	الصلح
١٦٧.....	الفروض المقدرة	١٤٢.....	الحوالة
١٧٠.....	الحجب والتعصيب	١٤٤.....	الضمان
١٧١.....	الوصية	١٤٥.....	الكفالة
١٧٢.....	الإبضاء	١٤٥.....	الشركة
كتاب النكاح		١٤٦.....	الوكالة
١٧٣.....	حكم النكاح	١٤٧.....	الإقرار
١٧٣.....	تعدد الزوجات	١٤٨.....	الإعارة
١٧٤.....	نكاح الأمة	١٥٠.....	الغصب
١٧٤.....	النظر إلى المرأة	١٥١.....	الشفعة
١٧٦.....	الولي والشهود	١٥٢.....	القراض (المضاربة)
		١٥٣.....	المساقاة

كتاب الجنائيات

أنواع القتل	٢١٢
شروط القصاص	٢١٦
قتل الجماعة بالواحد	٢١٧
القصاص في الأطراف	٢١٧
الدية في النفس	٢١٩
دية الأعضاء والأطراف	٢٢١
دية العبد والجنين	٢٢٣
القصاص	٢٢٤
كفارة القتل	٢٢٥

كتاب الحدود

حد الزاني	٢٢٦
ما يلحق بالزنى كاللواط	٢٢٨
حد القذف	٢٢٩
حد شارب الخمر	٢٣١
حد السرقة	٢٣٣
حد قاطع الطريق	٢٣٦
الدفاع عن النفس ونحوها	
(دفع الصائل)	٢٣٧
ضمان المتلفات	٢٣٩
البغاة وأحكامهم	٢٤٠
حد المرتد	٢٤٢
حكم تارك الصلاة	٢٤٣

كتاب الجهاد

شرائط وجوب الجهاد	٢٤٥
أحكام الأسرى	٢٤٧

الخطبة	١٧٨
تزويج البكر والثيب	١٧٨
المحرمات في النكاح	١٨٠
فسخ النكاح بالعيوب	١٨١
المهر	١٨٢
وليمة العرس	١٨٦
القسم بين الزوجات	١٨٦
النشوز	١٨٨
الخلع	١٨٨
الطلاق وأنواعه	١٨٩
طلاق الحر والعبد	١٩١
الطلاق المعلق	١٩١
الطلاق قبل النكاح	١٩٢
من لا يقع طلاقهم	١٩٢
عدد الطلقات	١٩٣
الإيلاء	١٩٤
الظهار	١٩٥
اللعان	١٩٦
العدة	١٩٨
السكنى والنفقة للمعتدة	١٩٩
الحداد	٢٠٠
الاستبراء	٢٠١
الرضاع	٢٠٢
النفقات	٢٠٥
الحضانة	٢١٠

٢٨٢.....	آداب القضاء	٢٤٩.....	الحكم بإسلام الصبي
٢٨٣.....	الهدية ونحوها للقاضي	٢٥٠.....	أحكام السلب والغنائم
٢٨٥.....	مواضع يجتنب فيها القضاء	٢٥٢.....	أحكام الفداء
٢٨٥.....	سؤال المدعى عليه وتخليفه	٢٥٤.....	الجزية وأحكام أهل الذمة

كتاب الصيد والنبات

٢٨٦.....	شروط الشهادة	٢٥٧.....	الذكاة وأنواعها
٢٨٦.....	كتاب القاضي لغيره	٢٥٩.....	ما يصطاد به
٢٨٦.....	القسمة	٢٦٠.....	ما يذكى (يذبح) به
٢٨٨.....	الدعوى	٢٦٠.....	شروط الذابح
٢٩٠.....	شروط الشاهد	٢٦٠.....	ذكاة الجنين
٢٩١.....	الحقوق وأنواع الشهادة فيها	٢٦١.....	ما قطع من الحي
٢٩٣.....	شهود هلال رمضان	٢٦٢.....	ما يحل وما يحرم من الحيوانات
٢٩٣.....	شهادة الأعمى	٢٦٣.....	الأضحية
٢٩٤.....	شهادة المتهم	٢٦٨.....	العقيقة

كتاب العتق

٢٩٥.....	العتق ومشروعيته
٢٩٦.....	سراية العتق
٢٩٦.....	ملك من يعتق عليه
٢٩٧.....	الولاء
٢٩٨.....	التدبير
٢٩٨.....	المكاتبة
٢٩٩.....	أم الولد
٣٠١.....	بيان المراجع والمصطلحات
٣٠٥.....	الفهرس

كتاب السبق والرمي

٢٧٠.....	المسابقة والمناضلة
----------	--------------------

كتاب الإيمان والنذور

٢٧٣.....	ما ينعقد به اليمين
٢٧٥.....	كفارة اليمين
٢٧٦.....	النذر

كتاب الأقضية والشهادات

٢٧٩.....	القضاء ومشروعيته
٢٧٩.....	الشهادات ومشروعيتها
٢٧٩.....	شروط القاضي